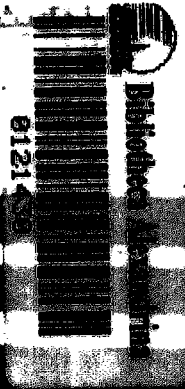


مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث

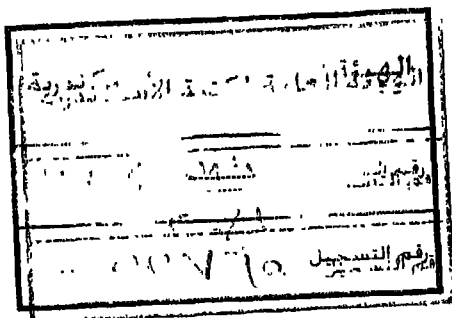
- الفرمانات السلطانية والبرقيات
- مذكرات قومندان العقبة التركى
- مذكرات رئيس الديوان الخديو
- كتابات مدير قلم التاريخ بنظارة الحربية المصرية وممثل المخابرات
- الوثائق البريطانية والخرائط والجرائد والمجلات المعاصرة للفترة
- ومقالات بعض أعضاء لجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا



الدكتور / أحمد فؤاد متولى

كلية الآداب - جامعة عين شمس

مشكلة طابا بين الماضى والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث



- الفرمانات السلطانية والبرقيات
- مذكرات قومندان العقبة التركى
- مذكرات رئيس الديوان الخديو
- كتابات مدير قلم التاريخ بنظارة الحربية المصرية وممثل المخابرات
- الوثائق البريطانية والخرائط والجرائد والمجلات المعاصرة للفترة
- أحاديث ومقالات بعض أعضاء لجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا

الدكتور / أحمد فؤاد متولى

كلية الآداب - جامعة عين شمس

توزيع : مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع بغداد بالقاهرة - ت : ٢٩١٠٩٩٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

الإهداء

إلى لجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا والخبراء المعاونين
لها

تحية تقدير واحترام، على العمل والمبرر.. على الحس الوطنى
الذى يتسم بالتفانى والتجرد.. على الإرادة المصرية المصممة على
الحق .. على النجاح الذى توج العمل الجاد والصبر..

دكتور أحمد فؤاد متولسى

المقدمة

طابا قطعة عزيزة من أرض الوطن المصرى شهدت أحداثاً كبيرة فى أوائل القرن العشرين بين مصر والدولة العثمانية . وقد لعب الاحتلال الانجليزى لمصر دوراً بارزاً فى هذه الأحداث وشارك مشاركة فعالة فى مراحلها المتعددة منذ نشأتها حتى نهايتها بين مصر والدولة العثمانية ١٩٠٦م .

ومن الغريب أن تتجدد أحداث طابا مرة أخرى بعد مرور ما يقرب من ثمانين عاماً على استقراء خط الحدود بموجب اتفاق الحدود الذى وقع بين مصر والدولة العثمانية فى أول أكتوبر ١٩٠٦م . لكن المشكلة المعاصرة تقع بين مصر وإسرائيل هذه المسألة ..

وترجع أهمية هذه المنطقة الحيوية التى تتجدد حولها المشاكل، إلى كونها :

- إحدى بوابات خليج العقبة، على حد قول رشدى باشا ١٩٠٦م .
- منطقة استراتيجية بجوار العقبة، كما يقول رشدى باشا .
- إحدى المناطق المستخدمة للدفاع عن العقبة كما ذكر رشدى باشا .
- تتحكم فى الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى غزة . فإذا تسلق جبال طابا ومرتفعات رأس النقب أحد، فإنه يستطيع أن يتوغل داخل سيناء بسهولة .

- تعطى بعداً استراتيجياً لميناء إيسمات .
- قريبة من مصادر المياه العذبة .
- نقطة جغرافية هامة، فالشعاب المرجانية التي يشتهر بها البحر الأحمر وغيره من البحار الدافئة تشكل خطورة على السفن وعلى الملاحة عامة، لأنها يمكن أن تشق السفينة شقا لشدة صلابتها. ولكن حيوان المرجان، لا يعيش إلا في المياه الصافية. أما وادى طابا فيدخل بهذا الصفاء ويؤدي إلى تعكير الماء في خليج العقبة عند مصب وادى طابا، حيث تكون المياه عكرة. وهنا لا تعيش شعاب المرجان، والمنطقة إذًا خالية من هذه العقبة الملاحية، كما يقسمول الدكتور يوسف ابو الحجاج.

وفوق هذا كله فطابا قطعة غالية من تراب الوطن العزيز.. ويقول الباحثون جميعاً أن أهمية طابا تكمن في أنها تساعد على توسيع رقعة ميناء إيلات الضيقة، لكي يكون الميناء في مأمن من الوجهة الحربية.

وأنا أقول متسائلاً: ولماذا لا تكون إيلات هي التي تعتبر بعداً استراتيجياً لطابا ؟ ! ولماذا لا تكون إيسمات هي التي تساعد على توسيع رقعة منطقة طابا الضيقة ؟ !

وأرد على نفسي وأقول: ليس بنا طمع في أرض أحد.. نعم، ليس بنا طمع.. ليس بنا طمع.

هذا ما أثار فيَّ الاهتمام بتناول هذا الموضوع الشائك... ورغم أن الخلاف على الحدود بين دول العالم حقيقة واقعة، إلا أن الخسلاف المعاصر يحدث بعد أن رسمت الحدود وأنشئت وتأكدت واستقرت وضعها بموجب اتفاق الحدود المبرم بين مصر والدولة العثمانية سنة ١٩٠٦م.

وقد شجعتني على ارتياد مسألة الحدود هذه، ها أتاحتها لى الظروف من تقديم عون فعال من جانبى للجنة الدفاع المصرية فى قضية طابا. فقد اشتركت أنا وأستاذى الدكتور أحمد السعيد سليمان فى ترجمة اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م من التركى إلى الانجليزية بمعاونة الجغرافى الشهير الدكتور يوسف ابو الحجاج الذى كان أول من كشف بعض الأخطاء فى الترجمة الانجليزية والعربية التى تمت سنة ١٩٠٦م للنص الأصلى.

وقد قمنا بالتوقيع على النص الذى ترجمناه إلى الانجليزية وختمناه بختم جامعة عين شمس وأرفقنا به قائمة بأهم المعاجم والقواميس التى اعتمدنا عليها فى ترجمة المصطلحات الواردة فى النص تدعيما وثيقا... والنص الذى ترجمناه هو النص الذى اعتمد فى محكمة التحكيم بجنيف، وكان الأساس الأول فى إبراز الحسق المصرى وإثباته وتدعيمة... أما الترجمة الإسرائيلية لنفس الاتفاقية، فقد رفضت من قبل هيئة التحكيم لعدم دقتها وفقدان وضوحها. (١)

كما أعدت ترجمة اتفاقية الحدود من التركية إلى العربية متلافيا أخطاء الترجمة القديمة وقدمتها للجنة الدفاع المصرية.

(١) انظر نص الترجمة التى قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ١٠٤.

وكان لي شرف تقديم خريطتين هامتين، أولاهما طبوغرافية تبين موقع طابا وخليج العقبة ومقياس رسمها ١ : ١٠٠ ٠٠٠ ، والأخرى تبين خط الحدود بدقة ومقياس رسمها ١ : ٦٠ ٠٠٠ . وهما خريطتان تركيتان رسمتا أثناء الأزمة الأولى عند اتفاق مصر والدولة العثمانية على رسم خط الحدود سنة ١٩٠٦م.

وأثناء تناولي لمشكلة طابا قديمها وحديثها في هذا الكتاب ، وضعت نصب عيني مصر.. وسألت نفسي: ماذا كان الانجليز يريدون من مصر ؟ وماذا كان الأتراك يريدون من مصر ؟ .. والآن ماذا تريد إسرائيل من مصر ؟..

هل كانت هناك مصالح لهذه الأطراف قديما، وهل هنـسـسـاك مصالح وأغراض حديثا ؟..

الإجابة بالطبع موفورة في ثنايا هذا الكتاب ..

وقد حرصت في هذا الكتاب على أن أنقل عن الوثائق والمصادر المعاصرة للفترة والتي كتبها المسئولون عن الأحداث في هـسـسـدا الموضوع . فتحقق لي أن أنقل وجهة النظر المصرية، ووجهة النظر التركية، ووجهة النظر البريطانية للوقوف على جذور المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م. ثم وجهة النظر المصرية ووجهة النظر الإسرائيلية لتغطية المشكلة المعاصرة. أي أنني حرصت على تتبع رأى الأطسراف الثلاثة المشاركة في المشكلة منذ أن بدأت ١٩٠٦م: .

- .. مصر صاحبة الأرض والحسيق
- .. الدولة العثمانية صاحبة السيادة
- .. انجلترا دولة الاستعمار

ولاشك أن هذا يسر لى السير فى ثلاثة خطوط ، كى تقتضج
الصورة وينجلي الموقف .

ثم أننى أضفت إلى هذا الجهد التاريخى رأى مصر فى حقها
الشرعى ورأى إسرائيل وممناطاتها وادعاءاتها ، لكى تكتمل
الصورة منذ أن نشأت المشكلة وحلت ١٩٠٦م ، ومنذ أن استجدت
المشكلة بعد حرب ١٩٦٧ وحتى الآن عام ١٩٨٩م .

ولايفوتنى هنا أن أنوه بالشكر العميق للدكتور محمد محمود
ابراهيم والدكتور يونس رزق ، فقد اعتمدت على كتابيهما
فى رصد وجهة النظر البريطانية ، كنا لايفوتنى أن أشكر الدكتور
يوسف ابو الحجاج الذى استعنت بأبحاثه وبآرائه القيمة حول المشكلة
المعاصرة . وقد استفدت أيضا بأقوال الدكتور مفيد شهاب ، فله
منى التحية والتقدير . . .

دكتور أحمد فؤاد متولى

الدقى فى سنة ١٩٨٩

القسم الأول
طابا بين مصر والدولة العثمانية

ثار محمد على باشا على الدولة العثمانية وانتصر عليها
وكان من أثر ذلك أن صدق مندوبو إنجلترا والنمسا وروسيا
ويروسيا على حصول محمد على باشا على الفرمان العالى فى
أول يونيو ١٨٤١م (٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ) الذى جاء فيه :

(أبلى فى عهدكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية
المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بختم الصدارة ،
مضمومة إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون
إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم
بمعرفة الدولة العلية . وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من
حق الدولة العثمانية وليس لأبناء الإناث حق فى منصب الولاية)^(١)

(والمشهور أن الفرمان ، الذى أصدره السلطان محمود الثانى
(تولى ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م ، ١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ) لمحمد على باشا
سنة ١٨٤١ م يثبت فيه على مصر ويجعل الحكم وراثيا فى أسرته ،
كانت معه خريطة عين فيها حد مصر الشرقى بخط يمتد من رفح
إلى السويس . والباب العالى يستشهد بهذه الخريطة أحيانا
على أن هذه الخريطة لم يوقف لها على أثر فى مصر أو فى الآستانة) ،
على حد قول نعيم بك شقيى مدير قلم التاريخ بنظارة (وزارة) الحربية
المصرية . فى حين يقرر أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى
فى عهد عباس حلى باشا (أن لديه صورة من الخريطة التى تحدد
^(١) أحمد شفيق باشا : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ (١٩٠٣ - ١٩١٤) ،
ص ٨٠ القاهرة ١٩٣٦ .
(٢) راجع خريطة رشدى باشا ص ٢٥٥ ، وفيها يمتد الخط من رفح
إلى السويس .

مصر شرقا من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم تبقى فى شرقه أراضى ولاية الحجاز وسوريا)، (١)

ومن الغريب أن أحمد شفيق باشا لم يورد هذه الخريطة فى كتابه، رغم أنه ذكر أنها فى حوزته ..

(ولم تعترف حكومة مصر بالحد المشار إليه ، بل جعلت حد مصر الشرقى خطا مستقيما ممتدا من رفح على نحو ٢٨ ميلا من العريش إلى جنوب قلعة الوجه ، فأدخلت به سينا كلها وقلاع العقبة وضبا والمويلىح والوجه ، بدليل أنها كانت تدبر سينا وهذه القلاع وتحببها بعساكرها قبل فرمان ١٨٤١ م.) (٢)

وقد مكنها ضم القلاع الواقعة على الشاطئ الشرقى لخليج العقبة فضلا عن حدودها الطبيعية التى تمتد من رفح إلى العقبة ، من تأمين طريق الحج البرى بينها وبين الحجاز ، (فأنشات الضبطيات (المخافر أو مراكز الحراسة أو القراقول) (٣) فى قلاع نخل والعقبة والمويلىح وضبا والوجه لحراسة الطريق) (٤).

(١) نعوم بك شقير ، تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها، ص ٥٨٨ القاهرة ١٩١٦ م

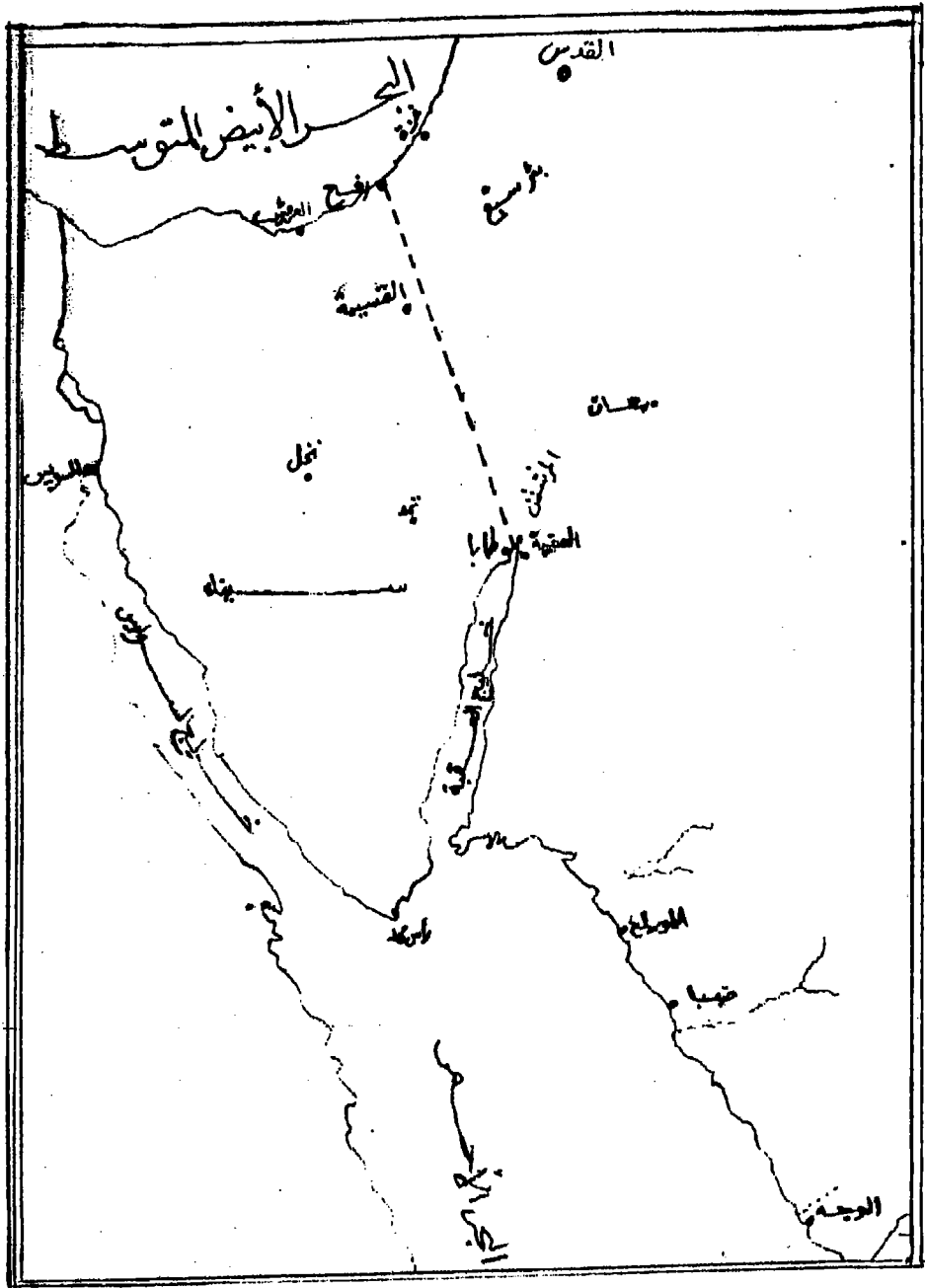
أحمد شفيق باشا، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٢) نعوم بك شقير ، نفس المرجع، ص ٥٨٨

(٣) الضبطيات أو نقاط الحراسة أو مراكز الحراسة بمعنى قراقول فى التركية ، وقد استعملت كلمة قراقول التركية فى لغة

الكتابة العربية فى ذلك الوقت مع كلمة الضبطيات العربية،

(٤) رشدى باشا ، عقبه مسئله سى ، ص ٧ استانبول ١٣٢٦ هـ



الحدود الشرقية لمصر . . . وتظهر في الخريطة :
 نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه ،
 كجزء من درب قافلة الحج المصري .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية علمت بما قام به محمد علي من ضم قلاع العقبة والمويلح وضبا والوجه، ثم أغضبت العيون ولم تتحدث معه في هذا الموضوع أو توجه احتجاجا إليه، بل أثبتت الصمت ساكنة على الأمر الواقع بالطبع. إلا أنها بدأت تسليخ هذه المناطق عن تبعيتها لمصر الواحدة تلو الأخرى عندما أهل طريق الحج البري المصري وأبدل بالطريق البحري بعد شق قناة السويس وافتتاحها في ١٨٦٩ م بستة عشر عاما أي سنة ١٢٨٥م، فأخضعت الوجه سنة ١٨٨٧م كما أخضعت ضبا والمويلح سنة ١٨٩١م، وأخذت العقبة سنة ١٨٩٢م وضمتها جميعا إلى ولاية الحجاز، مؤكدة أن هذه المناطق لم ترد في تحديد الحدود بالخريطة المرفقة بمقرمان سنة ١٨٤١م الصادر لمحمد علي باشا، وأصبح لمصر إنشاء مخافر فيها لحراسة قافلة الحج البري المصري (١).

ومن الجدير بالذكر أن شبه جزيرة سيناء بكاملها من أملاك مصر الأصلية منذ فجر التاريخ، مما لا يحتاج إلى برهان أو دليل.

ومما دام الشيء بالشيء يذكر، فلنا أن نذكر في هذا المقام نزاعا طويلا نشأ بين المصريين القدماء أصحاب الأرض الحقيقيين وبين الغزاة المعتدين الذين أرادوا الاستيلاء على هذه المواقع التي هي مزار حديثنا هنا (٢).

(١) انظر برقية الصدر الأعظم جواد باشا، ج ٥٥ - ٥٧

(٢) انظر ج ١٩٦ - ١٩٨ -

وكان تحديد خط الحدود الشرقية لمصر من رفح إلى السويس
موقفاً مناقضاً للحقيقة والواقع من قبل الباب العالي، ولهذا لم تأبه به
مصر ولم تكثرث، وصممت على حقها التاريخي ، إضافة إلى بقية
طريق الحج البري الذي يبدأ من مصر لإدارته مؤقتاً، وهو الممتد من
العقبة إلى قلعة الوجه جنوباً

المحاولات المبكرة لاستيطان الصحايفة فى شرق خليج العقبة وفى فلسطين وسيناء

چرت محاولة غريبة للاستيطان الصهيونى المبكر ١٨٩٠م فى
شرق خليج العقبة على مقربة من فلسطين ، نقلها من چريدة المقطم
(العدد ١٩٤هـ) (١)

(إن رجلا إسرائيليا اسمه (بول فريدمان) أتى هذا القطر
(مصر) عام ١٨٩٠م ، وأبلغ بعضا من ولاة الأمور إنه يقصد
المهاجرة بقوم من بنى ملته الروس والألمان إلى سواحل خليج العقبة ،
فطنوا يومئذ أن الرجل من جملة الذين يجرون وراء الأوهام اغترارا
بما تزيينه لهم الأحلام ، فلم يشددوا عزمته بكلمة ولكنهم لم يمنعوه
عن ذلك بالقوة .

وبعد ذلك بسنتين جاء المسيو فريدمان بنحو عشرين نفسا من
يهود ألمانيا وروسيا ويمهندس يهودى من اسكتلندا ، وأنزلهم على
ساحل خليج العقبة . فهولت الصحف إذ ذاك بكثرة عدد قومه وتسليحهم
بالبنادق والمدافع إلى غير ذلك من التهويل الذى اعتاده القراء
منها .

(١) المقطم، الأربعاء ٢ مايو ١٩٠٦، ٨ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ.
من الملاحظ على بعض الجرائد المصرية أنها كانت تتناول بعض
الموضوعات أو الأحداث بعد انقضاء وقتها بفترة طويلة أحيانا .

ثم أن الرجل لم يحسن معاملة الأهالي واشترى أرضا في جهة الموضع مع أن قوانين الدولة العلية لا تبيح بيع أرض للأجانب في شبه جزيرة العرب .

والظاهر أن ذلك أقام الحكومة العثمانية وأقعدها . فلم تشعر نظارة الحرب ، إلا ورسول أتاها من (ضبا) يقول أن شرذمة من الجنود العثمانية أتت ضبا ، وأرادت احتلال قلعتها ، فأبى رجال الحكومة المصرية تسليمها لأنها كانت بيد مصر إذ ذاك .

فأرسلت نظارة الحرب ٢٥ جنديا مصرية بقيادة البكباشي فريث (انجليزى الأصل) إلى ضبه ، فسألوا الجنود العثمانية عن سبب مجيئها إلى هناك ، فقالت : أننا أتينا بأمر من حاكم الوجه . فسل حاكم الوجه ، فقال : إنى أرسلتهم بأمر من والى الحجاز ، فعادت الجنود المصرية وأخبرت بما رأت وسمعت .

فدارت المذاكرة حينئذ بين الحكومة المصرية والحكومة العثمانية هنا (فى مصر) ، وبين الباب العالى وسفير انجلترا فى الآستانة لحل هذه المشكلة ، بتحديد التخوم الفاصلة بين مصر وتركيا تحديدا قاطعا مانعا .

ومن الجدير بالذكر أن السلطان عبد الحميد الثانى (ولى ١٨٧٦ - ١٩٠٩ م ، ١٢٩٣ - ١٣٢٧ هـ) أحس مبكرا بخطر اليهود ، فكتب ثلاثة فرمانات متوالية بخط يده سنة ١٨٩١ م (١٣٠٨ هـ) ، لى يمنع استيطانهم

فى فلسطين بعد أن طردتهم دول كثيرة^(١) خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية فى فلسطين.

الفرمان الأول

٢١ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إن قبول اللذين طردوا من كل مكان، فى الممالك العثمانية سيؤدى فى المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية ، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز وبخاصة أن الممالك الشاهانية ليست ممن قبيل الأراضى الخالية والمتركة.

ولما كان من المفروض إرسال هؤلاء إلى أمريكا، لا فلا يقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم فى السفن فوراً لإرسالهم إلى أمريكا. وينبغي أن يتخذ مجلس الوزراء العثمانى قراراً قطعياً بخصوص تفاصيل هذا الأمر وعرضه علينا. إذ ما الداعى لقبول من طردهم الأوربيون المتمدنون ولم يقبلوهم فى ديارهم. وفضلاً عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناء على ذلك وحتى لايبقى هناك أى مجال بعد الآن لأى معروضات أخرى فى هذا الخصوص ، تعاد هذه المذاكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام فى هذا الموضوع.

(١) طرد اليهود من انجلترا ١٢٩٠م، ومن فرنسا ١٣٠٦م، ومن أسبانيا ١٤٩٣م، ومن روسيا ١٨٨١م .

الفرمان الثانى

٢٨ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية . .

إن قبول هؤلاء اليهود وإسكانهم أو إعطاؤهم حق المواطنة شئ ضار جداً لا يقدر يتولد عن هذا فى المستقبل مسألة حكومية يهودية . لهذا يجب عدم قبولهم . وينبغى أن يؤخذ هذا فى الحسبان عند عرض المسألة، ويعرض هذا القرار بسرعة اليوم، وتعطى المعلومات للمدارة العظمى من السكرتارية الخاصة .

* *

ويعترض السلطان عبد الحميد فى فرمان الثالث على الذين يلومونه لعدم قبوله استيطان اليهود فى فلسطين بعد أن طردوا من بعض البلاد . ويؤكد بأنهم لو استوطنوا أى مكان فى الامبراطورية العثمانية، فإنهم سيتسللون إلى فلسطين بالتدريج، وينشئون حكومة يهودية لهم فيها بتشجيع من الدول الأوربية .

الفرمان الثالث

٢٩ ذو القعدة ١٣٠٨ هـ (١٨٩١ م)

لا يحق لأى دولة أن تعترض على عدم قبولنا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى . وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا، كان الأخرى بهم الاحتجاج على الدول

التي طردتهم ورفضت قبولهم.

وبناء على ذلك فإن هؤلاء اليهود لو أسكنوا في أى مكان من أجزاء الامبراطورية ، فإنهم سوف يتسللون إلى فلسطين شيئاً فشيئاً مهما اتخذت من تدابير . ويسعون لتشكيل حكومة يهودية بتشجيع الدول الأوربية وحمايتها . ولن يعمل هؤلاء فـى الزراعة والفلاحة ، بل سيحاولون الإضرار بالأهالى كما فعلوا فـى البلدان التي طردوا منها . وما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا ، فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك .

ونرى وجوب التباحث بشكل مفصل فى هذا الموضوع فـى اللجنة العسكرية.(١)

* *

وهناك محاولات عديدة للاستيطان فى أرض فلسطين أخطر من محاولة (بول فريدمان) هذه.

(١) Cevat Rifat Atilhan: 31 Mart Faciası, (١)
s.43 - 45.

أورخان محمد على: السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٢٥٧ -
٢٥٩ الكويت ١٩٨٦ وانظر فرمانا آخر أصدره السلطان
عبد الحميد بهذا الخصوص ، ص ٣٦ ، ٣٧

(١)
وأهم هذه المحاولات محاولة اليهودى النمساوى تيودور هرتزل
بالبذات . فقد بذل هذا الرجل قصارى الجهد طوال فترة حياته

(١) يعتبر أستاذ القانون تيودور هرتزل مؤسس حركة الصهيونية
السياسية التي يمكن أن نعرفها قائلين أنها فكرة لإنشاء
دولة يهودية فى فلسطين بتجميع اليهود فيها من
روسيا وغاليسيا أولا ، لأنهم تعرضوا للطرد كثيرا جدا ،
ثم من يهود العالم أجمع .

بدأ هرتزل نشاطه سنة ١٨٩٥م بينما كان فى الخامسة
والثلاثين من عمره لإيجاد طريقة لحل (مشكلة اليهود)
التي ظهرت مع معاداتهم فى أوروبا . وقد دون أفكاره
وكل نشاطه الذى قام به فى كل مذكراته إلى
أن توفى بالسكتة القلبية فى الثالث من يوليو
١٩٠٤م .

وكل هذه المذكرات تتسع لتشمل ألفى صفحة من كتاب
محفوظ فى سجلات المركز الصهيونى فى القسطنطينية
الحديثة حاليا . ودون فى هذه المذكرات كل اليوميات
الخاصة بالمراسلات والمباحثات والمقترحات التى قدمها
والنتائج التى حصل عليها وذلك مع رجال الدولة فى
روسيا وألمانيا والنمسا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا
وتركيا .

يحاول في كل اتجاه دون كلل أو ملل إلى أن توفي ١٩٠٤م. وأبرز محاولات تلك التي جرت مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وكبار رجال دولته.

وسنحاول في هذه العجالة عن مرتزل أن نقتطف بعضاً من مذكراته^(١) هو ، لنبين نشاطه في هذا المجال. وسنركز على محاولات اتصاله المختلفة بالدولة العثمانية صاحبة السيادة على فلسطين ، لكي نخرج برء الفعل الذي حدث لديها تجاه المحاولات الصهيونية المتعددة :

بودابست في ٢ مايو ١٨٩٦م

زارتي ديونس روزنفيلد Rosenfeld رئيس تحرير جريدة (البريد العثماني) Osmanische Post التي تصدر في استانبول . وقال لي أن العلاقة طيبة بينه وبين عوت بك أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد الثاني. فأوضحت له الموقف من خلال عدة جمل مقتضبة ، قائلاً إن حصلنا على فلسطين ، فسندمجها في عظمى لتركيا ومن يتوسطون لنا في هذا العمل . وأقل ما نطلبه هو أن تكون فلسطين دولة مستقلة لنا . وفي مقابل ذلك ، فإننا على استعداد لأن نحل أزمات تركيا المالية .

(١) Doç . Dr. Yaşar Kutluay : Adigeçen Esër ,

قال روزنفيلد أن الفرصة سانحة تماما، لأن تركيا في
ضائقة مالية حقيقية.

* *

فينا في ٧ مايو ١٨٩٦م
زارني نيولنسكي^(١) بعد أن اتصلت به تليفونيا. قال لي أنه
قرأ كتابي (الدولة اليهودية) قبل أن يذهب إلى استانبول أخيرا،
وقد تحدث في هذا الموضوع مع السلطان عبد الحميد الثاني. أوضح
السلطان له أنه لا يمكن أن يتخلى حقيقة عن القدس، وينبغي أن
يبقى جامع عمر دائما في أيدي المسلمين .

* *

١٥ يونية سنة ١٨٩٦م
نفق عشرين مليون ليرة تركية من أجل إصلاح شؤون تركيا
المالية. ونزید على هذا المقدار مليوني ليرة من أجل فلسطين، تدفع

(١) مايكل دي نيولنسكي بولونيوي أرسقراطي. تعلم في جامعة
بترسبرج (ليننجراد). بدأ نشاطه في موسكو بالكتابة في
المجلات المختلفة. ثم غير جنسيته فأصبح مجريا - نمساويا،
والتحق بوزارة الخارجية، وعين موظفا في سفارة النمسا -
المجر باستانبول. اكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثاني
الشخصية منذ البداية، وسهل على هرتزل مسألة الاتصال المباشر
باستانبول وقصر يلديز (قصر السلطان عبد الحميد الثاني).
مات نيولنسكي سنة ١٨٩٩ في استانبول.

لسد الفوائد السنوية لدين الدولة العثمانية البالغ ثمانين مليوناً من الليرات . ويصرف ثمانى عشرة مليون ليرة لخلاص تركيا من مراقبة لجنة الديون الأوروبية.

* *

استانبول فى ١٨ يونية ١٨٩٦م
عاد إلى نيولنسكى ممتعضاً فى وقت متأخر... وبعد أن تناولنا طعام العشاء، ذهبنا إلى حديقة فى حى (بك اوغلى) باستانبول، فوجدنا هناك فرقة موسيقية لشركة (أوبرا إيطاليا) تعزف فى الهواء الطلق. وفى فترة الاستراحة بعد الوصلة الأولى ذهبنا إلى جاويد بك ابن الصدر الأعظم خليل رفعت باشا: تعرفت عليه وعرضت الموضوع أمامه فى الحال... وهذه هى النقاط التى خالفنى فيها: ينبغى أن تبقى الأماكن المقدسة والقدس تحت الحكم العثمانى بصورة مطلقة، وقال أن التفريط فى هذه الأماكن، يسمى إلى مشاعر الشعب الدينية... وتوقف جاويد بك عند موضوع ما ستكون عليه العلاقات بين الدولة اليهودية وتركيا... قلت، أن النجاسات الباهرة التى أراه لا يتم إلا بالاستقلال، لكن يمكن أن نتباحث فى نظام الارتباط بالجوية السنوية، كما فى مصر أو فى بلغاريا.

* *

١٩ يونية ١٨٩٦

استمع إلى الصدر الأعظم بفتور شديد. وسألنى هذا السؤال: فلسطين الكبرى ! فى أى جزء منها تفكرون؟ فأجبت

على المترجم : إن ذلك يرتبط بمقدار المنفعة التي نقدمها . نستطيع أن نقدم توضيحات أكبر من أجل أراض أوسع .

عاد إلى نيولنسكى في المساء عابس الوجه بأخبار سيئة من قصر السلطان العثماني المسمى يلديز . قال له السلطان : إذا كان السيد هرتزل صديقك مثلما أنت صديقي ، فانصحه بألا يخطو خطوة أخرى في سبيل هذه المشكلة . لا أستطيع أن أبيع شبرا واحدا من هذه الأرض ، لأن هذا الوطن ليس ملكا لي ولكنه ملك لشعبي . لقد حصل شعبي على هذه الامبراطورية بدمه الذي أراقه . قبل أن تنفصل فلسطين عنا ، فإننا سنغطي أرضها بدمائنا . لقد سقطت كتيبتان من جيشنا من سوريا وفلسطين في معركة بلفنه ، ولم يعد أحد منهما ، فقد فضل جنودهما أن يبقوا في ميدان القتال على أن ينسحبوا منه . فالامبراطورية التركية ليست لي وإنما للشعب التركي ، ولا أستطيع أن أهب قطعة منها لأحد . لنترك اليهود يحتفظون ببلايينهم . إذا قُسمت امبراطوريتي فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل . من الممكن أن تقطع أجسادنا وهي ميتة ، وليس من الممكن أن تُشرح وهي على قيد الحياة .

* *

لقد هزّنتي كلمات السلطان عبد الحميد الصريحة والعنيفة ، فحطمت كل آمالي . . ومع ذلك فسنقاوم مقاومة سلبية حتى آخر رمق .

* *

٢٥ أغسطس ١٨٩٦م

وافق صمويل مونتاجو^(١) وليوبولد لاندو London^(٢) على
خطتي، وينبغي أن يكون الاقتراح هكذا:

يمكن لجماعتنا أن تقدم عشرين مليون جنيه استرليني إلى
السلطان عبد الحميد الثاني على فترات ، عن طريق تكليف اليهود
المستوطنين في فلسطين بدفعها، تبدأ في السنة الأولى بمائة ألف
جنيه، وتزداد هذه الضريبة مليون جنيه سنوياً مع ازدياد عدد المستوطنين.
ويمكن الاتفاق على التفاصيل في مؤتمر يعقد في استانبول.

وفي مقابل ذلك يمنح السلطان مايلي:

نداء لليهود لتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين ، ومنحهم الحكم
اللاتي على هيئة دولة تابعة.

* *

كتب الدكتور هرتزل خطاباً إلى صمويل مونتاجو وزاد كاهن
Zadoc Kahn شرح لهما فيه الموقف. وبين أن تركيا تتخبط في ضائقة
مالية خطيرة ، فإذا لم تتحقق خطته الآن ، فلن تكون هناك فرصة
سائحة فيما بعد.

* *

(١) السير صمويل مونتاجو يهودي انجليزي مشهور صاحب بنوك كثيرة.
(٢) ليوبولد لاندو أحد أساتذة كلية الطب في برلين . والمعروف عنه
أنه صهيوني ألماني قام بنشاط فعال.

٢٩ أغسطس ١٨٩٦م

وردت مناستانبول أخبار مؤسفة . فقد هجم الأرمن على
بالبنك العثماني في استانبول. توالى القتل والقتلة وانفجارات
القنابل والصادمات في الشوارع... لذلك فالوقت مناسب تماما
للدخول في مفاوضات مع السلطان، حيث من المستحيل أن
يقدم أحد له عشرة قروش في هذه الظروف .

* *

١٤ أكتوبر ١٨٩٦م

ذهبت اليوم إلى محمود نديم باشا سفير تركيا... صارحتة
برأى : هناك طريق واحد أمام تركيا لخلاصها، وهو أن تعطى فلسطين
 لليهود ، وتتفق معهم، لتبدأ في إصلاح شئونها المالية ، وإجراء
الاصلاحات بعامة، ومواجهة أى نوع من أنواع التدخل الأجنبي.

* *

٨ نوفمبر ١٨٩٦م

كتبت خطابا إلى أدولف ستاندر في لفوف Lvov :
هناك خطر فادح يواجه الصهيونية في هذا الوقت . وأنتم
تعلمون أن هناك مخطط روسي فرنسي لتقديم المساعدة إلى تركيا
لإصلاح شئونها المالية. فإذا تحقق هذا فإن السلطان لن ينفذ شيئا
على الإطلاق فيما يتعلق بفلسطين. وهكذا ستمحي كل آمالنا في
الحصول على فلسطين. لهذا السبب ينبغي على جميع أصحاب البنوك
اليهود أن يمنعوا تحقيق هذا العمل.

* *

٢٦ يناير ١٨٩٧م

تلقيت نبأ التسوية بشأن تقديم المساعدة إلى تركيا بضمانه
الدول كلها... سيعطى الأتراك أربعة ملايين جنيه استرليني .

* *

أصبحت الخزانة العثمانية في ضائقة مالية مرة أخرى
بسبب أزمة كريت . ولما علم مرتزل بهذا الخبر، عرض اقتراحه
بتقديم النقود في مقابل ألفي هكتار^(١) من الأرض في فلسطين.

* *

٢٤ مارس ١٨٩٧ م

زارني الثائر المصري مصطفى كامل فيهما مضى، وعاد لزيارتي
ثانية . إنه يريد أن يخلص مصر من الاحتلال الانجليزي.

يتذكر هذا الشاب الشرقي انطبعا حسنا في الانســــــــان .
وهو مثقف ومؤدب وذكي ورقيق وعظيم . وقد سجلته في مفكرتي،
فقد يلعب هذا الرجل دورا هاما في الشرق ذات يوم .

لم أصارحه برأيه في أنه إذا رحل الانجليز عن مصر فإن ذلك
سيكون في صالحنا، لأنهم سيتخلون عن قناة السويس حينئذ أو تصبح
غير مضمونة في أيديهم .

* *

(١) الهكتار عشرة آلاف متر مربع، والكيلومتر المربع يساوي مائة هكتار .

قينا في سبتمبر ١٨٩٧م

انتهت المناقشات في مؤتمر بازل بسويسرا بضجيج...
 بُحِثت مسألة فلسطين في مؤتمر بازل الصهيوني، وتطـلـق
 الحديث إلى بعث فكرة إنشاء دولة لليهود والعودة إليها. تحركت
 البابية ضد هذه الفكرة بعنف.

* *

أول يولية ١٨٩٨ م

إننى أفكر في تحديد هدف مؤقت للحركة، وأرجىء الهدف
 السنهائى وهو (صهيون) أى فلسطين، فلربما نستطيع أن نأخذ
 قبرص من إنجلترا، ومن ناحية أخرى يمكن أن نحصل على جنوب
 أفريقيا أو أمريكا، وعلينا فى هذه الحالة أن ننتظر تقسيم تركيا.

* *

تحدثت عن المطالب التى نريدها مع صديقى الحميم (ماكس
 بودنهايمر) عضو لجنة العمل :

المنطقة : تمتد من الفرات إلى النيل. ولنا أن نشترط فترة
 انتقالية لإنشاء مؤسساتنا اللازمة. ويمكن التفكير فى وال من
 أصل يهودى لهذه الفترة. وبعد ذلك يمكن أن تكون العلاقات
 كذلك التى بين مصر والسلطان. لكن عندما يبلغ عدد اليهود
 ثلثى عدد السكان فى المنطقة، فإنها تحكم بإدارة يهودية بالطرق
 السياسية.

هذه أفكار بودنهايمر وهي كاملة إلى حد ما.:

* *

عاد قامبرى^(١) من استانبول في الثامن من مايو ١٩٠١ م حاملاً أخباراً سارة: صديقي هرتول، السلطان يريد أن يقابلك، ولكن ليس كصهيوني بل كزعيم لليهود العالم وكصحفي مشهور للـجريدة الحرة الجديدة Neve Freie Presse.

وبعد أن قال هذا الكلام استطرد قائلاً: ينبغي عليك ألا تحدثه عن الصهيونية.. القدس مدينة مقدسة عند هؤلاء الناس كمكة.

* *

استانبول في ١٩ مايو ١٩٠١م

قال السلطان لى:

أظهرت صداقتي لليهود منذ زمن بعيد. إنني أعتمد على المسلمين واليهود فقط. ولا أثق بنفس الثقة بأحد آخر من تبعتي في أى وقت من الأوقات.

(١) أرمينيوس قامبرى، شخصية غريبة. إنه يهودى مجرى شغف بالدراسات الشرقية. ذهب إلى استانبول سنة ١٨٥٧م، وعمل كاتباً لفؤاد باشا، وبعد ذلك بقليل أشهر إسلامه. قام برحلات طويلة في آسيا الوسطى تحت اسم رشيد افندى، ونشر بعض الكتب. وعند عودته إلى بودابست غير دينه واعتنق البروتستانتية وصار أستاذاً في الجامعة. قام برحلات كثيرة لأسباب مختلفة في تركيا، واكتسب صداقة السلطان عبد الحميد الثانى الشخصية وبدأ يعمل لحساب هرتول في السنوات الأخيرة. وتوفي سنة ١٩١٢م

وبناء على ذلك شرحت ما أصاب اليهود في البلاد الأوربية
من مظالم واغتصاب للحقوق. فقال : لقد حرصت دائما على أن يبقى
باب الامبراطورية مفتوحا أمام المهاجرين اليهود لكي يكون ملجأ
لهم. (١)

* *

السفينة برنسيه مارييا في ٢١ مايو ١٩٠١م
انطباعي عن السلطان عبد الحميد أنه ضعيف وجبان، ولكنه إنسان
طيب بطبعه. ليس شخصا ظالما أو ماكرا من وجهة نظري
لكن المخادعين السفهاء يرتكبون باسمه أقبح الخبائث، إنه
حبس حجرته.

* *

استانبول في ١٦ فبراير ١٩٠٢م

أعدت الإجابة التي سأقدمها للسلطان، هكذا:

سيدي...

يمكن تقسيم معطيات عزت بك كبير موظفي الخارجية العثمانية
إلى قسمين جوهريين:

(١) لا أعتقد أن ذلك قد حدث من السلطان عبد الحميد، فقد أصدر
ثلاثة فرمانات لمنع استيطان اليهود في فلسطين، سبق أن
ذكرناها في ص ١٨ - ٢٠. ولمزيد من التوضيح انظر فرمان
التالي الذي أصدره السلطان عبد الحميد، ص ٣٦ ، ٢٧

(١) قسم صناعى .

(٢) قسم سياسى مالى .

١ - إنكم يا صاحب الجلالة السلطان تعرضون على عبدكم مهمة إنشاء شركة لاستغلال المعادن المكتشفة فى الامبراطورية العثمانية والتي ستكتشف فيما بعد ، وإنى أقبل هذه المهمة فعلا ، لأنها تتيح الفرصة أمام عبدكم لتقديم خدماته لفخامتكم . وستتخذ القرارات فيما بعد بشأن التفاصيل .

٢ - أوضح فخامة السلطان أنه يقبل فى امبراطوريته المهاجرين اليهود من شتى أنحاء العالم بشفقة أوروبية شريطة أن يصبحوا تبعه عثمانيين قبل أن يستوطنوا أى مكان . وذلك فى مقابل تكوين وكالة لتصفية ديون الدولة .

لكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان تحقيق مقترحاتكم فى شكلها الحالــــــــــــــــى .

* *

فينا فى ٣ مايو ١٩٠٢م

رسالة إلى السلطان :

سيــــــــدى . . .

أتشرف بعرض هذا الاقتراح على فخامتكم : يذهب بعض الشباب إلى البلاد الأجنبية لتحصيل العلم لعدم وجود تعليم عال فى تركيا ، فيتشربون الأفكار الثورية ويعودون بها . .

يمكن تقديم حل لهذه المشكلة : اليهود أصحاب الكلمة العليا
 فى جامعات العالم أجمع . يوجد عديد منهم أساتذة وباحثون
 علميون فى جامعات العالم كله . ويمكن إنشاء جامعة عبرية فى
 الامبراطورية العثمانية، ولتكن فى القدس إذا أذن جلاله السلطان
 عندئذ يستغنى الطلبة العثمانيون عن الذهاب إلى الخارج ، حيث
 يمكن تحصيل العلم فى بلادهم .

* *

سنة ١٩٠٢م

والآن يوجد ثلاثة أسماء أمام الدكتور هرتزل : قبرص
 والعريش وشبه جزيرة سيناء . . .

وهذه الأسماء الثلاثة أماكن ملائمة للتحرك مستقبلا بالقرب
 من (سنجق القدس) . اتصل برجال الدولة فى انجلترا، وكان
 من بينهم جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانى السدى
 أجرى معه حديثا مثيرا .

أوضح الوزير أن الشؤون التى تتعلق بالعريش وشبه جزيرة
 سيناء تختص بها وزارة الخارجية البريطانية، أما هو فيهتم
 بقبرص، ومحظور على اليهود الاستيطان فيها، لأن الروم والتورك
 لن يقبلوا ذلك ، ومن هنا تظهر الصعوبة .

والآن تبذل الجهود للحصول على المساعدة من انجلترا
 للتوطن بجوار العريش . وتبدأ هذه الجهود فى فبراير ١٩٠٢م .

* *

٢ فبراير ١٩٠٣م

إن الوضع مضطرب في شبه جزيرة سيناء، وعلى هذا فهو
في صالحنا..

وعلى تفصيل الأشياء الثلاثة الآتية:

- الامتلاك

- والقوة

- والحق

الامتلاك بيد الحكومة المصرية، والقوة بيد انجلترا، والحق
بيد الحكومة التركية. وينبغي الحصول على الملكية من الحكومة
المصرية كخطوة أولى، ثم ضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من
القوة من الحكومة الانجليزية. وفي النهاية أحصل على الحق من
الحكومة التركية عن طريق الرشوة.

* *

ومات هرتزل بالسكتة القلبية في ٢ يولية ١٩٠٤م، بعد أن رأى
التنظيمات اليهودية خلال السنوات السبع الأخيرة من عمره وخلفه
دافيد ولفسن ثم مناحيم مندل أسشكين فحاييم وايزمان وبعده
أوتو واربورج.

* *

ونستخلص من مذكرات هرتزل أنه عرض على السلطان المال
الكثير لحل مسألة الديون العثمانية المتراكمة، وعرض المساعدة
في إجراء إصلاحات في الدولة العثمانية، ومعاونتها في
التصدي للتدخل الأجنبي.

ولما لم يُجب إلى طلبه، فكر في فكرة جديدة بعد أن أعيتـــــــــــــــــه
الحيل . فقد عرض على السلطان إنشاء جامعة يهودية بالقـــــــــــــــــســـــــــــــــــدس
تشتمل أعظم أساتذة العالم من اليهود، لكي يلتحق بها الشباب العثماني
ويستغنى عن الذهاب إلى أوربا ، التي تكثر فيها التيارات الثورية،
والتي يعتنقها هؤلاء الشباب ويحاولون تطبيقها في الدولة العثمانية
لدى عودتهم إلى ديارهم.

ولكن خاب مسعاه، رغم أن السلطان يخاف على حياته، وعلى
عرشه خوفا شديدا.

ولما فشل هرتزل في إقناع الدولة العثمانية بالتوطن في فلسطين،
بدأ يفكر في أماكن أخرى ، مثل قبرص وأمريكا الجنوبيـــــــــــــــــة
وأوغندا وجنوب أفريقيا ، كي تكون منطلقا ينطلق منه إلى
فلسطين عندما تقسم تركيا .

وفكر هرتزل أيضا في الحصول على قبرص أو العريش أو شبه
جزيرة سيناء ، كي تكون منطلقا إلى فلسطين لقربها منها، فيتحقق
بذلك حلمه الكبير الذي يسعى إليه .

ويبدو من مذكرات هرتزل أنه كان واقفا على النـــــــــــــــــزاع
الذي ثار على الحدود الشرقية لمصر، كما سيأتي تفصيله بعد . وقد
أراد أن ينتهز الفرصة، للتوطن في العريش أو في سيناء بعامة، لأنه
وجد أن الخلاف الذي نشب على الحدود يمكن استغلاله، حيث
يقول : (أن الوضع في شبه جزيرة سيناء مضطرب، وعلى هـــــــــذا
فهو في صالحنا).

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يقظا للمخاطر
الصهيونية المتكررة التي نشطت في عهده، فأصدر فرمانا سنة
١٩٠٠م، يحرم على اليهود القادمين إلى فلسطين للزيارة من البقاء
فيها أكثر من ثلاثة أشهر ويمنعهم من التوطن فيها.

جاء في فرمان :

المادة الأولى :

لابد لليهود - سواء كانوا من رعايا الدولة العلية
أو من الممالك الأجنبية - الذين يذهبون لفلسطين
لأجل الزيارة أن يحملوا معهم تذكرة مرور تتضمن
صفة السياحة والغاية منها وهوية حاملها.

المادة الثانية :

على جميع هؤلاء الزوار اليهود الذين يصلون
إلى ولاية بيروت أو إلى أي ميناء من موانئ
القدس الشريف إيداع تذاكر مرورهم لدى موظف
الجوازات ، والحصول - مقابل قرش واحد -
على تذكرة زيارة أو إقامة مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في
فلسطين. ولتيسير تمييز هذه التذاكر عن غيرها
يجب أن تكون بلون وشكل متميز. ويجب إبراز
هذه التذكرة لموظفي الدولة وللبلديات عند الطلب
أثناء السياحة أو الزيارة. ويجبر على الخروج

كل من يتجاوز هذه الشهور الثلاثة بقوة البوليس
أو بواسطة قنصل الحكومة التابع لها.

المادة الثالثة :

يجب تنظيم قوائم بمندرجات وتواريخ تذاكر
الإقامة المؤقتة للزوار اليهود المذكورة في المادة
السابقة ، وتنظم هذه القوائم في نهاية كل شهر
ليتسلى إخراج الذين يتجاوزون هذه المدة، وكذلك
معاقبة الموظفين الذين يتهاونون في هذا الخصوص .

المادة الرابعة :

إذا ظهرت في الجداول المنظمة لأمر السياحة
والزيارة أى مخالفة لدى الزوار الذين يكملون المدة
المسموحة لزيارتهم أو سياحتهم، ويتركسون أرض
فلسطين أو يأتون ميناء بيروت لركوب البواخر
أو ينفون مدة زيارتهم ، أو الذين يزودون بوثائق
المرور أو وثائق الزيارة فيجب اتخاذ إجراءات
حازمة ضد المخالفين وضد الموظفين المسؤولين عن
تطبيق هذه التعليمات .^(١)

(١) Cevat Rifat Atilhan: Yahudiler Dunyayı (١)

Nasıl İstila Ediyorlar, 5.46 - 48 İstanbul

أورخان محمد علي: المرجع السابق، ص ٢٥٩ ، ٢٦٠. وراجع

الفرمانات الثلاثة التي أصدرها السلطان عبد الحميد بهـ

الخصوص ، ص ١٨ - ٢٠ .

بداية أزمة الحدود

أثار حادث اليهودي فريدمان الذي نزل بجماعته على ساحل العقبة^(١) واشترى أرضا في المويلح كى يكون قريبا من فلسطين هدفه البعيد، مشاعر المصريين والعثمانيين على حد سواء. فوجدوا فئة غريبة ذات أطماع دفينه فى منطقة المويلح يثير فى النفوس الشكوك، لأن هذه المنطقة تقوسط بين الأماكن المقدسة فى الحجاز وفى فلسطين.

ويتضح من هذه الحركة اليهودية المبكرة، أنها تهدف

(١) العقبة : تعتبر العقبة إحدى المناطق التى تمثل نهاية الجزيرة العربية، بالإضافة إلى أنها تعتبر نقطة تلتقى عندها طمسرق مصر وسوريا وفلسطين والحجاز.

وتظهر أهمية موقعها فى استحوارها على اهتمام مجاهديس إسلاميين أمثال صلاح الدين الأيوبي والسلطان سليم الأول.

وتقع مدينة إيلادات الشهرة التاريخية على مسافة ساعة وربع الساعة من العقبة. ومنازل العقبة تم بناؤها بالأحجار التى أحضرها الأهالى من أطلال إيلاد. ومساحتها تبلغ ثمانية عشر كيلو مترا محصورة بين طابا وبريسج، وهو ما يسمى خليج العقبة.

وقرية العقبة تحتوى على مائتسى بيت غير منظم . وهى تشتهر بنخيلها وآبارها العذبة التى تعد من أعذب المياه الموجودة على شواطىء البحر الأحمر. هواؤها جاف حيث يخلو من الرطوبة. وهى مدينة وميناء هام. (رشدى باشا: المرجع السابق، ص ٢٨).

لتولية عباس حلمي باشا بعد وفاة الخديو محمد توفيق باشا فـ
٨ يناير ١٨٩٢ م.

(وقد تأخر في إرسال فرمان لأنه كان يريد تحوير
الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية.
وقد دارت المفاوضة في هذا الشأن بين الحكومة المصرية والبـ
العالى بواسطة المعتمد العثماني في مصر أحمد مختار باشا^(١). وبعد
موافقة المعتمد البريطاني في مصر السير أفلن بارنـ

(١) أحمد مختار باشا (١٨٣٧ - ١٩١٨ م) : قائد تركي ولد في
مدينة بروصه، وتلقى مبادئ العلوم فيها، ثم أكمل دراسته في
الآستانة. ونظم في سلك الجيش العثماني، وعين بوزباشـ
١٨٦٠ م، ورقى إلى رتبة بيكباشى ١٨٦١ م، ثم أميرالاي ١٨٦٨ م.
وأرسل في أواخر السنة ذاتها إلى اليمن لإخماد الفتنة التي شبت
فيها. وفي ١٨٦٩ م رقى إلى رتبة فريق فمشير. وعين بعـ
ذلك والياعلى كريت. ولما نشبت الحرب بين روسيا والدولـ
العية (١٨٧٦ - ١٨٧٨ م) عهد إليه بقيادة الفيلق الرابعـ
من الجيش العثماني، واستبسل في دفاعه عن إقليم قارص وعن
أرضـروم. ومنحه السلطان عبد الحميد الثاني في ٢ أكتوبر
١٨٧٧ م الوسام العثماني المرصع ولقبه بالغاوى. وفي ١٨٨٢ م عين
سفيرا فوق العادة للدولة العثمانية في ألمانيا. وأخيرا أرسل
إلى مصر للمخاطبة مع السير إدmond رود بشأن المسألة المصرية،
وبقي فيها بصفته قوميسير (معتمد) عن الدولة العلية حتى السنة
الأولى التي أعقبت عزل السلطان عبد الحميد الثاني عندمـ
ناصرية الاتحاديون العداء واستبدلوه بـ ف باشا. وفي ٩ يوليو
١٩١٣ م تولى منصب الصدارة العظمى. (د. أحمد أمين عامر :
أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة
الدولية، ص ١٥، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢).

Avelyn Boring (اللورد كرومر فيما بعد ^(١)) على طلب
الدولة العثمانية، تقرر نهائيا أن تتخلى مصر عن العقبة للدولة
العلية، ورفع هذا القرار للصدارة العظمى. وكان الخديوي يرمى
بهذا التساهل إلى استمالة الباب العالي وإظهار تقربه للدولة
العثمانية، على حد قول رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق
باشا.

(وبعد ذلك وردت برقية من الآستانة تفيد بأن مشير السراي
الهاميونية أحمد أيوب باشا سيقوم إلى القاهرة حاملا فرمان التولية.

وقد كان من المنتظر قراءة فرمان توا كالعادة ، ولكن
كانت ثمة عقبات لم تذلل بعد، وذلك أن الباب العالي كـ
يريد الاستيلاء على الطور أيضا بعد التسليم له في العقبة. وقد
ورد ذلك في فرمان الذى لم يطلع عليه سفير إنجلترا فى
(٢)
الآستانة).

(١) عين السير أفنل بارنج معتمد إنجلترا وقنصلها العام فى مصر فى
مايو ١٨٨٢ م، وكانت له دراية سابقة بأحوال مصر، إذ اشترك
فى صندوق الدين والمراقبة الثنائية. كما كان عضوا بارزا فى
مؤتمر لندن ١٨٨٤م للنظر فى المالية للمصرية. ثم أصبح للسور
كرومر. وكان الحاكم الفعلى لمصر. وظل فى منصبه حتى
استقال فى أبريل ١٩٠٧م. (د. أحمد أمين عامر: المرجع
السابق، ص ٨).

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، ح ٢، القسم الأول، ص ٩،
١٠، ١٢.

وهذا هو نص فرمان الذى صدر فى ٧ جمادى الآخر ١٣٠٩ هـ
(٩ يناير ١٨٩٢ م) ، وأرخ فى ٢٧ شعبان ١٣٠٩ هـ (٢٦ مارس
١٨٩٢ م) :

الدستور الأكرم والمعظم الخديو الأفخم المحترم نظــــم
العالم وناظم مناظم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقــــب
متم مهام الأنام بالرأى الصائب مهذب ببيان الدولة والإقبــــال
مشيد أركان السعادة والإجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى مكمل
ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى
خدو مصر الحاشى لرتبة الصدارة الجلييلة فعلا الحامل لنشأننا
الهمايونى المرصع المجيدى ولنشأننا العثمانى من الطبقة الأولى
وزيرى سمير المعالى عباس حلمى باشا أدام الله إجلاله وضاعف
بالتأييد اقتداره وإقباله .

إنه لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معوما لكم أنــــه
بناء على ما قضى الله من انتقال جنتمکان^(١) محمد توفيق باشا
خدو مصر إلى رحمته تعالى وإعلاما بجليل التفاتنا ونظرا إلى حسن
خدماتكم وصدقتكم واستقامتكم لداقنا الشاهانية ولمنافع دولتنا
العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامــــة

(١) جنتمکان، كلمة عربية الأصل مكونة من جنة ومكان، وتستعمل فى
التركية بنفس المعنى أى من مكانه الجنة أو ساكن الجنان أو
المرحوم. ومن الجدير بالذكر أن هذه الكلمة كانت تستعمل
فى لغة الكتابة العربية فى ذلك الوقت .

بخصوص الأحوال المصرية وأنكم كفء لإصلاحها وجهنا إليكم
عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة في
الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧ هجرية
والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضي
المنضمة إليها طبقا للفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ١٥ ذي الحجة
سنة ١٢٨١ هجرية وذلك بمقتضى إرادتنا الشاهانية الصادرة في
٧ جمادى الثانية سنة ١٣٠٩ هـ ولأنكم أكبر أولاد جنتم كان الخديو
المتوفى وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية توفيقا للقاء عدة
المقررة بالفرمان الشاهاني الصادر في ١٢ المحرم ١٢٨٢ هـ
القاضي بأن الخديوية المصرية تؤول إلى أكبر الأولاد البكر فالبكر.

ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين
راحة أهاليها ورفاهيتهم هي من المواد المهمة لدينا ومن أجل
مرغوبنا ومطلوبنا كنا وجهنا فرمانا شاهانيا لتحقيق هذه الغاية
الحميدة بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ إلى جنتم كان والدكم بتوليته
الخديوية المصرية وضمناء المواد الآتية.

إن جميع إيرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها
باسمنا الشاهاني وحيث أن أهالي مصر أيضا من تبعات دولتنا العلية
وأن الخديوية المصرية ملزمة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية
والعدلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في
وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات
اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وأيضا يكون

خديو مصر مأذونا بعقد وتحديد المشاركات مع مأمورى الدولة الأجنبية بخصوص الجمرك والتجارة وكافة أمور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة المتى بين الحكومة والأجانب أو الأهالى والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل بمعاهدات دولتنا العلية البوليتيكية وفى حقوق متبوعية مصر لها ولكن قبل إعلان الخديوية المشاركات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالى وأيضا يكون جائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لا يكون مأذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وإنما يكون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعا أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية للغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذى هو اليركـو المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر تكون باسمنا الشاهانى ولايجوز جمع

(١) ويرگو أو ويرگى : كلمة تركية الأصل بمعنى : خراج، جريئة، ضريبة. كانت تستعمل فى لغة الكتابة العربية فى ذلك الوقت. ومن الجدير بالذكر أنها تستعمل فى مدينة الإسكندرية للدلالة على عوائد المساكن حاليا.

فقط ، بل حرمتها أيضا من إدارة مناطق العقبة والمويلح وضبا والوجه (التي كانت تديرها وتحميها بعساكرها قبل فرمان (١) ١٨٤١م الذي منح لمحمد علي باشا) .

وفي ١١ أبريل سنة ١٨٩٢م أرسل السير أفطن بارنج رسالة إلى ناظر الخارجية المصرية الانجليزى تيجران باشا ، يوضح لـه محتوى فرمان الذى أغفل ما جاء فى فرمان الصادر إلى محمد توفيق باشا بخصوص الحدود :

كتاب من جناب السير أفطن بارنج وكيل وقنصل
جنرال حكومة جلالة الملكة إلى صاحب السعادة
تيجران باشا ناظر الخارجية

القاهرة فى ١١ أبريل ١٨٩٢

يا حضرة الناظر .

أتشرف بأن أبعث إليكم مع هذا نسخة من نص فرمان التركى الصادر من جلالة السلطان إلى الجناب الخديو المعظم أوصلها الباب العالى إلى سفير جلالة ملكة بريطانيا بالآستانة . وقد وردت إلينى منه اليوم ، وكذلك مرسل معها ترجمتها بالفرنساوية . وسترون سعادتكم أن فرمان الحالى يحتوى على فقرة مختصة بحدود الديار المصرية ليست موجودة فى فرمان الصادر إلى الشفور له الجناب الخديو محمد توفيق باشا بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩م) . ففى الترجمة

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٨٨

الفرنساوية لذلك الفرمان صرح جلالة السلطان أنه وجه إلى الجناب الخديو (خديوية مصر بحدودها القديمة مع الأراضي التي ضمت إليها) أما في الفرمان الحالي فقد ذكر أن (خديوية مصر بحدودها القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر في ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١م) والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور والأراضي المنضمة طبقا للفرمان العالي الصادر بتاريخ ١٥ ذي الحجة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤م) قد وجهت إلى عهدتكم) وإنني مكلف من لـد جناب السكرتير العام لنظارة خارجية حكومة جلالة الملكة باستلفات نظر سيادتكم إلى هذا الاختلاف . وأن أطلب إليكم أن تتفضلوا بإعلامي رسميا عما إذا كانت وردت إيضاحات بهذا الشأن من الباب العالي إلى الحكومة المصرية .

وإنني أغتنم هذه الفرصة لتقديم فائق احترامي .

(بارنج) (١)

وقد رد تيجران على بارنج إذا كرا له أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا، كانت قد صدرت في ٨ أبريل ١٨٩٢ لتصحيح الوضع . (٢)

ويذكر أمير اللواء رشدي باشا قومندان العقبة (٣) أي

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٥٩

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

(٣) قومندان : أصلها قومندار وتعني قائد الجيش أو المفزة العسكرية، أو ضابط برتبة كبيرة يدير موقعا هاما .

وقومندار تعبير يستعمل في مقابل كلمة سردار أي أمير الجيش .

الحاكم العسكرى التركى للعقبة فى كتابه الذى ألفه فى هذا الموضوع وعنوانه عقبه مسئلة سى أى مسألة العقبة : (أن الدولة العثمانية عندما رأت أن المحمل المصرى لم يعد مضطرا إلى السفر براً بعد فتح قناة السويس للملاحة البحرية، أصدرت أوامرها إلى عثمان باشا وإلى الحجاز لإزالة الضبطين المصرية (المخافر أو نقاط الحراسة) التى كانت موجودة فى مناطق العقبة والمويلح وضبابا والوجه، وإبدالها بمخافر عثمانية، رغم احتجاج مصر على ذلك^(١)

ولاشك فى ظنى أن تحديد حدود مصر الشرقية فى فرمان تولية عباس الثانى بالأراضى الواقعة إلى الغرب من الخط الواصل بين رفح والسويس يغير الشكوك حول هدف الدولة العثمانية من ذلك . وهو يتلخص فى الاقتراب من قناة السويس الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية التى احتلت مصر بالقوة، لاستخدام القناة - إن أمكن -

= وقد أخذت هذه الكلمة من الإنكليزية Commander أى قومندان أو قائد أو وال. وقد حرفت هذه الكلمة على لسان العامة وفى لغة الوثائق فأصبحت قومندان .
(Mehmet Zeki Pakalın: Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü, cilt 2, s. 322 İstanbul 1971).

(١) رشدى باشا، المرجع السابق، ص ٧
سبق أن ذكرت فى ص ١٤ أن طريق الحج المصرى البــرى تحول إلى الطريق البحرى سنة ١٨٨٥م أى بعد افتتاح قناة السويس بستة عشر عاماً .

فى تأمين وجودها فى مناطق الجزيرة العربية والخليج (١).

وقد يسأل سائل، فيقول أن تحديد خط الحدود بالخط الممتد من رفح إلى السويس سبق مجرد التفكير فى شق قناة تربط البحر الأبيض بالأحمر من قبل فرنسا، ولم يسبق افتتاح قناة السويس فقط أى منذ عهد محمد على باشا. فإذا كان هدف الدولة العثمانية فى عهد عباس حلمى باشا الوصول إلى قناة السويس، فكيف يكون هدفها أيام صدور فرمان ١٨٤١م (١٢٥٧ هـ) فى عهد محمد على ؟ فأبداً ر إلى القول بأن هدف الدولة العثمانية أيام محمد على باشا كان السيطرة على طريق الحج المصرى من ناحية، وتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية عن طريق السيطرة على شاطئ خليج العقبة من ناحية أخرى.

وقد فطن أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة إلى الهدف من وراء ماثيره انجلترا ضد فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا، بمطالبتها بتحديد حدود سيناء كاملة لمصر من رفح حتى العقبة، حيث اتضحت له :

(١) رغبتها فى إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس (٢) رغم أن الأخيرة كانت قوة ضعيفة فى ذلك الوقت.

(١) سادلى على رأبى هذا من خلال مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨ ، وانظر ص ٦٩ ، ٧٠ لمزيد من التوضيح حول هدف الدولة العثمانية ومراميها.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٩

(٢) حاصها على ضمان عدم تحركها داخل طرق سيناء ودروبها وصحاريها عن طريق منطقة طابا^(١) التي تتحكم في الطرق المؤدية إلى غزة وفي الطرق المؤدية إلى داخل سيناء بعامة والتي تفضى إلى مصر.

(٢) خشيتها من أن يقوم العثمانيون بتحريض القبائل ضد الوجود البريطاني في مصر.

وقفت بريطانيا ضد الدولة العثمانية ، رغم تأكدها من ضعفها ، وذلك مخافة أن تساعد بعض الدول الصديقة لها كألمانيا في التصدي للأطماع الانجليزية في أهم ولايات الدولة العثمانية مصر .

ويشير رشدي باشا إلى أن الانجليز هدفوا إلى إبعاد الدولة العثمانية عن قناة السويس مستندين إلى بعض الأمور ، وهي :

(١) تقع طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة على بعد خمسة أميال من رأس الخليج بحرا وثمانية أميال بطريق البر . وهي تقع داخل الحدود المصرية بثلاثة أو أربعة أميال .

وطابا نقطة هامة لقرب الآبار منها ، كما أنها تتحكم في الممرات التي توصل إلى سيناء من رأس الخليج بالإضافة إلى تحكمها في طريق غزة . (د . أحمد أمين عامر ، أزمة طابا وانعكاساتها على الدبلوماسية المصرية ، مجلة السياسة الدولية ص ١١ ، العدد ٧٠ لسنة ١٩٨٢) .

ويذكر رشدي باشا في ص ٢٥ من كتابه : (أن طابا لا توجد بهاقرية ، بل إنها عبارة عن بئر ماء وشجرتي دوم) ، أثناء هذه الأحداث .

(١) أن برقية الصدر الأعظم جواد باشا جاءت بعد افتتاح
قناة السويس .

(٢) أن شبه الجزيرة يطلق عادة على الأراضي المحاطة بالبحر
من ثلاث جهات (مع ملاحظة أن الباب العالي حدد حدود مصر فسي
فرمان توليه عباس حلمي باشا بشبه جزيرة سيناء التي تقع أراضيها
غرب الخط الممتد من رفح حتي السويس . وهو مالا تحيط به المياه
من ثلاث جهات) .

(٣) فضلا عن ذلك يتم تحديد شبه الجزيرة بأضييق منطقة على
اليابسة . وقد أعلن الانجليز أن المنطقة الواقعة بين رفح والعقبة
هي أضييق منطقة في شبه جزيرة سيناء .

ويعلق رشدي باشا على البلد الثالث . قائلا أن الانجليز خالفوا
الحقيقة والواقع عندما عدوا قناة السويس ضمن هذا الإطار . (١)

وقد علقت جريدة المقطم في عددها رقم ٨٩٢ على تعسف الدولة
العثمانية في تحديد خط الحدود الشرقية لمصر ، وذكرت المباحثات
التي دارت بين المندوب السامي العثماني أحمد مختار باشا وبين
رجال الحكومة المصرية عن الحدود الشرقية والتي اعترفت فيها الحكومة
المصرية بعدم تبعية أرض مدين (وهي الأراضي الواقعة بين العقبة
شمالا والوجه جنوبا) للأراضي المصرية وطالبت الدولة العثمانية

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٩

بتحديد حدود مصر الشرقية بأرض سيناء كلها.

تقول جريدة المقطم^(١) : (ذكرنا أول أمس أن المذاكرة جارية الآن بين دولتلو مختار باشا الغازى من قبل الدولة العلية وبين رجال الحكومة المصرية ، فى حقيقة الحدود الفاصلة بين الديار المصرية وسائر ولايات السلطنة السنية . فإنه من حين ما تقرر استرجاع الجنود المصرية من بلاد الدولة العلية ، ومدور الفرمان الشاهانسى للمغفور له محمد على باشا ١٨٤١م ، بقيت مسألة الحدود هذه فى حكم المقرر ، ولكنها لم تنحل فعلا .

أما الحكومة المصرية فأجابت الدولة العلية فى بدء هذه المذاكرة ، أنه ليس لها مآرب فى امتلاك الجهات التى عليها مدار الكسـلام ، بل تسلمها عن طيب نفس إذا تبين أنها ليست داخله ضمن حدودها . وأنه لو كلمتها الدولة العلية عنها قبل إرسال جنودها إليها ، لنظرت فى المسألة وحلتها حالا .

ثم تقرر أمس بعد البحث فى هذه المسألة أياما أن أراضى مدين ، وهى الواقعة بين العقبة شمالا والوجه جنوبا والبحر الأحمر غربا ، تابعة للجهاز وخارجة عن حدود مصر ، ومن ضمنها العقبة وضبا والمويلىح والوجه^(٢) . وأما جهات سيناء وكل ما وقع بين خليج العقبة وترعة السويس ،

(١) جريدة المقطم ، العدد ٨٩٢ الصادر فى ١٢ فبراير ١٨٩٢ م .

(٢) كانت قناة السويس يطلق عليها ترعة السويس فى ذلك الوقت .

فهو داخل فسي حدود مصر وتابع لها.

وقد صادق الجنب العالى (الخديو) على هذا القرار ويؤمـل
مصادقة الحضرة الشاهانية عليه رسميا قريبا).

ثم ذكرت جريدة المقطم فى العدد رقم ٨٩٦ أن المباحثات بين
مختار باشا وبين وزير الخارجية المصرية الانجليزى تيجران باشا
تناولت موضوع الحدود . وأن مجلس النظر (الوزراء) المصرى
وافق على إرجاع أرض مدين إلى الدولة العثمانية، شريطة قيام
العثمانيين بتحديد حدود مصر الشرقية بالخط الواصل من رفح إلى
العقبة.

تقول جريدة المقطم^(١) : (علمنا بالحديث الطويل الذى دار بين
دولتو مختار باشا الغازى وعطوفتو تيجران باشا ناظر الخارجية،
وكان متعلقا بمسألة تحديد الحدود المصرية والعثمانية على البحر
الأحمر.

وقد تحقق القراء، الذين كانوا يدعون أن الحكومة المصرية
كانت متمنعة عن إعطاء العقبة للحكومة العثمانية، أن مجلس النظر قد
إعطاء العقبة فى الجلسة التى أشرنا إليها يوم الجمعة الماضى، على شرط
أن تكون حدود مصر خطا من رفح إلى العقبة.

والأمل وطيد فى أن الدولة العلية توافق على جعل هذا الخط
الحد الفاصل، وأن الحضرة الشاهانية تصادق عليه قريبا).

(١) جريدة المقطم، العدد رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٩٢ .



ونأتى هنا إلى رد الفعل المصرى والانجليزى تجاه فرمان تولية العرش الذى صدر لعباس حلمى باشا، وحدد حدود مصر كما ذكرنا .

أصبحت الحكومة المصرية بصدمة من جراء إنقاص حقوقها الشرعية فى شبه جزيرة سيناء ، ووقعت فى حيرة شديدة . وتوجست انجلترا خيفة من محاولة الدولة العثمانية الاقتراب من قناة السويس . (فأرسل اللورد سالسبورى رئيس الوزارة الإنجليزى إلى السير أفلى بارنج بالمعارضة فى تلاوة فرمان قبل الاطلاع عليه ، وحتى تصدر إرادة سلطانية بتترك إدارة الطور لمصر^(١))

وقام المعتمد البريطانى فى مصر السير أفلى بارنج (اللورد كرومر) بالإيعاز للخديو برفض هذا فرمان المجحف بالحقوق الشرعية لمصر ، والامتناع عن إقامة احتفاء ، التنصيب الرسمى الذى يتلى فيه فرمان كما جرت العادة .

وقد شاركت كل من فرنسا والروسيا فى المساعي المبذولة ، (فاجتمع قنصلهما مع الجناب الخديو ، وتحادثا معه فى مسألة الطور . ثم اجتمع تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بالغازى أحمد مختار باشا وتداولا مليا فى الموضوع ، ورفعت نتيجة المباحثات إلى السلطان^(٢) .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ح ٢ ، القسم الأول ، ص ١٢
 (٢) يذكر أحمد شفيق فى كتابه ، (أنه علم من قنصل فرنسا فى مصر ريفرسو أن فرنسا والروسيا كانتا توافقان على ترك

أحست الدولة العثمانية بحرج موقفها أمام الدول الكبرى الضامنة
لفرمان ١٨٤١م الخاص بمحمد علي باشا، ووجدت أن الموقف
ينسدر بعواقب وخيمة، فبدأت تتراجع بعد المراوغة.

أرسل الصدر الأعظم جواد باشا برقية للخديو عباس الثاني
في ٨ أبريل ١٨٩٢ م (٧ رمضان ١٣٠٩ هـ) لتصحيح الوضع. ونص
فيها على عودة منطقة العقبة - الوجه إلى ولاية الحجاز بسبب تغير طريق
قافلة الحج المصري من البر إلى البحر ، ولأنها لم ترد في خريطة
سنة ١٨٤١م.

وهذا هو نص البرقية كما جاء في جريدة المقطم :
(تعلمون فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم أباح الإقامة لعدد
كاف من الضبطيات التي تضعها الحكومة المصرية في الوجه والميلح
وضبه والعقبة من ولاية الحجاز وفي أماكن من شبة جزيرة طور سيناء ،
بسبب مرور المحمل الشريف المصري على طريق البر .

ولما كانت كل هذه الأماكن غير واردة في خريطة عام ١٨٤١ م
(١٢٥٧ هـ) التي سلمت إلى المرحوم محمد علي باشا، وبينت حدود
مصر فيها . فلذلك قد عاد الوجه إلى ولاية الحجاز بإرادة من جلالته

= الطور للدولة العثمانية على أن يُسمح لمصر نظير ذلك بتوقيعة
جيشها إلى حد يكفى لصون حدودها . ولكن انجلترا كانت
تعارض في هذه النظرية .

(أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ج ٢ ، القسم الأول ،

الشامانية، كما عادت أيضا جهات ضبه والموبلج، وكذلك ضمت العقبة اليوم إلى ولاية الحجاز المذكورة.

أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيد الخديوية المصرية، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق باشا^(١).

ونص الفقرة الخاصة بشبه جزيرة طور سيناء كما وردت عند يوسف جلاد، كما يلي :

(أما من جهة شبه جزيرة طور سيناء فهي باقية على حالتها وتكون إدارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارها بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا^(٢)).

وبجدر بنا هنا أن نترجم الفقرة الأخيرة من برقية الصدر الأعظم عن الأصل التركي بأسلوب معاصر، لتوضيح أهم نقطة فيها، وهي التي تتعلق بشبه جزيرة طور سيناء، كما كان يطلق عليه في تلك الآونة :

وقد اقتضى الأمر صدور الإرادة السنية لمولاي ملجأ الخلافة

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٩٥ بتاريخ الخميس ٢ مايو ١٩٠٦م (٩ ربيع الأول ١٣٢٤ هـ) .

(٢) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، م ٦ ، ص ٧٥٩ .

للمحافظة على وضع شبه جزيرة طور سيناء على حالته الحاضرة، وإدارته من قبل الخديوية (المصرية) على نفس الصورة التي كان يدار بها في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا وأبوكم توفيق باشا^(١) .

وليس هناك اختلاف في النصوص الثلاثة للبرقية من حيث المعنى والمضمون . وقد أوردتها لأهميتها البالغة، حيث سيثور جدل طويل بين المصريين والانجليز من ناحية والعثمانيين من ناحية أخرى في مستقبل الأيام حول هذه البرقية ومضمونها وفحواها .

وهنا نقارن بين نصين اثنين، وهما نص فرمان تولية عباس حلمي الثاني ، ونص برقية الصدر الأعظم المتممة للفرمان والمعدلة له :

جاء في الفرمان : (وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٧ هـ والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور .)

وجاء في البرقية : (أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضرة تبقى فيه كما هي عليه، وتكون إدارته بيد الخديوية المصرية، كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق باشا .)

(١) النص التركي للبرقية مستخرج من كتاب رشدي باشا سالف

والملاحظ على نص الفقرة الخاصة بالحدود أنه فى الفرمان
يؤكد على الحدود القديمة، كما ورد فى الفرمان الصادر إلى محمد
على باشا فى سنة ١٨٤١م ، ومعنى ذلك أنه يشير إلى خط الحدود
الذى لم يوافق عليه محمد على ولم ينفذه وهو من رفح إلى السويس .

أما نص الفقرة الخاصة بالحدود فى البرقية ، فإنه يشير إلى
الاحتفاظ بالحالة الحاضرة لشبه جزيرة طور سيناء كما كانت على
عهد سلفى الخديو عباس حلمى من قبل . ومعنى هذا - فى نظرى -
أن الحالة الحاضرة أى الوضع القائم فى شبه جزيرة سيناء ، أى من
رفح إلى خليج العقبة، حيث أن هذا هو الوضع الراهن الذى
يتمشى مع الطبيعة والحقوق التاريخية لمصر، كما أصر عليه محمد
على من قبل .

ومن الجدير بالذكر أن فرمان تولية العرش الصادر إلى عباس
حلمى باشا اعتبر حدود مصر الشرقية من رفح حتى السويس . ولما
احتجت مصر وإنجلترا على ذلك، أصدر الصدر الأعظم جواد باشا
برقية لتهدئة الأوضاع وإصلاح الأمور . ومعنى ذلك أن البرقية تعتبر
خط الحدود من رفح حتى العقبة بدهاء . إذ ليس من المعقول أن
تكرر البرقية ما ورد فى فرمان تولية العرش . ومن ناحية أخرى
فإن البرقية تذكر تعبير (شبه جزيرة طور سيناء) وحدود شبه
جزيرة سيناء الشرقية تمتد امتدادا طبيعيا من رفح حتى العقبة .

(ولما علمت إنجلترا وفرنسا وروسيا بهذا التلغراف وافقت عليه

وبطلت الممانعة فى تلاوة الفرمان ، فتلقى رسمياً^(١) واعتبر مكملاً
لفرمان تولية العرش ومصححاً له .

ولكى لا يحدث سوء تفاهم فى المستقبل أرسل اللورد كرومر معتمد
الدولة البريطانية فى مصر بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٩٢ م مذكرة إلى
تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية فى ذلك الحين بناء على
أوامر من جلالة ملكة بريطانيا مفادها ، (أنه لا يمكن تغيير شىء
من القرارات المقررة للعلاق التى بين الباب العالي ومصر إلا برضى
الدولة البريطانية . وأن شبه جزيرة سيناء - أى الأراضى المحدودة
شرقا بخط يمتد جنوبا بشرق من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق
العريش إلى خليج العقبة - تستمر إدارتها بيد مصر . وأما القلعة
شرقى الخط المذكور فتكون تابعة لولاية الحجاز^(٢))

وهذا هو نص المذكرة :

وكالة بريطانيا السياسية .

القاهرة فى ١٢ أبريل ١٨٩٢ (نمرة ٢٢)

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية .

يا حضرة الناظر . . .

أتشرف بإفادتكم عن وصول مذكرة سعادتكم المؤرخة فى هذا

(١) جريدة المقطم، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦ م
(١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ) .

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٨٨ ، ٥٨٩
فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

اليوم ردا على محررى المؤرخ فى ١١ الجارى المرسل معها النص
الفرقى مع الترجمة لرسالة صادرة بتاريخ ٨ من هذا الشهر من الصدر
الأعظم إلى الجناب الخديو المعظم ينبىء جنابه العالى بأن الحالة
فى شبه جزيرة طور سيناء باقية على ما كانت عليه وأنها تستمر
مدارة الخديوية المصرية.

وتعلمون سعادتكم أنه لا يمكن إجراء تغيير فى الأوامر التى
تربط مصر بالباب العالى بدون رضا جلالة الملكة وكذلك وردت إلى
تعليمات باستلفات نظر سعادتكم إلى ما ذكر فى الأوامر الحالية
فيما يختص بالحدود مخالفا لما تضمنه فرمان المغفور له الخديوى
المتوفى وأنه إذا قرىء وحده أخذ منه أن شبه جزيرة طور سيناء
لا تكون فى المستقبل تابعة فى الإدارة إلى الخديوية المصرية ولكن إلى
الولاية الحجازية.

إلا أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه إلى
يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضى المحدودة شرقا
بخط متجه فى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش إلى
رأس خليج العقبة يستمر تحت إدارة مصر وتكون قلعة العقبة شرقى
الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز .

وقد كانت أبلغت حكومة جلالة الملكة الباب العالى منذ بضعة
أسابيع بواسطة وكيل أشغالها فى الآستانة استعدادها لقبول هذه
التسوية .

وفى هذه الأثناء وردت إلى تعليمات تجيز لى التصريح بأن حكومة جلالة الملكة قد قبلت تحديد الحدود المبين فى فرمان الحالى بالصورة التى بين ونقح . وفسر بها فى التلغراف الصادر فى ٨ الجارى من دولتو فخامتلو الصدر الأعظم الذى تعتبره حكومة جلالة الملكة كملحق للفرمان وجزء منه وأنها لاترى أدنى ما نفع من إعلان فرمان رسميا مع إضافة التلغراف المفسر لــــ السالف ذكره .

وأزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملكة لايمكنها التسليم بأن التغييرات التى أدخلت فى عبارة فرمان أو قبول تلك التغييرات يمس بوجه من الوجوه الحقوق والمطالب العينية القائمة الآن .

وقد أمرت بإرسال هذه المذكرة لسعادتكم وكذلك محررى المؤرخ فى ١١ الجارى تبينا لما رأته حكومة جلالة الملكة أثناء المخابرات التى اشتركت فيها وتمت اليوم .

وأتشرف بأن أرجو سعادتكم التفضل بنشر هذه المراسلة عند نشر فرمان وتلغراف دولتو فخامتلو الصدر الأعظم فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية .

واقبلوا فائق احترامى ،،

(بارنج)^(١)

وقد أشار كرومر على تيجران فى نهاية هذه المذكرة بنشرها عند نشر فرومان تولية العرش والبرقية المكمله له فى جريدة الحكومة المصرية الرسمية. (١)

كما أرسل اللورد كرومر مذكرته هذه رسميا إلى سفير انجلترا فى الآستانة ، فأبلغها السفير إلى الباب العالي . و أرسل أيضا صورة منها مع صور جميع المكاتبات التى دارت بشأن فرمان التولية والبرقية إلى الدول الأخرى (فرنسا وروسيا) ، فاعترفت بقبولها .

أما الباب العالي فلم يجب عنها سلبا ولا إيجابا (٢) ، رغم أنها تضع النقط على الحروف بالنسبة للبرقية . وتزيل الغموض السوارد بها عن طريق تحديد خط الحدود بشكل واضح وصريح ، ولو كان الباب العالي يود أو يستطيع الرد بالرفض لرفض . أما معنى صمته فهو الموافقة إن طوعا أو كرها على المذكرة التى تعتبر فى نظرى مذكرة تفسيرية للبرقية لأنها توضح الغموض الوارد بها وتجليه .

ونورد هنا رسالة من سفير فرنسا فى مصر (ريفرسو) بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢ موجهة إلى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية بخصوص تدخل فرنسا لدى الباب العالي فى موضوع سيناء ، وأثر ذلك الضغط على صدور برقية الصدر الأعظم المعدلة لفرمان تولية العرش ، وتكليف فرنسا لسفيرها فى الآستانة (باعتماد هدين الأمريين الشاهانيين) :

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق ، ص ٧٦٠

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٨٩

وكالة وقنصولاتو جنرالالية فرنسا بمصر

القاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٨٩٢م

إلى سعادة تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر..

إلحاقاً لما أبلغته شفاهياً إلى سعادتك بشأن تدخل الحكومة الفرنسية في مسألة سينا الذي كانت، نتيجة تمهيد الصعوبات القائمة، أشرف بإخبار سعادتك، أنه لما بلغ فرمان تولية الجناب الخديو المعظم عباس باشا حلمي والإرادة الشاهانية المتعلقة بشيخة جزيرة سينا بلاغاً رسمياً إلى حكومة الجمهورية، كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد هذين الأمرين للشاهانيين.

وإنني أعد نفسي سعيداً بأن أقدم إلى سعادتك هذا البلاغ المنطبق على سوابق السياسة الفرنسية، وأرجو سعادتك الاستفادة عن وصوله.

تفضل ياحضرة الناظر بقبول فائق احترامي.

ريفرسو^(١)

وقد رد تيجران باشا على ريفرسو في نفس اليوم شاكرًا له
نظارة الخارجية المصرية.

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢م

إلى حضرة المركيژ دو ريفرسو وكيل وقلصل جندرال فرنســـــــــــــــــا
السياسي.

(١) فيليب بن يوسف جلاد : المرجع السابق، م ٦ ، ص ٧٦

ياحضرة المركيز... .

قد تشرفت باستلام رسالتكم المؤرخة في هذا اليوم التي ذكرتكم بها أن حكومة الجمهورية الفرنسية قد كلفت سفيرها لدى الباب العالي باعتماد فرمان تولية الجناب الخديو المعظم عباس حلمي باشا والإرادة الشاهانية المتعلقة بشبه جزيرة سيناء اللذين بلغا رسميا إلى جنابه العالي.

وإنني وفق رغبتكم أبادر ياحضرة المركيز بإفادتكم عن وصول بلاغكم وأرجوكم قبول فائق احترامي.

ناظر الخارجية المصرية

تييجران (١)

كما وردت من (كوياندر) سفير روسيا في مصر رسالة إلى تييجران باشا بخصوص (اعتماد سفير جلالة الامبراطور بالآستانة المسيو دونيليدوف فحوى هذين المحررين (فرمان التولية والبرقية) باسم الحكومة الامبراطورية) :

وكالة وقنصلاتو جنراليتة الروسية في مصر

القاهرة في ١٤ أبريل ١٨٩٢م نمرة ٦٦

إلى سعادة تييجران باشا ناظر الخارجية المصرية

ياحضرة الناظر... .

قد ورد إلي أمر حكومتى بإبلاغ الجناب الخديو المعظم أنـ

(١) فيليب بن يوسف جلالة المرجع السابق، م ٦ ، ص ٧٦

لما بلغ الباب العالي فرمان التولية والإرادة المختصة بشبه جزيرـة
سيفا لسفير جلالة الامبراطور بالآستانة اعتمد سعادة المـسيو دونـيلـيدوف
فحوى هـديـن المحررين باسم الحكومة الامبراطورية.

فأرجو سعادتكم التفضل بعرض ما ذكر على الجناب الخديـو
المعظم.

وإني أغتنم هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن فائق احترامـي
لسعادتكم.

أ. كوبانـدر^(١)

وتدلنا هذه الأحداث على أن انجلترا أحست بمراوغة الدولة
العثمانية عندما أصدرت فرمان تولية العرش الخاص بعباس حلمي،
وفطنت إلى أهدافها البعيدة ومراميها، فسعت إلى تعديل الوضع،
ولما صدرت برقية الصدر الأعظم المكمل والمعدلة للفرمان، كان يشوبها
بعض القموض لعدم التحديد الواضح والصريح للحدود. ولهذا أرسل
اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر مذكرة إلى تيجـهـران
باشا ناظر الخارجية المصرية عبارة عن تفسير واضح لبرقية الصـدر
الأعظم، حيث نص في مذكرته على الحدود صراحة لكي لا يتـرك مجالاً
للشك أو التأويل في المستقبل.

ثم إن الأمر لم يقتصر على ذلك بل إن كرومر أرسل نفس المذكرة

(١) فيليب بن يوسف جلاد، المرجع السابق، م ٦، ص ٧٦

إلى سفير إنجلترا في الآستانة الذي أبلغها بدوره للباب العالي .
كما أرسل نص فرمان تولية العرش والبرقية والمذكرة وجميع المكاتبات
الأخرى إلى الدول الصديقة كفرنسا وروسيا . وكذلك قام تيجران بنشر
هذه الوثائق كلها في جريدة مصر الرسمية .

وتعتبر مذكرة كرومر إلى تيجران دليلا قويا على الدبلوماسية
البريطانية صاحبة الباع الطويل . فقد فطن كرومر إلى احتمال مراوغة
الباب العالي في المستقبل، وإغفاله نص البرقية وقيامه بشغل بعض
المناطق الهامة التابعة لمصر عند العقبة كطابا والمرشش^(١) وغيرها من
المناطق الحساسة .

كذلك كان غرض كرومر من مخاطبة الدول الكبرى في هذا الموضوع
وإطلاعها على مجريات الأمور ، إظهار الدولة العثمانية بمن لا يحتسرم
تعهداته السابقة طبقا لفرمان ١٨٤١م الذي ضمنته الدول الكبرى (إنجلترا
والنمسا وروسيا وبروسيا) ، والتأثير على أصدقاء الباب العالي
من بين هذه الدول .

وهكذا أوضحت الدبلوماسية الانجليزية الغموض الموجود في
البرقية بهذه الطريقة ، ثم أعلنت عنه على الملأ كي تقطع خط الرجعة
على العثمانيين ، وتعمل على إحراجهم إن هم فكروا في التراجع .
وأغلب الظن أن العثمانيين لم يردوا على مذكرة كرومر خشية

(١) المرشش هي أم وشرش التي أصبحت إيلات فيما بعد .

أن يسبب لهم الرد بالنفي مشاكل كثيرة، فقد رأوا بأعينهم كيف وقفت الدول الكبرى ومن بينها انجلترا ضد محمد علي .

ومن الجدير بالذكر أن انجلترا والدول المتحالفة معها التسي وقعت على معاهدة لندن ١٨٤٠م، والضامنة لتنفيذ فرمان السلطان الصادر إلى محمد علي سنة ١٨٤١م بخصوص حكم مصر، لم تتدخل في شئون مصر عندما رفض محمد علي تحديد الحدود المصرية الشرقية كما جاء في فرمان ١٨٤١م، وجعل حد مصر الشرقي من رفح حتى جنسوب قلعة الوجه. أما في عهد عباس حلمي فإن انجلترا تدخلت عندما أراد الباب العالي سلخ جزء من سيناء، وحرضت بعض الدول الكبرى كفرنسا وروسيا، خوفا على قناة السويس وعلى مصر التي تحتلها بالطبع .

* *

وبعد كل هذه الترتيبات والاحتياطات تم تنصيب الخديو صباح يوم ١٤ أبريل ١٨٩٢ بقصر عابدين. ونشرت جريدة الوقائع الرسمية المصرية في نفس اليوم فرمان تولية العرش وهرقية الصدر الأعظم ومذكرة (١) كرومر.

* *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق، الجزء الثاني من القسم الأول، ص ١٢ القاهرة ١٩٣٦.

أحست الدولة العثمانية بأن ذراعيها قد لويئا ، عندما ضغطت عليها انجلترا لتصحيح الوضع بالنسبة لفرمان تولية العرش الذى صدر إلى عباس حلمي باشا ، فأصدرت برقية الصدر الأعظم التى صححت الوضع بالنسبة لشبه جزيرة سيناء .

وهذا الوضع يعتبر وضعاً مهيناً بالنسبة لدولة الخلافة الإسلامية وبالنسبة للسلطان العثماني خليفة المسلمين . . مما جعل الأوضاع فى هذه المنطقة الحدودية تندرج بالخطر ، لوجود ثلاث قوى فيها :

- مصر ، صاحبة الحق فى أراضيها . .
- انجلترا ، دولة الاستعمار صاحبة القوة والبطش . .
- الدولة العثمانية ، دولة الخلافة الإسلامية ، وصاحبة السيادة على ولاياتها . .

* فمصر تريد حقها كاملاً فى سيطرتها على كامل أراضيها دون انتقاص من حدودها التاريخية والطبيعية .

* وانجلترا تريد تأمين الحدود الشرقية لمصر تأميناً كاملاً ، تحسباً للأخطار المرتقبة فى المستقبل على قناة السويس ، شريان الحياة للإمبراطورية البريطانية . وتود أن تقيم الاستحكامات المنيعة فى منطقة طابا وما حولها ضماناً وأماناً .

* والدولة العثمانية تريد أن تسترجع هيبتها التى ضاعت منذ عهد محمد على باشا ، وسيطرتها الفعلية على مقدرات الأمور فى مصر لترسم سياستها كما ترى هى لا كما يرى المصريون . تريد

تبعية فعلية لا إسمية . تريد تقوية قبضتها من آن لآخر على مصر .
لذلك فهي ترى أن مطالبة مصر أو انجلترا برسم خط الحدود الشرقية لمصر تعتبر تعديا على سيادتها ، من دولة تابعة لها وهي مصر التي تشغل جزءا من امبراطورية يحكمها خليفة المسلمين ، أو من دولة استعمارية محتلة كانجلترا التي تحتل إحدى الولايات الهامة للدولة العثمانية . ولا يمكن رسم خط الحدود والحالة هذه ، لأن الامبراطورية ككل يتبع السلطان العثماني ولا يمكن أن يتعدأ أبداً . ولا يشغل مساحة الامبراطورية إلا دولة واحدة حاكمة ومسيطره هي الدولة العثمانية وسلطان واحد هو السلطان العثماني ، وما الخديو إلا وال تابع ، ينبغي أن تسير تصرفاته وأعماله في فلك الحكم العثماني ، وتحت سيطرة السلطان وتوجيهاته وأوامره . فمع من ترسم الحدود على حد قول الصدر الأعظم مرارا ؟ !

ويتضح من فرمان اعتقال العرش الذي صدر لعباس حلمي باشا أن الدولة العثمانية كانت تريد الاقتراب من قناة السويس بأي شكل من الأشكال كي تتمكن من نقل معدات العسكرية إلى المناطق البعيدة . وتود إحكام السيطرة على الأراضي البعيدة التابعة لها في منطقة البحر الأحمر والخليج . كما تهدف إلى تأمين الأماكن المقدسة في القدس وفي الحجاز . وكانت تريد أيضا إبعاد مصر وانجلترا عن العقبة حيث تخطط لمد خط السكك الحديدية من معان إلى العقبة بعد أن وصل خط الحجاز من استانبول حتى المدينة المنورة .^(١)

(١) لتوضيح ذلك ، انظر ص ١٥٢ - ١٥٨

ونستطيع هنا أن نستخلص نتيجة هامة من جراء أزمة فرمسان
تولية العرش لعباس حلمي باشا، وهي أن هذا الحدث (فتح أعين
الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية البريطانية على ضرورة مراقبة
تحركات الدولة العثمانية عند حدود مصر الشرقية) (١)

(١) دكتور أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٠

حادث المرشش

هدأت الأوضاع على الحدود ، ونامت المسألة نوما طبيعيا ، إلى أن عين الكولونيل براملي Bramly الانجليزى مفتشا على شبه جزيرة سيناء ١٩٠٥م^(١) وربطت الحكومة المصرية نحو ٥٠٠٠ جنيه مصرى فى ميزانية هذه السنة لكى يباشر الإصلاح فيها ، وينظم فصيلة الهجانة ، ويبنى مذكلا للحكومة فى النخل^(٢) ، ويشترى أشجارا وآلات لفسرس الهجانين والبساتين ، ويبنى سوقا ، ويصلح أمر الماء فى الطور ، ويقيم سدا صغيرا فى خور العريش لإرواء الأراضى الواسعة هناك ويجعلها صالحة للزراعة ، ويبنى جامعا وثكنة ونقطة للبوليس فى النخل ، وفى عزمه مد التلغراف إلى هناك على توالى الأيام^(٣)

(١) عين براملي مفتشا على شبه جزيرة سيناء ، لأنه يجيىء التحدث بلغة البدو من أهل سيناء ويعرف تصرفاتهم علاوة على قدرته على ففى ما قد يقع من خلافات بين العربىان.

(٢) نخل : أصل اسمها نخس ثم حرفت إلى نخل ، وهى قرية صغيرة فى جبل سيناء ، بها عيون ماء . وكانت محطة من المحطات على طريق الحج المصرى . وتقع على بعد ١٢٠ كم إلى الشرق من السويس . وبها قلعة شيدت فى عهد السلطان قنصوه الغورى .

(محمد رمى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، ص ٢٦٥ . القاهرة ١٩٥٥)

(٣) جريدة المقطم ، العدد ١٢٩٥ بتاريخ الثلاثاء ١٢ فبراير ١٩٠٦ م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣ هـ) .

(وقد أرسل للتحرى عن مدى صحة التقارير التي وصلت إلى
القاهرة عن نية السلطان فى مد فرع جديد لسكة حديد الحجاز
من معان إلى العقبة. (١))

(وفى يناير ١٩٠٦م أصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى
المستر براملى مفتش شبه جزيرة سيناء، بوضع خفر من البوليس فى نقيب
العقبة لمراقبة الحدود ، فذهب المستر براملى ببعض رجال البوليس
إلى رأس النقب .

ولما لم يجد فيه الماء الكافى نزل إلى المرشش فى سفح النقب
على الجانب الغربى من رأس خليج العقبة (٢) .

وكان براملى - على حد قول المصادر التركية المعاصرة للفترة -
قد جاء إلى المكانسمى المرشش الذى يبعد مسافة نصف ساعة من
العقبة على طريق غزة مصر، وفى معيته خمسة من جنود حرس الحدود
المسلحين (الجندرمه)، المسماة أبناء عقيل من أهالى قلعة نخيل،
وفى نيته إقامة معسكر للجندود .

= نقلا عن : د. يونان رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا، ص
٢٦. القاهرة ١٩٨٢ -

(١) Blunt (Wilfrid Scawen): My Diaries. Being
A Personal Narrative of Events 1888-1914.
Part 2 (1900 - 1914) P. 133. London

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٢٦، ٢٧.
(٢) نعم بك شقير: المرجع السابق، ص ٨٩

ولما علم البكباشى صدقى أفندى قائد العقبة بالخبر، توجه إلى براملى بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملى بمقابلته. وقد أفاد براملى بصورة قاطعة بأنه جاء لإقامة معسكر للجنود فى المنطقة المذكورة، طبقاً للأوامر الذى تلقاه من سردار مصر (حاكم مصر العام). وذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حتى البحر الأبيض تابعة لمصر، وهى المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفى وكونتلة الجرافى والقسيمة وعجود وخان يونس (١).

ويذكر صدقى أفندى أن تلغراف الباب العالى ورد فيه الأمر بعدم تمكين المشار إليه من إقامة معسكر للجنود فى أى من المناطق المذكورة، طالما لم يصل إليه الإذن والفرمان من السلطنة السنية ذاتها. وظل براملى فى منطقة المرشش فى انتظار وصول الأمر، دون أن يجرؤ على عمل أى شيء. وقد وضع تحت المراقبة الدائمة.

وبطلب صدقى أفندى من الباب العالى فى نهاية برقيته، إعطاءه خريطة توضح الحدود بالتفصيل، ويتمنى لو صدرت إليه التعليمات الواضحة لتنفيذ ما ينبغى عمله بخصوص هذا الموضوع (٢).

(١) يورد رشدى باشا فى ملحق كتابه خريطة يوضح فيها الخط الفاصل الذى طالب به براملى عندما وصل إلى المرشش لأول مرة، وهو يمتد من الغور إلى رفح، انظر الخريطة ص ٢٥٥ من هذا الكتاب.

(٢) رشدى باشا، المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.

وقد أصدر حقي باشا مشير الجيش الخامس الهمايوني السيدى
تتبعه منطقة العقبة أوامره إلى قائد العقبة صدقى أفندى ، لكي لا يسمح
ببناء أية منشأة على الإطلاق، ما لم تنطبق على ما فى الخريطة التى
تبين الحدود الرسمية، انتظارا لوصول تعليمات جديدة. (١)

ويستطرد أمير اللواء رشدى باشا قومندان العقبة التركى، (٢) فى
كتابه (مسألة العقبة)، قائلا : (تلقينا الخبر بأن براملى أرسل
رسولا خاصا إلى مصر طالبا تزويده بالتوجيهات اللازمة، وراجيا الإذن له
بإنشاء مركز ضبطية أى مركز حراسة، بعد أن اضطر إلى عدم إنشائه
فى منطقة العقبة، نتيجة لما وجدته من رفض، واقتناعا منه بما أخبره
به البكباشى صدقى أفندى، وانصياعا لما تلقاه من أوامره.

وقد أرسل الملازم نورى أفندى مع عدد من الجنود العثمانيين إلى
براملى لإجلائه عن المكان الذى أقام فيه معسكره ليلا، لأن المرشش
تقع على بعد خمسة كيلومترات من العقبة.

وأبلغ الملازم أول جميل أفندى براملى بأن قيادة العقبة ستسـل
إليه ضابطا وعددا من الجنود العثمانيين لكى يصبحوا تحت إمرته،
لأنه تبع من موظفى الدولة العثمانية، ما دام من موظفى مصر. وقد تسم
الحصول على موافقته ، وأظهر اغتباطه بذلك)، على حد قول رشدى
باشا.

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٧

(٢) قومندان العقبة أى محافظ العقبة أو الحاكم العسكرى للعقبة. وأمير
اللواء رتبة عسكرية تقابل اللواء حاليا، كما تقابل أميرالاي رتبة
عميد الحالية.

وقد صدر الأمر أيضا إلى نوري أفندي من قبل البكباشي صدقي أفندي بعدم السماح بإقامة أية منشأة. وبهذه الصورة تمكن قومندان العقبة (رشدي باشا) من إبطال تحركات براملي تماما، ومنع إنشاء أى مركز حراسة (مركز ضبطية) .

ويذكر قومندان العقبة أن أوامر الباشا رئيس الكتاب (بمثابة وزير الخارجية حاليا) المستندة على الفرمان السلطاني، قد صدرت بسرعة لإنشاء مركز حراسة في المكان الذي كان براملي يريد إنشاءه فيه، وبالبقاء في العقبة بالجنود الموجودة فيها بالإضافة إلى العساكر التي صدر الأمر بإرسالها إلى من سوريا ومن الحجاز .

وكان براملي بك قائما في خيمته في المرشش، وجنود حرس الحدود (الجندرمه) الذين في معيته في خيمة أخرى ضربت على حدة . فتقابل معه رشدي باشا، وقال له أن المنطقة التي يقيم فيها منطقة تابعة لإدارة الحكومة السنية مباشرة، ولع يسمح له بإنشاء مركز الحراسة الذي أراده . ونصحه رشدي باشا بأن ينهي المشكلة في مصر، مادام الأمر كذلك .

ومن الجدير بالذكر أن براملي بك كان قد خاطب مصر، لأخذ إذن وتصريح من الباب العالي بإنشاء مركز الحراسة، على حد قول رشدي باشا في كتابه. وقد تلقى خبر عدم وصول أمر إلى العقبة بذلك حتى هذه اللحظة بدهشة بالغة . وقال، إذا كان الأمر كذلك، فاعطني ورقة رسمية تفيد بأن المرشش ليست تابعة لمصر، وإنما

تتبع الحكومة السنية مباشرة ، فأعطيه الورقة
المطلوبة.

سلم براملى بك البكباشى صدقى افندى رسالة مغلقة بالإنجليزى
لكى يعطيها إلى قومندان السفينة التى طلبها من مصر ساعة وصولها .
وفى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى جمع خيامه وتحرك صوب السويس .

وهكذا بدأت المشكلة بهذه الصورة .

وقد فهم فيما بعد أن المشار إليه طلب من السويس تزويده بسفينة
محملة بالأسلحة ولوازم إنشاء مركز الحراسة والعصا^(١).

ويعلق رشدى باشا على تصرفات الانجليز ، بقوله أنهم يختارون
الوقت المناسب لهم دائما ، ويذكر أن وجهة نظر براملى تتلخص فى أن
المسألة إن حلت بصدر تصريح بإنشاء مركز الحراسة ، فلن تكون
هناك مشكلة . ويردف رشدى باشا معقبا ، بقوله : إن حدث
ذلك ضاع وادى عربية ، ودخلت الأماكن الممتدة حتى بحر لوط (البحر
الميت) تحت الإدارة المصرية ، وأصبح الطريق إلى القدس مفتوحا تماما ،
وصارت جزيرة العرب فى خطر كذلك .

ويؤكد قومندان العقبة فى كتابه على أن ما يدعيه براملى
من أن أراضي مصر تمتد حتى وادى عربية ، لا أساس له من الصحة .
ويقدر أن قسما من قبيلة اللحيوات يعيش بجوار غديان فى وادى

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٨ - ٢٠ .

عربة، كان يتلقى عوائد الصرة المخصصة لتأمين سلامة المحمل من مصر، عندما كانت العقبة تحت الإدارة المصرية، وبعد أن أخذت الحكومة السنية العقبة، لم يقطع المصريون هذه العوائد، وكان يستفيد منها مشايخ العربان القاطنين في هذه النواحي، أمثال الشيخ مسمخ والشيخ سليمان خليفى، وللقضاء على دعوى براملى فى وادى عربا قامت الدولة العلية بصرف النقود لمشايخ العربان فى هذه المنطقة بدلا من مصر، كما أهدتهم سيوفا تذكارية لتأليف قلوبهم (١).

وبعد تحرك براملى نحو السويس، ذهب رشدى باشا إلى المرشش واختار فيها مكانا يقيم عليه مركزا للحراسة (قراقول)، وقد تم بناء المركز فى ظرف خمسة أيام، وأرسلت المعلومات بذلك إلى الجيش الخامس الهمايوتى، وبعد إنشاء المركز بمساعدة العساكر الشاهانيس والأمالى، وجد أن مصاريف البناء تكلفت ألفا وخمسمائة قرش فقط، دفعها رشدى باشا من ماله الخاص ثم استردها من الجيش الهمايونسى بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويعنى بناء مركز للحراسة فى المرشش فى نظر رشدى باشا أن وادى عربية أصبح تابعا للحكومة السنية، ويؤكد على أن هذه الأحداث أصابت براملى بصدمة شديدة، لأنه كان يعقد آمسالا كبيرة على وادى عربية، علما بأن الشيخ سليمان خليفى والشيخ مسمخ حضرا إلى رشدى باشا، وأفادا بأنهما لا يرغبان قطعيا فى

(١) رشدى باشا، المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

أن يكونا تابعين للإدارة المصرية ، ويرتاحان لتبعيتهما للحكومة السلية على حد قوله ، وأرسلا يخبران القاطنين معهما بذلك . وتم التنبيه على العربان الطائعين بأن يدافعوا عن الأماكن التي يقطنونها .

ويختتم قومندان العقبة كلامه في موضوع مركز الحراسة في المرشش بالتعليق على موقف اللورد كرومر العندوب السامي البريطاني في مصر من تصرفات براملي ، بقوله ، أن اللورد كرومر خدع في أهم نقطة وأخطأ خطأ فاحشاً ، لسببين :

أولهما : تصوره إمكانية قيام براملي بإنشاء مركز الحراسة دون مشاكل .

ثانيهما : ظنه إمكانية استخدام الجنود المصريين ضد الدولة العثمانية عند ظهور أى مشكلة ، بخداع كل منهما (١)

ويقدر مؤلف (مسألة العقبة) حجم الجيش العثماني الموجود في العقبة عند بداية ظهور المشكلة ، بأنه كان عبارة عن :

- ١٧٠ جندياً من الطابور الرابع للألأى (الفيلق) الثاني والستين .
- فرقتين نظاميتين .
- ٤٠ جندياً من الطابور التاسع النشائجي للجيش الخامس الهمايوني (٢)
- ١٥ فارساً من الطابور التاسع النشائجي للجيش الخامس الهمايوني .

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٤

تأزم الموقف

(بدا للحكومة العثمانية أن تمتد فرعاً من سكة حديد الحجاز إلى العقبة، فما كان من رشدي باشا قومندان العقبة إلا أن زحف بجنوده وتعدى حد شبه جزيرة سيناء ، وأوغل في أرض مصر مسافة عشرة أميال تقريباً حتى أتى قرية طابا المصرية واحتلها بجنوده العثمانية بلا سابق إعلان ولا استئذان . فلما علمت الحكومة المصرية بذلك أرسلت ضابطاً وخمسة وعشرين جندياً لاستطلاع حقيقة الخبر، فأبى رشدي باشا أن يصغى إلى أقوال الضابط . ولما رأى الضابط المصري أن هناك بين ألفين وثلاثة آلاف جندي عثماني ، أرسل فأخبر الحكومة المصرية بما كان وبقي بجنده قريباً من ذلك المكان مقابل الجـنود العثمانية لتصدما عن الإيغال في الأراضي المصرية إذا حدثتها النفس بذلك (١).

(عند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكاً من العساكر النظامية مع الأميرالاي سعد بك رفعت قومندان شبه جزيرة سيناء (٢)

(١) جريدة المقطم ، العدد ٥١٢٩ بتاريخ الثلاثاء ١٣ فبراير ١٩٠٦م (١٩ ذو الحجة ١٣٢٣هـ)

(٢) سعد بك رفعت ، تولى منصب قومندان (محافظ) سيناء ابتداء من ١٨٩٢م . وهو أول من تولى قومندانية سيناء بعد دخولها في حوزة الحرب . ويعرف سعد بك قوانين بدو سيناء وأعرافهم لأنه متزوج بإحدى بناتهم .
(د . أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٦) .

على الوابور (نور البحر) لشغل رادى طابا . (١)

. وفى الساعة الحادية عشرة من مساء ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢٦ ميسن
 ٣١ القعدة ١٣٢٣ هـ) شاهد الأتراك سفينة مجهولة لا تدفع أية
 أعلام تقترب من الجزيرة الصغيرة الجرداء المسماة جزيرة فرعون
 (جزيرة قليعة) (٢) الواقعة على بعد سبعة أميال من قلعة العقبة وعلى مسافة
 ميلين من جنوب طابا . فتكهنوا بأنها السفينة التى تحبس
 براملى عن مقدمها . وتوقعوا نزول ما بها من جنود إلى طابا فى الصباح .

وقد سارع رشدى باشا بإخطار القصر السلطانى بقيادة الجيش
 الخامس الهمايوني . وأرسل البكباشى صدقى افندى على رأس فرقة من

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٠

(٢) جزيرة فرعون (جزيرة قليعة) : جزيرة صغيرة يبلغ طولها
 مائتى متر . وتبعد سبعة أميال عن قلعة العقبة ، وميلين عن
 جنوب طابا . وهى قريبة جدا من الشاطئ (٢٥٠ مترا) ، فعند
 هبوب عاصف تحتل المراكب الصغيرة فيها فيما بين البر والجزيرة .
 ولا يوجد فى الجزيرة ماء . وقد كان الماء والذاد اللازمين للجنود
 المصريين المقيمين بها بمناسبة أحداث طابا ، يأتان من
 مصر بالسفن كل أسبوع .

بنى صلاح الدين الأيوبي مسجدا فى هذه الجزيرة الصغيرة ، ولم
 يبق منه أيام أحداث طابا هذه سوى أطلاله وأطلال بعض المنازل .

وتعد الجزيرة بالمياه من مصدر ماء فى طابا عادة .

(رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٧) .

الفرسان إلى طابا ، لمنع نذول الجنود هناك والاستعانة بالقوة العسكرية الموجودة في المرشش إذا لزم الأمر. (١)

وفي الصباح صمم الجنود المصريون على النذول من الباخرة إلى طابا . وركبوا القوارب ، فوجدوا الفرقة التي يقودها صدقي افندى في مواجهتهم .

وعندما وجد قومندان العقبة أن الموقف على وشك الانفجار جاء بنفسه إلى المرشش ، وقام بتدعيم فرقة صدقي افندى بضابط واحد وثلاثين جنديا من القوة الموجودة في المرشش . وقام صدقي افندى في نفس الوقت بإخطار سعد بك رفعت بعدم النذول إلى البصرة .

ويحكي رشدى باشا في كتابه أنه أرسل كلا من فؤاد بك أغا الجنود الموجودة في المرشش ويمنى افندى إمام الطابور وواعظه إلى الأميرالاي سعد بك رفعت لإخباره أن جنود مصر تعتبر من الجنود الشاهانية ، وأننا جميعا تابعون لمقام الخلافة ونعمل تحت راية واحدة ، وعلينا أن نتحد ماديا ومعنويا في مواجهة أى مشكلة ، وأن نسعى جميعا لتنفيذ رغبة خليفتنا . فأجابهما سعد بك بأنه بالقطع لا يريد أن يسبب أى ضيق لخليفتنا جميعا ، ولا يرغب في التسبب في حدوث أى مشكلة . وأعاد الجنود المصريين من القوارب ، إلى السفينة. (٢)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٥

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٢٦ ، ٢٧

وينقل نعوم بك شقيقه في كتابه قول سعد بك رنعت في هذا الموضوع، حيث يقول : (فلما وصلت بنا الباخرة إلى ميناء طابا، رأيت العساكر التركية قد انتشرت على التلال التي تطل على طابا من الشرق وقائدهم ضابط برتبة بكباشي^(١) واقف على الشاطئ فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلى البر وسبقتهم إليه . فاستقبلني القائد المذكور، وقال : ما الخبر ؟ قلت : قد جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا . قال : إن طابا في حد العقبة وجزء منها، فلا أسمح لأحد أن ينزل فيها . قلت : بل طابا في حد شبه جزيرة سيناء . وقد أقمت فيها بنفسى مع العساكر تسعة أشهر بعد إخلاء العقبة سنة ١٨٩٢م ، وحفرت فيها هذه البئر ودلتها عليها .

(٢)
وفيما أنا أناقشه حضر المستر براملى برا من نخل بوادى طوبية، فشهد صدقى افندى، كما رأى الجنود المصريين على سفينتهم نور البحر . فتحدث مع صدقى افندى ، وسأله عن السبب في عدم السماح بإنزال الجنود المصريي إلى طابا . وأخبره بأنه إذا أصر على منعهم ، فإنه سيأتى بسفن كثيرة وقوة كبيرة ، ثم ركب القارب الذى جاء من نور البحر، وتوجه إلى السفينة . وبعد مدة وصلت السفينة إلى العقبة، وعلى متنها كل من سعد بك وبراملى بك والبكباشى الانجليزى قومندان السفينة^(٣).

(١) يبدو أنه صدقى افندى

(٢) نعوم بك شقيقه ، المرجع السابق ، ص ٩٠

(٣) رشدى باشا ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وعندما التقى بهم رشدى باشا ، قال : تحدثنا سويا فى الموضوع ، وطلبت أن أقرأ عليهم التلغراف الذى وصل إلى من الصدر الأعظم فى ٢٣ يناير ١٩٠٦م (٢٧ من ذى القعدة ١٣٢٣ هـ) ، ونصه مترجما عن اللغة التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية . ولا يحق للجنود المصريين النذول فيها . ينبغي منعهم بكل وسيلة ممكنة وإخراجهم . كما يجب إبلاغ الأميرالاي القادم من مصر بتلغرافى هذا وما يحويه . علما بأننا كتبنا بالتفصيل إلى الخديوية العلية أيضا) .
الصدر الأعظم (١)

فريد باشا

فقال براملى بعد أن سمع نص البرقية : (سأضع الخمسين جنديا مصريا الذين جاءوا على متن السفينة نور البحر فى المارش وطابا بموجب الأمر الذى تلقينته من سردار مصر) .

ويذكر قومندان العقبة أنه أخبره بعدم أخفيته فى إقامة الجنود فى النقطتين المذكورتين . ويضيف بأنه لم يسمح بإنزال الجنود المصريين إلى البر لهذا السبب . ولا يليق حل هذه المشكلة بهذه الصورة ، لأنها ليست مجرد مشكلة بين تابع ومتبوع ، وإنما هى مشكلة بين دولتين . فرد براملى ، قائلا : أن نصف خليج العقبة ووادى عربة

(١) رشدى باشا ، المرجع السابق ، ص ٢٦ .

يرتبطان بمصر منذ زمن بعيد . وأن المناطق التي تمت إعادة تبيعتها
إلى ولاية الحجاز والتي تمتد حتى منطقة الوجه ، قد اكتسبت الحق
في الانضمام إلى مصر مرة أخرى ، لأننا لم نوافق على ذلك .

وأصر براملي على إزوال الجنود ، ولكن طلبه رفض .
ويذكر رشدي باشا^(١) أن الدخيرة الموجودة في العقبة كانت لاتكفي
خمسین جنديا ، لكنها كانت كافية لمنع الجنود المصريين من مغادرة
(نور البحر) والنزول إلى الشاطئ .^(٢)

ويقول سعد بك رفعت (أن عساكر الأتراك قد انتشروا على
التلال ، وصوبوا نيرانهم نحونا . فرأينا من الصواب اجتناب سفك
الدماء ، فعدنا إلى الباخرة ، ونزلنا في جزيرة فرعون ، ثم أرسلنا
الخبر إلى حكومتنا ، ومكثنا ننتظر أوامرها^(٣))

وينبغي علينا هنا أن نوضح الأسباب التي دعت الانجليز إلى
إستعمال جزيرة فرعون في رسو (نور البحر) و (ديانا)
فيما بعد .

(١) وفي هذه الأثناء أرسل رئيس الكتاب يخبير رشدي باشا ، بأن
الحضرة السلطانية أنعمت عليه برتبة مهروا أي أمير اللـواء
في ٢٣ يناير ١٩٠٦ ، وتكليفه بمهام هذه المشكلة الصعبة ، على
ألا يسمح بأي تعدي على العقبة .

(رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٨) .

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٩١ .

- تتمتع الجزيرة بموقع استراتيجي هام ، حيث تطل على السواحل الهامة والمناطق الحساسة عند طرف خليج العقبة وقريبة منها . ويمكن رصد تحركات العساكر على البحر في بعض المناطق القريبة ، فهي على بعد ميلين من جنوب طابا وعلى بعد سبعة أميال من قلعة العقبة . ويمكن رصد التحركات البرية أيضا عند الدوران في المياه القريبة كما فعلت نور البحر وديانا فيما بعد .

- لم يتناول فرمان تولية العرش الصادر لعباس حلمي باشا وبرقية الصدر الأعظم المكملة له الجذر بشيء من قريب أو من بعيد . ولذلك لم يدع قومندان العقبة التركي أو أى قائد تركي آخر تبعية جزيرة فرعون للأراضي العثمانية بعد رسو السفيلتين نور البحر وديانا فيها ونزول العساكر المصرية مع قوادما إليهما .

- كانت البحرية الانجليزية في ذلك الوقت لاتفوق في تقدمها البحرية العثمانية فقط ، بل تفوق جميع دول العالم (فقد كانت انجلترا سيدة البحار دون منازع) . وقد استغل الانجليز هذا التقدم واستفادوا منه في الانتقال السريع إلى المناطق العسكرية المطلوبة ، فألقوا مراسيهم على شواطئ جزيرة فرعون .

- كانت العسكرية العثمانية تعتمد على القوات البرية في هذه المناطق لبعدها المسافة بين الآستانة حيث الترسانات البحرية الهامة وبين منطقة البحر الأحمر .

- لم يكن للعثمانيين أسطول في منطقة العقبة أو طابا . وكان

بالعقبة قارب شرعى واحد فقط على حد قول نعوم بك شقيقه
(ص ٥٩٢ من كتابه)

- كانت جزيرة فرعون خالية تماما من أى جنود عثمانيين .

* *

(وهكذا نشأت أزمة طابا، فهناك قوة مصرية كانت لديها تعليمات محددة بالتواجد فيها، وهناك أيضا قوة عثمانية سارعت بإشغالها، ورفضت تماما أى إنزال مصرية فيها. وبدأ الأمر كأن الدولة العثمانية خلقت أمرا واقعا، على مصر أن تواجهه لتضع الأمور في نصابها. (١))

وفي ٢٤ يناير ١٩٠٦ م وردت برقية من الصدر الأعظم إلى الخديو عباس حلمي باشا، هذا نصها :

(علمنا من جواب اللواء رشدى باشا أن الأميرالايه سعاد بك رفعت، وبراملى بك الانجليزى المرسلين من طرفكم على الواوور نورالبحر إلى طابا (١)، أنؤلا هناك خمسين جنديا نصبوا لهم معسكرا صغيرا . وأنه بالرغم من أن أمير اللواء رشدى باشا أفهمهم بأنه لامل لإقامتهم تجاه القراقول (نقطة الحراسة) العثمانى،

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢) من المعروف أن الأميرالاي سعاد بك رفعت هو الذى جاء على متن السفينة نور البحر مع جنوده، أما براملى فقد كان فى سيناء قريبا من مسرح الأحداث فى ذلك الوقت .

فإنهما أصرا على رأيهما . ومن حيث أن هذا الحال ربما جـاء
 بنتيجة قد لا تتفق مع الرضاء العنالى ، ومن حيث أنه يفهم أنكم
 لم تعطوا الآن تنبيهات من قبلكم ، فنرجو حميتكم وديانتكم المسلم بهما
 العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة (١).

(ولكي نفهم قصد الدبلوماسية العثمانية من هذه البرقية ، يجب
 أن نستقرىء الحياة السياسية المصرية وأوضاع قواها السياسية فى ذلك
 الوقت . فقد كان الخلاف مستحكما بين الخديو عباس ومصطفى كامل ،
 ذلك لأنه منذ وقع الاتفاق المودى بين فرنسا وانجلترا يئس الخديو
 عباس من إمكانية نجاح سياسته المناهضة للسياسة البريطانية فى مصر .
 لذا بدأ يتقرب من الانجليز ، مما أبعداه بالطبع عن الحزب الوطنى ،
 ولكن الخديو أصبح فى مركز حرج ، ذلك أن مساعاه للتقرب من
 الانجليز لم يكلل بالنجاح ، وعداؤه للحزب الوطنى أبعداه عن الشعبىة
 التى كان قد اكتسبها منذ تولى العرش . وحاولت الدبلوماسية العثمانية
 أن تستغل موقف الخديو الحرج لصالحها .

فأى مسلك يسلكه الخديو ؟ هل يؤيد مع الحزب الوطنى وجهة
 النظر العثمانية ، أو يقاومها فيظهر بمظهر المؤيد للسياسة البريطانية
 فى مصر ؟ وعلى كل فقد كان الغرض من هذه البرقية هو إحراج الخديو
 عباس . فهو إما أن يجبر على الاصطدام مع الانجليز ، وإما أن يفقد
 شعبيته لدى الرأى العام المصرى الذى كان يؤيد السلطان تحت تأثير

(١) أحمد شفيق باشا ، المرجع السابق ، ص ٧٧ ، ٧٨

الحزب الوطني ، وفوق ذلك كله فقد كان السلطان يعلم أن مصر
تحت الاحتلال البريطاني، وأنه ليس في وسع الخديو أن يتصرف في قليل
أو كثير^(١)

وقد اتضح ذلك للخديو بعد زيارته لتركيا ١٨٩٥م حين قال له
السلطان : (من المستحيل أن أقدم على شيء تجاه الانجليز . عليك أن
تتجنب كل نزاع معها وأن تعمل على وفاق مع الانجليز حيث تعوزك
الوسائل اللازمة لطردهم من البلاد^(٢) .

(استدعى الخديو ناظر الخارجية بطرس باشا غالى ، وتفاهم معه
في الموضوع ، واجتمع بطرس بعد ذلك بالنظار . ثم تقرر بـ
أن صدر الأمر بسحب القوة المصرية إلى جزيرة فروعون الرد على
المصدر الأعظم بالتالي : (من القديم فإن موقع طابا تحت إدارة الحكومة
المصرية . ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامي يوم ٨
أبريل ١٨٩٢ م (١٠ رمضان ١٣٠٩ هـ) بخصوص شبه جزيرة سيناء ،
يقدر حفظ الحالة على ما كانت عليه . ومن حيث إن قومندان العقبة
بمانع في وجود العساكر المصرية هناك ، في حين أن الفرض من وجودهم
هو منع تهريب الأسلحة . ولكن منعا لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم .
ومن حيث إن ثقتي بأن هذا لا يرضى صاحب الجلالة الخليفة ، فحسنا لهذه

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٢
(٢) سيد عبد المنعم السيد : سياسية الاحتلال الانجليزى في مصر
في عهد كرومر ١٨٨٢ - ١٩٠٧م ، ص ٢٩ القاهرة ١٩٦٥ .

المشاكل ومنع تكرارها ، أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصري على تعيين الحد الفاصل، وبذلك لا يقع تعرض آخر لإقامة العساكر المصرية الذين تقتضى الضرورة وجودهم.

(ظلت المسألة معلقة . وكان واضحا أن قصد الباب العالي هو الضغط على الخديو، واستغلال عدم اكتراث الانجليز بالمصالح المصرية على حد تصوره . بغية الحصول على بعض المكاسب أسوة بما وقع إثر أزمة فرمان التولية . فقد رأينا أنه حصل على العقبة وبعض المراكز الأخرى (المويلح وضبا والوجه) ، فقد يكسبه موقفه من أزمة طابا بعد المساومة مع الانجليز مواقع جديدة في سيناء وفي الضفة الغربية من خليج العقبة (١).

جاء الرد من الصدارة العظمى في أواخر يناير بما يأتي :

(لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ، ونرجو بذل همكم في منع الخطر الذي يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك (٢).

يدعى الصدر الأعظم في رده عدم وجود خلاف في منطقة طابا رغم كل ما وقع من أحداث كانت تنذر بصدام مسلح بين مصر والدولة العثمانية .

(١) د. أحمد أمين عامر المرجع السابق ، ص ١٣

(٢) أحمد شفيق باشا المرجع السابق، ج ٢ ص ٧٨ ، ٧٩

أما رشدى باشا فيرى أن المشكلة حدثت نتيجة لتدخل دولة أجنبية فيها، وأنها يجب أن تحل فيها بين الباب العالمى والخديوية المصرية.^(١)

وفى نفس الوقت صدرت الأوامر مشددة من الصدر الأعظم فريد باشا إلى قومندان العقبة لمنع تفاقم الأمور عند مناطق طابا والمرشش والعقبة، واتخاذ التدابير اللازمة فى الوقت المناسب.

وكان من نتيجة قلق الدولة العثمانية الشديد أن أرسل الصدر الأعظم أربع برقيات خلال أربعة أيام متوالية إلى رشدى باشا، مما يدل دلالة واضحة على مدى ما ساد الدولة العثمانية فى هذه الأونة من قلق واضطراب :

البرقية الأولى فى ٢٤ يناير ١٩٠٦م (٢٨ من ذى القعدة ١٣٢٢هـ) ونصها مترجما عن التركية :

(إن طابا تدخل مباشرة تحت إدارة الدولة العلية . ولا يحق للجنود المصريين النزول فيها . ومن الضرورى إخراجهم ومنعهم بأى طريقة من الطرق . كما يجب إبلاغ الأميرالاي القادم من مصر بتلغرافى هذا وما يتضمنه . وقد تمت الكتابة بالتفصيل إلى الخديوية الجليلة أيضا)
الصدر الأعظم^(١)

فريد باشا

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٠

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٣٦

ويتضح لنا من البرقية الأولى التي تعتذر رد الفعل الأول الذى صدر عن الدولة العثمانية، أن الصدر الأعظم جعل طابا تدخل تحت إرادة الحكومة السنية مباشرة، مع عدم وجود حق للمصريين فيها. وهذا ما يخالف ما جاء في برقية الصدر الأعظم جواد باشا المكمل والمعدلة لفرمان تولية العرش الصادر إلى عباس حلمي باشا.

البرقية الثانية في ٢٥ يناير ١٩٠٦ م (٢٩ من ذي القعدة ١٣٢٣ هـ) ونصها مترجما عن التركيكية :

(قيل أن خمسة جنود من الجنود المصريين وضابطا انجليزيا نزلوا في طابا ، ومن المؤكد أن هذه الأخبار غير صحيحة ، لأننا لم نعلم بذلك من قبلكم ، وعلى كل حال ، نرجو منكم عدم السماح بوقوع أحداث من شأنها إغضب الرضى العالى (السلطان) ، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من تدابير في حدود الإخبارات السابقة . المعدات التى طلبتها وبقية اللوازم فى الطريق إليك (٠٠) .

الصدر الأعظم

فريد باشا (١)

البرقية الثالثة، (مؤرخة في ٢٦ يناير ١٩٠٦ م) ، وفيها يؤكد الصدر الأعظم على أن الجنود المصريين تحت الإدارة المباشرة للتخديوية وليسوا تحت إدارة الانجليز، وما داموا تحت إدارة التخديوية فهم من جنود التبعة العثمانية . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركيكية :

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٣٠

(من المعروف أن الجنود المصريين تحت الإدارة الخديوية ،
لهذا يجب بقاؤهم داخل الأراضي المحددة والمعينة . وينبغي على
الجنود الشاهانية الدفاع عن الأراضي التابعة للسلطنة السنية ، وتنفيذ
ما تمت التوصية به تمثيلا مع الصالح العام . . وقد تم إبلاغ الجهات
العسكرية بالبرقيات اللازمة) .

الصدر الأعظم
(١)
فريد باشا

البرقية الرابعة (مؤرخه في ٢٧ يناير ١٩٠٦م) ، وفيها يؤكد
الصدر الأعظم على التصرف بغاية الحيطة والحدر تجاه الأحداث
الجارية على الحدود وعدم إفساح المجال لتدهور الموقف . وهذا
هو نص البرقية مترجما عن التركية :

(تم التبليغ بما يلزم القيام به بناء على إشعاركم الأخير . ومن
المتوقع من عظيم وعيكم ، عدم إفساح المجال لاستفحال المشكلة ،
والتصرف بغاية الحيطة والحدر)

الصدر الأعظم
(٢)
فريد باشا

ويصرح رشدي باشا في كتابه أنه كان من الصعب تنفيذ محتويات
هذه البرقيات ، لأنها لم تكن صريحة تماما . وكان من الواضح
أن سبب عدم صراحة الأوامر هو عدم وجود معلومات لدى البش

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٢

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٢٢

العالي عن حجم الأراضي المصرية وقتها وانتظاره التوضيح
من العقبة .

ويذكر أن هذه الأوامر كانت محيرة للغاية ، خاصة ما يتعلق
منها بعدم إفساح المجال لتأزم الموقف والتصرف باحتياط تام وبمما
يقتضيه الصالح العام، لأن ترك المصريين يقيمون في أرض تابعة لهم
على حد زعمه، كان أمرا بعيدا كل البعد عن تفكيرهم.

ويقدر بأنه تصرف في الموضوع بالطريقة التالية :

كتب رسالة إلى الأميرالايين سعد بك رفعت وبراملي بك، ذكر
فيها أنهما تعديا على المرشش وطابا من قبل، ثم تعديا على
الكريكرة^(١) هذه المرة - ولم يصدر من جانبه أى إساءة، في الوقت
الذى كانا فيه سببا في خلق مشكلة في كل مرة. الجنود المصريين
من العساكر الشاهانية، وليس بمنطقي أن يخالفوا هؤلاء الذين
يسعون لنفس الهدف ويعيشون تحت نفس الراية. ومن الأفضل ألا يتجهوا
إلى شرق رأس النقب أو إلى طابا عن طريق الوادى الجنوبي لطابا،
وأن يقوموا ببناء مراكز حراسة، وأن يبدلوا العداء بالصد اقسى حتى
تظهر هناك نتيجة للمباحثات القائمة بين الباب العالي والخبديوية^(٢).

(١) الكريكرة ، هي المنطقة المحصورة بين جبل فتحي باشا وجبل
رشدى باشا عند الخط الفاصل الذى حددته اللجنة التركية المصرية
في أول أكتوبر ١٩٠٦م.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٢٢ ، ٢٤

وقد تلقى قومندان العقبة الرد من براملى بك في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٦ م ، وهذا نصه :

(بعد تقديم سلامى واحترامى، شرفت وسعدت بتلقى رسالتكم المرسلة مع إمام أفندى . كنتم قد أخبرتم عبدكم (يقصد نفسه) عندما أتى إلى العقبة أن الجهة الشرقية لحجر (ابن حاد) تابعة للحكومة السنية، والجهة الغربية تابعة لمصر . فإذا كانت لديكم الرغبة فى حل هذه المسألة بالطرق السلمية، فلا بأس من وضع عشرة جنود من قبلنا فى الكريكرة، نظير عدم حدوث سوء تفاهم ونظير امتناعنا عن بناء أى منشآت فى المناطق التى رفضتم قيامنا ببناء نقاط حراسة فيها . وبعد ذلك تحدد الحدود عن طريق اللجنة العثمانية المصرية المشتركة . فإذا كنتم راغبون ومكلفون بحماية حدود الدولة العلية، فإن عبدكم أيضا راغب ومكلف بحماية حدود مصر . إننا نرغب فى إحداث أى خلافات . وسنظل فى هذه المنطقة حتى قدوم اللجنة المذكورة، وقيامها بحل المشكلة بصورة مرضية . وإننا نتطلع إلى تشريف الذات السلطانية السامية إلى طابا ، حيث سنكون فى كمال الشوق والسرور .

برجاء قبول احترامنا الخاص يا سيدي .

مفتش شبه جزيرة سيناء

براملى (١)

ويتضح من رسالة بهراملى أنه يريد أن يضع الأمور فى نصابها، حيث ذكر فى برقية الصدر الأعظم فى ٨ أبريل ١٨٩٢م بمناسبة تولّى عباس حلمى باشا العرش ، أن حدود سيناء تظل كما كانت قديماً، القديم على قدمه . أى تبدأ من رفح حتى العقبة ، ويود أن تحدد الحدود فوراً عن طريق لجنة تركية مصرية مشتركة.

وفى الساعة الثانية ليلاً، تلقى رشدى باشا الرسالة التالية من بهراملى أيضاً :

(إنه ليشفقنا أن نحيط سعادتكم علماء ، بأنه سيتم التحرك صباح الباكر للذهاب إلى طابا، ومنها إلى الكريكة عن طريق وادى المصدى . كما نحيطكم علماء أيضاً بأننا قد نبهنا على جنودنا الموجودين هناك بعدم التصدى أو اعتراض الفرقة التى ستدخل من العقبة إلى هناك من قبل سعادتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

مفتش شبه جزيرة سيناء

بهراملى (١)

استحسن قومندان العقبة فكرة بهراملى هذه ، فأخذ معه فى الصباح أحد عشر فارساً من فرسان الحدود وتحرك بهم من العقبة إلى الكريكة، وأرسل ملازم حرس الحدود وهبى أفندى إلى طابا معه أربعة جنود .

وقد بحث رشدى باشا عن المفزة العسكرية المصرية فى الكريكرة
وفى المفروق وفى رأس النقب ، فلم يجدها ، ولم يصادف بهراملى أيضا .
إلا أنه صادفه فيما بعد معه وهبى أفندى ، فسأله عن المفزة
المصرية ، فرد عليه مؤكدا أن هناك خطأ ما ، ثم عاد إلى جزييرة
فرعون .

وقد اتضح فيما بعد - على حد قول قومندان العقبة فى كتابه -
أن المفزة المصرية الموجودة فى الكريكرة انسحبت منها طواعية إلى
منطقة رأس تمد الواقعة على بعد اثنتى عشرة ساعة من الكريكرة
على طريق السويس ، بعد أن رآته يتجده بجنوده نحوها ، علما بأن
قائد المفزة لم يكن يعلم شيئا عما حدث بين رشدى باشا وبهراملى .

ويعلق رشدى باشا على تصرف المفزة هذا بقوله (أن الجنود
المصريين أثبتوا بهذا التصرف أنهم لا يريدون الدخول فى صراع مع
الجنود العثمانيين على الإطلاق لأنهم جزء من العساكر الشاهانية .
وأن الجنود المصريين الذين جاءوا إلى طابا أصلا ، قد وضعوا على
السفينة دون علم الحكومة المصرية ، وكأنهم ذاهبون إلى سجن الطور ،
وكان تحريكهم بأوامر من بهراملى (١) .

ولا يستبعد هذا رأى ، فأعضاء الحكومة المصرية من المصريين
كانوا لا يعلمون شيئا عن أسرار تخطيط الإنجليز ومراميمهم ، لكن
أعضاء الحكومة المصرية من الإنجليز كانوا واقفين على مجريات

الأمر وتطور الأحداث باستمرار، إذ هم الدين يخططون
لها.

ورغم ما بدله قومندان العقبة في صالح بلاده، إلا أن تصرفاته
الأخيرة فهمت على سبيل الخطأ، فقد أرسل إليه رئيس الكتاب برقية في
٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ يتهمة فيها بأنه حاول تحديد الحدود وهو أمر
لا يقع في دائرة اختصاصه .

وتلقى أربع أو خمس برقيات أخرى خلاصتها أن هذه الأراضي
غير تابعة للمصريين، وعليه إعادة من يأتي منهم إليها . وبمجرد
رشدى باشا ربه على أن المصريين عادوا بأنفسهم دون أن يتسببوا
في خلق مشكلة . ويذكر أن محاولته مع براملي كانت لحل المشكلة
بالطريقة التي تلائم مصالح الدولة العثمانية .

ويعلق قائلا: (أن الرسالة التي أرسلتها إلى براملي بك، كانت
عبارة عن محاولة لاستخلاص منطقة الكريكرة مفتاح العقبة، بالإضافة
إلى عدم إتاحة الفرصة له لإقامة نقاط مراقبة) . وطلب إعفاءه من
منصبه في حالة رفض ما جاء في عرضه للموضوع .

ثم تلقى رشدى باشا أوامر مشددة من رئيس الكتاب في ٢١ يناير
سنة ١٩٠٦م، ردا على رسالته هذه، تتضمن تحديراً له من مغفلة
القيام بأى عمل مالم يعرض أولاً على رئيس الكتاب ، وتتم الموافقة
عليه. (١)

(١) رشدى باشا المرجع السابق، ص ١٠، ١١

وطلب براملى من قومندان العقبة أن يخبر حكومته بأنـــــــه
 يريد تحديد الحدود الشرقية لمصر عن طريق لجنة تركية مصريــــة
 مشتركة، فأخبر رشدى باشا حكومته بذلك، وأخذ ينتظر الرد،
 ولما طال الانتظار، طلب من براملى أن يتمهل حتى تنتهى المباحثات
 بين الباب العالي والخبديوية المصرية ، وظل براملى فى جزيرة فرعون
 ينتظر، ومكث سعد بك رفعت فى (رأس تمد) على رأس المفروزة
 المصرية التى بلغت عشرين جنديا.

* *

ومن الواضح أن تسوية الدولة العثمانية فى إرسال لجنة لتحديد
 الحدود ورفضها هذا الإجراء فى النهاية ، بحجة أن مصر لا تزال
 ولاية عثمانية من وجهه نظرها رغم الاحتلال البريطانى لها، جعلت
 الأحداث تتوالى بسرعة وتزداد خطورتها، بعد أن اتضحت النوايا
 العثمانية بما لا يدعو مجالا للشك .

(وهنا تدخلت بريطانيا لمنع تكريس الأمر الواقع الذى
 خلفه إشغال الجنود العثمانيين لطابا . ولم يأت هذا التدخل فــــــقــــــ
 نتيجة لموقفها كدولة محتلة، وإنما الأهم من ذلك بسبب رفضها التــــــ
 لئى اقترب من قبل أية دولة حتى ولو كانت تركيا من قناة السويس
 شريانها الامبراطورى . وكان دخول العثمانيين طابا يمثل خطرا فى
 هذا الاتجاه، فلجأت بريطانيا إلى التلويح باستعمال القوة العسكرية
 ثم إلى الضغط السياسى^(١).

* *

(١) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق ، ص ١٤

ولما جاء الرد سلبيا من المدارة العظمى، ينفي وجود خـسـالـاف على الحدود ويرجمـونـع إنشاء نقاط عسكرية مصرية فيها، (صدر الأمر في ١٧ فبراير ١٩٠٦م إلى الكابيتسن (ثـيـس هورنبى Hornby) قومندان الطراد (ديانا) فى السويس بالسفر إلى جزيرة فرعون للمحافظة على العساكر النازلة فيها ومنع العساكر التركية من التوغل فى سيناء . وقد صدر الأمر لنعم بك شقير بمرافقة الطراد المذكور مندوبا من قبل المخابرات المصرية، فوصل الطراد إلى جزيرة فرعون مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٠٦م .

وفى صباح اليوم التالى تحرك الطراد إلى العقبة . وكان قد حضر إلى جزيرة فرعون القائمقام باركر بك مساعد مدير المخابرات المصرية ، فاستقل الطراد مع القوة الراكبة عليه إلى العقبة . وعند مرور الطراد بطابا رأت القوة الموجودة عليه العساكر التركية لاتزال محتلفة ذلك الوادى . وأخذت هذه القوة تراقب العقبة بالنظارات ، فلما اقتربت منها رأت العساكر التركية قد اصطفت وراء جدران الجنائن قرب الشاطئ ، وبعضها فى خنادق فى منحدر الجبل فوق الجنائن وكلهم فى استعداد تام لإطلاق النار . وقد قدرت القوة عددهم بنحو ألفى رجل^(١) .

جاءت التقارير التركية إلى قيادة العقبة تفيد بأن هناك سفينة حربية انجليزية مرت من مناطق طابا والمرشش وما بينهما

(١) نعم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩١

قبل قدومها إلى العقبة، وكانت تراقب الواقع والاستحكامات وهي تقترب من السواحل . ولم يكن من السهل رؤيتها بوضوح بسبب ازدياد الضباب (١)

يرى قومندان العقبة أن مقدم هذه السفينة يعتبر تدخلا سافرا من قبل إنجلترا في المسألة بدون وجه حق، كما أنه يحول المشكلة من مشكلة داخلية إلى مشكلة سياسية.

وقد اتخذ الاحتياطات اللازمة وأرسل بعض الجنود إلى المناطق الهامة الواقعة بين المرشش وطابا لتفقيتها ومنع نزول العساكر من السفينة إلى البر. وإذا حدث ونزلوا فلن يكون هناك مفر من استعمال السلاح على حد قوله.

وقد قُدِّر عدد الجنود العثمانيين في هذه المناطق بثلاثة آلاف جندي على حد قول رشدي باشا. وقُدِّر الأثرak عدد الجنود الموجودين على الباخرة بسبعمائة جندي، وتوقعوا نزول مائتين منهم إلى الشاطئ، للتمركز في بعض المناطق، واستعدوا لملاقاتهم بالسلاح.

ويتحدى رشدي باشا قدرة البارجة على إنزال الجنود بسرعة. ويتمادى قائلا: (بل إن عشر بوارج لم تكن تستطيع ذلك نتيجة للاستحكامات والاستعداد التام من جانبنا) .

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٦٦

وأرسل يخبر القصر السلطاني بما حدث (١).

وفي يوم ٢٢ فبراير ١٩٠٦م وردت علي مصر برقية من الإدارة العظمى تحتلىء بالعنف والصلف ، حيث تقدر أنه لا يوجد ما يدعو لتحديد الحدود ومصر جزء من الامبراطورية العثمانية والامبراطورية كل لا يتجزأ وتطلب سحب الطراد والعساكر القادمة عليه قبل دخولهم إلى الشاطئ ، وإنشاء مركز حراسة عسكرية تقول البرقية :

(مما لاشك فيه أن حوالي العقبة هو تحت إدارة السلطنة السنية ، وأيضا فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولأحاجة لتعيين مندوب لإقامة خط الحدود ، وبالرغم من أنه كان يلزم صـحـف النظر عن إنشاء القره قولات العسكرية التي أرسلنا عنها برقيتين ، فقد علمنا أخيرا مع الأسف بإرسال طراد من طرفكم إلى طابا . وإرسالها لا يتفق مع سابق إشعار فخامتكم . ومن هنا تحدث مسألة لا موجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية ، إذا فرض وأنزل الطراد العساكر وأقامت نقطة هناك ، فخرجوا خاصة سحب الطراد (٢).

ولما وصل الطراد إلى العقبة ، وقف الكابتن هورنبى بالطراد بعيدا عن الشاطئ ، وقال لنعم بك شقيق ، (هل لك أن تنـزـل إلى البـحـر وتهدى سلامي إلى اللواء رشدى باشا ، وتقول لـه

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٤

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٧٩

أنى جئت لأزوره فى محله ، وأريد أن أحيى القلعة بإطلاق المدافع إذا كان يوجب التحية). وأمر نعم بك شقيق أن يستقل قارباً ويدمب به إلى البحر. وجد نعم على الرصيف ضابطاً تركياً يرتبسة لواء طويل القامة أشقر اللون أزرق العينين كبير الشاربين، ومعه ضابط هو ترجمانه وياوره. وكان اللواء ممتنع الوجه مرتجف اليدين مما دل على شدة تأثره. فحياه نعم وقال له : (هل لى أن أخاطب رشدى باشا قومندان هذا الموقع؟) . فقال بصوت أجش : (نعم أنا رشدى باشا ، ومن أنت ؟ وما شأن هذا الطراد ؟) قال نعم : (إنى من موظفى الحربية المصرية، وهذا الطراد انجليزى ، وقد جئت إليك من قومندانة برسالة). ثم أبلغه الرسالة. فرد عليه قائلاً : (أما أنه يريد زيارتى ، فليتفضل ، ولكن ألم ير أصغر من هذا الطراد لتأدية الزيارة ؟ وأما القلعة فليس فيها مدفع لرد التحية، لأنها قد تخربت منذ عهد بعيد، ونحن نستعملها الآن مخبؤنا للغلال والمؤن)^(١)

واستطرد رشدى باشا قائلاً لنعم بك : (أخبر هورنبى أننى أستقبله كقائد لسفينة دولة صديقة حلت بينائنا . ووجه نظره إلى أنه ليست لدى الصلاحية فى التباحث مع موظفى دولة انجلترا بخصوص المشكلة الحالية لأنها تتعلق بالدولة العلية ومصر فقط^(٢)).

(١) نعم بك شقيق : المرجع السابق ، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٦

رجع نعوم إلى الكابتن هورنبي بهذا الجواب . فركب رفا ص
الطراد وركب معه باركر بك ونعوم بك شقيق . وجاءوا لزيارة رشدى
باشا ، فاستقبلهم على الرصيف وآثار التأثر لاتزال بادية على
وجهه . فأمر بالكراسي ، فجلسوا تحت ظل النخيل قرب الرصيف .
(١)
ودار الحديث على أصل الخلاف بصفة غير رسمية كما طلب الطرفان .
فعد رشدى باشا نذول المستر براملى إلى المرشش تحرشا بالدولة
العثمانية . وقال إن طابا والنقب يتحكمان بالعقبة ، لذلك فهما منها ،
ولا بد من ضمهما إليها لأجل سلامتها . فردوا عليه قائلين : إن المعلوم لدى
حكومة مصر أن شرق الخليج تابع للعقبة وغربه تابع لسيناء ، وقد
سبق لعساكر مصر أن شغلت طابا عدة أشهر بعد إخلاء
الغلبة ، ولم تتحركها إلا لبعدها ووعورة طرقها . فإشغالكم لطابا والنقب
(٢)
قبل تحديد النخوم رسميا بين الدولة العثمانية ومصر يعد تحرشا بمصر .

ثم استفسر (هورنبي) من رشدى باشا عن السبب الذى جعل
الجنود العثمانيين يأخذون أهبتهم عند قدوم الطراد ديانا . فأجاب
رشدى باشا بأنه عندما جاء (براملى) على متن الباخرة نور البحر
(٣)

(١) نعوم بك : المرجع السابق ، ص ٩٢

رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٤٦

(٢) نعوم بك شقيق : المرجع السابق ، ص ٩٢

(٣) المعروف أن الأميرالاي سعد بك رفعت هو الذى جاء على متن نور
البحر إلى جزيرة فرعون ، ثم لحق به براملى الذى جاء برا من
نخل وانضم إليه ، ليتركبا سويا إلى العقبة لمقابلة رشدى باشا
والتباحث معه .

فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦م إلى طابا، لم يكن يعرف علما لإخفاء هويستة السفينة بالطبع . فهل كانت سفينة مصرية أم سفينة أجنبية ؟ وأصدر براملى على إنزال الجنود على شاطئ طابا ، إلا أنني كنت قد أرسلت الجنود إلى طابا ليلا، لمنع أى تصرف قد يحدث منه، خاصة وأن السفينة المذكورة قد وصالت إلى جزيرة فرعون تحت جناح الظلام فسمى حوالى الساعة الثانية عشرة ليلا من مساء ٢٢ يناير سنة ١٩٠٦م.

ولأن المشار إليه صرح علنا وعلى الملأ أنه فى حالة منعه من النـزول فى طابا، سيأتى بالبوارج والعساكر، كما أفاد بأنه قادر على إحضار الجنود وإقامة نقاط الحراسة، بالإضافة إلى عدم رفعه العلم المصرى على السفينة نتيجة لأنه ليس من الجنود ولا يرتدى ملابس الموظفين المصريين على حد قوله؛ فقد كان من الضرورى اتخاذ مثل هذه الإجراءات معكم، لأننا اعتقدنا أنكم جئتم بناء على تعليمات من براملى بك^(١).

(١) يقول رشدى باشا فى كتابه، أنه حكى لهورنبى عن تصرفات براملى الغربية والمتهورة التى كادت تؤدى إلى تأزم الموقف . فلم يتسرع هورنبى أن يقول شيئا غير الاعدار عن تصرفات براملى ثم أضاف : أنه إن كانت مصر تابعة للدولة العلية، وهذا ما نؤمن به تماما ، إلا أنه يجب تحديد الحدود.

(رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٧ ، ٤٨). ويتضح من هذا أن هورنبى لاين فى القول لكى يصل إلى نتيجة مرضية وهى تحديد الحدود ، إلا أن رشدى باشا أشار الى (أنه جاء إلى هذه المناطق للمحافظة على حقوق الدولة العثمانية، لأن مصر جزء مكمل لبليلانها وجنودها إخوة لهم). (رشدى باشا ، ص ٤٨).

وقد ذكر نعوم بك أثناء هذه المناقشات (أن نصف خليج العقبة ونصف وادى عربة تابع لمصر، بدليل أن مصر تدفع عوائد الصـــــــورة كل عام إلى الشيخ مسمخ والشيخ سليمان خليفى القاطنين فى غديان)، كما ذكر هورنبى (أن هناك أماكن فى جبل طـــــــارق مقسمة مناصفة بين أسبانيا وانجلترا بموجب المعاهدات) .

ثم ألمح هورنبى إلى إحساسه بتحريض الألمان للدولة العثمانية، مؤكدا أن انجلترا دولة صديقة للدولة العثمانية منذ مدة . وذكر (أن والده اشترك فى حرب القرم، وأظهر صورته وهو بمرتبة أميرال) . فرد رشدى باشا قائلا : وأبى أيضا اشترك فى حرب القرم وقاتل جنبا إلى جنب مع والدكم . وإذا كانت انجلترا فى حينها حليفة وفيه للدولة العثمانية وساعدتنا فى حرب القرم، فإنها أصبحت الآن تناصبها العداء . وأضاف : (أن حيننا لألمانيا راجع إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن . كما أنهم لم يشتركوا فى الاعتداءات البحرية التى وقعت على بلادنا ، علاوة على إظهارهم الحب الصادق للدولة العلية على الدوام) . ثم قال : (لاشك أن الحكومة البريطانية لو أظهرت لنا الصداقة والصودة فى المشاكل التى واجهتنا، لقبولت منا بحب عظيم) . فأجاب هورنبى بقوله : (إننا لم نستطع مخالفة الرأى العام فى أوروبا الذى يدعو لحماية المسيحيين) . فرد عليه رشدى باشا قائلا : (ومع هذا فانجلترا نصيب ملايين المسلمين الموجودين تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى . وبتعبير أدق تستعديهم وتعاديهم) (١)

فقال الكابتن (هورنبى) : (وأنا عائد الآن إلى جزيرة
 فرعون وسأبقى فيها إلى أن تُرسَل لجنة لتحديد التخموم) ثم
 ودعوه جميعا وانصرفوا . وعند انصرافهم أبدى رشدى باشا رغبته
 فى رد الزيارة للكابتن هورنبى قبل تحركه ميناء العقبة . فلما رجعا
 إلى الطراد، أرسل الكابتن هورنبى رفاصه وقاربته إلى رشدى باشا،
 فأتيا به، فرد الزيارة (١)

وأثناء ذلك دار حوار يتسم بالمناورة من هورنبى، حيث قال
 لرشدى باشا : (لقد تم سحب الجنود المصريين الموجودين فى جزيرة
 فرعون بناء على طلبكم، ونقلوا إلى (نويبة) ، ولم نترك فى الجزيرة
 غير جنديين اثنين من حرس الحدود (الجندرمة) فقط . وعليكم
 من جانبكم أن تسحبوا الجنود الشاهانية من الأماكن المتنازع عليها
 وترسلوها إلى العقبة . ثم نتحرك جميعا . حل هذه المشكلة للباب العالي
 والخطيوية المصرية) فأجاب رشدى باشا قائلا : (أن بقى
 جنديين اثنين فى جزيرة فرعون أو عشرين جنديا سواء بسواء .
 فإذا كنتم تريدون حقا إظهار حسن النية والصداقة ، فعليكم أن
 تسحبوا الجنود المصريين بالكامل من الجزيرة . أما عن وجود الجنود
 الشاهانية فى العقبة، فقد حدث ذلك تنفيذا للأوامر الصادرة إلينا .
 فقال هورنبى : (أننى أتمنى أن تحل هذه المشكلة بصورة طيبة .
 (٢)
 وسأكتب لمصر بشأنها، وأتصرف بناء على الرد الذى أتلقيه) .

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٥٩٢

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥١

ثم عاد رشدى باشا إلى العقبة، وذهب ركاب الطراد إلى
جزيرة فرعون .

ويعلق قومندان العقبة على هذه الأحداث في كتابه، فيقول :
(عندما شكوت لهم من وجود الجنود المصريين في رأس تمذ ووجود
براملى في جزيرة فرعون، قالوا : أنهم سيعيدون الجنود الموجودين
في رأس تمذ إلى مصر، وقد عادوا فعلا، كما أعيد براملى بك من
جزيرة فرعون إلى نخل .

ويستخلص من ذلك، أن قومندان الطراد (هورنبى) شخص
دمت الخلق طيب النشأة ، وقائد قدير من قواد البحرية الإنجليز
المختارين ! (١)

ويذكر رشدى باشا أنه استشف من قومندان الطراد :

- ١ - أنهم لم يكونوا على حق .
- ٢ - أنهم كانوا سيحاولون النزول في المناطق المتنازع عليها أو فى
العقبة لإحلال الباطل محل الحق، وأنهم قد يريقون الدماء
بعد إطلاقهم النار. (٢)

ويبدو في ظنى أن رشدى باشا توصل إلى هذا الفهم الخاص به
من أقوال قومندان الطراد، لأن هورنبى أراد أن يمتص غضبه .

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٤٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٢

كما أن الانجليز مشهورون باتباع السياسة والمراوغات والخداع في المباحثات .

عرض قومندان العقبة ما حدث على الحضرة السلطانية ، فور د السرد في برقية عاجلة وصلت إليه في تمام الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٠٦ (٢٤ ذى الحجة ١٣٢٣هـ) ، ونصها مترجما عن التركية :

(نبلغكم أن الإرادة السنية لحضرة السلطان قد تشرفت بالصدور لإبلاغ قائد الطراد أن جناب السلطان أو كل حضرة مختار باشا لحل هذه المشكلة بعد أن استدعاه للتشاور . وقد حدث ذلك بعد مقدم الطراد واقتربه من العقبة كما أفدتم سابقا . وتجرى المباحثات حاليا بين الباب العالي وسفارة انجلترا بخصوص هذه الموضوعات . لهذا لا يحق للطراد أن ينزل الجنود إلى البر أو أن يأتي بعمل ممن شأنه المساس بأى حق من حقوقنا أو الإخلال به . وإذا حدث تصرف من هذه التصرفات رغم هذه الايضاحات وهذه التبليغات ، يتم الاحتجاج على ذلك ، لأنه يعتبر تمديسا وانتهاكا للحقوق . وإذا حدثت من الطراد أية مخالفة بعد هذه التنبيهات ، يحظر التصدي له) ويكتفى بالاعتراض فقط ، ويتم عرض الأمر في الحال على العتبة العلية .

رئيس قلم الكتابة بالحضرة السلطانية

تحسين (١)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣

لوحث انجلترا باستعمال القوة لإرهاب العثمانيين عن طريق إرسال الطراد ديانا إلى منطقة العقبة. ونزول قوات الطراد إلى الشاطئ لمقابلة رشدى باشا يعتبر بمثابة تهديد مقنع باستعمال القوة، إذا لم تتخذ الدولة العثمانية خطوة جديدة أو عملية لرسم الحدود وتخطيطها.

وقد بدأت الدولة العثمانية تستجيب لهذا التهديد، بدليل أن لهجتها في الأوامر أخذت تتغير من التشدد إلى المسالمة، كما حدث في هذا الأوامر (٢).

وقد علق رشدى باشا على هذه البرقية التي ورد فيها التحذير من التصدى للطراد إذا أتى بأية مخالفة، كما علق أيضا على برقية سابقة وردت إليه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦م (٢)، والتي اتهم فيها بالقيام بتحديد الحدود دون أن يقع ذلك في دائرة اختصاصه، أو يكلف به أصلا، بقوله :

(أرمقت هذه البرقية المؤرخة في ١٩ فبراير ذهني بدرجة كبيرة وأخشى أن تصدر هيئة الوكلاء (الوزراء) قرارا دون إدراك للعواقب المترتبة على مجيء طراد حربي إلى العقبة. إن البرقيتين المؤرختين في ٢٨ يناير و ١٩ فبراير لاتتفق إحداها مع الأخرى . وهما فسي

(١) انظر الفقرة الأخيرة في ص ٢١٧ ، ٢١٨

(٢) راجع ص ٩٨

نفس الوقت لاتؤديان إلى المحافظة على حقوق الدولة العلية^(١).

وقد رد قومندان العقبة على هذه البرقية في نفس اليوم، قائلا :
(تلقيت الأوامر بالتصرف . سأرسل غدا ضابطا من عندنا إلى الطراد ديانا الراسي عند جزيرة فرعون ، لكي يخبرهم بالتعليمات .
إننا لانخاف من الانجليز حتى وإن جاءونا بجميع طراداتهم .
إن ما يتعارض مع مبادئ الجندية ، نقاومه بأرواحنا . إن أضعف
العساكر الشاهانية ، لقادرة على أن تسوق أمامها جنود الانجليز
كالأغنام . لن يحدث شيء بإذن الله ، فالموت خير لنا) .

رشدى باشا^(٢)

ويبدو من هذا الرد أن رشدى باشا كان يقدر عواقب التهاون
مع الإنجليز ، فاستيقظت في نفسه فدائية المقاتل ، عندما وجد لهجة
الفرمان السلطاني الذي وصل إليه تتسم بالخوف من عواقب الأمور
وتبعاتها .

ويستخلص قومندان العقبة من هذه الأحداث (مجيء الطراد
ديانا وما ترتب عليه) ، أن جنود الإنجليز لو كان قد سمح لهم بالندول
في العقبة لكان ذلك يعني ضياع ساحل الحجاز وضياع الجزيرة العربية
وفقد وادي عربة ، واستيلاء الانجليز على المناطق الواقعة بين الحجاز
وفلسطين ، ثم يستطرد قائلا :

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٤ ، ٥٥

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٥٢

(إن صلاح الدين الأيوبي عندما سد طريق القدس من هنا منذ مئات السنين كان يقدر هذه المنطقة حق قدرها^(١)).

وقد عانى الجنود العثمانيون الموجودون تحت إمرة رشدي باشا في منطقة العقبة من النقص الشديد في المواد الغذائية^(٢) ومن الظروف الصحية السيئة، إلى الحد الذي جعلهم يتدمرون من الظروف المعيشية الصعبة التي كانت تهدد بالموت من الجوع أو من المرض ورغم ذلك كله كانوا صامدين في أماكنهم ومواقعهم.

ويشكو قومندان العقبة من الجدل الشديد الذي ثار في الأستانة من تأثير ما نشر في الجرائد المصرية التي تناصر وجهة النظر العثمانية. وقد فهم من الرسائل الواردة إليه أنه قد أثر في المحافل الدبلوماسية مسألة طرده وإبعاده إلى الشام. ويدكر أن وجوده مضر بمن اشتبهوا بالأغراض السيئة من العثمانيين الذي يحققون رغبات الدول الأجنبية واضعين مصلحة الدولة العثمانية في كل مشكلة تظهر تحت أقدامهم^(٣).

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٤

(٢) أرسل رشدي باشا رسالة بتاريخ ٢ مارس ١٩٠٦م إلى القسطنطينية الهاميونى يخبر السلطان بأن الجنود لم يأكلوا اللحوم غير مرة واحدة منذ وصولهم إلى العقبة، كما أنه لا يوجد أى نوع من أنواع الخضراوات على الإطلاق، وسينتهى الزاد خلال أيام قلائل. (رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٧)

(٣) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٥ ، ٥٦

(وفي اليوم التالي بعد رد رشدى باشا للزيارة أتى إلى جديوة
 فرعون باوره بقارب شرعى، وكان القارب الوحيد بالعقبة. وقال
 أنه ورد خبر من الآستانة أن أحمد مختار باشا الغازى قادم إلى العقبة
 لتحديد الترخوم^(١) .

ولكن السفير البريطانى فى استانبول السيد اوكونر رفض فكرة
 اختيار مختار باشا بالذات لهذه المهمة، وعبر عن عدم ارتياح حكومته
 لهذا الاختيار. فعدلت الحكومة العثمانية عن اختيارها وقررت اختيار
 ضابطين تركيين لهذه المهمة^(٢) بالإضافة إلى ضابط تركى من العقبة.

(ثم حضرت الباخرة نور البحر من السويس وفيها الخبير ، أن
 الحكومتين اتفقتا على إرسال مندوبين لتعيين الحدود، وأن مندوبى
 الدولة العثمانية هم ضابط من العقبة وضابطان من الآستانة هما أحمد
 مظفر بك ومحمد فهمى بك وقد برجا الآستانة إلى مصر فسمى
 ٢٠ فبراير ١٩٠٦. وأما مندوبو مصر فهم الأميرالاي الانجليزى
 اوين بك Owen مدير المخابرات المصرية واللواء اسماعيل باشا
 سرهنك وكيل الحربية والأميرالاي سعد بك رفعت قومندان سيناء .
 فطلب الكابتن مورنبى من نعوم بك شقير أن يذهب بالرفاص إلى
 رشدى باشا ليبلغه هذا الخبر. فذهب إليه فى صباح ٢٦ فبراير ١٩٠٦م
 واستقبله رشدى باشا فى خيمة عند البحر.

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق، ص ٩٢
 (2) Corres, Part LXIV No 86, 87 O'conor to
 Grey , 19, 20. Feb. 1906 Tel No. 25, 26.

شرح رشدى باشا ونعوم بك يتحدثان عن الحدود بصفة غير رسمية .
 وكان رشدى باشا يتوهم أن الإنجليز يباشرون أعمالا حربية عظيمة
 فى سيناء ، ويقصدون بالدولة شراء ، وأن المستر براملى قد أرسل
 إلى المعرّش عمدا لفتح باب الشر . فرأى نعوم بك من الواجب
 إزالة هذا الوهم من ذهن رشدى باشا حباّ فى السلام ، فقال : (أنست
 تعلم أن بدو سيناء وسوريا دأبهم شن الغارة بعضهم على بعض - والسنة
 الماضية سنة ١٩٠٥م عمت الفوضى سيناء كلها وقتل اثنان من غزاة البدو
 أخوين من أهالى نخيل على درب الحج وفرا إلى سوريا . وكلما ارتكب
 بدوى جناية فى سيناء فسر إلى سوريا أو الحجاز ، وليس على
 الحدود من رادع أو مراقب . فاضطرت الحربية المصرية أن تعيد سعدبك
 رفعت قومندان على سيناء بعد أن أحيل إلى المعاش ، نظرا لمعرفته
 حال البلاد ومقدرته على سياسة البدو ، وعينت معه المستر براملى مفتشا
 ومساعدة قصد ترقية أحوال البلاد الاقتصادية والزراعية . ثم بيّسن
 له الأعمال الإصلاحية التى باشرها المستر براملى فى شبه جزيرة سيناء .
 وقال له إن كل ما تريده حكومة مصر الآن هو أن يعين الخط الفاصل
 بين سيناء وسوريا ، لتتمكن من وضع خفر فى نقط معينة على الحدود
 لمنع غزاة سوريا من الدخول إلى سيناء ، ومنع غزاة سيناء من الخروج
 إلى سوريا ، والوقوف فى وجه الجناة الفارين من البلدين . وربما كان
 قصدهما البعيد أن يكون القنال بعيدا من كل خطر) .

ثم أضاف نعوم بك ، قائلا : (إنى أرى (القوم) مصريين على
 طلب إخلاء طابا قبل الشروع فى تعيين الحدود ، لذلك يحسب

جدا أن تنصحوا بإخلاء هذا الوادى قبل أن يقدم الطلب رسميا . فشكر
رشدى باشا لنعوم بك صراحته وإخلاصه ، ثم ودعه ^(١) .

ولما لم يعد لنعوم بك شغل فى جزيرة فرعون ، استأذن الكابتن
هورنبى ، وعاد إلى مصر ^(٢) ، وقبل عودته ذهب بالرفاص فى ٢٦ فبراير
سنة ١٩٠٦ إلى القنصلية وأخبر رشدى باشا بأنه راجع إلى
القاهرة . ^(٣)

وهكذا أتت الضغوط البريطانية المصرية بثمار سريعة ، فقد قسّر
العثمانيون إرسال لجنة من ضباطهم للتأكد من المواقع محل النزاع على
الطبيعة ، هل هى تابعة لمصر أم تابعة للدولة العثمانية . .

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٢ - ٥٩٤

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٩٤

(٣) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٠

المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وتقصى الحقائق

وصل المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وهما أحمد مظفر بك ومحمد فهمى بك^(١) من الآستانة إلى الاسكندرية، ونولا ضيفين على أحمد مختار باشا في القاهرة . ولم يظهر أى أثر لهما، ولم يحاولا الاتصال بأى مسئول مصرى أو بريطانى.^(٢)

(ثم صدر لهما الأمر بعد أسبوع ، فذهبا إلى العقبة عن طريق بيروت والشام ومعان فى ٤ مارس ١٩٠٦م دون أن يكلما أحدا بشأن مهمتهما . فساء ذلك أصحاب الشأن من الإنجليز والمصريين ، وانتقلت المفاوضات بشأن الحدود إلى لندن والآستانة^(٣) ، على حد قول نعوم بك شقيير، حيث بدأت الاتصالات المكثفة بين الإنجليز والعثمانيين ، واشتدت الضغوط البريطانية على الدولة العثمانية .

وعندما وصل الضابطان إلى العقبة عن طريق معان فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م، أخبرا رشدى باشا بأن أحمد مختار باشا لن يأتسى

(١) من الجدير بالذكر أن هذين الضابطين هما اللذان اشتراكا فى مباحثات الخط الفاصل ووقعا على اتفاقية الحدود التى عقدت فى أول أكتوبر سنة ١٩٠٦م بين الجانبين المصرى والتركى .

(٢) (2) Corres, No. 104, Cromer to Grey, Feb. 28, 1906 (Tel., No. 51).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤

(٣) نعوم بك شقيير : المرجع السابق، ص ٥٩

إلى العقبة ، بحجة أنه مريض . ويذكر رشدي باشا أنها المشار إليهما استفادا من المعلومات التي قدمها لهما مختار باشا ، كما استفاد هو أيضا من المعلومات التي أحضرها . وقد تأثر تأثرا شديدا لعدم مجيء مختار باشا ، إذ بهذه الكيفية أصبح وحده في مواجهة المشكلة على حد قوله . وقد سبق له أن طالب في برقية إلى الآستانة في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٦م بإرسال شخص عارف بأمر الدولة ويعتمد عليه أو لجنة للعمل على حل المشكلة ، عندما علم مبكرا بعدم قدوم أحمد مختار باشا . وقال معاتبا : (كفاني ما قيل في حقى من إهانات كما سبق وبينت ، ورجائي أن توصلوا هؤلاء للحيلولة دون إهدار حقوق الدولة العثمانية^(١) .

ومن الجدير بالذكر أن قائد الطراد ديانا أرسل يوسف سامح افندى كاتب التحريات التركية بوزارة الحربية المصرية إلى رشدي باشا عدة مرات (في ١٨ ، ٢٠ ، ٢٥ مارس ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١٢ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٦م) لسؤاله عن موعد وصول الضابطين التركيين ، فكان يجيب فى كل مرة منكرا معرفته بموعد وصولهما ، رغم أنهما وصلا فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٦م . ويبدو أنه أخفى موعد وصولهما وموعد رحيلهما فيما بعد عن ركاب الطراد ديانا النازلين فى جزيرة فروعون ، لأنه كان يرى من غير الصحيح أن يجتمعا مع الجانب المصرى الموجود فى جزيرة فروعون ، حيث لم يؤذن لهما بذلك من قبل الدات السلطانية .

(١) رشدي باشا ، المرجع السابق ، ص ٦٠ ، ٦١

كما أنه توقع أن يكون وفد المباحثات المصرية المكون من ثلاثة أعضاء قد وصل فعلا على ظهر الباخرة نور البحر التي وصلت إلى جزيرة فرعون وهم ينكبون وصولهم.

وقد طالب يوسف سامح افندى رشدى باشا فى كل مره أتى إليه ، بضرورة سحب القوات العثمانية من طابا وإرسالها إلى العقبة، حتى يتسنى للجانب المصرى أن يسحب قواته من جزيرة فرعون ويعود بها إلى مصر على ظهر الطراد ديانا وأن يسحب نور البحر وسفينة إدارية الفئارات المصرية عابدة التي كانت تمتد الجزيرة بالمؤمن.

فرد عليه قومندان العقبة، قائلا : (ليس هناك شك فى عدم أحقية مصر فى تعدياتها، بل إن مجيء الجنود المصريين على ظهر الطراد ديانا يعتبر تعديا واعتداء . إننا مقتنعون تماما بأن هذا الأمر إنما حدث نتيجة لمساعي بگراملى بك أكثر من مساعي الحكومة المصرية . والقضاء على سوء الفهم هذا بيد الإنجليز تحقيقه . وبمجرد مصادرة الطراد والجنود المصريين من تلك النواحي تنتهى الأزمة (١) .

وفى إحدى الجولات التى قام بها يوسف سامح افندى بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٠٦م ، سلم نص تلغراف الصدر الأعظم جنود باشا الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م بخصوص تولية عرش عباس حلمى باشا وتحديد حدود مصر التى تقع تحت نفوذه (٢) إلى رشدى باشا كي يطلع عليه . فذكر رشدى باشا . (أن التلغراف منصوص

(١) رشدى باشا والمرجع السابق، ص ٦٢ - ٧٠

(٢) راجع ص ٥٥ - ٥٧

فيه على ضم منطقة العقبة إلى ولاية الحجاز وليست العقبة فقط). ثم ذكر (أن المشكلة جد بسيطة، فحتى إذا كانت طابا لا تتبع العقبة، فليس هناك داع لبقاء جنود مصريين هناك، لأنها من الأراضي المعطاة لمصر على سبيل الأمانة). وأردف قائلاً : (أن أى متخصص فى الجغرافيا أو حتى أى ضابط متعلم لابد له أن يقرر أن طابا تابعة لمنطقة العقبة، إذا طلب منه تحديدها على الخريطة علميا ومنطقيًا . وعلى كل حال أعتقد أن ضابطًا محنكا مثل قومندان الطراد، لا يستطيع أن يقول أن طابا لا تدخل ضمن منطقة العقبة).

ومن الجدير بالذكر أن قومندان العقبة كان يعرض كل صغيرة وكبيرة على الدات السلطانية، لكي يتلقى التعليمات بالتصرف . وقد أشار على السلطان بأن يرد على خديو مصر بما يجرى على النحو الذى بينه . ثم طالب بنشر كل هذه المعلومات فى الصحف المصرية لأن الإنجليز يضللون الرأى العام فى مصر بأحداث خاطئة كاذبة، كما يؤثرون عليه تأثيرا كبيرا . فإذا ما ذكرت الحقيقة فى الصحف المصرية، فإن موقف الإنجليز سينكشف تماما .

وللمرة الرابعة أى فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م يأتى يوسف سامح افد ليقابل رشدى باشا، ويطلب منه نفس المطالب السابقة لحل الأزمة . ولما وجد نفس الإجابة من رشدى باشا، قال له : (إننا نحملك مسئولية كبيرة، إذا لم تحل المشكلة بهذه الصورة). ثم بأل عما كان سيفعله رشدى باشا إذا ما حاولوا إنزال الجنود إلى الشاطئ، أو إذا ما ضيق الأسطول الإنجليزى الخناق على الحكومة السنية بسبب هذه

المشكلة . وقد أجاب قومندان العقبة على هذا التساؤل ، بقوله :
ليست هناك مهمة أخرى للجندى غير الموت فى سبيل وطنه . . إنلى
لاأهتم بهذه التهديدات . .

ركب يوسف سامح افندى الرفاص ، إلا أن الرفاص لم يتجه إلى
جزيرة فرعون هذه المرة بل تجول بمحاذاة الساحل الشمالى
للعقبة ثم مر بالساحل الغربى . وبهذه الصورة تحرك أمام المرشش
ثم اتجه بمحاذاة الساحل ناحية طابا وجزيرة فرعون . وبعد عودة
الرفاص تلقى رشدى باشا تقريراً من محمد افندى يوزباشى (نقيب)
البلوك (الفصيلة) السادس من الطابور (الكتيبة) الثالث
للالاى (الفيلق) الثانى والستين بأن الرفاص تحرك مقترباً من
الهضبة الواقعة على مسافة كيلو متر واحد من المرشش على طريق
المرشش طابا . وقد قام الجنود العثمانيون بمنعهم من الاقتراب
من الشاطئ . . وعندما أشار ركاب الرفاص بأيديهم للجنود
العثمانيين بما معناه طلب النزول إلى الشاطئ . ، لم يستحب لهم الجنود .
ولما رأوا العساكر فى وضع الاستعداد لإطلاق النار ، غيّر الرفاص
طريقه على الفور ، رغم أنه كان على بعد عشرة أقدام من الشاطئ . ،
ثم رفع العلم .

ويذكر قومندان العقبة تعليقا على ما حدث : (أن تصرف الجنود
العثمانيين يعتبر رداً عملياً مقنعاً على السؤال الذى سأله يوسف سامح
افندى لى ، قائلاً ، ماذا تفعلون إذا حاولنا إنزال الجنود على الشاطئ ؟
كما يعتبر تطبيقاً عملياً للجواب الذى أعطيته رداً على سؤاله

مسألة (١).

ويعتبر تصرف الرفاص هذه المرة من قبيل جس النبض والاستطلاع في آن واحد - فإذا حاول مورنبي إنزال عساكر إلى الشاطئ، فماذا يحدث ؟ هل يحدث إطلاق للنار عليهم، أم يحدث إغماض للعيون وخوف من العواقب ؟

عرض رشدي باشا ما حدث على القصر الهمايوني في نفس اليوم ، قائلا : (لن أسمح لأحد من الجنود بالذبول إلى الشاطئ . إذ حاول ذلك - ليس من حق الانجليز التدخل لأن هذه المشكلة مشكلة بين الدولة العلية ومصر - فالمصريون هم الذين تعدوا وخالفوا أحكام تلغراف جواد باشا، وأحضروا الجنود - إن المناطق المتنازع عليها تابعة لمنطقة العقبة، وهي بدورها أراضي تابعة لولاية الحجاز - أما سيناء فهي أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة ، وقد تركت لمصر على سبيل الأمانة، ولم تُعط أية امتيازات للمصريين غير السماح لهم بإقامة مخافر لحرس الحدود في بعض المناطق لحماية المحسسل المصري، عند ذهابه إلى الحجاز بهراً . أما الآن ، فنتيجة لتوجه المحمل المصري بحراء ، علاوة على نقض المصريين للعهد، أصبح من حق الحكومة السنية فصل سيناء عن الإدارة المصرية وإعادة تبعيتها لولاية الحجاز (٢).

(١) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٩

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٧٠

ويتضح لنا من عرض قومندان العقبة على السلطان ، أنه يعتبر الأراضي المتنازع عليها في طابا بل في سيناء كلها أراضٍ عثمانية ، تركت إدارتها لمصر على سبيل الأمانة . وهو يجافي الحقيقة والواقع في نظرية ، حتى أنه يتمادى في تصوره فيجعل سيناء برمتها تابعة للحكومة العثمانية .

ومن الجدير بالذكر أن يوسف سامح افندى سلم رشدي باشا رسالة بالإنجليزية من (هورنبى) قومندان الطراد ديانا عند زيارته الخامسة له في ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م ، وكانت مشفوعة بترجمة إلى التركية ، يقول فيها : بعد الألقاب . . ما سر قيامكم بإنشاء نقطة عسكرية على هضبة في منطقة طابا تبعد ميلا أو يزيد عن موقعنا في جزيرة فرعون ؟ ! إننى أطلب منكم تفسيراً لذلك الذى لا يعتبر سوى خطأ ارتكبتموه ، رغم ما بيننا من صداقة ومودة . إن تسوية المشكلة الحالية منوطة بحكومتي القاهرة واستانبول لحلها . إن أى فعل إجرائي من جانب أى طرف من الطرفين سيتسبب عنه سوء فهم . لقد لاحظت أن عساكركم التي تحركت اقتربت منا . وأعتقد أن هذه العساكر كانت تتجول دون أن تحمل سلاحاً ، وإلا لكنت كتبست لكم في الحال لتدارك الموقف . ليتكم تصدرون الأوامر لعساكركم في طابا محددين إياهم من التحرك نحونا .

هورنبى (١)

٢ أبريل ١٩٠٦

وكان تعليق قومندان العقبة على هذه الرسالة أنها مدعـاة
للفجـرية والحيـرة، إذ أن عرض وادى طابا لا يزيد عن ٦٠٠ متر، فكيف
ارتكب جنودنا خطأ في تحركهم داخل هذا الوادى ؟ إن جنودنا
لم تصدر إليها الأوامر منى أو من صدقي أفندى بالتحرك . ثم سأل
رشدى باشا يوسف سامح أفندى ، قائلا : (إن تحرك جنودنا
نحو ميل أو يزيد في اتجاه جزيرة فرعون ، يجعل عساكرنا قريبة
من الطراد ديانا، فهل حدث ذلك فعلا ؟) فرد يوسف سامح بالنفى .
فسأله مرة أخرى : (هل توجد هناك مسافة في وادى طابا تقدر بميل
أو يزيد ؟) فرد بالنفى أيضا . ولما سأله أى مضبة تقصدون ؟ لم
يستطع أن يرد . واستطرد رشدى باشا قائلا : (بلغ سلامى إلى
قومندان المطراد . وأخبره أن جنودنا منذ أن وصلت إلى هـذا
المكان في ٧ فبراير ، ولم تصدر إليها الأوامر بالحركة من المنطقة
حتى الآن . ربما رأيتم أعرابيا يتحرك ، فظننتم أنه من جنودنا .

وقد أدرك رشدى باشا عدم سلامة رد يوسف سامح أفندى حين
سأله عن سبب اقترب الدفاح من الشاطئ وسلوكه طريقا عكس طريقه،
فرد قائلا : (أنه اقترب من الساحل لكي يرسم له خريطة) . ويذكر
رشدى باشا في كتابه أن هذا الأمر غير صحيح لأنهم يملكون خريطة
صحيحة رسمت للساحل من قبل^(١)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٠٦م جاء يوسف سامح أفندى إلى قومندان العقبة للمرة السادسة . وقال له : (يجب عليكم سحب الجنود العثمانيين من طابا فقط ، وإبقاء جنودكم الموجودة في المناطق الأخرى كما هي . وفي هذه الحالة ترحل العساكر المصرية والطراد ديانا في الحال .) فرد رشدي باشا بأن هذا مستحيل . فطلب إنقاص الجنود العثمانيين الموجودين في طابا . فأجاب رشدي باشا قائلا : (أن العساكر الموجودين هناك سوف تنقص أعدادهم بالتأكيد عند انتهاء المشكلة) .

وفي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م تمت الزيارة السابعة . قال يوسف سامح أفندى : (أن هذه المشكلة لن تنتهي إلا بسحب الجنود العثمانيين الموجودين في طابا أو بتدرك المسألة للجنة من اللجان لحلها) . إلا أن رشدي باشا لاحظ أن اللهجة تغيرت مما يدل على أن تعليمات جديدة قد وصلت إلى جزيرة فرعون . كما لاحظ أن الانجليز أشد قلقا في هذه الآونة من الألمان . وأدرك أنهم يريدون الغالي والثمين ليتأكدوا من وجود ضباط ألمان في العقبة ، بالإضافة إلى أنهم يقومون بعمل تحقيقات لمعرفة كنه هويته . وعلم أن انجلترا تتهم ألمانيا بتسميم الرأي العام ، وبالسعي لإخراج الانجليز من مصر تضامنا مع العثمانيين .

وفي الزيارة الثامنة التي تمت في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٦م ، ذهب يوسف سامح أفندى إلى قومندان العقبة يودعه لأنه سيعود إلى مصر انصياعا للأوامر الصادرة إليه منها . وذكر له أن أحمد مختار باشا سينباحث

مع الخديوية المصرية لإنهاء هذه المشكلة (١).

ويبدو من الاتصالات المكثفة التي قام بها يوسف سامح أفندي بأمر من هورنبى، أن الإنجليز يحاولون طرق جميع السبل الدبلوماسية : فهناك اتصالات بين إنجلترا والباب العالي بعضها تم عن طريق السفراء في كلا البلدين. وهناك ضغوط بريطانية عن طريق السندول الصديقة لإنجلترا لإقناع الدولة العثمانية بإخلاء طابا ورسيم الحدود. وهناك اتصالات بين القاهرة واستانبول لتحديد الحدود أيضا، فضلا عن هذه الاتصالات الكثيرة عند الحدود.

كان من المفهوم تماما أن علاقة مختار باشا ببعض الصحف فى القاهرة هى التى دفعتها إلى شن حملة شعواء على الاحتلال أثناء الأزمة إلى حد حدد بقيام ثورة ديلية فى البلاد ، مما أدى إلى استدعاء مزيد من قوات الاحتلال لمواجهة هذه الثورة المحتملة (٢). أجبرت إنجلترا على سحب بعض الجنود من مالطه، حيث اتضح لها أنه مسن المستحيل الحفاظ على الأمن الداخلى بالقوة الموجودة لديها فى مصر، وكان الإنجليز يرون - على حد قول رشدى باشا - أنه يكفى سحب خمسة عشر جنديا (مصريا) من طابا، صارفين النظر عن تحديد خط الحدود ، كى يعملوا على تهدئة روع الأهالى فى مصر، حيث لم تعد هناك إمكانية لإخفاء الحقيقة. كان الإنجليز يريدون الانسحاب

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦

(٢) د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

تاركين الأمر لإحدى اللجان ، كما يزعم رشدى باشا . خاصة وأن
(١)
أى محاولة أخرى منهم ، كانت ستعرض مركزهم فى مصر للخطر المحقق .
واعتقادى الجازم أن هذه كانت عبارة عن شائعات أطلقوها بيــــــن
الأهالى فى مصر وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية لتهدئة الأوضاع
الداخلية الفائرة عليهم .

وقد زاد من توتر الإنجليز فى مصر فى هذه الفترة ، قيام إحدى
البوارج الألمانية بالمرابطة فى السويس ، انتظارا لما ستفرد عنه
الأحداث على حد قول رشدى باشا فى كتابه . وكانت الجرائد
الألمانية تولى مشكلة الحدود هذه أهمية كبيرة أيضا . وتطرح النظرية
القائلة بأن الإنجليز يسعون للاستيلاء على الجزيرة العربية ،
وإنشاء طريق تجارى يربط بين العقبة والبصرة ، وتحويل المنتجات
الهندية التجارية إلى طريق بغداد والعراق . (٢)

* *

ولم يتحدد كرومى فى إبداء غضبه وتشاؤمه من نزول المبعوثين
التركيين فى قصر مختار باشا ، واعتبر هذا النزول مقدمة لفشل
مهمة المبعوثين . (٣)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٤

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ٦٩ ، ٧٧

(٣) (٢) Corres, No. 104 Cromer to Grey, Feb 19 .

1906 (Tel. No. 51) .

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٨٢

وأثناء المفاوضات في الآستانة كان مختار باشا دائما في الصورة ، وكان يحث السلطان على الاحتفاظ بالمراكز المحتلة وتأمين غيرها، بل أنه دفع القائد العسكري في العقبة (رشدي باشا) إلى تقديم تقارير بنفس المعنى (١).

لكل هذه الأسباب بدأت السلطات البريطانية في القاهرة (٢) تقرر أنها لا تعترف بمركز مختار باشا كمندوب سامٍ تحرك في البلاد. وبدأت منذ هذه اللحظات تتدخل في الأمر بعد أن ظلت مستترة وراء السلطات المصرية . وتدخل كرومر في الأزمة صراحة خوفا من تثبيت الأمر الواقع في طابا التي يشغلها العثمانيون (٣).

دهش المصريون والانجليز من تصرف المبعوثين التركيين، وترتب على ذلك رد فعل من كلا الطرفين. فقد قام سفير انجلترا في استانبول بمقابلة السلطان للضغط عليه ، لكي تبدأ المباحثات بين الوفدين التركي والمصري. وقدم إليه مذكرة يطالبه فيها بسرعة سحب القوات العثمانية من طابا (٤).

(1) Corres, No. 147 O'conor to Grey, March 19, 1906 (Tel. No 39).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٨٢

(٢) د. يونان رزق : نفس المرجع، ص ٨٢

(٣) د. أحمد أمين عامر : المرجع السابق، ص ١٢

(٤) Corres, Part LXIV , No. 109, 110, 126, Grey to O'conor, and O'conor to Grey, March 1, 2, 11, 1906 (Tel No. 19, 31, 35).

وقدم الخديو مذكرة احتجاج للسلطان على تصرف المندوبيين
التركيين السلبي وعلى احتلال القوات التركية للأراضي المصرية. (١)

وكان رد الحكومة العثمانية على هذه الاحتجاجات، تعزيز قواتها
الموجودة في العقبة فأرسلت لواء ونصف اللواء من المشاة إليها.
(٢) كما أبلغ مختار باشا الخديو في مقابلة لهما في ١٢ مارس ١٩٠٦ أن
المبعوثين التركيين ليس لهما أى سلطة مستقلة ، وإنما أرسلوا
لمعاونته (٣). أما احتجاجات الحكومة البريطانية، فكان الرد عليها
دائما طلب الانتظار لحين وصول تقرير المبعوثين من العقبة.

ودارت المشاورات في هذا الوقت بين المسئولين
البريطانيين حول إرسال سفينة حربية أخرى إلى العقبة

= نقل عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٤ ، ٤٥

(١) Corres, Part LXIV, No. 122 Cromer to Grey, March 8, 1906 (Tel, No. 59).

نقل عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

(٢) Corres, No. 139 O'coner to Grey, March 12, 1906 (Tel, No. 37).

نقل عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

(٣) Corres, No. 134, Cromer to Grey, March 13, 1906 (Tel, No. 65).

نقل عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٥

بهدف فرض مزيد من الضغط على السلطان. (١)

وقد وافق وزير الخارجية البريطانية إدوارد جراهام على الفكرة وإن رأى أن يسبقها إبلاغ استانبول أولاً بهذه النية، إذا لم تنسحب القوات التركية تماماً وبسرعة من طابا والمناطق المصرية. (٢)

وما أن أبلغت تركيا بهذا القرار حتى تحرك ممثلوها في القاهرة وفي العقبة :-

في القاهرة ، أوعز مختار باشا لجريدة الأهرام بأن تنشر خبراً مؤداه أن الأتراك سوف يرسلون قوة إلى نخل لحماية مداخل خليج العقبة، مثلما تعمل بريطانيا على تأمين مداخل خليج السويس. كما أهرق في نفس الوقت للسلطان بلح عليه بعدم الخضوع للتهديد البريطاني والتمسك بالمراكز المحتلة. (٣)

(1) Corres, No. 136, O'coner to Grey, March 15, 1906 (Tel, No. 38).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

(2) Corres, No. 140, Grey to O'coner, March 16, 1906 (Tel, No. 107).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

3) Corres, No. 146, Cromer to Grey, March 19, 1906 (Tel, No. 70).

(4) Corres. No. 147, O'coner to Grey, March 19, 1906.

وفي العقبة، أبلغ القائد العسكري التركي رشدى باشا الكابتن مورنى قبطان البارجة ديانسا، بأن المناطق المتنازع عليها تابعة لمنطقة العقبة، وهي بدورها أراض تابعة لولاية الحجاز. أما سيناء، فهي أيضا تابعة للحكومة السنية مباشرة وقد تركت لمصر على سبيل الأمانة. (١)

وكان الرد على احتجاج بريطانيا عنيف تم تسليمه من موزوريس باشا في ٢١ مارس ١٩٠٦م^(٢)، أن أبلغ الباب العالي السيـ...
اوكونر أنه لا يوافق على تبادل المذكرات مع الحكومة البريطانية بشأن الحدود المصرية، لأنها مسألة تخص تركيا ومصر فقط.^(٣)

وما أن أرسل المبعوثان التركيان تقريرهما إلى استانبول في ٢ أبريل سنة ١٩٠٦م يؤكدان فيه وقوع طابا في الأراضي التركية^(٤)

= نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٦

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٧٠

وراجع ص ١٢١

(2) Corres. No. 144, Grey to O'coner, March 21, 1906 (Desp. No. 28).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

(3) Corres. No. 168, O'coner to Grey, March 20, 1906 (Tel. No. 46).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

(4) Corres. No. 7 O'coner to Grey, April 2, 1906 (tEL, No. 53).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٤٧

حتى تقدم مختار باشا بطلب لفتح باب المفاوضات مع الخديو لتسوية
المسألة. (١)

وهكذا نرى أن اللجنة العسكرية التركية ساهمت في تأزم المشكلة
أكثر وفي توتر الموقف وزادته تعقيدا، لأن دورها توقف عند تحسرى
الموقف على الطبيعة فقط. وكان الانجليز يتطلعون إلى أن تكون
لجنة للتحرى ثم التباحث والتفاوض للوصول إلى اتفاق مرضى.

ومع أن مهمة اللجنة كان التحرى على الواقع، إلا أن نتيجة
تحريرها زادت الطين بلة، فقد جاءت مخالفة للطبيعة والواقع
عند الحدود، وكان رأيها متأثرا بأراء أحمد مختار باشا وقومندان
العقبة رشدى باشا المنافية للواقع.

(1) Corres. No. 15 Cromer to Grey, April 5,
1906 (Tel. No. 87).

تقرير المعتمد التركي أحمد مختار باشا المقدم للحكومة المصرية

وفي هذه الأثناء وبينما الأحداث توالى تطورها في منطقة الحدود الشرقية ، قدم القومسيير التركي في مصر أحمد مختار باشا تقريراً مطولاً لوزير الخارجية المصرية بطرس غالى باشا عن المشكلة برمتها فى ١١ أبريل سنة ١٩٠٦م . وهذا التقرير يحمل بين طياته ، وجهة نظر التركية التى أرسلت من استانبول بناء على المعلومات الواردة من أحمد مختار باشا ومن قومندان العقبة رشدى باشا ، وتتلخص فى :

- لايحق لمصر أن تنشئ نقاط حراسة عسكرية على خط الحدود الشرقية بين العريش العقبة ، لأن هذه النقاط تركست إدارتها لمصر بصفة مؤقتة . وقد أخطر قومندان العقبة رشدى باشا بإزالة هذه النقاط .
 - تمادت مصر فى إنشاء نقاط حراسة عسكرية رغم التحذيرات التركية ، والخبير يخطر السلطان بأن هذه المنشآت قصود منها تدعيم النظام فى المنطقة .
 - وصول الوابور نور البحر إلى المنطقة يحمل قوة عسكرية لعمل المنشآت اللازمة فى المنطقة ، وسع نطاق الخلافات .
- ثم ينتقل التقرير بعد ذلك لإيضاح ما هية العلاقات بين مصر

والدولة العثمانية، فيذكر *

- مقرر من الأجزاء المتممة للإمبراطورية العثمانية ،، والسلطان هو الذى يعين حاكمها.

- بعد خروج محمد على باشا على الدولة العثمانية وانتصاره عليها، صدر الفرمان العالى فى ٢ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ بتصديق مندوبى. انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا، الذى يقضى بأن تكون الديار المصرية المحددة بحدودها القديمة الموضحة بالخريطة المرفقة، بعهدة الوالى الذى تختصاره الدولة العثمانية من الأسرة العلوية ، طبقا لقاعدة وراثية العرش التى حددتها.

وتظهر فى هذا الفرمان بقاطعة على حد تفسير التقرير

نفسه :

(١) تحدد الخريطة حدود مصر الشرقية من العريش إلى السويس ، ليكون غرب الخط لمصر وشرق لولاية الحجاز وسوريا.

(٢) سكان مصر تابعة للدولة العثمانية.

(٣) ليس للخديو الحق فى إنشاء علاقات دبلوماسية مع أى دولة أجنبية .

(٤) قوة مصر العسكرية جزء من القوة العثمانية الكبرى .

(٥) لافرق بين مصر وغيرها من سائر الولايات العثمانية فى مسألة التبعية .

ويضيف التقرير — أن:

- طريق المحمل المصرى كان يمر بالعقبة فمدائن صالح حيث المويلح وضيا والوجه، وكانت هذه المناطق تابعة لمصر، ولما تغير طريق الحج بعد افتتاح قناة السويس بثمان سنوات (١)، رأت الدولة العثمانية أن تسترجع هذه المناطق (العقبة ومدائن صالح) وتضمها لولاية الحجاز.

ويظهر التناقض فى التقرير:

- حيث يعترف بحدود مصر طبقا لبرقية الصدر الأعظم إلى الخديو عباس حلى باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م، والتي تنص على أن تكون حدود مصر من رفح إلى العقبة، ثم يذكر أن حدود مصر الشرقية هي الأراضي الواقعة غرب خط رفح السويس.

- منطقة طابا التي توجد فيها العساكر السلطانية من ممتلكات الدولة العثمانية، ووجود هذه العساكر فيها للمحافظة قصده منه المحافظة على هذا الحق وصونه.

ويذكر التقرير:

- أن الأراضي التي ألحقت بإدارة مصرفى سيناء ومدائن

(١) المعروف أن طريق الحج البرى المصرى أهدل بالطريق البحرى من السويس فى سنة ١٨٨٥م، أى بعد ستة عشر عاما من فتح قناة السويس.

صالح هي على سبيل الأمانة، وما أضيف طبقا لبرقيه الصدر
الأعظم المذكورة هو على سبيل الأمانة أيضا.

- إرسال الوابور ديانا إلى منطقة العقبة معناه أن مصر فهمت
خطأ أن حدودها تبدأ من العريش إلى العقبة كما يدكر
التقرير.

ويتضح هدف الدولة العثمانية من النقطة التالية:

- من حق الدولة العلية العثمانية إرسال عساكرها حتى جبهة
السويس والحال كذلك.

ويصل التقرير إلى نقطة هامة جدا توضح نظرة الدولة العثمانية
لمنطقة طابا وأهدافها فيها، وهي:

- إن موقع طابا المختلف عليه تركت إدارته لمصر، ومسور
فرع من سكة حديد استانبول الحجاز بالعقبة يجعل منه ميناء
بالخليج، ولايصح أن تكون سواحل الميناء بيد إدارتين.

وترمي الدولة العثمانية في الفقرة الأخيرة من التقرير إلى الانفراد
بمصر والتصرف معها على حدة، حيث تقول:

- ليس لانجلترا أى حق في منطقة طابا، ووجود الباخسرة
ديانا على شواطئها لا معنى له. والخديو هو الذى يحق له
الكلام في هذا الموضوع وليس انجلترا.

وهذا هو نص التقرير :

(قبل الدخول في ماهية الحادثة تبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول إنه في ١١ أبريل ١٩٠٦م تسلمت بمرقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : إن الادارة المصرية شرعت في إحداث نقط عسكرية في جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخابرة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الخديوية المصرية تلغرافيا بصصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ، ذلك لأن الدولة العلية لايمكنها السماح بإنشاءات عسكرية في نقط كان متروكا إدارتها لمصر بصفة مؤقتة ، وبناء عليه لما زرت الخديو وأكدت له المسألة ، قال لي بأنني أرسل تلغرافا إلى فخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتدعيم النظام في تلك النقط ، ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فإنه طلب في تلغرافه المذكور إرسال مذنبين لتعيين الحدود وبعد ذلك سمعت بأن قومندان العقبة أخطر مأموري مصر بعدم القيام بعمل أى منشآت هناك ، وأنه على الرغم من هذا الإخطار فقد علم بحصول الإنشاءات . لذلك أرسل قوة عسكرية لهم ما استحسن ومنع العمل ، وعند وصول القوة تصادف وصول الوابور نور البحر وإخراجه خمسين نفراً من العساكر للقيام بعمل الإنشاءات ، ومن هذا الوقت حصل الخلاف الذي ما زال مستمراً ، وإزالة هذا الخلاف يجب إيضاح ما هي المسألة في تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وإدارة أمورها الداخلية؛

كانت مصر من القديم في قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعيين من قبلها والياً عليها لإدارة شئونها الداخلية لأنها من الأجـزء المتمة للدولة.

ولكن لسبب من الأسباب فإن الوالى محمد على باشا قام ضمـد الدولة وانتصر عليها وكان من أثر ذلك تصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على فرمان العالى رقم ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الهى جاء فيه . .

أبقى فى عهدكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخطريطة المختومة بخاتم الصدارة . مضموماً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده المذكور ، الأكبر فالأكبر ويـكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية .

وفى حين انقراض المذكور يكون التعيين من حق الدولة وليـس لأبناء الإناث حق فى منصب الولاية . . الخ . . وفى هذه العبارة ثلاث نقط مهمة ؛

أولاً : الخريطة المذكورة ، وعنى صورة منها ، وهى تحدد مصر شرقاً من رفح إلى السويس بوصل خط مستقيم يبقى فى شرقه أراضي ولاية الحجاز وسورية .

ثانيا : كلمة إبقاء التركية، معناها أن مأموريته هي بحسب القديم ، أما إدارة مصر الداخلية فهي تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة، أما حق التصرفات الملكية فهي بمثابة سائر الإيالات الشاهانية (أى كما كانت فى قبضة الدولة العلية) .

والدليل هو أولا : إنه عند انقراض الذكور ترجع إلى الدولة أمور الإدارة وثانيا : سكان مصر هم تابعون للريعية العثمانية. وثالثا : أن ليس للخديوية مناسبات سياسية مع الدول الأجنبية. ورابعا : قوتها العسكرية معدودة من القوة العمومية العثمانية. وأمثال ذلك لا يجعل فى الملكية من فرق بين مصر وسائر الولايات الشاهانية. وفقط إدارة الأمور الداخلية تدخل تحت القيود الموضوععة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو المرحوم محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة لواحد من أولاده وأحفاده الذكور. وخلاصة القول أنه عند العودة لكلمة (مصر) يرد على الخاطرة تصرفات الملكية والإدارة الداخلية، فالكلمة الأولى دائما محفوظة فى قبضة الدولة ، والثانية هو أنه فى دائرة القواعد المرسومة يكون من ورثة محمد على باشا خديو يحمل رتبة الصدارة.

طريق الحج :

قديمًا كان طلب والى مصر التصريح له باستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية للمحافظة على طريق المعمل الذى يمر بطور سينا والعقبة ومدائن صالح، ودام هذا الحال خلفاً بعده

سلف إلى ما قبل ١٥ سنة. ولما صار البدء بإرسال المحمـل
المصري بحراً من السويس لم يبق من لزوم لطريق البحر فالدولة
رأت أن تربط إدارته بولاية الحجاز، وعلى هذا كانت حـدود
مصر تبتدىء من الوجه ويعدده ضيحا ومويلح، ويعد تولية الحضرة
الخدوية صار استرداد العقبة وصار ترك شبه جزيرة طور سيناء
لمصر بصفة حدود (بمقتضى تلغراف) يستبان منه هذه التفصيلات :
أن الدولة بحسب قرار الدول المعين فيه الحد من رفح إلى السويس
هو عبارة عن جزء ألحق بناء على لزمه إلى الخريطة المصرية،
ولزوال الحاجة صار استرداد قسم منه وبقي شبه جزيرة طـور
سيناء إلى إدارة مصر تحت استرداده عند اللزوم. لهذا لا يمكن
قبوله بصفته حدوداً وإن قيام الإدارة المصرية بإنشاءات عسكرية
فيه مخالفة ظاهرة كالشمس.

والعساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هي للمحافظة
على هذا الحق وفي قسم من ممتلكات الدولة كان ملحقاً بمصر على
سبيل الأمانة، وقد يستخلص أيضاً أن التصرفات الملكية فـى
مصر هي بيد الدولة مثل تصرفاتها فى باقى الولايات وليس فـى
الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبى فالدولة باعتبارها صاحبة
الإلحاق لها كملك حق الاسترداد، خصوصاً وأن الأراضى المتحدثة
عنها خارجة عن القرار الدولى.

لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات ،
فإذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف الصادر فى

٨ أبريل ١٨٩٢م بقيت لمصر. كما صار إبلاغ بعض الدول،
فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الإلحاق وليس هناك صراحة
قطعية بذلك بل على العكس فإن كلمة إبقاء التي ذكرت في البلاغ
لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهي بمثابة إعلان
فقط بأن مصر هي المرجع في كل ما يتعلق بهذه النقطة.

لذلك لم نفهم السبب الموجب للحدة والإعداد الحاصل من جراء
منع الإنشاءات العسكرية، وعدم قبول تعيين الحدود في أرض تركت
لمصر مع قابليتها للاسترداد، مع كون ذلك من الحقوق المصرية
للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بإرسال الواوور البحري
ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة
والعريش، ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طور سينا وقنال
السويس وخليج العقبة من الشمال والخط الواصل منها إلى الجنوب
يتشكل منها قطعة مثلثة.

وإن هذا الخط هو حدود بين الدول - فإدارة المثلث المتخلف
من هذا الخط بين رفح والسويس وإن كانت لولاية الحجاز
إلا أنه صار السكوت عليها إلى الآن .

على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم في موقع
طابا إن هو إلا حق صريح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه.

وفي الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة إلى العريش
وإن كان يشكل شبه جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مسج

إيصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة صغيرة هي طــــور
سينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .

بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العليا في كل يوم إرسال عساكرها لغاية جبهة السويس.

موقع طابا المختلف عليه والداخل في شبه الجزيرة إن كانت إدارته تركت لمصر فإن مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن سواحل الميناء لا تكون في يد إدارتين - ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هناك هو عبارة عن ساحة جبلية صخرية لاتنتفع بشيء وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك لمصر في شيء . .

وحيث إنه لم يكن للدولة انجلترا أى مناسبة فى موقع طابعا
فليس لوجود الباخرة ديانا أى معنى لأيه شكوى فحق الكـــلام
هو لسمو الخديو وحده فلذلك يرد على الخاطر بأن سموه هو العامل
على وجود هذه السفينة هناك.

وحيث إنه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج، وكان أمر المحافظة يقوم به ولاية مصر إلا أنه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبوراً على القيام به.

فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء أن تتفضلوا بمطالعة الشيء، في وقتكم (١)

(١) أحمد شفيق باشا، المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٢،

وبهذا التقرير المطول من قبل أحد مختار باشا، تكون الدبلوماسية العثمانية قد كشفت كل أوراقتها، فاتضحت أن الأطماع العثمانية تتعدى بكثير موقع طابا، وترمى إلى الاعتراف للسلطان بحقوق استرداد جزء من سيناء أو حتى سيناء بأسرها متى أراد (١).

ولما اطلع الخديو على هذا التقرير تباحت مع رئيس الوزراء مصطفى فهمى باشا (٢) ووزير الخارجية بطرس غالى باشا فيما جاء

(١) د. أحمد أمين عامر: المرجع السابق، ص ١٨

(٢) مصطفى فهمى باشا: تولى النظارة، ثلاث مرات: الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ - ١٧ يناير ١٨٩٢ م) ، والثانية (١٧ يناير ١٨٩٢ - ١٥ يناير ١٨٩٣) ، والثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) .

(د. أحمد أمين عامر: المرجع السابق، ص ١٨)

(٢) بطرس باشا غالى: ولد فى بلدة الميمون ببلى سويف ١٨٤٦ ، وهو أكبر أولاد غالى بك نيروز الذى كان موظفا فى الدائرة الخاصة الخديوية. أدخله والده أحد الكتاتيب الابتدائية فسقى بنى سويف، وبعد عام أرسله إلى مدرسة حارة السقا بـين حيث تلقى فيها بعض العلوم العربية ومبادئ اللغة الفرنسية. وبعد ذلك سافر إلى أوروبا لإتمام دراسته، وتلقى علوم الترجمة التى أدخلها رفاعة الطهطاوى، واشترك مع محمد قندى باشا ١٨٧٤ فى تعريب قوانين المحاكم المختلطة. وكانت له اليد الطولى فى وضع قانون المحاكم الأهلية، وعين وكيلا للحقانية ١٨٨١ م، ثم سكرتيراً لمجلس النظار ١٨٨٢ م. وظل فى هذا المنصب إلى أن عين ناظراً للمالية مرتين، ثم عين ناظراً للخارجية فى نظارة نوبار باشا وفى نظارة مصطفى فهمى باشا. وظل فى هذا المنصب حتى تولى رئاسه النظارة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ م إلى (٢) فبراير ١٩١٠ (د. أحمد أمين عامر: المرجع السابق، ص ١٢)

فيه ، وبعد تباحث رئيس الوزراء ووزير الخارجية مع اللورد كرومر ،
قد ما للخديو تقريراً منه بوجوب حفظ حقوق مصر في سيناء ،

وفي اليوم التالي بعث الخديو برسالة سرية للمدارة العظمى
في ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، يحتج على ما ورد في التقرير ، ويقول : لا يمكن
قبول ما جاء في التقرير لأنه يتجاوز حقوق مصر ، التي تتلخص
في أن الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء تنتهي في العقبة ، ويدخل
في هذا التحديد موقع طابا طبقاً لما ورد في برقية الإدارة العظمى
المذكورة سابقاً التي تعتبر أساساً للمفاوضات ،

وهذا هو نص الرسالة :

(بناء على التلغراف الوارد أخيراً من فخامتكم حصلت
محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار
وناصر خارجيتنا ، وكان من الطبيعي الرد على جوابه في اليوم التالي .

فحضر لدينا في اليوم التالي الرئيس مع ناصر الخارجية ، وعرفنا
بأن تقرير دولة مختار باشا لا يمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق
مصر الممتازة ، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد ، وقالاً بوجوب إرساله
إلى الباب العالي ، فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منها مع الاضطرار
والأسف ، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا ولا أرى من حاجة
للايضاح .

ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية في شبه جزيرة طور
سيناء تنتهي بالعقبة ، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا ، ذلك

لأنه بورود تلغرافكم السامى مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر، وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن .

ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرة لآرائى وأن صداقتى ووجدانى لا يقبلان كتمان، وكنت أيضاً مجبراً على تقديمه، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات ، تاركاً تفسير الواقع لشرف فخامتكم، وحيث إنه من ضمن الأغراض الخفية، التى يعمل بعضهم عليها، تصويرى فى نظر متبوعى المعظم بصورة أخرى، لكنى أمين بأن حالسى ومقالى يحولان دون ذلك»

أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فإنه جاء فى خاطرى أن يكون رد فخامتكم على التقرير المذكور بما يأتى؛

إن التفسير والايضاح مما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواء . وعلى كل حال فإنه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتاً لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردّها فيقال فى هذه الحال؛

قضت الضرورة بإلحاق الجهة الفلانية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز، والحدود المصرية تعتبر من نقطة (كذا) ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذى نص فيه على عــــم القبول ، هذا على ما أظن هو الحل»

وحيث إنه ثابت من تحرياتي الخصوصية أنه ليس ثم من حقوق
سياسي ولا من سبب للمتطور فيأني كليل بأنه لا يمكن تدخل أي
طريق آخر (١)

وعلى أثر وصول هذه الرسالة للأستانة، جاء الرد في ٢٢ أبريل
سنة ١٩٠٦م بما يفيد أنه صرح للإدارة المصرية بإنشاء نقاط حراسة
عسكرية على طريق الحج بين العقبة والوجه . وبما أن هذه الأماكن
لم تدخل في خريطة التوحيد المصرية المرفقة بالقرمان
الصادر لمحمد علي ، فقد وجد من الضروري إعادة هذه المناطق لولاية
الحجاز . أما شبه جزيرة سيناء فتبقى على ما كانت عليه أيام محمد
علي باشا واسماعيل باشا ومحمد توفيق باشا .

وهذا هو نص الرد :

(كان قد صرح للإدارة المصرية بإيجاد عساكر بقدر اللزوم
في الوجه والميلح وضبا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طور
سينا وسواحل الحجاز بسبب إرسال المحمل المصري بطريق
البر كما هو في علمكم السامي .

وبما أن هذه المواقع لم تدخل في خريطة التوحيد المصرية
المرفقة مع القرمان الصادر إلى المرحوم محمد علي باشا في
سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمسا الحاجة أعيدت الوجه أولا وبعدها ضبا
والميلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٢ ، ٨٤

أما شبه جزيرة طور سينا فقد صدرت الإرادة الشاهانية
بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى محمد علي باشا وجدكم اسماعيل
باشا ووالدكم كما كانت من قبل. (١)

ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالي إلى الخديو تطلب منه
الاطلاع على الأوامر الصادرة لمحمد علي باشا والخريطة المرفقة
التي توضح حدود مصر، لكي لا يكون هناك أدنى شك أو تردد
أو تدخل أجنبي والمقصود به تدخل بريطانيا في المشكلة.

وهذا هو نص الرسالة:

(أتشرف بأن أعرض لسموكم أن إشعار فخامتكم المتضمن
إعادة موقعي ضبا والميلح إلى إدارة ولاية الحجاز وتبليغاتكم
الفخيمة في شأن طريق الصدق والاخلاص التي اتخذتموه مع الباب
العالي، قد استوجب حصول التقدير والمحظوظية لدى مولانا
ملكاً الخلافة، وبحسب ما أمرت به أبشر فخامتكم بسلام الحضرة
السلطانية العالي.

وعلى حسب إشعار فخامتكم قد أجريننا التنبيهات على من لزم
لأخذ موقعي ضبا والميلح تحت الإدارة مباشرة.

أما موقع العقبة فإن الأوامر العالي التي أعطى إلى المرحوم
محمد علي باشا في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ كما أنه مندرج به

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٤

جملة الإيالة المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة المشروحة
في الخريطة التي أرسلت في ذلك الوقت مختوم عليها بختم مقام
المسندارة.

كذلك كافة الفرمانات العالية التي أعطيت إلى مصر كان معطوف
فيها حدود مصر على الفرمان العالي المبين أعلاه.

وحيث لا بد أن يكون الفرمان العالي المذكور والخريطة المنبأ
عنها موجودين ومحفوظين هناك، فبطلبهما والاطلاع عليهما لاشك
أنه نزول التردد الحاصل لدى فخامتكم في هذا الخصوص.

ثم بناء على أن إعادة ارتباط موقع العقبة في الوقت الحاضر
إلى ولاية الحجاز هو من أهم وألزم الأمور، والهمة الجلية التي تقع
من فخامتكم في الباب تستلزم محظوظية على انفرادها لسندى
الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية فخامتكم
المسلمة للأعتاب العلية حصول نهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة
لتمكن المداخلات الأجنبية واستكمال الأسباب السريعة لإعادة ارتباط
موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجلية المنطوية على
العلم بدقائق الأمور.

هذا وقد أمر حضرة أحمد مختار باشا بإعطاء الإيضاحات
المقتضية لذاتكم السامية في هذا الخصوص أفندم،^(١)

(١) أحمد شفيق باشا؛ المرجع السابق، ص ٨٤، ٨٥.

خطوط الحدود التي عرضها الأتراك على مصر

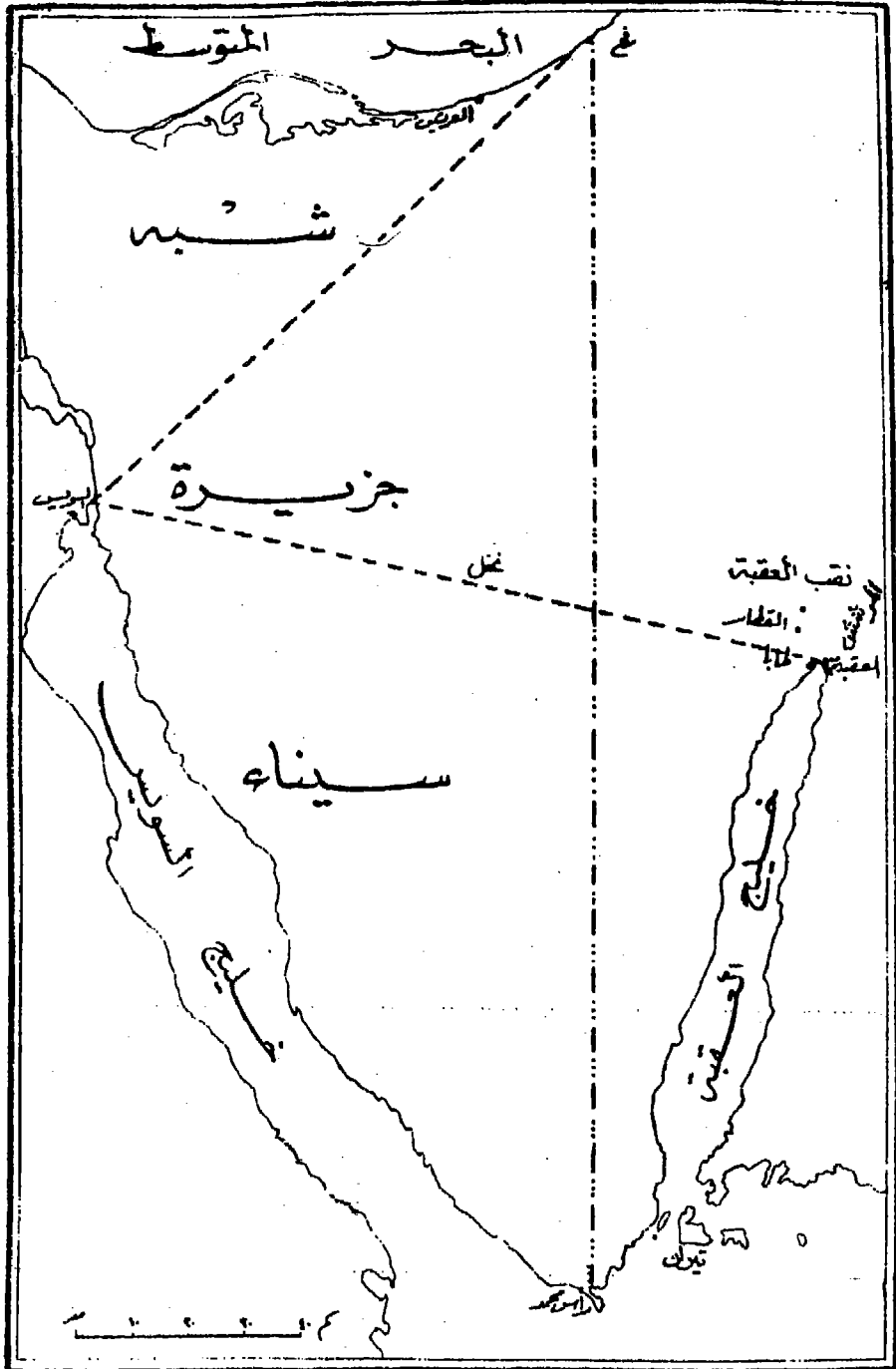
(طلبت الدولة العثمانية ضم معظم بلاد التيه إلى سوريا—
وذلك برسم خط من رفح إلى السويس، ومن هذه (أى من السويس)
إلى نقب العقبة، بحيث يكون شرق هذا الخط لها والباقي لمصر—
ولما رفضت مصر النظر في هذا الطلب، عادت فطلبت قسمة شبه
جزيرة سيناء قسمين بخط مستقيم من رفح إلى رأس محمد،
وجعل القسم الغربى لمصر والشرقى للدولة العثمانية . فأبى مصر
النظر في هذا الطلب أيضا ، وأصررت على الخط الذى يخوله فرمان
عباس حلمى باشا من رفح إلى العقبة^(١))

وهكذا نرى أن الدولة العثمانية عرضت على مصر اقتراحين
اثنين لرسم خط الحدود، وهما :

- رفح - السويس ،
- والعقبة - السويس .
- رفح - رأس محمد .

ولم توافق مصر عليها جميعا، وتمسكت بما جاء فى برقية الصدر
الأعظم الملحقة بفرمان تولية العرش، التى تحدد خط الحدود
من رفح إلى العقبة ؛ لأن هذه المقترحات فضلا عن

(١) نعم بك شقير؛ المرجع السابق، ص ٥٩٤



خطوط الحدود التي عرضها الأتراك علي مصر
 ----- للخط الذي اقترحه السلطان العثماني
 الخط الذي اقترحه أحمد مختار باشا.

أنهـا تنقص من حق مصر فى أراضيها، تجعل تركيا
تصل إلى قناة السويس من ناحية بالنسبة للاقتراح الأول أو
تصل إلى السيطرة الكاملة على خليج العقبة من الجانبين فـهى
الاقتراح الأول والثانى.

وكان معنى الاستجابة لطلبات السلطان فى رأى كرومر
(السـاح بـنـاء خط حـديـدى حـتى شـواطىء قـناة السـويس،
وعـملية البـناء سـتـتم طـبعـا حـتـى إـشـراف الألمان : وهـذه مـسـألـة
تمس مصالح بريطانيا مباشرة، وعلى قدر عظيم من الأهمية : فهـى
لا تـقتـصر عـلى تـهـديد حـرية مـصر فـحسـب بـل يـمـكـن أن تـشـكل تـهـديـدا
تـركـيا خـطـيرا عـلى حـرية المـلاحـة فى قـناة السـويس، وذـلـك
امـتـثـالا لـطـلـبـات قـوة أوروبـية أـخـرى. (١).

رأت انجلترا أنها احتلت مصر وشبه جزيرة سيناء تابعة لها،
ولا بد وأن تظل كذلك طالما بقيت انجلترا فى مصر. ولا بد
وأن تكون حدود مصر مستقرة كما كانت وغير متنازع عليها،
كما كان الحال قبل الاحتلال البريطانى لمصر. وأن انجلترا
لن تعرض حد مصر الشرقى وأمن قناة السويس وأمن مصر للتحكيم
الدولى، وأنها تفضل حل النزاع بطريق المفاوضات، وإنـما

(1) Corres, No. 29, Cromer to Grey, April
11 (Tel. No. 98).

بشرط أن تجلو القوات التركية أولا عن المراكز المصرية التي احتلتها في شبه جزيرة سيناء . وأن السلطان ليس حرا في تفسير فرمان سنة ١٨٩٢م والبرقية المكملة له حسب هواه. (١)

أما الموافقة على طلب أحمد مختار باشا، فقد كان يعنى؛ (١) غلق خليج العقبة فالقناة الصالحة للملاحة والتي تؤدي إلى هذا الخليج وعرضها ١٠٠ ياردة، ويستطيع الأتراك بنساء قلعة في نقطة رأس نوزراني Nuzerani (منطقة بشرم الشيخ) ، مما يجعل الدخول إلى خليج العقبة شبه مستحيل على السفن البريطانية . ويجعله من الناحية الفعلية بحرا تركيا مغلقا يهدد الطريق إلى الهند، بقوارب الطوربيد التي يمكن إرسالها بسهولة في وحدات من العقبة.

(٢) سوف تكون الحدود التركية على بعد ١٠٠ ميل (١٦١ كيلو مترا) فحسب من السويس ، وقريبة جدا من نخل وهي مركز استراتيجي مهم جدا يمكن أن تتعرض منه مصر باستمرار للخطر.

(٣) سوف تصبح القبائل العربية التي ظلت دائما تحت الإدارة المصرية

(1) Parlimentary Debates, vol. 155, 156, May 7, April 2, 1906 P. 919, 169.

نقلا عن : د . محمد محمود ابراهيم اللبيب : حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب ، ص ١٢١، ١٢٢ القاهره ١٩٨٠

تحت الإدارة التركية، وهذا الإجراء سيسبب متاعب كبيرة
في شبه جزيرة سيناء. (١)

ويتضح من تقرير المعتمد التركي أحمد مختار باشا الذى
ذكرناه سابقاً أن الدولة العثمانية ترى من حقها إرسال عساكرها
حتى منطقة السويس، كما أنها ترى أن موقع طابا ضرورى لها
لأنه سيصبح ميناء بعد مرور خط سكة حديد الحجاز بالعقبة، هذا
من ناحية.

ومن ناحية أخرى. فإننا إذا ألقينا نظرة على فقرة من مذكرات
السلطان الحاكم آنذاك عبد الحميد الثانى بخصوص خط سكة حديد
الحجاز والتي كتبها فى هذه الأثناء أى سنة ١٩٠٦م، لتتضح لنا
مramى الدولة العثمانية من بعض الجمل الأخيرة من خواطره فى
هذا الموضوع، حيث تحدث وفى نفسه مرارة من الانجليز الذين
يناصرونه العداء ويحاولون مرارا عرقلة اتفاقه مع الألمان لإنشاء
سكة حديد بغداد وسكة حديد الأناضول وسكة حديد الحجاز التى
وصلت حتى المدينة المنورة والأمل معقود على مدعا حتى مكة المكرمة،

وتهدف الدولة العثمانية من وراء إنشاء خطوط السكك الحديدية
إلى ربط عاصمتها استانبول بالمناطق النائية وتسهيل نقل العساكر
والعتاد الحربى إلى هذه الجهات وإعادة طريق الهند القديم مع أوروبا،

(١) Corres. No. 44 Cromer to Grey, April
13, 1906 (Tel. No. 101).

كما جاء في مذكرات السلطان ، حيث يقول :

(لقد أثبت الخط الحديدي الحجازي ، أن بلادنا لم تفقد قابليتها للتطور ، وأنه يمكننا إحباط محاولات انجلترا المتكسرة لعرقلة أى عمل نقوم به لخدمة بلادنا وأمتنا . . سيتم إن شاء الله مد هذا الخط ، وسنستغني عن قناة السويس . وستربط استانبول بالمدينتين المقدستين مكة والمدينة ، وسنتمكن من تأمين المواصلات المدنية والعسكرية بكل أمان واطمئنان .^(١))

وهكذا يتضح لنا من تقرير أحمد مختار باشا ومن مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني أن الدولة العثمانية كانت تريد الوصول إلى قناة السويس بأي شكل من الأشكال عن طريق تحديد خط جديد لحدود مصر الشرقية يتيح لها تحقيق هذا الهدف .

ويجدر بنا هنا أن نضيف بعض الفقرات الأخرى من مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني عن الخطوط الحديدية في تركيب لتوضيح هدف الدولة العثمانية أكثر ، وإلقاء الضوء على سبب عداوة الانجليز لهم ووقوفهم ضد هذه المشروعات ، يقول السلطان عبد الحميد :

(لقد آن الأوان لأن نفكر جنبا في أمر إنشاء خط حديد بغداد . يجب علينا أن نبدأ العمل رغم أنف الانجليز الذين

(١) السلطان عبد الحميد الثاني : مذكراتي السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨ م ،

ص ١٠٦ مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٧٧ .

يبدلون ما فى وسعهم للحيلولة دون تنفيذ مشاريعنا، فبفضل خُـ
 حديد بغداد سيعود طريق أوروبا الهند إلى سابق نشاطه، فإذا
 أوصلنا هذا الخط بسوريا وبهروت والاسكندرية وحيثما نكون قـ،
 أوجدنا طريقا تجاريا جديدا، ولن يقتصر هذا للطريق عـ،
 در الفوائد الاقتصادية العظيمة لامبراطوريتنا، بل سيتعداها إلى
 الناحية العسكرية فيدعم قوة جيشنا هناك، إننا بعون اللـ
 سنجعل هذا المشروع حقيقة واقعة بأموال الألمان وخبراتهم. والمهم
 ألا تنجرف الدبلوماسية الألمانية تحت تأثير سياسة الانجليز^(١).

ويؤكد رشدى باشا فى كتابه على الأهمية القصوى لمد خطوط
 السكك الحديدية داخل مناطق الامبراطورية العثمانية، خاصة
 فى الشام والجزيرة العربية واليمن وفى العراق والخليج، وهـ
 الدولة العثمانية ومزاعمها مفن وراء ذلك، قائلا :

(إن خطوط السكك الحديدية تخدم رقى الإسلام والمسلمين
 ورفع شأنهم من عدة جهات :

أولا :
 — ينبغى علينا أن نفكر فى وسيلة للاستفادة من وهـ
 مثل هذا العنصر الكبير من السكان فى اليمن والحجاز، مع الأخذ
 فى الاعتبار اتساع رقعة الأراضى . إن إهمالهم وإخراجهم مـ
 حياتنا السياسية أمر غير جلائز . ففرنسا تستفيد من تواجد هـ
 فى الجزائر وتونس . ونحن نستفيد أيضا من أقراننا فى
 الديين.

(١) مذكرات السلطان عبد الحميد الثانى، ص ٦٧ ، ٦٨

إن أهم ما سنقوم به بعد أن اكتمل خط سكة حديد الحجاز هو مده حتى اليمن. إذا كانت انجلترا وهي أقوى قوة بحرية في العالم تهتم اهتماما شديدا بالسكك الحديدية وتقدم التضحيات الكثيرة في سبيل هذا الغرض، فالأولى بدولة ضعيفة من الناحية البحرية مثلنا أن تقدم كل التضحيات في سبيل مد هذا الخط. إن الجنود الذين أرسلناهم إلى المدينة المنورة، أرسلناهم مستفيدين من هذا الخط، حيث ظهرت أهميته الحقيقية. وإذا كان لزاما علينا المحافظة على منطقتي الحجاز واليمن، فإن هذا الخط لازم وضروري لتحقيق هذا الغرض.

ثانيا : —

إن بلادنا مستهدفة على الدوام. ومن البديهي أن المحافظة على قوة وشوكة مقام الخلافة هو غاية كل المسلمين. ومن الطبيعي أن يتحقق هذا الهدف بفضل تكاتف الأيادي وتقديم التضحيات. ولا شك أن إزالة الأخطار المترتبة بالمسلمين، متوقفة على مد خط السكك الحديدية وتأمين المصلحة العامة لتكوين قوة موحدة تمكنهم من الدفاع بها عن أنفسهم، حيث يستطيع المسلمون أن يلتقوا مع بعضهم ويتعلموا من بعضهم البعض ويقفوا على أحوال بعضهم البعض. سيفكرون في هذه الحالة في توحيد الكلم، والتصدي للأخطار المرتقبة.

ثالثا : —

الفائدة الاقتصادية التي ستتحقق من هذا الخط أيضا : يأتي إلى مكة المكرمة في الوقت الحالي مائتا ألف أو ثلاثمائة ألف حاج كل عام. ولكن لا يوفق في الوصول إلى المدينة

المنسورة إلا عدة آلاف من الحجاج نظرا لوجود بعض المشاكس. إن قلة وسائل النقل وزيادة الأسعار وعدم إزالة الأخطار الدائمة الموجودة في طريق الحج، هو الذي يحول دون تحقيق رغبتهم رغم ما في قلوبهم من إيمان وإصرار على الحج. ولا شك أن إكمال خط السكك الحديدية سيؤدي من عدد الحجاج، وسيحقق وصول الحجاج كاملين إلى المدينة المنورة. وإذا افترضنا أن كل حاج سيفتق عشر ليرات أو خمس عشرة ليرة في هذه الأراضي المقدسة، فإن ذلك سيعود بالنفع على الأهالي والعربان وعلى إدارة خط السكك الحديدية دون أدنى شك. ومن الهديهي أن يكون هذا الخط مكسبا، لأنه يمد احتياجات ثمانية ملايين نفس تقريبا هم سكان الجزيرة العربية كلها. إن التطور الذي حدث في حوران وفي سنجق الكرك من وراء هذا الخط، وكذلك استفادة الحكومة منه يعتبر أمرا واقعا وملموسا. ومن ناحية أخرى فإنه إذا تم بناء خط البصرة مع توصيله بهذا الخط، فإنه سيقضي على طريق تجارة الهند. ويصبح هذا الخط وترا للقوس السدي يضم طريق الهند. وسيكون هذا الخط مع خط بغداد أقصر الخطوط. ويمكن توسيع مجاله مع مرور الوقت، لأنه يشكل الأساس لوسائل النقل في البحر الأبيض والبحر الأحمر وخليج البصرة، والوسيلة لحدوث نهضة زراعية تتحقق نتيجة تعمير منطقة ما بين النهرين، ولن يستطيع خط أن ينافس هذا الخط على الإطلاق. وهذا الخط يضمن لنا بهذه الصورة مكاسب اقتصادية عظيمة للغاية. كما أنه يحافظ على أرواح الأهالي في اليمن أيضا، وهو البلد الذي مات

فيه كثيرون بسبب الجفاف الذى حدث منذ ثلاث أو أربع سنوات . وهكذا سيستفيد أقراننا فى الدين منه، وفى الوقت نفسه تستفيد حكومتنا أيضا^(١).

وينبغى علينا هنا أن نشير إلى موقف انجلترا من قضية سكة حديد بغداد البصرة - الخليج التى تنوى الدولة العثمانية مدها من سكة حديد الأناضول التى أصبحت واقعا ملموسا بفضل الألمان، لكى نوضح مرامي كل الأطراف فى هذا الوقت من الزمان، زيادة فى توضيح النقطة التى نهجتها هنا والمتعلقة بمد سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة^(٢).

إن الامتياز الذى منحه السلطان عبد الحميد إلى الشركة الألمانية لتمديد سكة حديد الأناضول حتى بغداد ومنها إلى البصرة والخليج، أثار ثائرة بريطانيا.

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤٢

(٢) وصلت سكة حديد الحجاز من استانبول حتى السدينة المنورة، مارة بحلب ودمشق ومعان، ممولة بالتبرعات التى شارك فيها العالم الإسلامى الذى كان ينتظر بشوق ولهفة وصول السكة حتى مكة المكرمة. وقد زاد هذا من أسهم السلطان عبد الحميد فى العالم الإسلامى. وكانت انجلترا تحمل فكرة الخلافة التى يمثلها السلطان عبد الحميد المسئولية عن القلاقل التى كانت تحدث فى بلاد الهند وفى مصر ضدهم.
(أورخان محمد على : المرجع السابق، ص ٢٦٦).

وبدیهی أن أخطر أقسام السكة الحديد المذكورة كان القسم الذى سيمتد بين البصرة وبين الخليج، لأن إتمام هذا القسم كان يوصل الألمان إلى البحر ويكسبهم مركزا بحريا، يقضى على ما كان لبريطانيا من السيطرة التامة على مياه الخليج، وربما أثر على نفوذ بريطانيا فى الهند.

سارعت انجلترا إلى سد باب البحر أمام الألمان، عن طريق عقد اتفاقية مع شيخ الكويت، لأن الكويت كانت الميناء الوحيد الذى يمكن أن تنتهى إليه السكة الحديد عندما تمتد من البصرة إلى الخليج. وحالت دون وصول النفوذ الألمانى إلى الخليج بصورة نهائية^(١).

ويعلق رشدى باشا على قلق الانجليز من اعتماد الدولة العثمانية على الألمان فى مد خطوط السكك الحديدية، قائلا : (تسبب الانجليز الدين اغتاپوا من منج ألمانيا امتياز مد خط سكة حديد بغداد فى ظهور مشكلة الكويت ، وتسببوا أيضا فى مشكلة العقبة نتيجة لوصول خط سكة حديد الحجاز إلى ميسان ، واعتزام الدولة العثمانية مده حتى العقبة . وقد ساورها الشك فى احتمال مد الخط من العقبة إلى السويس فى المستقبل بعد وصوله إلى العقبة^(٢) ، فيشكل ذلك خطورة على قناة السويس وعلى

(١) ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية، ص ١٩٦ - ١٩٨ بيروت ١٩٦٠م.

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٣٥ ، ١٣٦.

مصر تحت الاحتلال البريطاني.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه عندما تحول طريق الحج البحرى المصرى سنة ١٨٨٥م إلى الطريق البحرى بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩م ، فقد طريق العقبة أهميته . وعندما علمت انجلترا - التي تحتل مصر منذ ١٨٨٢م - بأن الأتراك ينوون مد خط سكة حديد الحجاز من معان إلى العقبة بمساعدة الألمان أعداء الانجليز، استعادت العقبة أهميتها . وبدأت المشكلة فى الظهور .

ومناك حديث عاتب دار بين رشدى باشا وبين هورنبى قومندان الطراد ديانا عن العلاقة بين الدولة العثمانية وبين انجلترا، واهتمام الدولة العثمانية بتنمية العلاقة مع الألمان ، وحبها الشديد لألمانيا .

وهذا الحديث يكشف بيسر طياته عن رؤية الدولة العثمانية لتصرفات الإنجليز ، وتبرير الإنجليز لتصرفاتهم تجاه الدولة العثمانية .

قال رشدى باشا لهورنبى عندما لاه الأخير بسبب العلاقات المتميزة التي تقيمها الدولة العثمانية مع ألمانيا، ملمحاً بأن الألمان يحرضون العثمانيين ضد الإنجليز : (أن حبنا لألمانيا راسخ إلى أن الألمان لم يعتدوا على حق من حقوقنا حتى الآن ، كما أنهم لم يشتركوا فى الاعتداءات البحرية التي وقعت على بلادنا ، بالإضافة إلى إظهارهم الحب الصادق للدولة العثمانية على الدوام) . ثم أضاف قائلاً : (لاشك أن الحكومة الانجليزية لو أظهرت لنا

الصداقه والود في المشاكل التي تواجهنا، لقوبلت منا بحب عظيم.)
 فأجاب بقوله : (أننا لم نكن نقدر على مخالفة الرأي العام في
 أوروبا) وألمح إلى أن هذه التصرفات كانت نتيجة للمباحثات
 التي دارت في برلمانات أوروبا لحماية المسيحيين . فقال رشدي
 باشا : (ومع هذا فانجلترا تصيب ملايين المسلمين الموجودين
 تحت حماية الدولة العثمانية بالأذى ، وبتعبير أدق تستعديهم
 وتعاديهـم .) (١)

ويذكر رشدي باشا في مكان آخر في كتابه معاداة الانجليز
 للألمان ، ورد فعلهم الغاضب تجاه العثمانيين المتحالفين مع ألمانيا،
 معجزهم عن مواجهة الألمان ، بقوله : (أن الانجليز يقشعـون
 عندما يفكرون في احتمال اتفاقنا وتحالفنا مع ألمانيا في حالة
 حدوث حرب بينهم وبين الألمان . فإذا اتجهنا صوب قنـاة
 السويس وقمنا بسدها أمام السفن الانجليزية، فماذا سيكون عليه
 حال الانجليز وقناة السويس لهم تعتبر بمثابة الروح والحياة .
 هذا فضلا عما يمكن أن يحدث لهم من جراء رد فعل المسلمين ضدهم
 تضامنا مع خليفة المسلمين الذي يملك تأثيرا روحيا ومعنويا لا حد
 له على كل المسلمين . . يستحيل على الانجليز القيام بأي عمل
 عدائي ضد الألمان . إنهم يسكنون من غضبهم وثورتهم بتوجيه الضربات
 والطعنات إلينا .) (٢).

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٥٠ ، ٥١

(٢) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ١٥١

ويشير قومندان العقبة في موضع آخر إلى أن الانجليز يبحثون عن مصالحهم الشخصية بقوله : (إذا كان تقدم دولتنا وتحضرنا يتفق مع منافع الانجليز ومصالحهم، فهم أصدقاء لنا، وإذا كان يضر بمصالحهم، فهم أعداء لنا دون شك . وإذا أردنا أن نوضح بالدليل، فعلينا أن نذكر حرب القرم كمثال على ذلك . ففي هذه الحرب تم التحالف بيننا وبين الانجليز ضد الروس . وحاربنا سوريا ضدهم . وقد كان دافع الانجليز على الاشتراك معنا في الحرب هو أن الروس يريدون بأبصارهم إلى الهند ، كما يريدون بأبصارهم إلى استانبول أيضا . وبهذا حافظنا نحن على دولتنا وتنفس الانجليز الصعداء في الهند . (١) .

سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا
إلى استانبول لانتهاء المسألة

تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة ،
بعد أن قرىء تقرير أحمد مختار باشا ووجد أنه غير مشجع.
سافر أحمد شفيق في ١١ أبريل ١٩٠٦ ومع ملف بصور
جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا.

يقول أحمد شفيق في مذكراته :

(كانت التعليمات التي أعطيت لي أن أقول في الســـــمـــــراى
إن الجناب العالي (الخديو) يدل كل ما يستطيعه ولا يزال على ولائه
للسلطان ، وأن أقابل سفير إنجلترا ، ولكن لا أبسوح له بالمكاتبات
السرية . وكنت قد استشرت بطرس غالى باشا ناظر الخارجية
المصرية قبل السفر فيما إذا طلب السفير الانجليزى محادثتى ،
فهل أحادثه فى شىء ؟ فأجاب ، بأن لا مانع ، وأنه سيخبر
كرومر بذلك)^(١) .

وصل رئيس الديوان الخديو إلى استانبول يوم ١٥ أبريل

(١) أحمد شفيق باشا . : المرجع السابق ، ص ٨٥

١٩٠٦م فتوجه على الأثر إلى قصر يلدز^(١). ولنتركه هناك
بحكى ما حدث بينه وبين كبار رجال الدولة العثمانية من خلال
مذكراته :

(توجهت إلى يلدز ، فلم أجد رئيس الكتاب^(٢) ، فتوجهت
إلى نوري باشا^(٣) ، وسلمته الوثائق ورجوته عرض احترام وإخلاص
الخديو للسلطان ، وتقبيل الأعتاب من طرفي ، فدخل ثم عــ^{سا}
بشكر الخديو والسلام لى ، وقال لى إن جلالتك أمر بحضورى عند
عند رئيس الكتاب .

ذهبت فى الميعاد المحدد ، فسلمت على ناظر الخارجية تحميمين
باشا وأبلغته تحية الخديو . ثم دخل على السلطان وعــ^{سا} فأبلغنى
أن جلالتك متأكد أن سمو الخديو يساند الرغبات السلطانية
فى مسألة العقبة . وأبدي ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من
أراضى الدولة العثمانية ، وكلفنى أن أكتب للخديو بذلك ،
ثم قال : (إن أحمد مختار باشا أرسل يطلب أن تبعك الدولة
العثمانية بـ^دقية معينة للحكومة المصرية ، فلم يوافق السلطان عليها
وفضل أن تحل المسألة بمعرفة الخديو^(٤) .

(١) قصر يلدز ، هو قصر السلطان عبد الحميد الثانى ، ومعنى
الكلمة فى التركية : النجم .

(٢) رئيس الكتاب أى ناظر الخارجية التركية .

(٣) نوري باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثانى .

(٤) أحمد شفيق باشا المرجع السابق ، ص ٨٦

ثم قام أحمد شفيق باشا بزيارة الصدر الأعظم فريد باشا في ١٦ أبريل ١٩٠٦م وسمع منه نفس الكلام الذى سمعه من تحصيل باشا. ثم نصحه الصدر الأعظم بأن (تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى السلطاني مباشرة، وأن الانجليز أميل الآن إلى التساهل في الموضوع)^(١).

وفي يوم ١٧ أبريل من نفس العام قابل رئيس الديوان الخديو سفير انجلترا فى استانبول، ودار بينهما الحديث حول مسألة العقبة. قال أحمد شفيق :

(علمت من سفير انجلترا أنه فى ابتداء المشكلة طلب إلى الباب العالي إخلاء طابا، وبعدئذ تدور مفاوضات لحل المشكلة، وكان الباب العالي عازماً على القبول ، ولكن ثبت أن الأتراك ينوون احتلال جزيرة فرعون لولا إرسال العساكر المصرية واحتلالهم إيها. وقد هددتهم الأتراك بإخراجهم بالقوة ، إلا أن حضور الطراد الإنجليزي ديانا حال دون ذلك . وأن الباب العالي كان قد عين اثنين من الضباط للتفاهم فى مسألة الحدود ، ولكنهما عادا للآستانة بعد مقابلة المندوب السامي العثماني فى مصر أحمد مختار باشا لهما . . ويعزى تغيير خطة الباب العالي فى التمسك إلى أحمد مختار باشا وأحمد عزت العابد باشا سكرتير السلطان عبد الحميد الثانى . .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق ، ص ٨٦

وقد فهمت من حديث سفير انجلترا أن دولته متمسكة
بوجهة نظرها، وهي إخلاء طابا من الجنود الأتراك . وذلك عكس
ما فهمت من الصدر الأعظم عن خطة انجلترا . وقد قال لي السفير :
(إن هذه المسألة لو سلمنا فيها للباب العالي ، فإنه يتدخل بعدما
في كل شيء (١)) .

وفي ٢٢ أبريل ١٩٠٦م ورد كتاب إلى أحمد شفيق باشا
من مصر موجه للصدر الأعظم . وقد طلب عزت بك منه أن يحمل
إليه بنفسه، وأخبره بأن الصدر الأعظم كان قد أرسل برقية لمصر
خاصة بنتيجة المباحثات مع أحمد مختار باشا، فأرسل الرد إليه
من مصر في صيغة غير لائقة ، واضطر الخديو أن يجاري رجال
الاحتلال الانجليز في قبول هذه الصيغة . والخديو يأسف لذلك ، وقد
كُلف أحمد شفيق باشا بإبلاغ الصدر الأعظم أسفه شفويًا على
ذلك .

سلم أحمد شفيق الرسالة في اليوم التالي إلى الصدر الأعظم،
فقال له الصدر الأعظم : (أخير الجناب العالي (الخديو)
أننا نجرى اللازم الآن لإنهاء مسألة طسابا ويلزم أن يساعدنا) .
فقال له أحمد شفيق : (أن بطرس غالي باشا ينتظر المعونة
في مسألة الديار بالقدس) فرد قائلا : (عليه مساعدتنا في مسألة
وعلى أن أرضيه تمام الرضى (٢)) .

(١) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٥ ، ٨٦

(٢) أحمد شفيق باشا : المرجع السابق، ص ٨٧

وهكذا نرى أن أحمد شفيق باشا سمع وعوداً شفوية فقط بحل
مسألة طابا، بشرط تعاون الخديو مع الدولة العثمانية في الحــــــل
أما موقف السفير الانجليزى ، فإنه يعكس وجهة نظر حكومتــــه
في ضرورة إخلاء طابا أولاً من الجنود العثمانيين، ثم البدء بعــــد
ذلك في التفاوض لتخطيط الحدود . كما أن وجهة نظر انجلتــــرا
تتركز على عدم الاستسلام للبواب العالي وعدم التساهل معه، لئلا يتدخل
بعد ذلك في كل شىء .

عاد أحمد شفيق إلى مصر في ٢٨ يونية ١٩٠٦ م صفر اليدين دون
أن يصل إلى حل لمشكلة طابا التي سافر من أجلها . عاد ومعه
وعود شفوية بالسعى لحل المسألة .

حادث رفح

أرسل الأتراك نفرا من العساكر لاحتلال رفح بعد أن احتلوا طابا. فأزالوا عمودى الحدود من مكانهما تحت السدرة^(١) فسي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦م بعد أن تقرر سفر أحمد شفيق باشا إلى استانبول لحل المشكلة.

وافتلعوا عمد التلغراف المصرى بين بئر رفح وطريق بئر الدفيسح في ٢٨ أبريل، وجعلوا مكانها عمدا تركية، ونصبوا خيامهم في حد مصر بين السدرة وطريق رفيش^(٢).

بلغ خبر عمودى الحدود الحكومة المصرية لأول مرة فسي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦م، عن طريق أسعد افندى عرفسات مكاتب جريدة المقطم فسي العريش^(٣)، الذى كتب لجريسته يقول :

(١) الشدر، شجر النبق، الواحدة سدرة والجمع سدّرات بفتح الدال وكسرهما وسدّر بفتح الدال - (مختار الصحاح، ص ٢٩٢) .
وسدرة المنتهى : شجرة في الجنة (المعجم الوسيط، ج ١ ، ص ٤٢٣) .

(٢) نعوم بك شقير والمرجع السابق، ص ٥٩٤
(٣) يذكر رشدى باشا في كتابه أنه تم إبلاغ مصر بأن هديسين العموديين خلعا من مكانهما. كما خلع أحد عشر عامود تلغراف من الأعمدة التابعة لمصر، وضعت بدلا منها أعمدة تلغراف تابعة للحكومة السنية.

(رشدى باشا : ص ٧٨) .

ولا أعتقد أن الدولة العثمانية أبلغت مصر بذلك

(أن العساكر الأتراك أزالوا الأعمدة الرخامية المقامة فسي
نقطة رفع بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة
الحميدية^(١) . مع أن تلك الأعمدة كان قد نقش عليها اسم الجناب
العالى^(٢) وتاريخ حضوره إلى تلك النقطة . فألقتة الجنود
التركية على الأرض . ولم تحترم الاسم الكريم المنقوش عليه^(٣) .

علما بأن الخديو عباس الثانى كان قد زار العريش ١٨٩٨ م .
وقد سجل محافظ العريش عثمان بك فريد تاريخ هذه
الزيارة على أعمدة الحدود المقامة تحت السدرة . يقول نعوم بك
شقيز : (فى يوم السبت المبارك ١٢ شوال ١٣١٥ هـ ، هـ مارس
١٨٩٨ أشرقت شمس طلعة الجناب الأعظم ولى النعم سمو عباس حلمى
باشا الثانى الأفخم فى سماء الحدود المصرية فكست هذه العلامة
الكائنة برفح حلل أنوار البهاء محفوظا ببعض أعظم رجسائه
الكرام الذين منهم أصحاب السعادة عبيد الحليم عاصم باشا
سرياور (رئيس الياوران) وحسن عاصم باشا سرتشريفاتى (رئيس

= إلا إذا كانت قد أرادت من ذلك شد انتباه مصر وجعلها
تنفعل بشدة . لأن ما حدث يدل على التحدى الصارخ لتحويل
مجال الاهتمام من المنطقة الهامة والحساسة عند طابا إلى رفح .
وانظر ١٨٠ ، ١٨١ .

- (١) الحكومة الحميدية، نسبة للسلطان عبد الحميد الثانى .
- (٢) المقصود بالجناب العالى ، الخديو . والمقصود بالخديو هنا، عباس
حلمى باشا .
- (٣) جريدة المقطم، العدد ١٨٩٥ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٠٦ .

التشريفية) وحسين محرم بك قومندان الحرس . حرس اللـ
ملكه بحسن تدبيره وأدام عزه وتأييده وابتهاجه آمين).

محافظ العريش

عثمان فريد (١)

ومن الجدير بالذكر أن مكاتب جريدة المقطم أبلغ جريدته
بالخبر قبل أن يبلغ محافظ قلعة العريش (٢) محمد بك إسلام
(حكم من أول أغسطس ١٩٠٢ إلى آخر أبريل ١٩٠٦) الحكومة المصرية ،
مما أدى إلى عوله . وألحقت محافظة العريش إداريا بالحربية ،
التي أرسلت إليها القائمشام باركر بك مساعد مدير المخابرات
المصرية لإدارة الأعمال فيها مؤقتا . (٣)

ويذكر رشدي باشا أن انجلترا استغلت هذا الحادث
استغلالا جيدا ، حيث استخدمته في تقوية موقف مصر من مشكلة
العقبة . (٤)

ويحكى شاهد العيان نعوم بك شقير في كتابه حول تاريخ سيناء
عن تلك الأيام العصيبة التي شارك في أحداثها ، فيقول :

-
- (١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٥٦
(٢) بنى السلطان سليمان القانوني قلعة العريش ١٥٦٠م (نعموم
بك ، ص ٥٦٢)
(٣) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٥٦٨
(٤) رشدي باشا : المرجع السابق ، ص ٧٨

(صدرت الأوامر من الحكومة المصرية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٦م للطراد الانجليزى (متروفا) الراسى فى ميناء بورسعيد بالسفر حالا إلى رفح لتحقيق الخبره وأمرتنى بمرافقته وقد عينت قومندان الكابتن (ويموث) Weymouth (معتمدا للدولة البريطانية) وعينتنى (معتمدا للحكومة المصرية) وأمرتنى بالتثبت من الخبر بأنفسنا، حتى إذا ما وجدناه صحيحا نحتج على العمل رسميا باسم الدولة البريطانية والحكومة المصرية معا. فنسلم احتجاجنا إلى ضابط العساكر التركية فى رفح، ثم نعود إلى مصر. وقد حذرنا فى الوقت نفسه من تعدى حدود رفح شمالا.

قام بنا الطراد متروفا من بورت سعيد عصر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٦م ، فوصلنا العريش صباح اليوم التالى. فقابلت محافظها محمد بك إسلام. وانتقيت أربعة من رجالها العارفين ميناء رفح، ومكان عمودى رفح بدقة، وهم : الشيخ (سلام عمادة) عمدة السواركة والشيخ (سليمان معيوف) شيخ الرميلات و (وحسين عبد الكريم الجعلسى) من أنشط بوليس العريش و (قطامشش أشما عيد) كبير هجانة العريش. فأرسلت اثنين منهم فى الحمال بطريق الشاطيء على أن يقفوا عند ميناء رفح، ويؤمنا إلينا لنقف عند الحد، وأخذت اثنين معى فى الطراد. وقام الطراد بتأقاصدا ميناء رفح الساعة الأولى بعد الظهر. وكنت قد أعلمت القومندان (الكابتن ويموث) بما أخبر به الدليلان اللذان معى عن موقع رفح، فرسنى فى مينائها وذلك فى الساعة الرابعة والربع بعد الظهر. وكان الدليلان المرسلان بالبر، قد قاما قبلنا من العريش بساعتين، فوصلا بعدنا بساعة وربع الساعة. ووقفنا على

الشاطي . تجاهنا ، وأومأ إلينا فبسرنا إلى البر وقابلتهم .
 فأكدوا لي أننا على الحد ولم نتعده . وخرائب رفح على نحو ساعة
 منا ، تحجبها التلال الرملية التي تحاذي الشاطي . من بلدة
 العريش . وكانت الشمس قد غابت ، فأوصيت شيخ الرميـلات
 أن يعد لنا بعض الركائب إلى الصباح ، وعدت إلى الطراد . وفي
 صباح يوم ٢٠ أبريل نزلت إلى البر ، وركبت ومعى الخبراء الأربعة
 قاصدا رفح . أما الكابتن ويموث ، فإنه بقي في الطراد
 ينتظر منى الخبر ، وقد تركت له على الشاطي جوادا مع خيـره .

وفي طريقى إلى رفح فى التلال الرملية التقيت ببعض فرسان
 الرميـلات فأكدوا لي : أن عمودى الحدود قد أزيلا من مكانهما فى
 ١٢ أبريل وأن ١١ عمودا من عمد التلغراف المصرى من بئر رفح
 إلى طريق رفح ، قد هذلت بعد تركية فى ٢٨ أبريل . وقالوا أن فى
 رفح نحو خمسين عسكريا عليهم ملازم يدعى (اسماعيل افندى) ،
 ومعهم موظف ملكى مأمور الجفالك ^(١) يدعى (مصطفى افندى) .

(١) الجفالك جمع جفلك . و (جفلك) محرفة عن الأصل التركى
 جفتسلك أى موزعة .

وقد جاءت التسمية عندما أنعم محمد على باشا على
 نفسه وعلى أفراد أسرته بأطيان واسعة من الأبعاد
 والمعمور (رزقة بلا مال) صارت ملكا مطلقا لهم فى فبراير ١٨٤٢م
 بعد أن كانت ملكا مقيدا منذ فبراير ١٨٢٧م ، وعرفت
 تلك الأطيان باسم الجفالك .

وكانت الرونـسامه تعطى صاحب الجفلك تقسيطا باسمه =

وعلى الجميع يوزباشى أركان حرب (مفيد بك) . وهم يسكنون
 فى هـ خيام، وقد نصبوا خيامهم فى حد مصر بين السدرة، حيث
 كان عمودا الحدود، وطريق رفيع، مع أن عادة العساكر التركية،
 كانت إذا جاءت لتنشىء محجرا على الحدود تجعل خيامها بين
 السدرة وبئر رفح). فلما خرجت من القلال الرملية، وأشرفت
 على الخيام، أرسلت مع البوليس حسين رقعة (أى رسالة
 قصيرة) باسمي عليها هذه العبارة:

(نعوم بك شقير موظف بنظارة الحربية بمصر حضر مندوبا
 من قبل الحكومة المصرية، لمقابلة حضرة قومندان العساكر الشاهانية
 المعسكة الآن فى رفح مقابلة خصوصية ودية.)

ثم تقدمت إلى كوخ التلغراف وهو عند ملتقى طريق رفيع
 بطريق العريش إلى رفح على نحو ٥٠٠ خطوة من الخيام و ٦٠٠
 خطوة من السدرة. وبكت فيه بانتظار رد العجالة . فقد رأيت
 السدرة ولم أر عمودى الحدود. ورأيت عند التلغراف من الكـ

ثبت إعطاء الأتبان له . وقد نتج عن ذلك إصلاح مقدار كبير
 من أطيان الأبعادية وزراعته، فوادت بذلك الثروة الزراعية.
 وقد ضم محمد على إلى الجبالك أطيان بعض القـ
 العاجزة عن دفع ما عليها من المال، وبذلك اتسعت مساحة
 الجبالك.

(د) أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على
 الكبير ، ص ٥٦ ، (القاهرة ١٩٥٠)

جنوبيا تختلف عنها منه شمالا . وقد وضع العساكر حارسا على الطريق بينهم وبين الكوخ . فأوقف الحارس الرسول . وبعد برهة عــــاد الرسول ، وقال : (أن مفيد بك قومندان النقطة غائب في خان بيونس . ولكن مصطفى افندى مأمور الجبالك هنا ، وهو بانتظارك عند الحارس) . فتقدمت إليه ، وبعد السلام ، قلت : (أليس الأصلح أن نعود إلى الكوخ أو ندخل إحدى هذه الخيام فنحدث بما هو لازم ؟) فتردد في الجواب ، فعلمت أنه مأمور بمقابلتي في ذلك المكان . فقلت : أين قائد هذه العساكر ؟ قال : (ذهب إلى خان بيونس لمهمة وسيعود قبل الظهر . وقد بعثت إليه برقعتك مع رسول خاص) . قلت : (إذا أنتظر قدومه في هذا الكوخ لأنسى أريد مقابلته لغرض هام . وقد حضر الكابتن ويموث في الطراد منسوقا معتمدا من قبيل الحكومة الانجليزية . وهو أيضا يريد أن يقابلني للغرض عينه) . قال : (أليس لي أن أعلم هذا الغرض ؟) قلت : (بلى ، كان تحت هذه السدرة عمودان من الفرانيسيت جعلنا الحد بين مصر وسوريا ، فأزيل في ١٢ الجارى (أبريل ١٩٠٦ م) . وفي ٢٨ منه ، بدلت عمد التلغراف المصرى بين كوخ التلغراف هــــدا ويثر رفع بعد تركية . فنريد مقابلة الضابط المسئول في هذه الجهة لنسأله عن ذلك ، ونبلغه أمرا نحن مكلفون إبلاغه إياه رسميا) . ففسال : (لقد مضى علينا هنا ٤٢ يوما ، فلم ذر أحدا غير عمد التلغراف ، ولا رأينا عمدا للحدود تحت السدرة . ولكن هــــدا المكان مملوء بالعمد ، لأنه قد قام عليه في القديم هيكل عظيم . وهذه العمدة هي من آثاره . ثم إن الحد الذى نعرفه بين محافظة العريش

وقائمة قسامية غوه هو طريق رفيع الذى عليه كوخ التلغراف . وقد كانت
أراضي رفح كلها بيد أناس من خان يونس ولكن لم يكن معهم
حجج تثبت ملكيتهم، فاندفعتها منهم وضممتها إلى إدارة الجبالسك
باسم الحضرة السلطانية، وبقي الواضعون أيديهم على الأرض يحرقونها
كما كان من قبل ويدفعون العشور .

فعلمت من جوابه أن الترك ينوون إنكار وجود العموديين،
وإذا اضطروا ، قالوا أنهما بقايا هيكل قديم وليس الحد بيمن
مصر وسوريا . ولكن لما لم يكن هو الموظف المسئول عما يقول ، قلت
له : (فهمت جوابك ، فمتى حضر الضابط المسئول، ذرى قوله ونجيب
عنه) . ثم عدت إلى الكوخ، وبعثت برسول إلى الكابتن ويمسوث
أخبره بما كان ، فحضر عند الظهر، وانتظر القومندان برهة
فلم يحضر، فأرسل إليه عجلة بهذا المعنى :

(قومندان العساكر الشاهانية برفح . . بعد السلام . . أكتب
إليك هذا لأخبرم أنى جئت مندوبا من قبل الحكومة البريطانية
لمقابلتكم بشأن خط الحدود، ويمكننى الانتظار هنا ساعتين فقط .
فإذا أن تأتوا إلى أو أن أذهب إليكم ومعى نعيم بك شقير الذى
حضر مندوبا من حكومة مصر . وأرجو أن تتكرموا بالرد حـالا
مع رافعه (أى الرسول) . واعلموا أن مأموريتنا هذه هى مأمورية
ودية سلمية، ويمكن إنهاؤها بمقابلة قصيرة) .

رفح فى ٢٨ أبريل ١٩٠٦م الكابتن أ . ويمسوث

قومندان الطراد منرقسا

فلما وصلت عجالتة هذه مخيم العساكر، حضر اسماعيل افندي وقال : (أن مفيد بك لا يزال في خان يونس ، ولكن لا بد من حضوره بعد نصف ساعة) . وكانت الساعة إذ ذاك الواحدة بعد الظهر، فانتظرناه إلى الثامنة والربع، فلم يحضر، مع أن خان يونس لا تبعد عنا غير ساعة . فعدنا إلى الوابور، وأرسلنا إليه الاحتجاج الآتي :

(مينا رفع في ٢٠ أبريل ١٩٠٦م ، الساعة ٢ بعد الظهر .

حضرة قومندان العساكر الشاهانية برفع .

نعلم حضرتكم أننا انتظرنا خمس ساعات في بيت التلغراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم ، فلا حضرتم ولا حضر منكم جواب ، فعدنا إلى الوابور . وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللذين كانا قائمين عن جانبي السدرة التي عسكرتم قريبا، قد رفعا من مكانهما . ولاحظنا أيضا أن عمد التلغراف المعمرى من خط الحدود إلى طريق بئر رفيع قد بدلت بعمد أخرى . فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا احتجاجا شديدا . ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى أماكنها، وتحافظوا على الحدود المقررة . وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحبل والعقد من المصريين والانجليز في مصر . وإذا أحببتكم مخاطبتنا ، فالطراد لايسافر من مينا رفع قبل صباح الغد الثلاثاء الساعة ٩ أفرنسية) .

أ. و. ويموث، قومندان الطراد منرفا نعوم شقير
(معتمد الحكومة البريطانية) (معتمد الحكومة المصرية)

وفي فجر الغد حضر ضابط من معسكر الترك إلى الشاطىء ،
وأرسل خيرا إلى الطراد أن مفيد بك آت لمقابلتنا فسي
تمام الساعة الثامنة من الصباح . فلما كان الميعاد رأينا كوكبــــــــــــــــة
من الفرسان آتية من جهة رفح فعلمنا أنها مفيد بك وحرســــــــــــــــة ،
فذهبت في قارب يجبره رفاص الطراد لمقابلته . وكان قد قسم
في البحر إذ ذاك نوء شديد فلم يكن من الممكن الوصول
بالقارب إلى الشاطىء . وكان قطامش الهجان الذى رافقني من
العريش يحسن السباحة ، فأرسلته إلى مفيد بك ، فقال : (لو كنت
أحسن السباحة لذهبت إليكم في الحال على أن النورول من القارب
الآن أيسرجدا من الصعود إليه ، فحيدا لو استطعتم النورول إلى البر
للمفاوضة معكم في ما أتيتم لأجله) . وكان البحر قد اشتد هياجه
حتى تعالت أمواجه كالجبال وأنا لا أحسن السباحة إلى حد أحترق
معه الأنواء . ولكنى لم أطق أن أعود أراجي إلى الطــــــــــــــــراد
بدون مقابلة الضابط المسئول وسماع أقواله ، لاسيما وقد لاحظت من
رسالته أنه يود كثيرا مقابلتي قبل السفر . فاعتمدت على الله
وامتطيت الأمواج وصحبني الهجان والبوليس وأربعة من البحــــــــــــــــارة
الانجليز ، فوصلنا الشاطىء بعد جهاد عظيم . فوجدت مفيد بك
ومصطفى أفندى واسماعيل أفندى قد ترحلوا ، ووقفوا على الشاطىء ،
ومعهم ١٥ فارسا ، قد انتظموا صفا واحدا على بضعة خطوات منهم .
فرحبوا بى وهنأوني بالسلامة ، ثم خلع على مصطفى أفندى
عباءته ، ورفع الهجان شمسية فوق رأسى . وشرعنا فسي الحديد ،
فقال مفيد بك : (كنت أمس في خان بيونس وغوة أحقق قضية قتيل ،

فلما وصلنى كتابكم الأخير أسرع لمقابلتكم . أما أنت معتمد الحكومة المصرية فأبنى أفأوضحك في الأمر ، وأما الكابتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فأبنى أستقبله كزائر . وكل ما أعلمه عن مركز الانجليز في مصر أنهم يديرون مالياتها وليس لهم حق التدخل في مسألة الحدود . فالمفاوضة في الحدود إنما تكون بين مصر وهي ولاية ممتازة من ولايات الدولة العلية . وبين متصرفية القدس الشريف . ثم قال : (وهل تقصدون بكتابكم الأخير هذا بلاغاً نهائياً؟) قلت : (لا ، إنما هو احتجاج رسمي على إزالة عمودى الحدود من مكانهما) . فاتخذ مفيد بك خطة مصطفى أفندى من إنكسار وعمود العمودين بتاتاً ، فاستقربت اتخاذهم لهذه الخطة فسي مسألة هامة صريحة كمسألة العمودين وأجبت أن أريه عبث هذه الخطة ، وكان قد تجمع على الشاطي . بعض الرميلات وفيهم سليمان معيوف شيخ الرميلات ، فقلت : تحت السدرة في رفح عمودان بعدان الحد بين مصر والشام؟ فأجابوا : (نعم ، كان تحت السدرة عمودان من الفرنجيت الأحمر ، كنا نراهما هناك منذ نشأتنا ، ونعلم أنهما الحد بين مصر والشام ، وقد ورثنا هذا العلم عن الآباء والأجداد . وفسي سنة ١٨٩٨م زار خديو مصر الحدود ونقش تاريخ زيارته على العمود الذى إلى جهة العريش . فلما جاءت عساكر الدولة العثمانية مؤخراً أزلت العمودين فسي ١٢ أبريل سنة ١٩٠٦) فامتعض مفيد بك من صراحة الرميلات وجرأتهم ، ولكنه كظم غيظه ، وقسـال : (أن العساكر لاتجسر أن تزيل العمود أو تبديلها إلا بأوامر عالية) . قلت : قد فهمت الحالة الآن وأريد الانصراف . ولكن قبـل

الانصراف أريد أن أقول كلمة نصيح لعلها تفيد، ولست أقول هذه الكلمة كمندوب من قبل الحكومة المصرية بل أقولها كلبنانسي الأصل ذي صبغة عثمانية يثار على كرامة دولته : إن مسألة الحدود الآن قد دخلت في دور حرج، وأن قولنا لم يكن هناك عهد تدل على الحدود لا يشرفنا ولا ينجينا من الحرج، وأرى (القوم) قد عقدوا النية على تنفيذ مطالبهم وترك التسليم على قدمه بالرضي أو بالقسوة . فإن كان رجال الدولة العثمانية واثقين بقدرتهم على الثبات فسي مد المضاير، فليفعلوا ما شاءوا وإلا فإنني بإلحاح أنصحهم أن يجسدوا لهذه المشكلة حلا يحفظ كرامة الدولة العثمانية ولا يعرضها للفشل والخذلان . وأبسط حل لها في ما أرى أن تعود العساكر من طابا والعقبة إلى أماكنها، وتعين لجنة مختلطة من أتراك ومصريين، تمر على الحدود فتعين الحد الفاصل بصورة جديدة ودية . وقد رأى مفيد بك ورفيقاه أنني أكلهم بإخلاص ، فشكروني على ذلك كثيرون ولكنهم لم يجسروا أن يصرحوا لي بغير ما لقنوه . ثم دعنى مفيد بك وعاد بحرسه إلى رفح وترك معى مصطفى افندى واسماعيل افندى للإعتناء بى إلى أن أعود إلى الطراد .

وكان القارب والرفاعي لا يزالان في انتظارنا وراء الأمواج، فرمى لنا الرفاعي حبلان نستعين به على الرجوع، وكان النسيب قد ازداد اشتدادا ، فحاولنا الوصول إلى القارب فرارا فلم تفكسج، وقد أصبح القارب في خطر الفرق . وكان بين الانجليز والديين على الشاطئ من يحسن الاتصال بالإشارة، فبعثت بإشارة إلى الكابتن ويموث أخبره أن المفاوضة مع مفيد بك لم تسفر عن

شيء يستلزم حضوره أو بقاءه في الميناء . وأنه يستحيل علينا
بسبب الأتواء أن نصل إلى القناري . فإذا كان يود السفر
إلى العريش حالا ، فليرسل إلينا ثيابنا ونحن نسير في النهر فنوافيه
إلى العريش غدا ، فطلب إذ ذاك الرفاق والقارب وجمع
ثيابنا في برميل ورماء في البحر ، فقدفتهم الأمواج إثني الشاطيء .
ثم أقلع بالطراد إلى العريش .

وذهب اسماعيل أفندي الضابط التركي مع الهجان وشيخ
الرميلات ليحضرنا لنا الركائب ، وبقي معي مصطفى أفندي ، فعاد
إلى مسألة الحدود ، فقال : (كنا ظننا أن الطراد عازم على إنزال
العساكر إلى البحر ، فصنفنا عساكرنا على رؤوس التلال الرملية
المشرفة على الشاطيء لمنع عساكركم من الدخول . بل نوبنا مرة ،
إذ كنت أنت والكابتن ويموث في الكوخ ، أن تلقى القبض عليكما ،
قال ولكن لاتسألني عن السبب) . فقلت : (لطف الله بهما
الدولة وقيض لها رجالا أكفاء أمناء يعرفون كيف يديرون دفتها
إلى ميناء الأمان) .

وفي الساعة الثالثة بعد الظهر ، حضرت الركائب من الإبل
والخيل . فسرنا ما بقي من النهار وقسما من الليل ، حتى وصلنا
قلعة العريش في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢ مايو سنة ١٩٠٦ م . فبتنا
في القلعة إلى طلوع الشمس . ثم ذهبنا إلى الشاطيء ، فأرسل لنا
الطراد الرفاق ومعهم قارب مسطح يمكن إدناؤه من الشاطيء . فسي النور ،
وكان النولا يزال شهيدا ، فوصلنا الرفاق بكل مشقة . وعاد

بنسب الطراد، فوصلنا بورسعيد مساء ذلك اليوم ، ومصر مساء
اليوم التالي ٢ مايو سنة ١٩٠٦م^(١).

* * *

ويبدو - في ظني - أن الحكومة العثمانية أرادت من وراء
إزالة عمودى الحدود من مكانهما عند رفح شغل المصريين والانجليز
عن طابسا والمناطق الحساسة المجاورة لها بموضوع آخر أقل
أهمية وخطورة، لكي تخفف من الضغط البريطاني المصري الذي
يطالبها بالانسحاب من منطقة طابا. علما بأن حادث الحدود عند
رفح لم يحدث من قبل جندى أو قائد عثماني مكلف بحراسة
المنطقة ، ولكنه حدث - كما قال مفيد بك - بناء على أوامر
عالية من الباب العالي، طبقا لتخطيط معين تهدف الدولة العثمانية
من ورائه إلى تحقيق هدف معين في رأيي . وقد نصح نعم بك شقير
قادة منطقة رفح من العثمانيين نصيحة غالية بإطلاعهم على مجريسات
الأمر بالنسبة لمسألة طابا وأبعادها، وما يمكن أن تتمخض عنه
في مستقبل الأيام . وكانت نصيحته تتلخص في أن مسألة الحدود
قد دخلت في دور حرج جدا . وأن الانجليز قد عقدوا المزم
على تنفيذ مطالبهم وترك القديم على قدمه دون مساس سواء
بالرضى أو باستعمال القوة . فإن كسان الإدراك واثقين من قوتهم
وقدرتهم على التصدي للإنجليز، فليفعلوا ما شاءوا ، وإلا سارعوا
في تقديم حل للمشكلة قبل فوات الأوان . وأبسط حل لهذه المشكلة

(١) نعم بك شقير ، المرجع السابق، ص ٥٩٤ - ٦٠٠

ففي رأيه هو انسحاب العساكر العثمانية من طابسا والعقبة
وتعيين لجنة معربة تركية لتحديد خط الحدود بمسورة جديدة
وودية.

ولكن إزالة عمودى الحدود عند رفع من مكانهما أدت إلى نتيجة
تختلف عما توقع الأتراك ، فقد أدت إلى زيادة التوتر والى
ازدياد نشاط الدبلوماسية الانجليزية على المستوى الدولى
والمحلى ، تمهيدا لاتخاذ إجراء عملى وحاسم تجاه المشكلة يتسم
بالتهديد..

(وأخرجت الدبلوماسية البريطانية أزمة طابا من محور النشاط
الدبلوماسي بين الدبلوماسية العثمانية والدبلوماسية المصرية .
وتولت المفاوضة مع العثمانيين عن طريق كرومر والسفير
الإنجليزى فى الآستانة^(١) .

(١) د. أحمد أمين عامر، المرجع السابق ، ص ٢٠

الإنذار البريطاني للدولة العثمانية

توالى الأحداث بسرعة في شهر أبريل ١٩٠٦م ، وأصبحت

تفكر بخطر التصادم:

- قدم المعتمد التركي أحمد مختار باشا تقريراً موجزاً
بالحقوق المصرية يملئ شروطاً مهينة في ١١ أبريل
تقرر سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا
إلى استانبول في ١١ أبريل لحل المشكلة بعد أن وُجّه
أن تقرير أحمد مختار تقريراً لا ينبيء عن خيـــــــــــــــــل
أزال الأتراك عمودى الحدود من مكانهما عند رفح فـــــــــ
١٢ أبريل، وعلمت الحكومة المصرية بالخبر في ٢٥ أبريل
رد الخديو عباس حلمي باشا على تقرير أحمد مختار وعد
مراسلات الباب العالي في ١٤ أبريل، موضحاً أنه يعتد
على الإحصاف بالحقوق المصرية في سيناء.
الباب العالي يرد على الخديو في ٢٢ أبريل، منكراً
حق مصر في سيناء.
بدل الأتراك ١١ عموداً من عمد التلغراف المصرى بعمود
تركية عند رفح في ٢٨ أبريل.

وأمام هذه التطورات الخطيرة والمتلاحقة في شهر أبريل ١٩٠٦م،

كمان على انجلترا أن تعد العدة لإجراء حاسم لأن الأحداث تتطلب
تطورا خطيرا في غير صالح مصر وفي غير صالحهم.

(زاد حادث رفع من غضب الإنجليز ، فقرروا وضع ———
لمشكلة الحدود، وذلك باستعمال التهديد. ولم تكن الحرب مع
الدولة العثمانية والاستيلاء على المناطق المتنازع عليها تراود خيال
الانجليز، لأنها لا تتماشى مع مصالحهم. ولا شك أن الحرب إن قامت ،
فلن تتحرك أثرا طيبا في الدولة العثمانية ، كما أن أثرها سيكسبون
سيئا للغاية على الانجليز، لأنها ستؤثر على الجبهة الداخلية في
مصر. وكان من الطبيعي أن الإنجليز كانوا مقتنعين بأنهم يستطيعون
الوصول إلى أغراضهم عن طريق التهديد دون أن يصلوا إلى منطوق
الحرب لحل المشكلة (١).

وقد رأى كرومر ألا يستسلم لمطالب السلطان المجففة، لأنه إذا
استسلم لها فسوف ينتج أسوأ الأثر من حصار. تمزيق شروط فرمان
تولية العرش والبرقية المكمل له. ولكنه طالب بالتهميل (فمسن
المرغوب فيه منح جنابه العالي كل فرصة ممكنة للخضوع لاحتجاجاتنا ،
حتى إذا اضطررنا إلى القيام بأى عمل حاسم لا يمكنه تقديم أى حجة (٢)

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٨٠

(٢) (2) Corres. Part LYIV No. 164 Cromer to Grey, March 27 1906 (Desp. No. 80).

وكعادة الإنجليز دائما بدأوا يعدون العدة ويمهدون السبيل أمام إصدار هذا الإنسداد. وهذه الاستعدادات تتلخص في كسب التأييد العالمي وكسب التأييد المحلي :-

- بالنسبة للتأييد العالمي . :

كان موقف ألمانيا من انجلترا يشوبه القموض في البداية . وكانت انجلترا تتوجس خيفة من تصرفات ألمانيا ومن علاقاتها بالباب العالي . وقد دفع هذا الشك انجلترا إلى الغضب من ألمانيا عندما قام الخديو عباس حلمي بزيارة استانبول ١٨٩٥ م . فقد تصورت أن السفير الألماني في مصر هو الذي شجع الخديوي على زيارة الآستانة لوجود أزمة في العلاقات بين انجلترا وألمانيا . وقد بدأت انجلترا منذ ذلك الوقت تسعى لتحسين علاقاتها بألمانيا وعندما وفقت في ذلك ، كان من نتيجة توفيقها أن أرسلت ألمانيا تعليماتها إلى مندوبها في مصر بارون ثون هاكنج ، لكي لا يعارض سياسة بريطانيا ، وألا ينضم إلى أعدائها في المستقبل ، إلا إذا جاءته أوامر بذلك . (١)

ويذكر نعوم شقير في كتابه (١) أن استعداد ألمانيا لم يكن قد تم بعد ، فنصح سفيرها في الآستانة السلطان بالتسليم لمطالب (٢) انجلترا لأن دولته لا تستطيع أن تنصره عليها في الأحوال الحاضرة (٣)

(١) د . محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول

الكبرى إزاءها ، ص ١٥٠ القاهرة - ١٩٥٢ .

(٢) نعوم شقير ، المرجع السابق ، ص ٦٠٢ .

وكان موقف ألمانيا هذا سببا من أسباب تراجع صنع تركيا وميلها
إلى التسليم بمطالب بريطانيا. (١)

ومن ناحية أخرى تمت لقاءات بين وزير الخارجية البريطانية
السهر إدوارد جراي وسفراء الدول الصديقة مثل فرنسا وروسيا. وكانت
ردود الحكومتين مشجعة للغاية. فقد كانت تشجع الانجليز على
استخدام إجراء قوى مع الأتراك؛ كانت روسيا تفضل التنسيق
بين السفارات الثلاث في استانبول. وكانت فرنسا تفضل إجهاد
السلطان على الرضوخ لمطالب إنجلترا. (٢)

ومن المعروف أن موقف فرنسا كان منذ البداية مناصرا لإنجلترا
بحكم الاتفاق الودي المعقود بينهما في أبريل ١٩٠٤م. ذلك الاتفاق
الذي أطلق يد بريطانيا في مصر. فقد ذهب على اعتراف فرنسي
بالتفوق البريطاني في مصر وحققها في التصرف بحرية في شئونها، فسي
مقابل اعتراف بريطانيا بحقوق فرنسا في مراكش. ولذلك ظهر
منذ البداية تأييد فرنسا لبريطانيا في الأزمة، وطلب سفيرها في
الاستانة من الحكومة التركية الإذعان لمطالب بريطانيا، كما أبدت
فرنسا استعدادها لتقديم كل معونة ممكنة لبريطانيا. (٣)

(١) د. إبراهيم أمين غالي: شبه جزيرة سيناء، عبر التاريخ
الحديث، ص ٢٨ القاهرة ١٩٧٦م.

(٢) انظر: د. يونان رزق: المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) عطية حسين أفندي: سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة
قانونية سياسية، ص ١٣٠، ١٣١ القاهرة ١٩٧٧م.

ومكدا أصبح المحيط الدولي ممهدا لاتخاذ (الاجراء الحاسم) ..
- بالنسبة للتأييد المحلي،

لما كانت احتمالات رود فعل ضخمة في مصر
نتيجة لاتخاذ الإجراء المنتظر كبيرة، فقد روى قبل اتخاذ هذا
الإجراء أن تتم زيادة جيش الاحتلال البريطاني في مصر. (١)

طلب كرومر من حكومة زيادة الحماية البريطانية في مصر
كوسيلة ناجحة للضغط على السلطان (٢). وما لبثت وزارة الخارجية
البريطانية أن وافقت على قرار إرسال القوات المطلوبة ورأت إعلان
هذا القرار بصورة عامة ليكون له تأثير المطلوب على الرأي العام
داخل مصر. (٣)

وكان المندوب السامي البريطاني في مصر يقظا أيضا ، ففسر
علمه بإزالة عمودى الحدود عند رفح ، سارع بإرسال البارجة منيرفا
وعلى متنها مندوب عن بريطانيا ومندوب عن مصر إلى هناك ،
لتقصي الحقائق وتقديم احتجاج سبق أن ذكرناه .. وهذا ما دعم مركز
الإنجليز في مصر أيضا ..

(1) Corres. No 71 Grey to Cromer, April 24
1906 (Tel 52).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٥٨

(2) Corres. No. 11 Cromer to Grey, April 4
1906 (Tel. No. 84)

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٥٨

(3) Corres. No. 55 Grey to Cromer, April 19,
1906 (Tel. No. 45).

نقلا عن : د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٥٩

وإذا كانت بريطانيا قد أبدت مصر في هذه الأزمــــة، فإن ذلك بالطبع ليس حبا فيها أو خطبا لودها. وإنما تحقيقا لمصالحها هي لأنها صاحبة القوة ودولة الاحتلال، وحيث يهملها بالدرجة الأولى المحافظة على أمن قناة السويس، ذلك الشريان الحيوى، ومنع تهديدها من الشرق.

وظهرت بريطانيا في الأزمة بمظهر الدولة الحامية لمصر والمحافظة على مصالحها، إذ طالبت باسم مصر أن يجلو الأتراك عن طابعها، وهددت وتوعدت، كما لو كانت مصر جزءاً من أملاكها، فكــــان هذا المظهر من علامات الحماية. (١)

وبعد أن اكتسبت انجلترا تأييدا دوليا وتأييدا محليا، رأت أن أنسب إجراء مصاحب لصدور الإنذار البريطانى للدولة العثمانية هو عمل مظاهرة بحرية فى شرق البحر الأبيض المتوسط بالقرب من السواحل التركية يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٦ فقــــد اقترح السير إدوارد جراى أن يجمع الأسطول البريطانى أولا فى سى بيريه فى اليونان. وإن لم يكف هذا لإذعان العثمانيين، تتقدم قطع هذا الأسطول إلى جزيرة لمنوس وميتلين Mytilene الواقعتين فى بحر ايجه والتابعتين للأتراك. وأن تظل هناك حتى يمكن الوصول إلى تسوية مرضية. (٢)

(١) عطية حسين افندى : المرجع السابق، ص ١٢٢، ١٢٣

(١) Corres. No. 93 Grey to Cromer, April 30, 1906 (Tel.No.55) and to O'conor (Tel.No.58)

نقلا عن :د. يونان رزق :المرجع السابق، ص ٦٢.

وتمت دراسة إمكانية انضمام بعض قطع الأسطول البريطاني في مصر إلى بقية الأسطول الذي تقرر استخدامه في تنفيذ الإجراء العسكري المطلوب . وقد وافق كرومر على انضمام الطراد (منيرثا) إلى هذا الأسطول . ولكنه اعترض بشدة على فكرة سحب الطراد (ديانا) من العقبة ، حتى لا يحتل الأتراك جزيرة فرعون ونخل مما يسبب اضطراباً شديداً في العالم الإسلامي ويؤيد الأمور تعقيداً . كما أن بقاء ديانا يجعل في الإمكان إذا تقدم الترك إلى نخل أو قنصة السويس تدمير العقبة ، وعدم تمكين الترك من استعمال آبارها مما يجعل هذا التقدم مستحيلاً^(١).

أصبح الجو مهياً بعد كل هذه الإجراءات والاستعدادات فسرأت انجلترا أن توجه رسالة مطولة إلى وزير الخارجية التركي توفيق باشا عن طريق السفير البريطاني في استانبول سير أوكونور في ٢ مايو سنة ١٩٠٦م.

بعد أن استعرضت الرسالة فرمان تولية العرش الذي صدر في ٩ يناير ١٨٩٢م للخديو عباس حلمي باشا وبقية الصدر الأعظم جواد باشا التي صدرت في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م مصححة ومتممة للفرمان السابق، ذكرت أن حدود مصر تبدأ من رفح حتى خليج العقبة بموجب ما ورد في البرقية التي تؤكد على عودة الوضع

(١) Corres. No. 124 Cromer to Grey, May 3, 1906 (Tel. No. 181).

بالنسبة لسينا ، على ما كان عليه في عهد سلفي الخديو عباس
 حلمي . ثم احتجت على قيام العثمانيين بالاستيلاء على طابا .
 ولأول مرة يعترف الانجليز رسميا في هذه الرسالة بخطورة العثمانيين
 على قناة السويس وعلى مصر . وقد طالبت انجلترا البشاي
 العالي بسرعة إخلاء طابا من الجنود العثمانيين ثم رسم خط الحدود
 مدرفح حتى خليج العقبة ، تنفيذ لبرقية الصدر الأعظم جواد باشا .
 وانتهت الرسالة بتوجيه إنذار بالتنفيذ خلال عشرة أيام وتهديد
 بعواقب الامتناع عن التنفيذ .

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن اللغة التركية :
 (كانت وزارة الخارجية الحليّة (العثمانية) ، قد أبلغت
 سفارتنا وسلمتها صورة الفرمان العالي المؤرخ في ٢٧ شعبان ١٣٠٩ هـ
 الذي تشرف بالصدور متضمنا تحديد مهام حضرة صاحب الفخامة
 والدولة خديو مصر عباس حلمي باشا ، وكذلك صورة التلغراف المؤرخ
 في ٧ رمضان ١٣٠٩ هـ (٨ أبريل ١٨٩٢ م) والمرسل من قبل
 الصدر الأعظم جواد باشا إلى المشار إليه بشأن شبه جزيرة طابا
 سيناء . وبناءً على ما في هذه الوثائق كانت شبه الجزيرة المذكورة
 ستدار من قبل الخديوية المصرية مثلما كان في عهد سلفي عباس
 حلمي باشا اسماعيل باشا وتوفيق باشا .

وقد ساقطت الحكومة السنية العساكر إلى طابا واستولت
 عليها مخالفة الحكم للمذكور . ومع أنه من المؤكد أن إدارة طابا تدخل
 ضمن الأراضي التابعة لحضرة الخديو ، فإنها امتنعت عن سحب العساكر
 رغم الحقائق المذكورة .

ولم يعد هناك داع بعد ذلك للتباحث في القاهرة بخصوص
محتوى برقية الصدر الأعظم إلى الخديو ومضمونها . وتستحيل تماماً
الادعاءات التي جاءت في مراسلات الصدر الأعظم بخصوص الحدود،
لأنها تمثل خطورة على قناة السويس وعلى موقع مصر إلى أقصى درجة .
وعلى الرغم من استمرار المباحثات منذ عدة أسابيع وحتى الآن .
فإنها لم تتقدم ، بل ربما أدت إلى زيادة ادعاء الباب العالي
وأطماعه في حدود مصر .

وبناءً على ما هو معروف للحكومة السنية ، فإن حكومة
انجلترا لاترضى بالإخلال بحقوق حضرة الخديو المحددة بالمعاهدات
والمواثيق مرعية الأحكام أو التعدي عليها . كما أنها لن تفتـر
نظرة المتفرج على التصرفات والإجراءات التي تمس أراضي
الحكومة المصرية أو تنقص منها . وبناء عليه ، فقد اكتسبت شرف
إبلاغكم بأنسي تلقيت تعليمات من وزارة خارجية حكومة انجلترا
ممن أجل رجاء الحكومة السنية كي توافق على أن تحدد خط
الحدود بناءً على ما ورد في التلغراف المؤرخ في ٨ أبريل سنة
١٨٩٢م والمذكور فيما سبق من رفع حتى رأس خليج العقبة، بمسند
إخلاؤها لطابا .

والتأخير أكثر من هذا ، يؤدي إلى تعقيد المشكلة . لهذا أحيطكم
علماً بأنه إن لم يقبل رجائي هذا في غضون عشرة أيام ، فإن الوضع
سيتردى تردياً خطيراً .

توقيع

ن . ر . اوكونسور (١)

(١) رشدي باشا ، المرجع السابق ، ص ٨٠ - ٨٢

من الخيوط المتشابكة المعقدة لقصة الأيام العشرة التالية نستطيع أن نخرج بصورة تبدأ خطوطها بالتحركات العسكرية البريطانية على شواطئ بيريه في اليوم التالي للإنذار أى يوم ٤ مايو ، بصحـب ذلك مساندة دولية ، وتأييد من الرأى العام الداخلى ، مع احتياطات أمن واسعة داخل مصر لحمايتها من أى هجوم تركي محتمل .

والجانب الآخر من الصورة تتضح فيه المحاولات التركية للتمسـص من خيوط الإخطبوط البريطاني وفشلها جميعاً ، بل يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت هذه المحاولات ، كلما زاد ضغط أذرع الإخطبوط .^(١)

وقامت انجلترا بمشاورات عاجلة مع فرنسا وروسيا ، لإمكانية تطبيق المادة الثامنة من معاهدة قناة السويس بشأن وجود قوة للدفاع عنها فى حالة الضرورة ، مما يستدعى تضامن اثنين من ممثلى الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨م . وبناء على هــده الاتصالات أرسلت قوة بحرية قوية إلى الميساه المصرية بقيادة الأدميرال سير هـدورث لمبتون . وبقيت فى حالة استعداد لصد أى هجوم تركي محتمل على القناة^(٢) .

كانت أول ردود الفعل التركية للإنذار البريطاني أن أرسل

(١) د . يونان رزق : المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٦٥

(٢) (2) Corres. No. 286 Cromer to grey, May 21, 1906 (Desp. No. 77)

السلطان عبد الحميد الثاني (نجيب باشا) كمبعوث خاص لــــه صباح يوم ٥ مايو سنة ١٩٠٦م إلى السفير البريطاني في استانبول برسالة يجدد فيها تأكيدات باحترام برقية ٨ أبريل ١٨٩٢م ، وبأنه لا يدعى أى شيء غرب خليج العقبة . . وقد رد السير أوكونور على ذلك بأن على السلطان أولا وضع هذه التأكيدات موضع التنفيذ بالجلاء عن طابا وتعيين الحدود بين سيناء وولاية الحجاز^(١).

وفي مساء نفس اليوم عاد نجيب باشا يحمل معه من السلطان مشروع معاهدة لحل الأزمة . أما أهم نقاط المعاهدة المقترحة، فقد كانت :

- (١) أن تعترف بريطانيا بسيادة السلطان على مصر.
- (٢) أن يعترف السلطان بكل المعاهدات والفرمانات الخاصة

بمصر.

- (٣) يشارك السلطان بقواته في الدفاع عن مصر وقنصلية السويس في حالة الضرورة جنبا إلى جنب مع بريطانيا.

وذكر رسول السلطان أنه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على هذه المعاهدة فسوف يتم الجلاء عن طابا وتتكون لجنة تركية انجليزية مشتركة لتعيين الحدود.

(1) Corres. No. 138, O'conor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 83).

وكان رد أوكونسور على هذا الاقتراح لا يقل عنفا عن رده على الاقتراح الأول ، فقد أبلغ نجيب باشا بأنه لا يرى ضرورة لمثل هذه المعاهدة ، حيث أنه لا داعي لبحث مسألة اعتراف السلطان بالفرمانات التي أصدرها. (١)

كما رفض كرومر فكرة إصدار أى تصريح بسيادة السلطان على مصر ، (فمثل هذا الأمر لم يكن موضع تساؤل أبداً ، ولكن يبدو أن هدف السلطان هو إحراز نصر دبلوماسي يحدث أثراً كبيراً في القاهرة) (٢).

وقد رأت استانبول بعد ذلك أن تغير من أسلوبها السياسى ، فقامت بمحاولة يائسة لإبعاد البريطانيين تماماً عن ميدان الصراع على اعتبار أن المسألة تخص مصر والدولة العثمانية وحدهما . وعلى هذا الأساس أرسل الصدر الأعظم برقية إلى الخديو فى ٧ مايو سنة ١٩٠٦ م ، يطلب منه التفاهم مع مختار باشا بصورة مباشرة بشأن مسألة الحدود (٣).

(1) Corres. Part LXV No. 140, O'conor to Grey, May 5, 1906 (Tel. No. 85).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٢ ، ٧٣

(2) Corres. No. 199, Cromer to Grey, May 10, 1906 (Tel. No. 104).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٣

(3) Corres. No. 179, O'conor to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 96).

نقلا عن د. يونان رزق : المرجع السابق، ص ٧٤

وكان مما جاء فى هذه البرقية (أن وضع انجلترا فى مصر يعتمد كما هو معروف على الاحتلال العسكرى للبلاد، وأن تدخلها فى تلك المسألة لا يصبغ فى من اختصاصاتك وحدك، وحيث أن السلطان قد أسند إدارة الأراضى المصرية إليكم، فهو يرجوكم ألا تمكنوا أى قوة أجنبية من التدخل وفى انتظار ردكم).

وقد بعث الخديو - بناء على نصيحة كرومر - بالرد على برقية الصدر الأعظم، بأنه ليس لديه ما يضيفه إلى آرائه السابقة فى الرد على هذا الموضوع.^(١)

وقبل أن تنقضى الأيام العشرة للإنذار جاء رد الصدر الأعظم توفيق باشا بعد ثمانية أيام أى فى ١١ مايو سنة ١٩٠٦م، يؤكد على سعادته لتلقى الرسالة . وينفى الشبهات التى تحوم حول قيام العساكر العثمانيين بشغل طابا . ويقرر إعادتهم إلى أماكنهم الأولى . ويبدى موافقته على بحث الموضوع من جانب المسئولين المصريين والعثمانيين:

(١) Corres. No. 181, Cromer to Grey, May 9, 1906 (Tel. No. 147)

وهذا هو نص الرد مترجما عن اللغة التركية :

من توفيق باشا إلى السير أوكونشور

١١ مايو سنة ١٩٠٦

(سعدت بتلقى رسالتكم المؤرخة في الثالث من مايو بشأن شغل طابا . لقد كان الغرض من إرسال الجنود من قبل الحكومة السنية إلى طابا، هو المحافظة على الوضع الراهن، ومنع الموظفين المصريين من إنشاء مخافر أو أي مبان أخرى، ووقاية حقوق السلطنة السنية.

ولما أعطيت الضمانات الكافية بعدم وجود أية نية مبيتة (من جانبنا) في هذا الخصوص ، تقرر إعادة الجنود المذكورة إلى أماكنها الأولى.

وتم إبلاغ حضرة الخديو لإعطاء الأوامر الصارمة إلى الموظفين المصريين للتفاهم مع القومندان^(١) وضابطي أركان حرب الموجودين هناك ، على أن يسعوا للاتفاق على الوسائل والأسباب التي تؤدي إلى المحافظة على الوضع الراهن .

توقيع

توفيق^(٢)

ويبدو من هذا الرد أن الدولة العثمانية بدأت تحسب للأمور حسابها، وأخذت تتوقع رد فعل عنيف إذا هي ترددت أو رفضت ما

(١) المقصود به رشدي باشا.

(٢) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ٨٣

يطلب منها . وأصبحت تعلق تأزم الموقف على تصلب رشدى باشا وتصرفاته على الحدود، بدليل أنها استدعت ضابطى أركان حرب الموجودين فى العقبة تحت إمرة رشدى باشا لى تسألهم : هل تتبع طابا الحكومة السنية أم لا ؟ وهل رشدى باشا هو السدى خلق هذه المشكلة أم لا ؟ ويعلق قومندان العقبة على هذا كله بقوله (أن هذه الأمور طبيعية خاصة وأننى كنت حائلا أمام الإنجليز وتحقيق أطماعهم، لأننى كنت أقول الحقيقة دائما ولا أحيدها) .

أما عن الجانب الآخر وهو مصر ، فقد ازدادت حدة الغضب فيها على الإنجليز ، وامتنع الحمالون الموجودون فى السويس عن تحميل الفحم على سفينة نور البحر التى كانت تريد أن تنقله إلى الباراج ديانا . وقد أفلقت الانجليز هذه الاضطرابات المؤيدة للدولة العثمانية ، وبدأ يساورهم الشك والقلق حول قناة السويس (١) .

كما اشتد غضب بعض الصحف اليومية فى مصر فى تلك الآونة من الباب العالى الذى يدعى أن جوء من سيناء لايتبع مصر ويورد سلخه منها عن طريق الفرمانات المتوالية التى يحدد فيها حدود مصر الشرقية . وقد اتضح ذلك بنوع خاص فى جريدة المقطم التى أخذت تؤكد على مصرية سيناء بكاملها ، قائلة . (أن شبه جزيرة سيناء كانت دائما تابعة لمصر وجوء منها ولم تول كذلك ولن تزال

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٨٢ - ٨٥

ونورد على صحة ذلك الأدلّة الآتية:

أولاً : أن فراعنة مصر تركوا آثارهم في سراسبب الخسادم والمغارة في الجهة التي يستخرج منها الفيروز في قلب سيناء . فهذه الآثار تشهد بأن تلك الجهات كانت تابعة لمصر وتحت حكم حكامها منذ قديم الزمان . (١)

ثانياً : أن الدين حكموا مصر من الفاتحين الأجانب كانوا يولسون الولاة عليها ويجعلون سلطة ولاتهم شاملة لشبه جزيرة سيناء . وفي تلك الجهات آثار كثيرة تدل على أن ولاة مصر كانوا يتولون أحكام طور سيناء على السدوام .

ثالثاً : أن حدود شبه جزيرة سيناء كانت خطأ متعرجة من رفح إلى العقبة .

رابعاً : أن محمد أمين بك فكري صاحب جغرافية مصر المشهورة المطبوعة في سنة ١٢٩٦ هـ الموافقة لسنة ١٨٧٩م نقل أقوال

(١) تذكر كتب التاريخ القديم أن معركة كبرى دارت بين أحمد فراعنة الأسرة الخامسة والعشرين والآشوريين في منطقة رفح سنة ٧٢٠ ق.م . كما دارت معركة أخرى بين بطليموس الرابع ملك مصر وأنطيوخوس الثالث ملك سوريا ، هزم فيها الأخير سنة ٢١٧ ق.م . (عطيه حسين افندى . المرجع السابق ، ص (١١) .

أبى النداء عن حدود شبه جزيرة سيناء وجعلها خطا متعرجا
من رفح إلى العقبة معتمدا في ذلك على كتاب قدرى بك المطبوع
(١)
سنة ١٨٦٩م.

وبعد كل هذه التطورات بدأ القصر الهمايوني يستعيد حساباته
ويفتش في أوراقه القديمة على ضوء مجريات الأمور. ويستفسر
عن بعض الأحوال والأوضاع في منطقة العقبة. ويتساءل عن مسدى
أحقية المصريين في الأماكن المتنازع عليها. ثم أصدر أوامره
بسرعة سحب العساكر العثمانية الموجودة في طابا وإعادتها إلى مواقعها
التي كانت فيها قبلا، مع مراقبة الأوضاع كي لا يحدث إحلال من قبل
الجنود المصريين في المناطق التي تنسحب منها العساكر العثمانية.

وهذه ترجمة لمحتوى البرقية التركية التي أرسلت من القصر
الهمايوني إلى رشدى باشا بهذا الخصوص في ١١ مايو سنة ١٩٠٦م.

تشرفت بإرادة حضرة ملجأ الخلافة بالصدور، تستفسر عن
كان قومندان العساكر الشاهانية الموجودة في العقبة قبل رشدى
باشا. وأى الموانى أرسلت منها الجنود الشاهانية إلى اليمن.
وما هي الأماكن التي يدعى المصريون ملكيتها وهي في الأصل غير تابعة
لهم. وهل صحيح أن المسافة من طابا حتى الميناء الذى تم إركاب الجنود
الشاهانية منه تقدر بأربعة عشر كيلو مترا. وتساءل عن اسم

(١) المقطم، العدد ٥٢٠١، الصادر في يوم الخميس ١٠ مايو سنة ١٩٠٦م

الموضوع، وبعد أن بحث مجلس النظار (السوزرا) الموضوع، اتضح له أن شغل طابا من قبل الحكومة السنية كان مبنيا على إشاعة. وقد ترتب على ذلك منع الموظفين المصريين هناك من إنشاء مخافر أو أى مبان أخرى والتمسك بالوضع الراهن وحماية حقوق السلطنة السنية . وقد تم تبليغ المذكرة السامية الصادرة من البساب العالي إلى الدائرة (القيادة) العسكرية لتنفيذ اللازم بخصوص ما ورد فى الإرادة السنية لحضرة ملجأ الخلافة التى تشرفت بالصدور مع المضبطة التى قدمت للمجلس المذكور لتبليغ الخديوية المصرية لكى تصدر أوامرها الصارمة إلى الموظفين المصريين ليعملوا على التآلف والتفاهم مع القومندان وضابطى أركان حرب للتوصل إلى الوسائل والأسباب السليمة التى تؤدى إلى عودة العساكر الشاهانية إلى العقبة وإرجاع وضعها إلى سابق عهدها مع المحافظة على الوضع الراهن (١).

وبعد كل هذا التحدير والتشديد فى الأوامر السلطانية التمسى تقضى بسحب العساكر العثمانيين من طابا إلى العقبة لإرجاع وضعها إلى ما كان عليه فى السابق ، تم سحب الجنود الموجودين فى طابا وإرسالهم إلى العقبة تحت جناح الظلام . ووضع رشدى باشا جنودا أخرى خارج طابا للحراسة والمراقبة . وترك الجنود الشاهانية الموجودون فى مواقع الكريكرة والقطار والمفرق فى نقب العقبة وكذلك ترك الموجودين فى مرشش كما هم فى مواقعهم . وبهذه الصورة يكتمون

(١) رشدى باشا * المرجع السابق، ص ٨٦

قد تم سحب الجنود الشاهانية من وادى طابا الذى يمتد مسافة ٦٠٠ متر ، وبقيت عساكر شاهانية أخرى على خليج العقبة على امتداد الثمانية عشر كيلو مترا تتحول على البر للحراسة (١).

ويعلق قومندان العقبة على هذه الإجراءات التى اتخذها ، بقوله : (على الرغم من أنه يفهم من الأمر الذى صدر إلينى من قيادة الجيش بسحب العساكر الشاهانية من المواقع التى كانت تحت أيديهم إلى العقبة ، حيث يوجد به تعبير (إرجاع الوضع الحالى إلى ماكان عليه سابقا) ، إلا أنني لم أسحب الجنود من الأماكن التى ذكرتها آخذا المسئولية على عاتقى لأننى كنت أقدر مدى خطورة الموقف . كما أنه لم يكن من الملائم أبداً أن يشاع عن إرسال الجنود الشاهانية إلى طابا أنه اعتمد على الشائعات التى كانت تتكرر هناك ، كما ورد فى الأمر التلغرافى الذى صدر من قيادة الجيش ! لقد تألمت إلى أقصى درجة من البلاغات التى تخالف الحقيقة وتضر بمصالحنا . فى الوقت الذى يُعرف فيه أن إرسال الجنود إلى المكان المذكور حدث نتيجة لوصول الجنود المصريين بسفينة نور البحر وركوبهم الصنادل ومحاولتهم الدخول إلى البر ، وأنه كسان لمنع جنود مصر من الدخول إلى الشاطئ ، حسب الأوامر التى جاءت فى برقية الصدر الأعظم المؤرخة فى ٢٢ يناير ١٩٠٦م (٢).

وفى آخر يوم فى الإنداز وهو ١٢ مايو ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا

(١) رشدى باشا : الرجوع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧

(٢) راجع البرقية ص ٨٤

برقية عاجلة من المايين الهمايوني (الخاصة السلطانية) أرسلها
عاصم بك كاتب الشفرة بالقصر السلطاني . تتضمن لوما شديدا
له على تصرفاته تجاه مشكله طابا ، وتلقى عليه مسئولية تفاقم الوضع
على الحدود بسبب ادعاءاته أحيانا وتسرعة أحيانا أخرى في تنفيذ
الأوامر الصادرة إليه . وتستفسر عن تصرفات الإنجليز عند بداية
المشكلة وعن صدور الأوامر إليه بشغل طابا من عدمه . وهذه ترجمة
عن التركية لفحوى البرقية :

(صدرت الإرادة السنية للاستئذان في عودتك إلى سوريا
لعدم إحساسك بالراحة ، بعد أن تحركت إلى العقبة حسب الأوامر
الصادرة إليك . لقد سقت مفرزة من الجنود شغلت بها طابا فـ
قيام المصريين بإقامة خيمة في طابا وشغلهم لها . وبعد أن حدث
ذلك قمت بعرض الموضوع ، مدعيا أن سبب شغل المصريين لطابا
كان لتسهيل مهمة الإنجليز في التجول هناك . وكان من اللازم
والطبعي التحرك وفقا للإرادة السنية التي تصدر فور عرض المعلومات
الخاصة بمثل هذا الموضوع . ومن المحتمل أن تكون قد تسرعت في
تنفيذ اللازم فور تلقي الأوامر والتبليغات في هذا الخصوص .
ولفهم الموضوع على حقيقته وواقعه صدر الأمر والفرمان إليك لتتقدم
شرح عن أي الطرق تصرف بها الإنجليز عند بداية المسألة . ومـ
تلقيت أمرا باسم السلطان لشغل طابا أم لا . (١) .

ويعلق رشدى باشا على هذه البرقية بقوله . (لقد ذهلت من هذه البرقية ، وأدركت أنهم يتصرفون معى بعنف بهدف القضاء على لتحقيق مطامع الانجليز) ويؤكد على أن الأوامر التي صدرت إليه من الصدر الأعظم بشأن مشكلة طابا قد طوامها النسيان أو أنهم يتناسونها . ويشير إلى أن المسألة غير واضحة فسي ذهن السلطان بسبب تضارب المعلومات التي يتلقاها واختلاف أغراض الذين يعرضون عليه الموضوعات .

وقد ارتأى لقومندان العقبة دفاعاً عن تصرفاته أن يرد على استفسارات هذه البرقية ببرقية مفصلة يشرح فيها ما حدث . ولانريد هنا أن نكرر الأحداث التي سبق لنا ذكرها . ولكننا نريد أن نضيف تعليق قومندان العقبة هذا على الأحداث فقط لكي نوضح دائماً وجهة النظر التركية ، يقول :

لم تنته الأسباب التي أوجبت الدفاع عن طابا ، فهناك جنود مصريون في جزيرة فرعون ، وهناك بارجة انجليزية بالقسم منها . والمحافظة على هذا المكان تستوجب الاحتفاظ بمفرزة من الجنود هناك . وقد تم رغم ذلك سحب الجنود الشاهانية من هناك بمقتضى فرمان الهمايوني الذى ورد بالأمس .

ويصر رشدى باشا على أن طابا تابعة للعقبة وهى بدورها تابعة للحكومة السنية مباشرة . لذلك يعترض على قول السفارة الإنجليزية فى استانبول التي تذكر أن شغل طابا من قبل الجنود العثمانيين يعتبر احتلالاً .

ويذكر قومندان العقبة أن براملى جاء ومعه خمسة مــــــــــــــ
الجنود من أبناء عقييل وضربوا خيامهم بجوار المرشش بــــــــــــــ
عريسة على مسافة أربعين دقيقة من العقبة، وكذلك أراد براملى
أن يقيم نقاط حراسة فى أم البيسان وغديان ونقب العكــــــــــــى
بوادى عريسة بالإضافة إلى تلّة الجوارفى والقرية والقصيمة وعجرو د
وخان يونس على طريق غرة لكى تقيم بها الجنود وتتجول الدوريات
بين النقاط للحراسة بناء على الأوامر الصادرة من جاكم مــــــــــــــ
فذكر له البكباشى صدقى افندى الذى قابله أن هذه الأماكن
تقع داخل إقليم العقبة التابع للحكومة السنية، فضلا عن أنه لا يوجد
لدى براملى أمر كتابى بذلك . . وقام بمنعه من إقامة مخافر فــــــــــــى
هذه المناطق . .

وقد رأى قومندان العقبة تعليقا على هذه الأحداث ، (أن الحاجة
ماسة إلى إنعاش ذاكرة الحضرة السلطانية . . لأن المراســــــــــــلات
التي بعث بها والفرمانات التي تلقاها قد طواما النسيان . .) (١).

ارتأى للحكومة البريطانية أن ترسل مذكرة أخرى فــــــــــــى
١٢ مايو سنة ١٩٠٦م قبل يوم واحد من انتهاء مهلة مذكرة التهديد
والوعيد الأولى المؤرخة فى ٣ مايو سنة ١٩٠٦م . فقام أوكونــــــــــــور
بمخاطبة المصدر الأعظم توفيق باشا بمذكرة تحمل فى مطلعها عبارات
رقيقة لتلطيف الموقف قبل الدخول فى التعبيرات التي تدل على

التنبية والإندار كعادة الانجليز . وتؤكد هذه المذكرة على خط الحدود الذى يبدأ من رفح شمالا إلى العقبة جنوبا . وتنبية إلى عدم استعمال تعبيرات غامضة فى المباحثات فى المستقبل . كما حدث من قبل فى مشكلة طابا عند بداية ظهورها .

وهذا هو نص المذكرة مترجما عن التركية :

من سير أوكونور إلى توفيق باشا

استانبول فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦م

تشرفت أس بتسلم الرسالة التى أبدىتم فيها الملاحظات حول احتلال طابا . وإننى لأقدم أسفى الشديد على عدم معرفتى بمحتسوى التلغراف المؤرخ فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٢م والصادر من الصدر الأعظم إلى الخديو بشأن إيداع إدارة شبه جزيرة طور سيناء فى عهد الخديو . أو على عدم تسليمكم واعترافكم بحق حضرة الخديو فى شغل طابا وشبه الجزيرة المذكورة .

ولن تسمح الحكومة الانجليزية بحدوث مثل هذه الأحداث مرة أخرى، بعد اعتمادها على مذكرة ذاتكم . وقد أصبح من الضرورى أكثر من أى وقت مضى تعيين حدود شبه الجزيرة المذكورة من رفح إلى رأس خليج العقبة على أن تكون استقامته جنوبا بشرق تقريبا . وهكذا ينبغى تحديد خط الحدود بمعرفة لجنة مختلطة يتم تعيينها من قبل الحكومة السنية والخديوية المصرية . كما يجب على الحكومة السنية أن تقدم الضمانات الكافية لتحقيق ذلك اعتمادا على الخريطة التى ستحضرها اللجنة المذكورة لتعيين الحدود .

خسب الحدود من رفح إلى العقبة تدعيما للعلاقات الطيبة بين
الدولة العثمانية وانجلترا على حد قوله.

حساب السفير.

تشرفت بالمذكرة التي تكرمت بإرسالها لي في ١٢ الجاري
(مايو) بشأن احتلال طابا . فاسمحوا لي أن أخبركم أنه لم يخطر
قط ببال الحكومة الشاهانية الخروج عن مضمون التلغراف المرسل
من المرحوم جواد باشا إلى سمو الخديو في ٨ أبريل ١٨٩٢م . ومسح
ذلك فإن الرسالة التي تشرفت بإرسالها إليكم في (١١) الجاري (مايو)
كانت واضحة كل الوضوح . فإن إخلاء طابا قد تقرر وصدرت الأوامر
بذلك .

وقد استقر الرأي على أن الضباط أركان حرب الموجودين
الآن في العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يسرون
معا على الأمكنة اللازمة ليحجروا التحريسات الفنية على مقتضى
القواعد الطبوغرافية ، ويعينوا على خريطة النقاط الطبيعية التي
يكون بها ضمان الحال الحاضرة ، وبقاء القديم على قدمه فسي
شبه جزيرة سيناء ، على القاعدة التي وضعها جواد باشا في تلغرافه
سالف الذكر . وأن يرسموا خطا للحدود يبتدىء من رفح بقرب
العريش ويتجه جنوبا بشرق على خط مستقيم تقريبا إلى نقطة على
خليج العقبة تبعد على الأقل ٢ أميال من العقبة . وبذلك تكون
الغائب التي أهديتكموها سعادتكم في رسالتكم المشار إليها قد
تحققت تماما .

هذا وإننا نسأل سعادتكم أن تبلغوا ذلك إلى لندن . ونأمل
أن حكومة جلالة الملكة تدرى بذلك برهانا جديدا على رغبتنا
الشديدة في دوام حفظ العلائق بيننا على دعائم الصودة التامة .
وإن في إبداء حكومة جلالته تمام ارتياحها لذلك ، دليلا على
القيمة التي نعلقها على حفظ وتوطيد العلاقات الحسنة الكائنة
لحسن الخط بين الحكومتين ، أفندم .

الإمضاء

توفيق (١)

ويذكر رشدي باشا تعليقا على هذه الرسالة ، يمثل
بالاحتجاج والتذمر من تحديد الحدود بهذه الكيفية دون أن يجهز
بصوته ، قائلا . (أن القرار الوارد في الرسالة مخالف لمنطق تلغراف
جواد باشا وأحكامه ، لكنه موافق لادعاءات الانجليز التي يدعونها
منذ أن قرأوا التلغراف المذكور . وكان قد تم تحديد شبه جزيرة
طور سيناء بخط العريش العقبة . في الوقت الذي جعلت فيه نقطة
البدائية على بعد ٢٥ ميلا من العريش إلى ناحية رفح . وفي الوقت
الذي ذكر فيه موقع العقبة طبقا لأحكام برقية جواد باشا ، فإن ذكر
تعبير لا يقل عن ٢ أميال من العقبة على أنها نقطة النهاية ، كان ظلما
لا يمكن فهمه لعدم انسجامه مع الحقيقة . لا يمكن التأكيد بالقطع :
هل قبلت الحكومة السنية هذه الطلبات مضطرة ، أم أن ذلك نتج عن
أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية لم يجدوا في بحث مسألة

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٢ ، ٦٠٣

العقبة ضرورة ، متسائلين هل تستحق العقبة كل هذه المشكلة ! كسان
الواجب يقتضى إبلاغ وإبلاغ ضابطى الأركان حرب بالمراد لكسى
نوضح حقيقة المشكلة ، قبل أن يتم إرسال مذكرة بهذه الكيفية ،
لأننا موجودون فى العقبة بالقرب من الأحداث . وكان يجب
أن يعتبر الرد الذى نقدمه أساسا لمن يكتبون المذكرة ، لكسى
تساير مصلحة الدولة العلنية . . . كانت السفارة الإنجليزية فى
استانبول تتلقى معلوماتها التى يرسلها لها كرومر من تقارير
قومندان البارجة ديانسان من براملى بك ومن مدينتين
مخابرات مصر الأميرالى الإنجليزي اوين بك . وكانت هذه
التقارير تستبعد العقبة من الموقع عن طريق رسم خط يمر أمام
المرشش ، لجعل مفتاح العقبة فى الجانب المصرى للخط الفاصل ،
ولسد طريق العقبة غوة المار من نقب العقبة ، وللاستيلاء على
بعض المناطق الاستراتيجية الهامة (١) .

وفى ١٥ مايو ١٩٠٦م وردت على قومندان العقبة برقية من القيادة
العامة للجيش العثمانى عن طريق الجيش الخامس . الهمايونسى . وقد
جاء فيها أن الإرادة السلطانية صدرت بناء على إصرار سفارة
انجلترا على تحديد بداية حدود مصر الشرقية ونهايتها . كما تشير
الإرادة إلى أن التحديد الطبيعى يبدأ من مسافة ثلاثة أو أربعة
أميال من العقبة تمشيا مع طبيعة الأرض على أن يتم ذلك
على يد ضابط الأركان حرب الأتراك فى

(١) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ٩٦ ، ٩٧

كما تم شرح الأمر تلغرافيا إلى الخديوية الجليلة أيضا. وأخطرت القيادة العسكرية بما يجب القيام به بناء على هذا . بالإضافة إلى أنه يجب إعادة وضع العلامات التي أزيلت في أماكنها السابقة التي تحدد الحدود الموجودة في رفح طبقا للفرمانات الهمايونية . وإذا ما كانت هناك جنود شامانية في ناحية الحدود التابعة لمصر ، تعاد إلى الناحية الأخرى . وقد تفضلت التذكيرة السامية التي صدرت من الباب العالي بإرسال إخباريات سريعة إلى من يدخل في نطاقهم هذا الأمر . وفي إطار ذلك كتب بالموضوع إلى متصرفية القدس (١).

ويتضح لنا من هذه البرقية شيء هام جدا : فقد ظلت الدولة العثمانية تغالط وتدعى أن خط الحدود الذي دُص عليه في تلغراف الصدر الأعظم جواد باشا بتاريخ ٨ أبريل ١٨٩٢م والصادر بخصوص تعيين الخديو الجديد عباس حلمي باشا، يحدد خط الحدود من رفح إلى السويس . ومنذ سنة ١٨٩٢م وحتى سنة ١٩٠٦م وهي تصر على موقفها وادعائها هذا، أي لمدة ١٤ عاما تقريبا.

وقد تكرر هذا الادعاء في فرمانات وبرقيات كثيرة، كما تردد كثيرا في كتاب رشدي باشا. ثم اضطرت الدولة العثمانية في النهاية وعقب برقية التهديد ، إلى التصريح بأن حدود مصر الشرقية تبدأ من رفح وحتى خليج العقبة ، وهو التحديدي الطبيعي طبقا لطبوغرافية الأرض كما ورد في هذه البرقية.

(١) رشدي باشا : المرجع السابق، ص ٩٢ ، ٩٣ .

٧ جمادى الثانية ١٣٠٩ هـ (١).

وكـــــــذا:

- بـرقية الصدر الأعظم جواد باشا التى صدرت لكى تكـمـل
الفرمان الصادر إلى عباس حلمى باشا وتصحح الوضع فيه:
(أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء، فإن الحالة الحاضـرة
تبقي فيه كما هى عليه، وتكون إدارتها بيد الخديوية المصريـة،
كما كانت فى عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والمرحوم والدكم توفيق
باشا (٢).

ومما يدل دلالة واضحة على عمق هذه البرقية على سبيل
المثال، أن اللورد كرومر أرسل رسالة إلى تيجران باشا ناظر
الخارجية المصرية فى ذلك الوقت تعتبر مذكرة تفسيرية للبرقية ،
حيث نص فيها صراحة على حدود سيناء من رفح حتى خليج
العقبة ، لكى يقطع خط الرجعة على الدولـة العثمانية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض الخرائط التى أرفقت بالفرمانات
والبرقيات ضاع بفعل الزمن، ولو كانت الحدود قد حددت كتابـة
بصراحة ووضوح فى الأوامرات والمراسم ، لبقىـت لنا رغم ضياع
الخرائط ، إلا أن هذا لم يحدث ..

وبعد أن حللنا البرقية السابقة وعلقنا عليها، علينا أن نـفـسـح

(١) راجع نص فرمان ص ٤٢ - ٤٥

(٢) راجع نص البرقية ص ٥٥ - ٥٧

المجال لتعليق من رشدى باشا عليها، حيث يقول : (وفق سفير
انجلترا في أن يحصل على نتيجة عن طريق التهديد الذى أورد
في المذكرة الثانية بعد أن أحس بأن المذكرة الأولى أثرت فيها
تأثيرا قويا. ولولا التهديد ما كان يحصل على نتيجة، ليس فيها من
الحق شيء (١)) على حد زعم رشدى باشا.

ومعنى هذا أن الدولة العثمانية أخذت تراوغ وتراوغ إلى أن
أطبق عليها الإخطبوط البريطانى، فخضعت للتهديد فى النهاية . .

فشلت كل محاولات المراوغة التى اتبعتها العثمانيون، و رأى
السلطان أن يهدىء هذا الوضع المتردى، فأمر العساكر العثمانيين
بالخروج من طابا كما سبق أن قلنا، ثم أعاد عساكر رفح إلى
حدودهم، بعد أن نصبوا عمودى الحدود اللذين كانوا قد أزالوهما
من مكانهما.

وقد وردت برقيتان من جريدة المقطم عن عودة العمودين إلى
مكانهما. وهذه الجريدة هي التى أبرقت من رفح عن إزالة عمودى
الحدود من قبل. وهذا هو نص البرقيتين:

(أدرجنا بين الأخبار المحلية تلغرافيين وردا علينا من العريش،
فجوابهما:

أن حاكم غوة العثمانى أتى رفح بسبعين رجلا، وأخرج عمودى
الحدود من المكان الذى دفنتهما فيه الجنود العثمانية ونصبهما فى

(١) رشدى باشا. المرجع السابق، ص ٩٢

مكانهما كما كانا قبل إنزالهما..

ظهر أنه لما أكرهت انجلترا الحكومة الحميدية على إخلاء حدود سيناء، وعلمت هذه الحكومة أن رجال الحكومة المصرية لا يبدون وأن يظهر العمدون . بادر قائمقام غزة إلى رفع بالرجـال وأخرج العمدون من تحت الأرض ونصبهما في مكانهما.(١)

ساور البريطانيون الشك في قيام العثمانيين بسحب جنودهم من كل المواقع أسوة بما فعلوه في طابا . فأرسل هورنبـي قومندان الطراد ديانا اثنين من العربان في ١٧ مايو ١٩٠٦م لمراقبة المفزة التركية المكلفة بالحراسة في المناطق المجاورة للعقبة وطابا . إلا أن العثمانيين أحسوا بحركة الرجلين في جنح الظلام، فأطلقوا عليهما النار فـلاد بالفرار.

وفي ٢١ مايو ١٩٠٦م جاء قومندان الطراد ديانا لزيارة قومندان العقبة قبل عودة الأول إلى مصر. وقبل أن يودع هورنبـي رشدي باشا أخبره بأن الأوامر صدرت إليه من مصر بالعودة مصطحبا الجنود المصريين معه. وقد تحدث القومندان حديث مجاملة مع رشدي باشا ما دحا الجيش العثماني، بقوله : (أننى سمعت من أبى أن الجنود الشامية أحسن جنود فى العالم، وقد آمنت بذلك، لأننى رأيت أنهم يتحلون بالصبر ويتميزون بالاجتهاد والقدرة على التحمل، كما

(١) جريدة المقطم، العدد ٥٢١٠ بتاريخ الاثنين ٢١ مايو ١٩٠٦م (٢٧

(١) كما أنهم واقفون على أحدث النظم الحربية الأوربية

وفي اليوم التالي للديارة أى في ٢٢ مايو ١٩٠٦م تحرك الطراد عائداً إلى السويس وعلى متنه القومندان هورنبي والعساكر المصرية.

وعند تحرك الطراد كانت هناك جلود عثمانية في نقيط المرش والقطار والمفرق والكريكة بالقرب من طاباء على حد قول رشدي باشا. (٢)

ويذكر قومندان العقبة وحده (أن الطراد بيرسيوس السدي كان في عدن حل محل الطراد ديانا (٣). ولم يقع بصري على مصدر آخر يشير إلى ذلك.

وأرسل أحمد شفيق باشا رسالة من استانبول إلى الخديو فسي ٢٨ مايو سنة ١٩٠٦م ، يخبره بنظرة الرأي العام التركي للمنشود السامي التركي في مصر أحمد مختار باشا الذي سخط عليه سخطاً عارماً، لأنه كما يقال في استانبول أرغم الدولة العثمانية على التباحث مع انجلترا بخصوص طاباء بسبب سياسته غير الصحيحة في إدارة الأمور. ويطلعه على رضى الأوساط الحاكمة في الدولة العثمانية عن تصرفاته في صالح الدولة العثمانية. ثم يوقفه على سياسة انجلترا مع الدولة العثمانية . وهذا هو نص الرسالة:

(١) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ٩٨ ، ٩٩

(٢) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ٩٩

(٣) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ١٢٢

(انتهت مسألة طابا، ولكن الجميع ساخطون هنا على القســازى مختار باشا، وبالأخص السلطان والصدر الأعظم وناظر الحربية. وقد سمعت أحد النظار يقول أن مختار باشا خدم مصلحته الشخصية ولم يفكر فى خدمة الدولة العثمانية . والصدر الأعظم يقول أن الدولة العلية لم تتخابر حتى اليوم بصفة رسمية مع انجلترا بشأن مصر، ولكن سياسة مختار باشا اضطررتها للمخابرة فى مسألة طابا. ولا يخفى ما فى ذلك من النتائج الضارة بتركيا ومصر.

وباختصار، إن رأى العام هنا تهيج ضد الغازى، وراضٍ عن خطة الجناب العالى (الخديو) لدفاعه عن مصالح الدولة العثمانية وعن الدين رغم حرج مركز سموه. (١)

وقد ظهر لسيدى مما سبق عرضه أن سكون الانجليز لم يكن إلا ظاهرياً، وأنهم ضغطوا على الدولة العثمانية عند اللزوم للحصول

(١) يذكر أحمد شفيق أنه سمع من البرنس حسين كامل باشا أن ملك الإنجليز كان يعطف على الخديو ويحبه. وكان يعتقد أنه إزاء هذا العطف مخلص له، ولكن مسألة طابا غيرت مجرى الأمور . لأن الإنجليز فى مصر وفى تركيا تمكنوا من الحصول على صور البرقيات التى تبودلت بين الخديو والآستانة، وكانت كلها ضدهم مع أن الخديو كان يظهر لهم العكس أى أنه معهم ومخبراته فى صالحهم. فلما اطلع عليها الملك، قال : (كنت أعلن أن الخديو معنا، ولكننا نعرف الآن أنه يظهر لنا غير ما يضمن، فلا نثق به)
(أحمد شفيق باشا : المراجع السابق، ص (٩١).

على غايتهم. لأنهم يعلمون أن سياسة الدولة العثمانية فسي
كل المسائل كانت تشددا ثم تفريطا كما حدث مع كثير من
السدول^(١).

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المراجع، ص ٨٩، ٩٠.

تحديد مسار الحدود

صدر أمر الباب العالي إلى المندوبين العثمانيين في العقبة أن يتحدا مع من تلتدبهم مصر لتعيين خط الحدود. وتألّفت اللجنة المصرية من الأميرالاي (اويين بك) مدير المخابرات المصرية والسواء ابراهيم باشا فتحي من أرباب المعاشات إذ ذاك وكمال وزير الأوقاف. وتُدب نعوم بك شقيق لدهاب معهما سكرتيرا للجنة المصرية. (١)

وهذه صورة الأمر العالي (الخديو) الصادر بهذا الشأن :

(سعادتلو ابراهيم باشا فتحي، وعوتلو الأميرالاي اويين بك .. اقتضت إرادتنا بتعيينكما وتعيين حضرة نعوم بك شقيق معكما بصفة سكرتير لتسوية الحدود بين العقبة ورفع ، وذلك بالاتحاد مع الضباط المندوبين من قبل الدولة العلية لهذا الغرض وهم الآن في العقبة.

وقد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد تسهيل الإدارة على الطرفين، وذلك بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية المذكورين . وهذا الخط الفاصل يبدأ من رفح بقرب العريش ويتجه إلى الجنوب الشرقي حتى ينتهي في نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ثلاثة أميال من العقبة،

(١) نعوم بك شقيق : المرجع السابق ، ص ٦٠٤

ويكون خطأ متعمدا يقرب من المستقيم. ولذا أصدرنا أمرا هذا
لكم للعمل بمقتضاه.

في ٢٢ مايو ١٩٠٦م

ختم
عباس حلمي (١)

ومن الجدير بالذكر أن رسالة الصدر الأعظم إلى سفير إنجلترا
في الآستانة السير نيقولاس أوكونور في ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ تقـرر
أن اللجنتين التركية والمصرية مكلفتان بعمل التحريات الفنية
طبقا للقواعد الطبوغرافية، وتحديد النقاط الطبيعية على خريطة
مراعاة للحال الحاضر وبقاء القديم على قدمه.

ويسترعى الانتباه في الأمر العالي الصادر من الخديو أيضا أنه
يخاطب اللجنة المصرية، قائلا : (قد فوضناكم تفويضا مطلقا بإجراء
ما ترونه موافقا من التغييرات الطفيفة في خط الحدود بقصد
تسهيل الإدارة على الطرفين، بالاتفاق مع مندوبي الدولة العلية)

ومعنى ذلك أن الدولة العلية جادة في نواياها نحو حل مسألة
الحدود طبقا للقواعد الطبوغرافية ، وأن الخديو صادق في تفويضه
الكامل للجنة المصرية بإجراء التعديلات اللازمة على الحدود
إذا اقتضى الأمر حلا للنزاع.

(١) نعوم بك شقيرة المراجع السابق، ص ٦٠٤، ٦٠٥

طريقة إنشاء الحدود :

تمر عملية إنشاء الحدود بثلاث مراحل ————— :لـ

المرحلة الأولى:

ويتم فيها تخصيص منطقة معينة تمارس فيها سيادة سيادتها وتسود فيها قوانينها ونظمها، ويتم فيها التحديد الأرضي لمنطقة وتحديد المساحة التي تدخل في نطاق الدولة منفصلة عما حاورها من الدول، وتوصيف هذه المنطقة ومظاهر سطحها ومعالمها. وقد تتدخل العوامل الاستراتيجية والاقتصادية والقومية وما شابه ذلك في هذه العملية الهامة والضرورية للبدء في إنشاء الحدود، وهي من عمل السياسيين. وتسمى هذه المرحلة . التخصيص Allocation

المرحلة الثانية:

وهي مرحلة التحديد Delimitation

وهي عادة عمل دبلوماسي، فيما عدا إذا كان هناك نزاع حول الحدود أمام محكمة دولية . وإن كان في النهاية يعود أيضا لعمل الدبلوماسيين. وقد يتم التحديد في صلب معاهدة، ويسمى إثباتات الحدود على السورق. وهذا التحديد يصف خط الحدود وامتداده ويبين على الخرائط والوثائق الملحق بالمعاهدات .

المرحلة الثالثة:

مرحلة التخطيط Demarcation ،

وهي مرحلة التخطيط للفعل للحدود ، وتوصف بأنها عملية فنية يقوم بها الخبراء والمتخصصون . وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلى منطقة الحدود ومعها آلاتها وأجهزتها ، وتقوم بعملها في التخطيط .

ثم يتم إرسال النتائج إلى الحكومات المعنية ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة بعد تعيين ووضع العلامات المختلفة التي تبين حدودها. (١)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الظروف الطبوغرافية والبشرية قد تسمح أحيانا بحدوث انحرافات في مسار الحد لخلق حدود سياسية مناسبة . ويكون الانحراف في حدود كيلو متر واحد (أى ٦٢٠ م. من الميل)، وتضمن أحيانا على أن الانحراف لا يهد وأن يكون متساوى المساحة على الجانبين (٢).

اللجنة المصرية وتحديد المبدئى لخط الحدود :

ضمت اللجنة المصرية طبقا للإرادة الخديوية العالمة كلا من اللواء ابراهيم فتحى باشا ، والأميرال اوين بك ، ونعوم بك شقير سكرتير (٣). وصحب اللجنة كل من كيلنج Keeling ، وويد Wade وهما مهندسان انجليزيان بارعان من قلم المساحة المصرية من أجل رسم خريطة فنية للحدود

(١) عطية حسين افندى : سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، ص ١٢٨ ، ١٢٩ القاهرة ١٩٧٧.

(2) East.G. and J.R.V. Prescott: Our Fragmented World, P.81 London 1975

نقلا عن : د. محمد محمود ابراهيم : المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٣) ذكر نعوم بك شقير تفاصيل كثيرة عن تحديد مسار الحدود فى كتابه سالف الذكر ننقلها هنا عنه لأنه كان مشاركا فى جميع المباحثات.

من العقبة إلى رفح ، والقائمقام (براكندرج) بك وهو طبيبـــــــــــــــــــــــ
انجليزى ماهر من المصلحة الطبية بالجيش المصرى ، و (أقنــــــــــــــــــــس)
وهو كاتب انجليزى نجيب من موظفي إدارة المخابرات بمصر ، ويوسف
بك سامح وهو مترجم تركي يعمل في نظارة الحربية بمصر .

تحرك أعضاء اللجنة المصرية من مصر يوم الخميس ٢٤ مايو
١٩٠٦، قاصدين العقبة بطريق البحر، فوصلوا جزيرة فرعون مساء
السبت ٢٦ مايو من نفس العام.

وفي صباح اليوم التالي ذهبت اللجنة إلى العقبة، فاستقبلها
السواء رشدي باشا وأعضاء اللجنة التركية على الرصيف. وبعد
أن تعارفت اللجنتان، شرع المهندسان المرافقان للجنة المصرية
في رسم خريطة العقبة وضواحيها. وذهبت بقية أعضاء اللجنتين
إلى خيمة على شاطئ البحر. وشرع الفريقان في مناقشة مبدأ
الخط الفاصل. فصرح رشدي باشا ومندوبا اللجنة التركية أن الدولة
العربية، إنما أخلت طابا وتركتهما لمصر حفاظا على كرامة مصر
والدولة البريطانية، وأتتوا لقاء ذلك أن تسلم اللجنة المصرية بشأن
يبدأ الخط المستقيم، المشار إليه في كتاب الصدر الأعظم، من أنف
الجبل الذي على شاطئ الخليج ويطل على وادي طابا من الشرق ثم
يتمشى على رمس تلال النقب التي تطل على العقبة إلى المشرق.
وقالوا في سبب ذلك أن هذا الحد وحده يضمن سلامة العقبة من
الوجهة الحربية.

كان تحديد موقع العقبة أول المشاكل التي واجهت اللجنة .

وقد أخبر رشدى باشا اللجنة المصرية بأنه سحب الجنود الشاهانية من طابا فقط، وأبقى على الموجود منها أمام طابا وفسي المرشش والقطار والكريكسرة والمفرق منذ انسحاب الطراد ديانا وحتى حديثه معهم، مع إشارته إلى أنها ستظل في أماكنها وستدافع عنها . ثم طلب إدخال طابا ضمن منطقة العقبة عند تحديد الخط الفاصل، فأبى أويمن بك ذلك وقال : (أن طابا تقع خارج منطقة العقبة^(١)) . فلم يعلق رشدى باشا بشئ . .

وقد اعترض قومندان العقبة على اللجنة المصرية عند قيامها بتحديد الخط الفاصل الذى يبدأ من مسافة ٣ أميال من العقبة، كما جاء فى القرارات السابقة ، قائلا : (ينبغي قياس المسافة بخط مستقيم وليس بمحاذاة الساحل لأن الساحل متعرج . إن معنى ما تريدون أن تدخل مناطق هامة جدا داخل حدود مصر) . ثم أرسل برقية إلى القصر الهمايوني فى أول يونيو سنة ١٩٠٦م، يطلب عدم تلبية مطالب المصريين ما لم يتم استشارته فى ذلك أو استشارة ضابطه أركان حرب العثمانيين أولا . ويقرر بأنه إذا تمت الموافقة على تحديد الأراضى بالطريقة التى يريدها المصريون، فإن النقطة الهامة ستصبح فى أيديهم لامحالة^(٢) .

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٢ ، ١٠٣

(٢) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠٣

أجلت اللجنة المصرية قرارها في مسألة الخط الفاصل إلى أن تتم خريطة الحدود، وكانت في كل يوم أو يومين تجتمع برشدى باشا واللجنة التركية وتبحث في خط الحدود ، حتى عرف كل طرف رأى الطرف الآخر. (١)

وفي ٤ يونيو سنة ١٩٠٦م فرغ المهندسان من رسم خريطة العقبة، فبرحتها اللجنة المصرية على أن تسير على الحدود إلى رفح .

ولما كان اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ يقضي باتباع (خط يقرب من المستقيم يبدأ من رفح وينتهي بنقطة تبعد ٢ أميال على الأفق من العقبة ، كان لابد للجنة المصرية قبل ترك العقبة من تعيين نقطة على خليج العقبة تكون مبدأ الخط الذى تسير عليه . فاتفقت على أن يكون مبدأه المرشش التى تبعد $2\frac{1}{4}$ الميل من قلعة العقبة . وخمنت موقع رفح تخمينا من الخرائط التى بأيديها . ورسمت بين المكانين خطا تقريبا اتخذته دليلا لها لتعيين جهة السير على الحدود . فجعلت أول محطة لها المفرق عند رأس النقيب ، فوصلته عصر يوم ٤ يونيو . وقد استخدمت اللجنة المصرية مائة جمل ، يتخفها اثنا عشر من هجانة خفر السواحل .

وفي اليوم التالى لحق مندوبا اللجنة التركية (الأميرالاي أحمد مظفر بك والبكباشي محمد فهمى بك) باللجنة المصرية .

(١) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٥ ، ٦٠٦

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ سار المهندسان في المقدمة على الخط المستقيم التخميني يعينان مواقع الجبال والأمكنة البارزة على جانبي الخط بالأرصاد الفلكية، ويرسمان خريطة الطريق . وما زال الجمع سائرا حتى وصل إلى رفح في ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٦ . ولم يكن أحدهما يعلم الموقع الجغرافي لرفح بدقة . فاتصل المهندسان بتلغرافيا بالمرصد الفلكي في حلوان ، فعينا بمساعدته موقع رفح الجغرافي ، فإذا هو في طول شرقي ٨ ٥٢ ٥٣٥ وعرضي شمالي ١ ٢٦ ٢٩ ° . ولم يكن في رفح محل يصلح لرسم الخرائط ، فأخذ المهندسان أرصادهما ورسوماهما وذهبا إلى قلعة العريش . وكان في انتظارهما هناك المستر هيس أحد موظفي قلم المساحة النجباء . فرسما خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم من رفح إلى المرشش والبلاد عن جانبيه على نحو خمسة أميال من كل جانب .^(١)

ويتميز خط الحدود الذي رسمته اللجنة المصرية بأنه يقتصر جدا من المستقيم، وينطبق على طبيعة البلاد وتقسيم القبائل أكثر من أي خط سواه^(٢).

اللجنة التركية وتحديدها المبدئي لخط الحدود :

ضممت اللجنة التركية اللجنة المصرية طبقا للإرادة السلطانية السامية كلا من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظفر بك (وهو تركي الأصل

(١) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٧ ، ٦٠٨

(٢) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦٠٨

أشقر اللون معتدل القامة يناهز الخمسين من العمر والبكباشي
أركان حرب محمد فهمي بك (وهو كردى الأصل ولد في السليمانية
قرب الموصل وتربى في بغداد، قصير القامة أسمر اللون أسود
العينين براقهما سنة يناهز الأربعين) - وصحب اللجنة كل من
الصاغ أركان حرب محمد أسعد بك ياور رشدى باشا (وهو ضابط
عربي نجيب من أهل بيروت يتقن التركية والعربية وينظم الشعر
وله إلمام بالعلوم الطبيعية والرياضية) ، وضابط تركي برتبة ملازم
وبعض العساكر، وسليم بك أسعد سكرتير^(١).

ومن الجدير بالذكر أن الأمر التلغرافي الذى صدر عن قيادة الجيش
العثمانى فى ١٢ مايو ١٩٠٦م إلى رشدى باشا ، كان يذم على
اتحاد القومندان أى رشدى باشا وضابطي أركان حرب مع الموظفين
المصريين الذين سيقوم الخديو بإرسالهم للاشتراك فى بماتحات
الحدود^(٢). إلا أن البرقية التالية التى صدرت عن قيادة الجيش
إلى رشدى باشا بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٦م جاء فيها تكليف ضابطسى
أركان حرب دون ذكر لرشدى باشا^(٣)، وهكذا استثنى القومندان
رشدى باشا من الاشتراك فى بماتحات الحدود ، وكلف مساعداه من
ضباط أركان حرب بالاشتراك فيها.

ويعتقد رشدى باشا فى كتابه أن إصدار قرار بهذه الصورة
يتمشى مع ماتقتضيه المصلحة^(٤) ويبدو فى ظنى أنه استبعد لأنـه

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق ، ص ٦٠٥ - ٦٠٧ .

(٢) راجع ص ١٩٩ ، ٢٠٠ (٣) راجع ص ٢٠٩ - ٢١١

(٤) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١٠١

متشدد مثل المندوب السامي التركي أحمد مختار باشا، فضلا عن أن السلطان بدأ يعزو إليهما سبب تردى الوضع عند الحدود.

أخذت البرقيات في تلك الآونة العصبية تنهال على رشدى باشا متضمنة بعض الأوامر والتنبيهات. وأخذ هو من جانبه يرد على كل برقية تصل إليه أثناء عملية استطلاع الحدود والمسح الطبوغرافى من قبل اللجنتين المصرية والتركية.

ففى ١٥ يونيو ١٩٠٦ م أبلغ قومندان الجيش الخامس الهمايونسى، رشدى باشا بذى البرقية العاجلة التى وصلت إليه من القيسادة العامة للجيش العثمانى.

يشير سردار الجيش العثمانى فى هذه البرقية العاجلة إلى عدم تخطى الأوامر السابقة الخاصة برسم خط الحدود مع التنبيه على الوفد المصرى بالالتزام بها. كما يذكر أن الخديو أمر الموظفين المصريين بإبداء المرونة فى المباحثات، وقد استجابوا لأمره. وينسود بأن الخط الفاصل سينتهى عند نقطة فى منطقة المرشش تبعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع الميل من العقبة، كما ذكر وفد المباحثات التركى. ويهيب السردار بلجنة المباحثات التركية إلى عدم إفساح المجال لإشارة أى مشاكل، مع الاحتفاظ بالتعليمات والأوامر المبلغة إليها فى نفس الوقت.

وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية :

عاجل للغاية

(بناء على البرقيات الواردة من قيادة الجيش الخامس
 الهمايوني متضمنة الطريقة التي يريد بها المصريون تحديد بدايسة
 الخط الفاصل، وإضافة إلى أن القرارات التي صدرت ردا على
 التذكرة السامية الخاصة بالنقاط والمواقع التي ستحدد وترسم على
 الخريطة كانت صريحة وواضحة ولا تحتاج إلى تأمل؛ فإنه يجب
 سرعة إبلاغ الموظفين المصريين بعدم تخطيها. تمت الكتابة
 إلى الخديوية المصرية بذلك . وقد جاء في الرد الذي وصل منها أن
 الموظفين المصريين أبدوا مرونة في المباحثات والمشاورات التي
 تمت بخصوص تحديد الخط الفاصل، طبقا للتنبيهات التي وردت إليهم.
 فضلا عن ذلك، فإنهم لم يسعوا إلى المساومة أو إلى معارضة القرار
 الذي يختص بتحديد الخط الفاصل فيما بين العقبة ونقطة
 محددة على خليج العقبة. وطبقا لتبليغات الضباط ورد من السلطنة
 السنية أنهم (أى الضباط) اتخذوا من منطقة المرشش رأسا للنقطة
 الفاصل، بحيث يكون على بعد ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال وربع
 الميل من العقبة. وينبغي إخطار الباب العالي بما يحدث مع عدم
 إفساح أى مجال لإثارة المشاكل من جديد مع المحافظة على
 القرارات الواردة في التذكرة المصادرة من نظارة الخارجية الحليية
 (العثمانية) . وقد أفاد خديو مصر بأنه من الضروري تفقد المواقع
 على الساحل من قلعة العقبة إلى مسافة ثلاثة أميال أو ثلاثة أميال
 وربع الميل حتى المرشش على خليج العقبة لقياس المنطقة. ونوصي
 بإجراء اللازم بسرعة ودقة بمعرفة ضباط أركان حرب الموجودين

في الموقع، طبقا للمقررات المبلغة والإشعارات التي تمت (١).

وقد أرسل قومندان العقبة رده في برقية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٠٦ م . وهذا هو نص البرقية مترجما عن التركية:

(هناك فرق كبير بين التصرفات التي ذكرت في إشعار الخديو الذي ذكر في البرقية التي وصلت من قائد الجيش الخامس والتصرف الذي سيقوم به موظفونا في إطار ما تم تقريره والإبلاغ به . إن التبليغات والقرارات عبارة عن القرارات الأخيرة التي اتخذتها الدولة متمشية مع برقية المرحوم جواد باشا . وقد تمكنت من الاطلاع على الأوامر الموجودة مع الوفد المصري . ونتيجة لسريسة مفعول حكم برقية المرحوم جواد باشا ، يتم توصيل رفح بنقطه على خليج العقبة تبعد مسافة ثلاثة أميال عن الخليج . وقد ورد فسي تلغراف جواد باشا مايشير إلى ضم منطقة العقبة إلى ولاية الحجاز . وهكذا تم التسليم بموضوع منطقة العقبة . وإذا لم يتم التحديد بهذه الصورة ، فإن جزءا تابعا لولاية الحجاز وهي أرض مقدسية سيضم إلى الأراضي المصرية . وسيؤدي هذا الوضع إن حدث إلى وقوع ضرر مادي ومعنوي في نفس الوقت . وطبقا لإفادة الخديو فإن المسافة من قلعة العقبة وحتى مدينة العقبة ستدخل في حساب تقدير المسافة . وإذا قيست المسافة من العقبة بامتداد الساحل

(١) رشدي باشا: المرجع السابق، ص ١٠٤ ، ١٠٥

الخامس الهاميونى ، وهذا نصها نقلا عن التركية :
 (عندما صدرت القرارات والأوامر العالية بتحديد النـسـط
 المستقيم التقريبي للحدود لىبدأ من رفح وينتهى على بـسـد
 ثلاثة أميال من العقبة، تم إرسال بعض الجنود الشاهانية تحت قيادة
 أحد الجاويشية بأمر من ضباط أركان حرب الدولة العلية العثمانية
 منذ خمسة أيام إلى المكان المسمى القسيمة فى شبه جزيرة طـسـور
 سيناء على مسافة أربعة عشر كيلومترا من الجهة الغربية للنـسـط
 الفاصل، والمرجو منع الموظفين المصريين من عمل مسح طبوغرافسى
 لتلك النواحي تمهيدا لوضع علامات الحدود. وتجرى عملية المسح
 هذه بمعرفة الفريقين التركى والمصرى معا^(١)، مع سحب الجنـسـود
 من القسيمة وإخطارنا على الدوام بما يتم^(٢) .

ويبدو من هذه البرقية أن سردار الجيش العثمانى تأكد لـسـه
 أن إرسال بعض الجنود إلى القسيمة التى تقع فى الجانب الغربى
 من الخط الفاصل سيثير المشاكل فى هذه الآونة الحرجة ، فأرسل
 يطلب سحبهم .

وفى اليوم التالى أى فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٦م أرسل رشدى باشا
 رده على هذه البرقية، قائلا : (لم يتم تحديد الخط الفاصل بكامله

(١) مر بنا فى ص ٢٢٦ أن اللجنة المصرية التركية المشتركة
 بدأت المسح الطبوغرافى من ٧ - ٢٨ يونيو ١٩٠٦م قبل تاريخ
 هذه البرقية المؤرخة فى ٢٢ يونيو ١٩٠٦م .

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق، ص ١٠٨ ، ١٠٩

حتى الآن ، لأن القائمين على رسم خط الحدود لم يصلوا إلى
رفع بعد . ومن غير المعروف طول الخط المذكور قبل انتهائهما
الاجتماع من عملهما . ونظرا لتقصي عيذك للأخبار ، فقد نما لعلمنا
أن اللورد كرومر أرسل الأوامر إلى الموظفين الموظفين
المصريين ، لكي يطلعوه على النقاط الهامة في الحدود التي تتمشى مع
المصالح البريطانية قبل عودته المنتظرة من مصر إلى بريطانيا فـي
٢ يوليو القادم . ولهذا السبب ذهب البكباشي هو كنز إلى القسيمة ،
وتفقد هذه النواحي ، إلا أن العساكر الشاهانية منعتهم وردته (١) .

ويتضح من هذه البرقية أن اللورد كرومر يود تأمين الحدود
الشرقية لمصر تأمينا كاملا ضمنا لمصلحة بريطانيا في قناة السويس
وفي مصر بالطبع ، وليس من أجل عيون مصر .

وفي يوم ٢٨ يونيو وصل الوفدان المصري والتركي إلى رفح
كما سبق وأشرنا . وبعد يوم واحد من وصول الوفدين أي في ٢٩ يونيو
سنة ١٩٠٦م كتب الأميرالاي أحمد مظفر والبكباشي محمد فهمي برقية
وأرسلها إلى قومندان العقبة حيث وصلت إليه في اليوم التالي .
وهذا نصها مترجما عن التركيـة :

(إن القسيمة ليست تابعة لقضاء غزة وإنما تابعة لقضاء
بئر سبع . وهي ليست تابعة لشبه جزيرة طور سيناء على الإطلاق .
ومن المؤكد أن الأراضي المدروعة التابعة لعشيرة الترابيين ،
والأراضي التي طولها وعرضها يكفي لمسيرة يوم واحد والمسكونة

بالعربان المكلفين بالتكليفات الأميرية، وكذلك الأراضي التابعة لعشيرة الغوازمة، والأراضي الخاصة بعشيرة التياها والتي تكثُر فيها منابع المياه، ستؤول جميعها إلى مصر أى إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل في حالة مده من نقطة تبعد مسافة ثلاثة أميال من العقبة إلى رفح عند تحديده . ومن الهدير بالذكر أن جميع القبائل المقيمة في هذه الأراضي تابعة لقضاء بئر سبع، وتعمل بالدراسة ومكلفة بالتكليفات الأميرية . وهكذا فإنه إذا اتفق على مد الخط الفاصل إلى رفح من نقطة تقع على بعد ثلاثة أميال من العقبة، ولم يتم التمسك بالوضع الحالي الذى هو من أهم ما تتم تقريره على الوجه المعروف، فإن الأراضي والعربان الذين سيصبحون في الجهة الغربية من الخط، سيفصلون عن سنجق القدس الذى ينتسبون إليه، وسيتركون إلى الإدارة المصرية . وهذا بالتأكيد إحصاف بالحقوق المقدسة للسلطنة السنية ومخالف لمنافعها ومصالحها . ولاشك أن الإصرار على بقاء الأراضي سالفة الذكر تابعة لسنجق القدس كما كانت، استنادا إلى المقررات التى تم الإبلاغ عنها والمقتضية بالإرادة السنية لمولاي ملجأ الخلافة، والمحافظة على الوضع الحالي مع مد الخط الفاصل الذى سيتم تحديده على شكل خط مستقيم تقريبي من مسافة لاتقل عن ثلاثة أميال من العقبة حتى رفح، سيمكننا من حماية الحقوق المقدسة للسلطنة السنية إلى أبعد الحدود . وإضافة إلى ما سبق أن أخبرنا به السدات السامية من قبل، فإننا نشعر ونحس أنه لن يحدث اتفاق مع الأميرالاي الانجليزى (أوين بك) ومع الموظفين المصريين الآخرين . وفي

حالة إصرار الموظفين المصريين على مد الخط الفاصل غير مراعىين للوضع الحالى، فإنه يرجى سرعة إخبارنا بما يجب عمله قبل استئناف المباحثات^(١).

ويتضح من هذه البرقية أن الوفد التركى لايراعى الحدود الجغرافية والطبيعية والواقع التاريخى، ويركز على المصلحة الخاصة بالدولة العثمانية.

وسواء كانت القسيمة تابعة لقضاء بذر سبع أو لقضاء غرة فسى التقسيم الإدارى الخاص بالدولة العثمانية، فإن رسم خط الحدود ينبغى أن يتمشى مع الطبيعة والواقع الجغرافى . ويبدو أن الوفد التركى تمسك برأيه، فكان من نتيجته أن أشير فى المادتين السادسة والثامنة من نص اتفاق الحدود فى أكتوبر ١٩٠٦م على حل هذه المشكلة بطريقة واقعية.^(٢)

وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٦م رد قومندان العقبة على برقية الأميرالاي أحمد مظفر والبكباشى محمد فهمى عضوى اللجنة التركية فسى مباحثات الحدود. وهذه ترجمة للبرقية عن التركية:

(اطلعت على صورة البرقية التى قدمت إلى قيادة الجيوش الهايونى أيضا - وأرجو أن تتكفلا بمنع القرار الذى يمكن أن يتخذ بخصوص ترك الأراضى والعربان التابعين لإدارة الحكومة السنية

(١) رشدى باشا: المرجع السابق، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) انظر ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

إلى إدارة مصر، إن بداية الخط الفاصل محددة ، أما نهايته —
فليست محددة. إن تحديدها يعتمد على تحديد موقع العقبة —
وليكن في معلومنا جميعا أن تعبير لا أقل من ثلاثة أميال لا يعنى
ثلاثة أميال فقط، بل يمكن أن تكون عدة أميال. إن الطلب الخاص
بأن تكون المسافة من العقبة إلى نقطة النهاية تماثل المسافة من
العريش إلى رفح، مطلب عادل. لقد لوحظ أن المصريين عندما
قرروا أن تكون نقطة النهاية عند بروز رأس طابا أثناء وجودهم
في العقبة، عادوا وصرفوا أنظارهم عن ذلك في اليوم التالي. إن الوفد
المصرى يريد أن ينتهى خط الحدود عند المرشش بهدف الاستيلاء
على النقاط الهامة. ومن الأفضل أن تتمسكوا على الدوام بموقفكم من
أجل الاستيلاء على هذه النقاط الهامة. هناك العديد من الأوامر
السامية التي تنادى بالمحافظة التامة على حقوق السلطنة السنية، مما
يدعو إلى التمسك بها. ويوصى بصورة خاصة بعدم إبداء الموافقة
على ترك أى شبر من الأماكن التابعة لإدارة الحكومة السنية حاليها.
وينبغي التصرف بموجب هذا، لأن أهم شرط للمحافظة على الوضع
الراهن، هو الإبقاء على أحكام تلغراف المرحوم جواد باشا (١).

ويعود رشدى باشا هنا، فيتمسك ببرقية جواد باشا ، بعد
أن كان يفسرها ضد الحقيقة والواقع من قبل وضد مصلحة مصر.
وفي ٩ يوليو سنة ١٩٠٦م تلقى رشدى باشا برقية أخرى من
أحمد مظفر بك ومحمد فهمى بك ، مؤداها أنهما تباحثا طويلا

(١) رشدى باشا المرجع السابق، ص ١١٧

مع الموظفين المصريين . وأن الموظفين المشار إليهما يصــــــرران
على تنفيذ خط الحدود من رفح إلى المرشش . ويعقبان بقولهمـــــــ
أنه في حالة تنفيذ هذا الخط ، فإن الحكومة العثمانية ستصبــــح
مجبيرة بهذه الصورة على ترك الأراضي خلافا للحق والعــــــدل
والوضع الداهن . ويهييان بالباب العالي أن يبلغ الخديويـــــــ
المصرية بهذا الوضع .

وقد رد عليهما قومندان . العقبة بـبرقية أخبرهما فيها بــــأن
مسئولية هذا الأمر تقع على عاتق الجهة العسكرية . فإذا انتقلت
أية أراضي من الأراضي التابعة للحكومة السلية إلى الإدارة المصرية ،
فإن المسؤولية تقع عليهما . ثم أخبرهما بفحوى آخر ما صدر مــــن
قرارات ، متضمنا المحافظة على الوضع الداهن عن طريق أحكام بـرقية
جواد باشا . وحذرهما من ترك أى شبر من الأراضي مهما كانت
الظروف . ثم نصحهما بأن يطلبوا أن تكون المسافة من العقبة
إلى نقطة النهاية مماثلة للمسافة بين العريش ورفح ، إذا أصيــــر
المصريون على أن يمر خط النهاية من المرشش . (١)

ويعلق رشدى باشا على ذلك ، بقوله : (كان أكثر ما أسمى
إليه هو تخليص منطقة العقبة وطريق العقبة غـزة . وأهم
شئ ، يشغل بال الإنجليز ويسعون لتحقيقه هو إبعادنا عن السويس .
وكان هدفهم الخبيث ينصب على التفكير في سبب طريق العقبة غـزة
الذى يمر بالمطرق . (٢)

(١) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١١٨ ، ١١٩

(٢) رشدى باشا : المرجع السابق ، ص ١٢٠

رسمت اللجنة التركية خطا للحدود سمته الخط الإدارى الفاصل،
بدأ من رأس طابا على خليج العقبة. وامتد على رؤوس التلال
المطلّة على العقبة إلى المفرق، ثم سار بطريق غوة المشهور إلى
أن وصل جبل الأحيقبة، فأنحرف شمالا بغرب إلى بئر عجرود،
فضمها إليه، ثم عاد إلى طريق غوة حتى وصل قـرب عين القصيمة،
فأنحرف غربا نحو هـ كيلومترات عنها فضمها إليه. ومر فوق جبل
المويلح إلى الروافعة في وادى العريش، وتمشى فى الوادى إلى
المقضية. ثم سار شمالا بشرق إلى الحد بين قبائل السواركة
والترايين، فتمشى عليه إلى رفح، فمر بعامودى الحدود إلى أن وصل
البحر المتوسط عند تل خرائب عند ميناء رفح على البحر المتوسط.^(١)

وقد أدخلت اللجنة التركية فى هذا الخط كثيرا من بلاد قبائل
الليحوات والتياها والعوازمة والترايين التابعين لسيناء. وحجتها
أن قائممقامية بئر السبع بعد تأسيسها سنة ١٨٩٩م وقائمقامية
غوة من قبلها ضربتا عليها الضرائب. وأن اتفاق ١٤ مايو سنة ١٩٠٦ م
يقضى علينا بترك القديم على قدمه.^(٢)

وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٦م أرسل سردار الجيش العثمانى برقية
إلى قومندان العقبة عن طريق قائد الجيش الخامس الهمايونى. يستفسر
عن وجود سكان فى مواقع نقب العقبة والكريكرة ورأس النقـسب

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٨، ٦٠٩

(٢) نعوم بك شقير: المرجع السابق، ص ٦٠٩

إن وجدت سكان ، ومدى أهمية هذه المناطق من الناحية العسكرية.

وقد رد رشدي باشا، قائلا: (أن هذه المواقع ضرورية من أجل البقاء في منطقة العقبة، وأنها ذات قيمة كبيرة من الناحية العسكرية . ولا يمكن إحصاء عدد السكان بها لأن العربان يأتون إليها في الربيع ويقيمون فيها ثم يتركونها).^(١)

رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية و

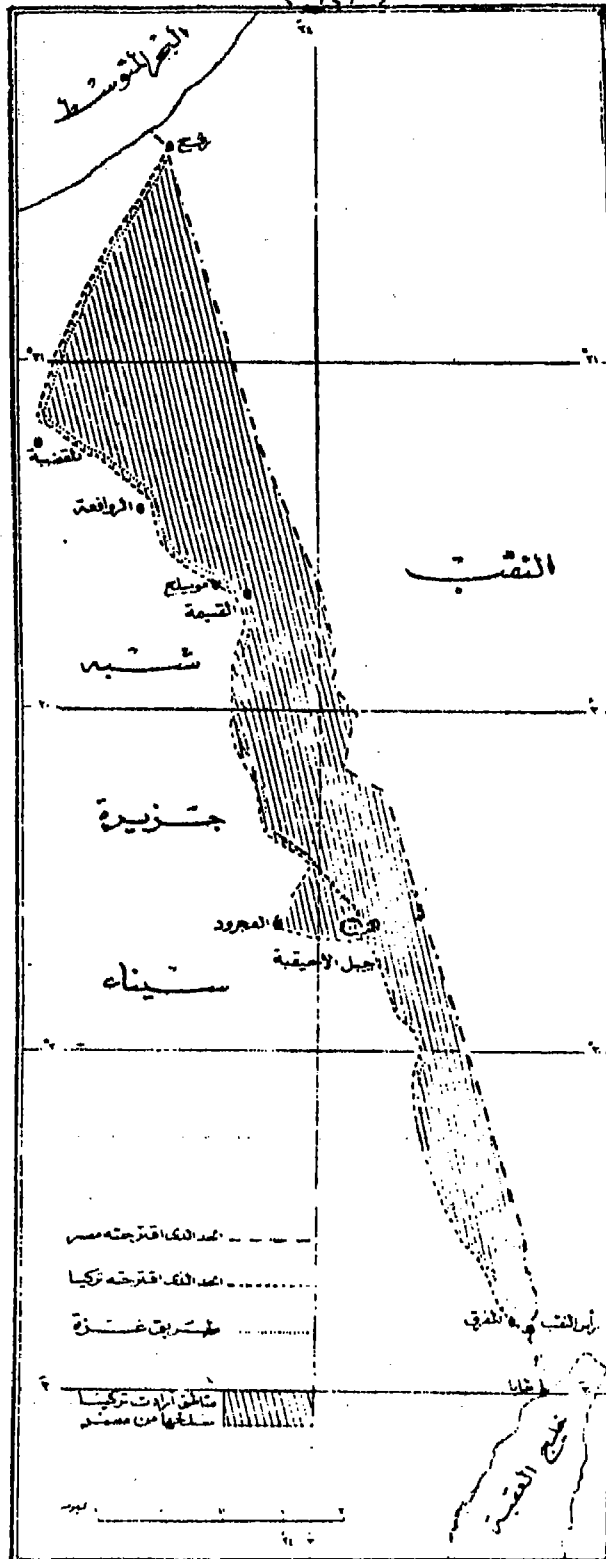
فندت اللجنة المصرية هذه الحجة تفهيدا، وبينت بالأدلة الناصعة والمجربات الرسمية وشهادة مشايخ الحدود أنفسهم الذين رافقوا اللجنة من العقبة إلى رفح، أن البلاد التي أخرجتها اللجنة التركية من خط اللجنة المصرية الذي يقترب من المستقيم وأدخلتها في خطها المتعرج نحو الغرب ، كانت منذ القديم تابعة لسيناء، ولم يدفع أهلها قط ضرائب لتركيا، إلا القديرات التيامسا والصبحيون العزازمة الداخلين في خط اللجنة المصرية أيضا. فقد تبين أن قائممقامية بئر السبع بعد تأسيسها ١٨٩٩م ضربت عليهم بعض الضرائب ظلما وعدوانا، ولكن قائممقامية غزة من قبلها لم تضرب عليهم ضرائب .

وقد استغرقت هذه المناقشات بين اللجنتين عدة جلسات

(١) رشدي باشا، المرجع السابق، ص ١٢٢ ، ١٢٤.

استمرت من ٨ - ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٦، فأصرت اللجنة
التركيية على رأيها ولم تشأ تعديل خطها
فرفع كل فريق حججه و آراؤه مفصلة إلى حكومتهم^(١).

(١) نعوم بك شقير: المرجع السابق ص ٦٠٩ ، ٦١٠



إتفاق الحدود

فلما كان يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٦م جاء لكل فريق تلغرافس من حكومته يخبره بما تم عليه القرار بين سفير الدولة البريطانية ومجلس الوكلاء (الوزراء) في الآستانة، ومفسد الإرادة السلطانية بهذا الشأن وهو:

(١) أن الحكومة العثمانية أقرت على أن النقب من رأس طابها الشرقى إلى نقطة قرب المفرق يكون للعقبة. وأما المفرق نفسه وآبار ما بين وعين قديس وعين القديرات وعين القصيمة تكون لجويرة سيناء. ويكون خط الحدود من المفرق إلى رفح خطا يقرب من المستقيم، كما اقترحت اللجنة المصرية.

(٢) أن تقام أعمدة على خط الحدود للدلالة عليه، وذلك بحضور مندوبى الفريقين.

(٣) أن القبائل القاطنة على جانبى الخط يكون لها حق الانتفاع بالمياه كجارى العادة. وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى والجندرمية (البوليس العسكرى)، ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل.

(٤) أن يبقى الأهالى والعربان على ما كانوا عليه قبلا. من حيث ملكية الأراضى والمياه، كما هو متعارف بينهم.

عقد أعضاء اللجنتين عدة جلسات ، وعينوا خط الحدود بموجب
هذه القواعد الأربعة على الخريطة . فكان خطا يقرب جدا من
المستقيم ، ولكنه واقع كله غربى الخط المستقيم ، إلا نقطة واحدة
فيه أى موضع عمودى رفح ، فإنها وحدها على الخط المستقيم .

فرفع كل فريق هذا الخط وصورة الاتفاق إلى حكومته . (١)
ولما كان صباح أول أكتوبر ١٩٠٦م ، جاء لكل فريق التصريح
من حكومته بتوقيع الاتفاق والخريطة ، فاجتمع الفريقان فى خيمة
المندوبين المصريين بعد ظهر ذلك اليوم . ورسما الخط المتفق عليه
منقلا بالبحر الأسود الهندى على نسختين من خريطة الحدود .

ثم بحثوا مليا فى اللغة التى يكتب بها الاتفاق ، فاتفقوا أخيرا على
أن يكتب بالتركية لأنها اللغة الرسمية بين تركيا ومصر ، وأن يعمل
منه نسختان ويوقع الفريقان نسختى الاتفاق والخريطة . وأن يترجم
الاتفاق إلى الانجليزية والعربية ، فيأخذ كل فريق نسخة من كـ
ترجمة ليضمها إلى الأصل الموقع .

ولما كانت الساعة ٨ من مساء اليوم المذكور ، وقع مندوبو
الفريقين نسختين من الاتفاق المكتوب بالتركية ، ونسختين من
الخريطة المرسوم عليها خط الحدود المتفق عليه . وأخذ كل فريق
نسخة من الاتفاق ونسخة من الخريطة الموقع عليهما . وضم إليهما
نسخة من الترجمة الانجليزية وأخرى من الترجمة العربية . (٢)

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦٠

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١

ويهمنا هنا أن نبرز نقطة هامة جدا، وهي أن الأصل التركيبي للاتفاقية المكتوب من صورتين والخريطة المرفقة المرسومة من صورتين والموضح بياناتها بالتركية، هما اللذان وقعا من أعضاء اللجنتين. أما الترجمة الانجليزية والعربية للأصل التركي، فلم توقع على الإطلاق. وسوف نتناول الأهمية الشديدة لهذه النقطة فيما بعد، ولكننا اكتفينا هنا بإبراز هذه المسألة لخطورتها..

وهذه هي صورة الاتفاق كما ترجم إلى العربية بالحرف الواحد في أول أكتوبر ١٩٠٦، على يد كل من قول آغاسي (آمر الكتيبة) (محمد أسعد افندي) مندوبا عن تركيا، ويوسف سامح افندي كاتب تركي نظارة الحربية المصرية مندوبا عن مصر؛ هذه هي الاتفاقية التي وُقِعَ عليها وتبذلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق ١٨ أيلول سنة ١٣٢٢ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦م بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجلييلة للمصرية بشأن تعيين خط فاصل إداري بين ولايتي الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء. بما أنه قد عهد إلى كل من الميرالاي أركان حرب أحمد مضطر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهم مندوبي الدولة العلية وإلى كل من أمير اللوا ابراهيم فتحي باشا الميرالاي روجر كرميكل روبـرت اوين بك بصفتهم مندوبي الخديوية الجلييلة المصرية بتعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء. قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجلييلة المصرية على ما يأتي:

المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإدارى كما هو معين بالخريطة المرفوقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربى بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ما را على رؤوس جبال طابه الشرقية المطلّة على وادى طابه ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لانتجواز مائتى متر إلى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها إلى النقطة الحادّثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتى متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذى يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غرة إل العقبة بطريق نخل إلى العقبة) ومن نقطة التلاقى المذكورة إلى التلّة (١) التى إلى الشرق من مكان ماء يعرف بئميل الردادى والمطلّة على تلك التلّة (بحيث تبقى التلّة غربي الخط) ومن هناك إلى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ 3 . A ومن هناك إلى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ 4 . A ومن هناك إلى القمة الشرقية

(١) التلّة، التّمالة: سد أمام الماء يمسكه . والجمع . ثمائل، وتميل (المعجم الوسيط ، ج ١ ، ص ١٠٠ ، ط ٢ القاهرة ١٩٧٢) .

لجبل أم قف المدلول عليها —————
 5. A ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها بـ 7. A
 إلى الشمال من ثميلة سويلمة ومنها إلى نقطة مدلول
 عليها بـ 8. A إلى غرب الشمال الغربي
 من جبل سماوى ومن هناك إلى قمة التلة التسمى
 إلى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو
 بئر فى الفرع الشمالى من وادى ما بين بحيث يكون
 البئر شرقى الخط الفاصل) ومن هناك إلى 9. A
 ومنها إلى 9. bis A غربى جبل المقرأة .
 ومن هناك إلى رأس العين المدلول عليها 10 bis A
 ومن هناك إلى نقطة على جبل أم حواويط المدلول
 عليها بـ 11. A ومن هناك إلى منتصف المسافة
 بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة
 ثلاثماية وتسعون مترا إلى الجنوب الغربى من بئر
 رفاح والمدلول عليه بـ 13. A ومن هناك إلى
 نقطة على التلال الرملية فى اتجاه مايتيس وثمانين .
 درجة (٢٨٠ °) من الشمال المغناطيسى (أعنى
 ثمانين إلى الغرب) وعلى مسافة أربعماية
 وعشرين مترا فى خط مستقيم من العامودين المذكورين
 ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلاثماية
 وأربعة وثلاثين درجة (٢٢٤ °) من الشمال
 المغناطيسى (أعنى ستة وعشرون إلى الغرب)

إلى شاطئ البحر الأبيض المتوسط مارا بقلب
خرائب على ساحل البحر.

المادة الثانية - قد دُل على الخط الفاصل المذكور بالمسادة
الأولى بخط أسود متقطع في نسختي الخريطة
المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليهما الفريقان
ويتبادلاها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على
الاتفاقية ويتبادلاها.

المادة الثالثة - تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة
التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى النقطة
التي على ساحل خليج العقبة بحيث أن كل عمود
منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور
مندوبي الفريقين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من
الدولة العلية والهندية الجليلة المصرية.

المادة الخامسة - إذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة
أو الويادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا
لهذه الغاية وتطبق مواقع العمود التي تزداد على
الخط المدلول عليه في الخريطة.

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة في كل الجانبين لها
حق الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أي أن

القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتعطى
التأمينات اللازمة بهذا الشأن إلى العربى
والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وأفراد الأهالى
والجندرية ينتفعون من المياه التى بقيت غربى
الخط الفاصل .

المادة السابعة - لايؤذن للعساكر الشاهانية والجندروم
بالمرور إلى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى أهالى وعربان الجهتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والأراضى فسى
الجهتين كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان التركى كاتب تركى نظارة الحربية
قول آغاسى أركان حرب
أسعد

المندوبون من قبل الدولة العليسة	المندوبون من قبسل التخديوية الجليلة المصرية مير لىوا
ميرالاي أركان حرب مظفر	إبراهيم فتحسى ميرالاي
بكباشى أركان حرب فهمسى (١)	أوين

ويطيسب لي هنا أن أقوم بترجمة عربية طبق الأصل للنص
التركي الأصلي لاتفاقية الحدود هذه ، تمهيدا للتركيز على بعض
الخلاف في الترجمة والتعليق عليه وتنفيذه :

الاتفاقية التي وقعت وتبدلت في رفح بتاريخ ١٢ شعبان
سنة ١٢٢٤ هـ وفي ١٨ أيلول ١٢٢٢ رومية وفي أول أكتوبر ١٩٠٦م بين
مندوبي السلطنة السنية ومندوبي الخديوية المصرية الجلييلة ، لتحديد
الخط الفاصل الإداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين
شبه جزيرة طور سيناء .

كُلف كل من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظهر بك والبكباشي
محمد فهمي بك من قبل الحكومة السنية ، وكل من أمير اللواء ابراهيم
فتحى باشا والأميرالاي روجر كارمايكل روبرت اوين بـ
من قبل الخديوية المصرية الجلييلة ، بتحديد الخط الفاصل الإداري بين
ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء . وقد
اتفق الطرفان باسم السلطنة السنية والخديوية المصرية الجلييلة على
المواد التالية :

= الوقائع المصرية ، العدد ١٢٧ السنة ٧٦ بتاريخ ١٠ نوفمبر
١٩٠٦م

نعوم بك شقير : المراجع السابق، ص ٦١١ - ٦١٤
وانظر النص التركي الأصلي والترجمة العربية والإنجليزية في
ملاحق هذا الكتاب ص ٢٩٤ - ٢٩٩

المادة الأولى - طبقا لما هو مبين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية، فإن الخط الفاصل، يبدأ من (رأس طابا) الواقعة على الساحل الغربى لخليج العقبة، مـسـاراً برءوس الجبال المطلة على هذا الوادى والواقعة شرق وادى (طابا)، ويصل إلى قمة (جبل فـسـورت)، واعتباراً من هذه القمة يستمر الخط الفاصل فـسـي الاستقامات الآتية:

من (جبل فورت) إلى نقطة مناسبة لاتريد عن مائتى متر شرق قمة جبل (فتحى باشا)، ويصل منها إلى النقطة الناشئة من تلاقى امتداد الخط المستقيم القادم من (جبل فورت) بالعمود المقام من نقطة على مسافة مائتى متر اعتباراً من قمة جبل (فتحى باشا) على الخط الواصل بين قمة (فتحى باشا) ونقطة المفرق (هى النقطة التى تجمع بين طرق المفرق والعقبة - غرة والعقبة - نجـبـل)، ويمتد من نقطة التلاقى هذه إلى الهضبة المطلة على (شميلة الردادى من جهة الشرق) بحيث تبقى شميلة الردادى إلى الغرب من خط الحدود، ويصل الخط الفاصل من هناك إلى قمة (رأس الردادى) المشار إليها فى الخريطة سالفة الذكر

بـ A . 3 ، ثم إلى قمة (جبل الصفرة)

المشار إليها بـ A . 4 ، ومن هناك إلى القمة الشرقية لـ (جبل أم فـف) المشار إليها بـ A . 5 ،

ومن هناك إلى النقطة المشار إليها بـ A . 7 شمالاً
 (تميلة سويلم)، ومن هناك أيضاً إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 8 الواقعة غرب الشمال الغربى لـ (جبل
 سماوى)، ومن هناك إلى قمة الواقعة غرب الشمال
 الغربى لـ (بئر المغارة) (بئر المغارة، بئر يقمع
 فى الفرع الشمالى لـ (وادى ما يمين) ويظل فى الطرف
 الشرقى للخط الفاصل)، ومن هناك إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 9 ، ومن هناك إلى النقطة المشار إليها
 بـ A.9 Bis الواقعة غرب (جبل المقرأه)،
 ومن هناك أيضاً إلى النقطة المشار إليها بـ A.10 Bis
 فى (رأس العين)، ومن هناك أيضاً إلى النقطة المشار
 إليها بـ A . 11 على جبل (أم حواويط) ، ومن
 هناك أيضاً إلى منتصف المسافة بين عمودين حجرين
 قائمين تحت شجرة تقع على مسافة ثلاثمائة وتسعين
 متراً إلى الجنوب الغربى من بئر (رفح) المشار إليه
 بـ A . 13 . ومن هناك أيضاً إلى النقطة الواقعة
 على التلال الرملية على بعد ٢٠ متراً من العمودين
 المذكورين على خط يشكل زاوية قدرها ٢٨٠ ° (يعنى
 ٨٠ ° درجة إلى الغرب) من الشمال المغناطيسى .
 ومن هذه النقطة حتى ينتهى على ساحل البحر
 مرورا بـ (تلة خرائب) الواقعة على ساحل البحر
 الأبيض على طول الخط المستقيم الذى يشكل زاوية

قدرها ٢٢٤ ° (يعنى ٢٦ ° إلى الغرب) مع الشمال
المغناطيسى .

المادة الثانية - تم توضيح الخط الفاصل المذكور فى المادة الأولى
بخط أسود متقطع على نسحتى الخريطة المرفقتين
بهذه الاتفاقية، وعند توقيع ممثلى الطرفين، يجرى
تبادلها مع الاتفاقية فى نفس الوقت .

المادة الثالثة - تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداءً من
النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطة
الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين،
بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه .

المادة الرابعة - على الحكومة السنية والخديوية الجليلة المحافظة
على هذه الأعمدة المقامة التى توضح الخط الفاصل .

المادة الخامسة - إذا اقتضت الظروف فى المستقبل تجديد
الأعمدة المشار إليها عليه أو زيادة عددها، يرسل
كل من الطرفين ممثلاً له، على أن تتفق أماكن
الأعمدة التى تقام مع الخط الموجود على الخريطة .

المادة السادسة - لجميع قبائل الطرفين الحق فى الاستفادة
من المياه كما جرت عادتهم سابقاً . وتبقى الأحوال
القديمة والسابقة فى هذا الخصوص محفوظة . على
أن تعطى العربان والعشائر الضمانات اللازمة فى

هذا الشأن . وتستفيد العساكر الشاهانية وأفسراد
الأهالي والجندرمه (حرس الحدود) أيضا من
المياه الموجودة في الجهة الغربية من الخط الفاصل .

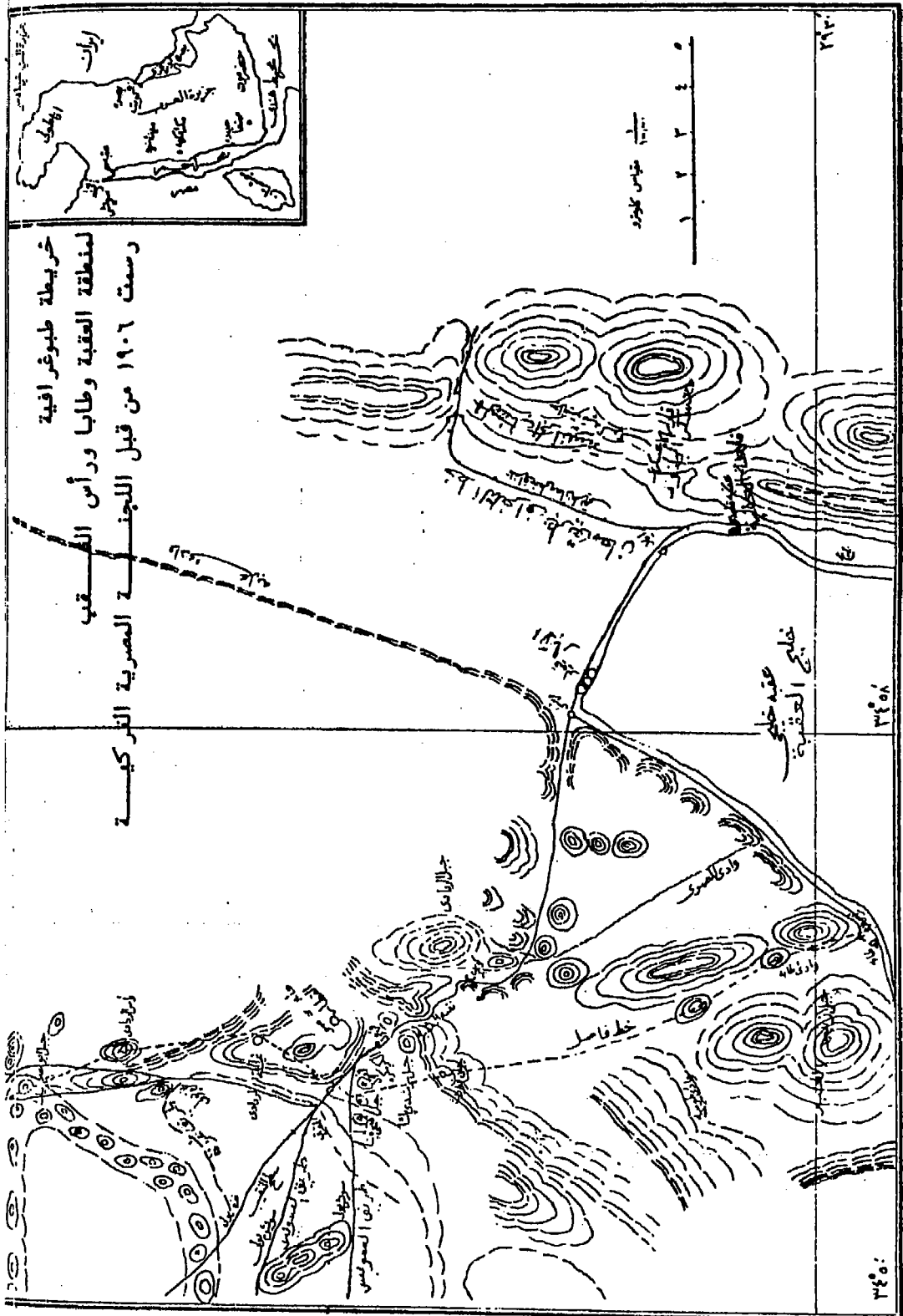
المادة السابقة - لا يصرح للعساكر الشاهانية ولا للجندرمه بالممرور
إلى الجهة الغربية من الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - يستفيد عربان الجهتين وأهاليهما من الأراضي
والمزارع والمياه الواقعة في أراضي كلا الجهتين
كما كان عليه الحال في السابق .

أميرالاي	أمير اللواء	بكباشي أركان	أميرالاي أركان
روجر كارمايكل	ابراهيم فتحى	حرب	حرب
روبرت أوين	محمد فهمي	أحمد مقفر (١)	

(١) راجع صورة اتفاقية الحدود بالتركية في ملاحق الكتاب ص ٢٩٤ .
وراجع ترجمتها العربية والانجليزية كما صيغت في وقتها
ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

أرشيف متحف طوبقيو سرايى باستانبول ، رقم ٥٢٢٧



ويعلق قومندان العقبة رشدى باشا على هذه المعاهدة متحسرا
بعد أن طلب السماح له بالعودة النهائية إلى استانبول ولم تقتض
نتيجة سعيه بعد^(١) (إن أراضى شبه جزيرة طور سيناء ليست
أراضى تابعة لمصر، وذلك بموجب مضمون تلغراف جواد باشا، وإنما
هى ملك للحكومة السنية، وأمانة فى عهدة مصر ووديعة لديها، حتى
أنه لم يسمح للمصريين بوضع جنود حرس حدود فى غير النقطة
المحددة لهم، ولم يكن لجنود مصر الحق فى البقاء فى شبه جزيرة طور
سيناء. أما حقوقنا اليوم فقد أهدرت بهذه الصورة بموجب مسودة
المعاهدة. والخط الفاصل الذى تم تحديده، ليس الخط الأصلي الذى
يحدد أراضى مصر، وإنما هو الخط الفاصل لشبه جزيرة طور سيناء الذى
ترك على سبيل الأمانة والوديعة، أما الخط الفاصل الأصلي الذى
يحدد الحدود المصرية فهو الخط الموجود فى الخريطة المرفقة بالفرمان
الهمايونى الصادر عام ١٢٥٧ هـ (٢).

ويتضح من تعليق رشدى باشا مدى غيظه وحنقه وتضارب أقواله.
فهو يقرر (أن ما جاء من تحديد للحدود فى الاتفاقية إنما هو
تحديد لشبه جزيرة سيناء الذى ترك لمصر على سبيل الأمانة، وليس
ملكاً لها. أما أملاكها فتحدد طبقاً لما جاء فى فرمان الصناد

(١) عاد رشدى باشا إلى استانبول فى ٢١ فبراير ١٩٠٧م

(٢) هو فرمان الهمايونى الصادر إلى محمد على باشا ١٨٤١ م (١٢٥٧ هـ)
وقد سبق أن تحدثنا عنه فى مطلع هذا الكتاب.

إلى محمد علي باشا .) في حين أن شبه جزيرة سيناء ملصقة
لمصر على مر التاريخ . ولا شك في ذلك أبداً .

وقد سبق له أن اعترف في برقية أرسلها إلى قيادة الجيش العثماني
بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٦م بأن (خط الحدود يبدأ من رفح وينتهي
على بعد ثلاثة أميال من خليج العقبة ، نتيجة لسريان مفعول حكم
برقية المرحوم جواد باشا) مما يدل على أنه يعبر عن غيظه ويناقض
نفسه ويخالط الحقيقة والتاريخ .

ومن الملاحظ على اتفاق الحدود ، أنه نص على تعيين حدود
شبه جزيرة سيناء الشرقية على أنه (خط فاصل إداري) ، وذلك
لأنه كان يفصل بين ولايتين من ولايات الدولة العثمانية . ففي
ذلك الوقت لا يمكن اعتبار مصر دولة مستقلة حتى تصبح حدودها
مع الولايات العثمانية الواقعة إلى الشرق منها حدوداً سياسية ، فهي
دولة تابعة . وقيام الحرب العالمية الأولى أعلنت بريطانيا الحماية
على مصر ، وانقضاء تبعيتها للدولة العلية ، وبالتالي إنهاء سيادة
تركيا وكل حقوقها على مصر . وبهزيمة تركيا في الحرب العالمية
الأولى ، وقعت اتفاقية سيفر ثم لوزان التي عدلتها . وبمقتضاها تنازلت
تركيا رسمياً عن كل حقوقها في مصر . فقد نصت المادة ١٧ من
معاهدة لوزان ١٩٢٣م ، على أن تتنازل تركيا عن حقوقها في مصر
والسودان ويسرى ذلك ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤م . وبناء على
ذلك أصبحت حدود مصر الشرقية حدوداً دولية ، تفصل بين مصر
المشمولة بالحماية البريطانية التي انتهت إسمياً في ٢٨ فبراير ١٩٢٢م

وبين فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني.

وفي هذا المقام لايفوتنا أن نثبت هنا أنه قد تم تبادل المذكرات بين وزارة الخارجية المصرية ووزارة الخارجية البريطانية عقب إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، تطلب فيها بريطانيا من مصر الاعتراف بوضع بريطانيا الخاص بفلسطين، وتؤكد فيها أن حدودها مع فلسطين (قائمة ومشهورة ومعروفة منذ سنة ١٩٠٦م ، وليس فيها لبس أو غموض) وليست موضع خلاف وبإمكان جمعية الأمم أى عصبة الأمم تعيين هذه الحدود بما لديها من خرائط لاتقبل الجدل. (١)

ولم تنازع أية دولة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن فى السيادة المصرية على سيناء ، ابتداء من رفح إلى رأس خليج العقبة . ثم جاءت اتفاقية الهدنة لتصف هذا الخط بأنه (خط الحدود المصرية) ، مما يفيد اعتراف إسرائيل بهذه الصفة فى نص المادة ٦ من اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩م (٢)

ومن الملاحظ على النص العربى والإنجليزى المترجمين عن الأصل التركى ، أنهما أقحما كلمة نقطة Point على صياغة المادة الأولى دون أن تكون موجودة فى الأصل التركى فقد ورد فى الترجمتين أن (الخط الفاصل يبدأ من نقطة رأس طابا) .

(١) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، الحولية الثالثة ، ص ٣٨ ، ٣٩ ، ط ١ القاهرة ١٩٣٦م .

(٢) عطيه حسين افندى : المرجع السابق ، ص ١٤١

أعمدة الحدود

وبعد توقيع الاتفاق، أصبح من الضروري أن يعود أعضاء اللجنتين على طول الحد لتخطيطه، عملاً بالمادة الثالثة . فقرر رأى اللجنتين على أن تقام عمد على طول الخط وتثبت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف . وبعد ذلك تبني في مكان هذه العمد عمد ثابتة بالحجر والأسمنت بحضور مندوبي الفريقين . وعليه فقد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمداً وفلنكات من حديد . وسار الفريقان على طول الخط ونصبوا العمد، بحيث كان كل عمود يُمَرى من مكان العمود الذي يليه كذئب المادة المذكورة . فكان جملة ما نصبوه ٩١ عموداً . وقد نصبوا أول عمود في ميناء رفـــــــــح على تل الخرائب مار الذكـر، بعد ظهر الخميس ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٦م، وآخر عمود على رأس طابا في يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر من نفس العام عند غروب الشمس (١).

وفي اليوم التالي عاد اللواء إبراهيم فتحي باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق البحر إلى مصر . أما مدير المخابرات ونعوم بك شقيـر فقد رجعا من درب الحج المصري، فوصلا السويس في ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦م . وكان قد رافقهما من رفح اليوزباشي اسماعيل أفندي المفتي من أنجب ضباط مصلحة الأشغال بالجيش المصري (٢) والمستر (ويد) أحد مهندسي اللجنة المصرية ليساعدا في نصب الأعمدة .

(١) نعوم بك شقيـر : المرجع السابق، ص ٦١٤

(٢) نعوم بك شقيـر : المرجع السابق، ص ٦١٤ ، ٦١٥

وفي ٤ ديسمبر ١٩٠٦ م عاد اليوزباشي اسماعيل افندى المفتشى إلى طابا مندوبا من قبل اللجنة المصرية، لبناء الأعمدة بالحجارة حسب اتفاق اللجنتين، ومعه الملازم أول النشيط غالى أفندى زكسى والملازم الثانى على أفندى حلمى من ضباط الجيش المصرى، و ٢٧ جنديا من الأورطة الرابعة مشاة، و ٥ عساكر بنائين من قسم الأشغال وعسكرى تمرجى من القسم الطبى . ساروا بطريق البحر، فوصلوا طابا في ٧ ديسمبر . وكان القائمقام باركر بك قد عين مديرا علمسى جزيرة سيناء، فوافاهم إلى طابا برا في اليوم المذكور، ومكثوا في انتظار المندوبين العثمانيين.

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦، حضر أحمد مظفر باشا ومحمد فهمى بك مندوبا لجنة الحدود التركية، ومعهما اليوزباشي غالب افندى ، ليرافقوا مندوبى لجنة الحدود المصرية لبناء العمدة فنظروا الجميع في شكل العمدة الثابتة التى يجب إقامتها . فاتفقوا بمسند جدال طويل على أن يكون شكلها هرما مقطوعا تكون قاعدته متساوية مربعا وارتفاعه عن سطح الأرض من مترين إلى مترين ونصف المتر، ومسطح رأسه ٢٠ × ٢٠ سم . وأن تذرع الفلنكة الحديدية بعروق الخشب، فيستغنى عن العروق وتغرز الفلنكة في رأس العمود.

وبعد الاتفاق على شكل العمدة، عاد باركر بك إلى نيجل ، وشرع اسماعيل افندى ورجاله فى بناء العمدة يصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا إلى آخرها. (١)

(١) نعوم بك شقيرة المرجع السابق، ص ٦١٥، ٦١٦

وقد اعترضتهم فى الطريق صعوبتان : الماء والحجارة فــــــى الصحارى الرملية . أما الماء فإنهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملحان وبئر غصيان فى وادى عربية ، حتى وصلوا آبار ما يــــــن فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة . وأتوا بالحجارة إلى صحراء الهاشمة من جبل أم فف قرب جبال الصفراء ، وإلى صحراء العجيرة من خرائب العوجة وجبل حشم القرن وخربة الرطيل وشاطىء البحر .

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا فى يوم السبت ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه رقم ٩١ ، وآخر عمود على تل الخرائب فــــــى مينا . رفع فى ٩ فبراير ١٩٠٧ أعطوه رقم واحد ، على حد قول نعوم شقير^(١) .

وسوف نتناول تحديد نعوم شقير الخاطىء لموقع العلامة ٩١ ، وأخطاء أخرى وقع فيها ، عند حديثنا عن المرافعات فى المشكلة المعاصرة ..

وقد بلغت أجور الجمال التى كانت تنقل المياه ومواد البــــــناء^{مليماً جنيهاً} لهذه العمد ٧١٧ ٤٠ . وكان جملة ما أنفقته مصر على تحديد التخوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر .

وبعد أن تم بناء العمد شرعت إدارة سيناء فى إقامة نقطــــــب البوليس على الحدود . فجعلت نقاطا فى بئر التمد ومشاش الكتــــــب والقصيمة ورفح . ومدت إليها الأسلاك التليفونية^(٢) .

(١) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١٥ ، ٦١٦

(٢) نعوم بك شقير : المرجع السابق ، ص ٦١٦

الضباط الموظفون الأتراك الذين شاركوا في تحديد الخط الفاصل :

(١)
ويورد رشدى باشا في ص ١٥٦ من كتابه أسماء الضباط
والموظفين الذين كانوا في العقبة أثناء المشكلة ووظائفهم . وهم
الذين أرسلوا إلى العقبة في أول الأمر ثم عاصروا المشكلة ،
وأسندت إليهم فيما بعد مهمة الاشتراك مع الوفد المصري في
تحديد الخط الفاصل من الحدود :

- قومندان العقبة أمير اللواء رشدى باشا .
- الأميرالاي أركان حرب مظفر بك .
- البكباشي فهمي بك .
- قول أغاسي أسعد افندى .
- قومندان المركب البكباشي محمود افندى .
- رئيس الشئون الصحية قول أغاسي عارف افندى .
- رئيس المهمات العسكرية قول أغاسي فؤاد بك .
- قومندان البطارية اليوزباشي محمد علي افندى .
- قومندان فرقة البغالة من الفرسان الملازم راضي افندى .
- قومندان الجاندارمه (بوليس الحدود) الملازم وهبي افندى .
- * البكباشي محمود افندى وقول اغاسي أحمد افندى من الطابور
٣ في الفيلق ٦٢ من فرقة الحجاز العسكرية ، ويضم طابوره :

(١) سترد أسماء الضباط مقرونة بالرتب التي كانت تستعمل في ذلك
الوقت ، وعلمنا أن نذكر مقابلها الحالي : يوزباشي : نقيب -
بيكباشي : مقدم - أميرالاي : عيمد - أمير اللواء : لواء .

البلوك رقم (۱) ، وبه :

اليوزباشى محمد أغسا
الملازم أول كمال افندى
الملازم ثانى مصطفى افندى
الملازم ثانى سليمان افندى

البلوك رقم (۲) ، وبه :

الملازم أول محمد أمين افندى
الملازم ثانى عبد الرحمن افندى
الملازم ثانى محمد أفندى

البلوك رقم (۳) ، وبه :

اليوزباشى سليمان أغسا
الملازم أول عثمان افندى
الملازم ثانى راسم افندى
الملازم ثانى شكرى افندى

البلوك رقم (۴) ، وبه :

اليوزباشى أحمد أغسا
الملازم أول عثمان افندى
الملازم ثانى كامل افندى
الملازم ثانى عصمت افندى

كاتب الطابور حسن افندى

المعاون بييجان افندى

صانع البنادق ومصلحها (تفنكجي) الأوسط عمر

* البشباشي صدقي افندي من الطابور ٤ في الفيلق ٦٢ في فرقة
الحجاز العسكرية، ويضم طابوره:

البلوك رقم (١) ، وبه :

اليوزباشي ابراهيم افندي
الملازم أول محمد أغسا
الملازم ثاني نوري افندي
كاتب الطابور صدقي افندي
المعاون رحيم افندي

البلوك رقم (٤)، وبه :

اليوزباشي أمان افندي
الملازم أول جميل افندي
الملازم ثاني أحمد افندي
الملازم ثاني بلال افندي
إمام الطابور يماني افندي

* بلوكات العساكر الجديدة الموجودة في طابور صدقي افندي،
وتضم:

البلوك رقم (١) ، وبه:

اليوزباشي فكري افندي

البلوك رقم (٢) ، وبهـ:

الملازم ثانى زكى افندى

* البكباشى الرديف من القوات غير النظامية مصطفى افندى

وقول أغاسى محمد حسنى افندى من الطابور ٤ فى الفيلسك ٤٩

الخاص بالجيش الرابع، ويضم طابوره.

البلوك رقم (١) ، وبهـ:

الميوزباشى على افندى

الملازم أول شكرى افندى

الملازم ثانى أحمد فيضى افندى

البلوك رقم (٢) ، وبهـ:

الميوزباشى بكر افندى

الملازم أول قاسم افندى

الملازم ثانى خالد افندى

البلوك رقم (٣) ، وبهـ:

الميوزباشى مصطفى افندى

ملازم أول مصطفى وصفى افندى

ملازم ثانى محمد خلوصى افندى

البلوك رقم (٤) ، وبهـ:

الميوزباشى عبد الله افندى

الملازم أول عبيد الله أفندي

الملازم ثاني أحمد حلمي أفندي

كاتب الطابور اسماعيل حقي أفندي

* بكباشي الرديف في (ماردین) مصطفى أفندي وقول أغاسي
رائف أفندي من الطابور ٢ في الفيلق ٥٧ الخاص بالجيش
الرابع ، ويضم طابوره؛

البلوك رقم (١) ، وبهـ:

اليوزباشي ابراهيم أفندي

الملازم أول نسيم بهـ

الملازم ثاني رشدي أفندي

البلوك رقم (٢) ، وبهـ:

اليوزباشي مصطفى أفندي

الملازم ثاني يعقوب أفندي

البلوك رقم (٣) ، وبهـ:

الملازم ثاني حسن أفندي

البلوك رقم (٤) وبهـ:

اليوزباشي درويش علي أفندي

الملازم أول حمدي أفندي

الملازم ثاني محمد أمين أفندي

كاتب الطابور محمد أفندي

* بلوكات النشاذجى من الطابور ٩ من الجيش الخامس ، وتضم:
البلوك رقم (٢) ، وبه:

اليوزباشى محمد على أغا
الملازم أول أحمد افندى
الملازم ثانى سعيد افندى
الملازم ثانى راضى افندى

البلوك رقم (٤) ، وبه:

اليوزباشى شكرى بك
الملازم ثانى ابراهيم خليل افندى
الملازم ثانى محمد على افندى

* البلوك الأول من المدفعية المتحركة بالفيلق ٢٥ فى الجيش
الخامس ، ويضم:

اليوزباشى محمد على افندى
الملازم أول أحمد افندى
الملازم ثانى غالب افندى
الملازم ثانى حسن افندى

البكباشى طبيب بيطرى على رضا افندى
اليوزباشى عاصم افندى
مصلح المدافع عسكـر افندى
النجار مصطفى افندى
الحداد صابـر افندى

* هيئة الشئون الصحية ، وتضم:

الطابور رقم (٢) من الفيلق ٦٢ ، وبه:

قول أغاسي عارف أفندي

الطابور رقم (٤) المدني ، وبه:

طاهر أفندي

اليوزباشي محمود أفندي

خالد أفندي

الأطباء ، ومنهم:

توفيق أفندي

سعيد أفندي

شاكور أفندي

محمد خالد أفندي

الجراحون ، ومنهم:

توفيق أفندي

توفيق أفندي

* موظفو التلغراف ، وهم:

الجاويش حسام الدين

الجاويش عبد الله

الجاويش جعفر

القسم الثانى
طابا بين مصر وإسرائيل

.

يتلخص الوضع بالنسبة لمشكلة طابا الأولى، أى المشكلة التسيى
ثارت بين مصر والدولة العثمانية حول طابا فى أن :

- مصر كانت تريد عودتها إلى أراضيها كحق من حقوق التراب
الوطنى الذى لا يمكن التفريط فيه، دون أن تكون هناك أهداف
أو مرامى من وراء عودتها غير أنها حق، وحق الأرض تهون
فى سبيله الدماء...

- وانجلترا كانت تريد عودتها إلى مصر، لكى تؤمن على
سيطرتها على قناة السويس شريان الامبراطورية
البريطانية الحيوى، ولكى تمنع الدولة العثمانية من مد
خطوط السكك الحديدية إلى السويس، بعد أن وصل الخط
من استانبول إلى المدينة المنورة، مارا بمعان التى ينتظر
مد الخط منها إلى العقبة فى مقتبل الأيام، ويسهل بعد
ذلك مده من العقبة إلى السويس...

- والدولة العثمانية كانت تعتبرها جزءا مكمل للعقبة حيث
تنوى عمل ميناء فيها بعد مد خط السكك الحديدية مسن
معان إلى العقبة، كى تكون جيوشها معدة للحركة
بحرية فى مياه البحر الأحمر وعلى شواطئ الأماكن المقدسة
بالقرب من مكة والمدينة. كما تريد أن تسيطر على
مداخل الطرق المؤدية إلى داخل سيناء وإلى مصر وإلى غزة...

وباختصار... كانت مصر تريد أرضها... وانجلترا والدولة

العثمانية تريد انهاء لهدف يتخدم مصالح كل منهما وأهدافها، دون مراعاة
لصاحب الحق الأصلي في أرضه... ولم تعمل انجلترا على عودة طابها
لمصر حبا فيها، ولكن دعما لمصالحها وخوفا على قناة السويس...

* *

نامت مشكلة طابا نوما عميقا بعد أن حلت بين مصر والدولة
العثمانية في أول أكتوبر ١٩٠٦م، وعادت طابا مصرية كما كانت
منذ قديم الزمان . (ويمكن القول بأن القيمة الأساسية التي خرجت
بها مصر من هذه الأزمة هي تثبيت حقوقها التاريخية في شبه جزيرة
سيناء وخليج العقبة ، وهو المغنم الوحيد الذي كسبته مصر منها، وهو
ما بذلت بريطانيا جهودها في تحقيقه تحقيقا لمصالحها بالطبع ، وليس حبا
في مصر أو خطبا لودها^(١) .

وحددت الحدود ب ٩١ علامة حدود ، تبدأ من رفح وتنتهي عند
خليج العقبة، بعد أن درست المنطقة دراسة طبوغرافية وبشرية
مستفيضة .

(١) عطية حسين افندي : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

وبعد حرب التحرير التي خاضتها مصر ببسالة ١٩٧٢م، تم الاتفاق بين مصر وإسرائيل وأمريكا على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨م. وقد تبادلت الأطراف وثائق التصديق على المعاهدة التي كتبت من ثلاث نسخ هي العربية والإنجليزية والعبرية في ٢٥ أبريل ١٩٧٩م. ومنذ هذه اللحظة بدأ تنفيذ اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل بضمانة أمريكا.

وهنا نود أن نشير إلى بعض مواد هذه المعاهدة التي تتعلق بموضوع طابا الذي نهجته.

تدعى الفقرة الثانية من المادة الأولى على :

(أن تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتؤتف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.)

وتنص المادة الثانية على :

(أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك دون المساس بما يتعلق بموضوع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس . ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي

الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي).

ورغم أن الفقرة الثانية من المادة الأولى تنص على انسحاب القوات الإسرائيلية من كل سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، إلا أن إسرائيل أخبرت مصر قبل انتهاء انسحابها في ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بشهر أنها لن تنسحب من طابا . وقد حدثت اتصالات كثيرة بين الطرفين لإقناع إسرائيل بالانسحاب من طابا، ولكنها رفضت . .

وهنا ينبغي علينا أن نذكر نص المادة السابعة من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والتي تنص على:

(١) (أن تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير بنود معاهدة المعاهدة عن طريق المفاوضات .)

(٢) (إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات ، تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .)

وتبادلت مصر وإسرائيل التمثيل الدبلوماسي في ٢٦ فبراير ١٩٨٠م، بعد أحد عشر شهرا تقريبا من توقيع معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩م ، وذلك تنفيذا لشرط من شروطها . .

انسحبت إسرائيل من سيناء على مراحل ، وتم انسحابها فسي آخر مرحلة في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، ولكنها رفضت الانسحاب من طابا .

وأعلنت مصر بذلك قبل هذا التاريخ بشهر واحد تقريبا .

وباستقراء الأحداث يمكننا أن نؤكد أن إسرائيل هدفت إلى عرقلة عملية إتمام الانسحاب النهائي من سيناء ، بخلق مشكلة طابسا عند رفضها مقدما الانسحاب منها، متعللة بعدم وضوح علامــــــــــــــسات الحدود ومشككة في صحتها ..

وقد ترتب على رفض إسرائيل مقدما الانسحاب من منقطة طابا ،
أن توقفت أعمال التعرف على علامات الحدود الدولية بين مصر
وفلسطين تحت الانتداب التي بدأتها إدارة المساحة العسكرية
للطرفين تحت إشراف جهاز الاتصال المصري والإسرائيلي ، واستمرت
في الفترة من ٢ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٨١ (١)

وهنا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية، وفي هذه المرة بين
مصر وإسرائيل، وليست بين مصر والدولة العثمانية كما كانت في
المرحلة الأولى، لأن الأرض الفلسطينية تغير وضعها بعد صدور
وعد بلفور ١٩١٧م وحرب فلسطين ١٩٤٨م.

ومكذا تظهر مشكلة طابا للمرة الثانية بعد احتلال إسرائيل
لسيناء كلها دام من ١٩٦٧ - ١٩٨٢ م ، أى ١٥ عاما تقريبا .

(١) لواء صلاح الدين الخطيب: طابا . . تقييم وثائقي بالحقائق والخرائط، تحقيق لطفى الشوربجي وعليوه الطوخي، بمجلة الإنصاف، عدد نوفمبر ١٩٨٨.

الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل
فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢

رفضت إسرائيل الانسحاب من طابا ، ناقضة واحداً من أهم
بنود اتفاقية السلام، التى تدين على أن الحدود المصرية الشرقية
هى حدود مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطانى .

وقد جرت اتصالات بين مصر وإسرائيل وأمريكا، لبحث الموضوع
وتم توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م بخصوص طابا . وقعه عن الجانب
المصرى السفير الشافعى عبد الحميد وكيل وزارة الخارجية، وعن
الجانب الإسرائيلى ديفيد كمي مدير عام وزارة الخارجية
الإسرائيلى . ويدين على :

(١) انسحاب إسرائيل خلف الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل
كما تراها مصر.

(٢) وضع قوات دولية متعددة الجنسيات فى المنطقة المتنازع عليها
إلى أن يتم حل مسألة الحدود.

(٣) عدم قيام إسرائيل ببناء أى منشآت فى المنطقة المتنازع
عليها إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائى عن طريق التوفيق
أو التحكيم.

(٤) يبدأ الاجتماع بين المصريين والإسرائيليين لاختصاص
الخطوات الفعالة نحو تنفيذ البند السابع من اتفاقية

السلام الذى يذص على التوفيق أو التحكيم بعد فشـل
التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين عن طريق التفاوض حـول
الخلافات .

(٥) يشترط الطرفان المتنازعان إشراك الولايات المتحدة
الأمريكية فى المباحثات .

اجتمعت اللجان الثلاث عدة مرات ، ولم تتوصل إلى شىء
يذكر ، نظرا للمراوغات الكثيرة التى يتبعها الوفد الإسرائيلى
عادة .

وفجأة حدث غزو شامل للبنان فى يونيو ١٩٨٢م، فاضطرت
مصر إلى الاحتجاج بشدة لدى إسرائيل ، ثم قامت بحسب
سفيرها من تل أبيب . وقد كان من نتيجة العدوان الشامل
على لبنان أن توقف التطبيع بين الدولتين ، وخاصة من
جانب مصر . كما أن مصر رفضت مرارا إشراك إسرائيل فى
معارضها الدولية .

وتلا ذلك قيام وزير السياحة الإسرائيلى إسرائام شاربيـر
بافتتاح فندق ضخـم يسمى فندق سونستا فى ١٦ نوفمبر ١٩٨٢م أى
بعد توقيع اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ . وكانت إسرائيل قد أوعزت
إلى أحد رجال الأعمال بها ويدعى إيلى باباشادو للبيـد
فى بناء الفندق بالقرب من الصخرة الجرانيتية الواقعة فى

منطقة طابا^(١) بعد توقيعها على معاهدة السلام مع مصر . وقبل
ضربت إسرائيل بذلك بنود معاهدة السلام عرض الحائط ، كما خرقت
بنود اتفاق ٢٥ أبريل السدي ينص بنده الثالث على (عدم
قيام إسرائيل بإنشاء أى منشآت فى المنطقة المتنازع عليها...)

وقد هدفتم إسرائيل من وراء بناء الفندق وافتتاحه إلى
الاستفادة من عامل الزمن فى فرض الأمر الواقع ، كما حدث
بالنسبة لأم رشاش وهى ميناء إيلات الحالى . فقد ادعت إسرائيل
أنها تحتفظ ببعض الأراضى الخارجة عن حدودها مؤقتا لحين الاتفاق
مع الدول المجاورة على الحدود الدائمة ، وكرست وجودها فيها
إلى يومنا هذا عن طريق الاستفادة من عامل الزمن . كما هدفتم
إسرائيل من إنشاء فندق فى هذه المنطقة الهامة إلى شد انتباه
العالم إلى مشروع سياحى جذاب على البحر الأحمر ، يحقق
استمتاع السياح من جميع الجنسيات بمياه البحر الأحمر وطقسه
ومناظره ، وقد ركزت دعايتها على عبارة واحدة ، هى : (اجلس
فى شرفة غرفتك ، لتجد نفسك فى أربع دول فى وقت واحد ، وهى :
إسرائيل ومصر والأردن والسعودية)^(٢) .

كما أن إسرائيل كانت قد أعلنت قبل افتتاح الفندق عن

(١) بنى الفندق على مساحة ٨٥٠ مترا مربعا ، ويتكون من ١٢ طابقا
تشمل ٢٤٠ غرفة .

(٢) محمد نسيم : صورة من طابا بعد الحكم ، تحقيق حسين القاضى
فى آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨ م .

قيامها ببناء قرية سياحية أطلق عليها اسم صاحبها رافى نلسون ..

وقد زادت العلاقات بين الطرفين سوءاً ، عندما أقدمت إسرائيل على المذابح الجماعية للفلسطينيين فى صبرا وشاتيلا . واضطرت مصر إلى خوض حملة إعلامية واسعة النطاق ضد إسرائيل على الصعيدين المحلى والدولى ، لفضح مخططاتها العدوانية ونقضها للعهد والمواثيق .

وبعد ذلك فوجئ العالم بوكالات الأنباء العالمية تبث خيراً صادراً من جيش إسرائيل ، مفاده أن مصر خرقت اتفاقية السلام ، بقيامها بعمل بعض الاستحكامات فى المنطقة منزوعة السلاح فى سيناء ، كما أنها لاتقوم بمنع تسلل الفصائل الفلسطينية داخل إسرائيل من الحدود المشتركة بين البلدين . كذلك احتجت إسرائيل على بعض التصريحات التى تصدر عن المسؤولين المصريين .

مشاركة التحكيم

مرت ثلاث سنوات لم يتم التوصل فيها إلى حل بين الطرفين .
وأعلن الرئيس محمد حسني مبارك أن طابا تعتبر قضية حيوية بالنسبة للشعب المصري . والتوصل إلى حل حاسم بالنسبة لها يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين العلاقات مع إسرائيل .

وفي منتصف عام ١٩٨٥ بدأت مصر تؤكد على أن حل مسألة طابا لا يتحقق إلا بالتحكيم ، بعد فشل جميع المباحثات والاتصالات الخاصة بالتوفيق بين الطرفين للتوصل إلى حل مرضي للقضية .

ولما لم تصل محاولات التوفيق إلى أي حل قرر مجلس الوزراء المصري في ١٢ مايو ١٩٨٥ تشكيل لجنة تحت إشراف وزارة الخارجية للدفاع عن طابا، ضمت ممثلين من وزارة الخارجية والدفاع والمعدل ومجلس الدولة والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية والجامعات .

تشكلت لجنة الدفاع المصرية في قضية طابا، برئاسة:

- الدكتور عصمت عبد المجيد... وزير الخارجية المصرية .

وعضوية كل من:

- السفير الدكتور نبيل العربي... مدير الإدارة القانونية والمعاهدات بوزارة الخارجية المصرية (رئيس وفد مصر لدى المقرر الأوربي للأمم المتحدة بجنيف حاليا) .

- السفير أحمد ماهر السيد . . . وكيل الإدارة القانونيّة
(سفير مصر في موسكو حاليا) .

وَضُمَّت اللجنة من المتخصصين:

- الدكتور وحيد رأفت . . . أستاذ القانون الدولي وشيخ
القانونيين ونائب رئيس حزب الوفد .
- الدكتور مفيد شهاب . . . رئيس قسم القانون الدولي بحقوق
القاهرة .
- الدكتور صلاح عامر . . . أستاذ القانون الدولي بحقوق القاهرة .
- الدكتور طلعت الغنيمي . . . أستاذ القانون الدولي
بحقوق الإسكندرية .
- الدكتور يوسف أبو الحجاج . . . أستاذ الجغرافيا بآداب عين
شمس .
- الدكتور يونان لبيب رزق . . . أستاذ التاريخ بكلية البنات
بجامعة عين شمس .
- المستشار فتحي نجيب . . . مساعد وزير العدل .
- المستشار أمين المهدي . . . نائب رئيس محكمة النقض .
- المحامي صادق القشيري .
- العقيد محمد الشناوي . . . ممثل إدارة المساحة العسكرية .
- المقدم محمود القرشي . . . ممثل إدارة المساحة العسكرية .

وقد رأس الرئيس محمد حسني مبارك أول اجتماع لهذه اللجنة
لمناقشة بعض المسائل الخاصة بالقضية بعد توقيع مشاركة التحكيم . وكانت

توجيهات الرئيس تتركز في أنه لا تفريط في حبة واحدة من القراب ، ولا تنازل أو تفريط في السيادة المصرية ، ولا قبول لأى تسوية ودية تنقضي من أى جزء من السيادة المصرية . كما لا بد من الاطمئنان من صحة كل خريطة ووثيقة ومذكرة يتم تقديمها لمحكمة التحكيم الدولية في جنيف . (١)

وبدا التباين في الموقف الإسرائيلي، بين شيمون بيريز الذى يؤيد قضية التحكيم، وإسحاق شامير الذى كان يعتقد أن كل إمكانيات التفاوض الثنائي في إطار التوفيق لم تستنفد أغراضها . وصمت مصر على موقفها، وأعلنت أنها لن تستأنف محادثاتها الثنائية حول طابا، إلا إذا وافقت إسرائيل على التسوية عن طريق التحكيم، وذلك بعد أن استنفدت كل احتمالات التوفيق . واستندت وجهة النظر المصرية في ضرورة التحكيم على البند السابع فى اتفاقية السلام الذى يجعل حل أى نزاع بين الطرفين يمر بمرحلتين فقط، هما التفاوض ثم التوفيق أو التحكيم . وليس ثلاث مراحل بافتراض أن التوفيق يليه التحكيم . كما أن مصر أصرت على التحكيم، باعتبار أن التوفيق غير ملزم لأى طرف . كما أن النزاع لايجب أن يفضى فيه التوفيق، لأنه خلاف يحسم عن طريق تحديد موقع علامات على الطبيعة، يحسمه خبراء وفنيون على الطبيعة . كما أن مصر كانت ترى أن التوفيق يستهلك وقتا غير مجد، ويقوم أساساً على الحيلولة

(١) د. مفيد شهاب؛ الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨، تحقيق

العام الإسرائيلي المطالب بالسلام، استؤنفت المباحثات فـسـى
هو من الترقب والتشاؤم ، ثم ما لبثت أن توقفت بعد ضـرب
مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سنة ١٩٨٥م.

وقد شجبت مصر هذا العدوان القاسم الذى يمس سيادة دولـة
عربية في نفس الوقت . وركز الإعلام المصرى على فضح نوايا
إسرائيل ومخططاتها العدوانية في المنطقة العربية .

ثم استؤنفت الاتصالات ، وعقدت الاجتماعات ، ودارت المباحثات .

وعقب قرار مجلس السـؤراء الإسرائيلي بالموافقة على
إحالة قضية طابا للتحكيم الدولي، شكلت وزارة الخارجية المصرية
لجنة لإعداد مشاركة التحكيم، وكان دورها هو التوصل إلى اتفاقية
للمشاركة ، واضحة المعالم مما يسهل على المحكمة أن تعمل فـسـى
ظل مشاركة واضحة، تحدد اختصاصاتها وأسلوب عملها بدقة، وكذلك
القانون الذى تعمل به، والمواعيد التى يتقيد بتنفيذها الجانبان ،
وطبيعة الحكم، وكيفية صدوره .

وشكلت اللجنة برئاسة السفير الدكتور نبيل العربي، وعضوية
السفراء بدر همام ، وأحمد ماهر، وأحمد أبو الخير، ومهـاب
مقبـيل، وحسين حسونة، ووجيه حنفى . كما ضمت اللجنة الدكتور
مفيد شهاب مستشارا قانونيا ، والمستشارين فتحي نجيب، وأمـين
مهـدى ، واللواء بحرى محسن حمـدى رئيس الجانب المصرى فـسـى
اللجنة العسكرية المصرية الإسرائيلية المشتركة لإنهاء ترتيبات

الانسحاب واللواء محمد عبد الفتاح محسن رئيس هيئة المساحة العسكرية السابق، واللواء فاروق لبيب ضابط الاتصال . وقد (١)
تمت اجتماعات هذه اللجنة تحت إشراف الدكتور وحيد رأفت .

استغرقت المباحثات الخاصة بإجراءات التحكيم والمحكمين بين الطرفين المصرى والإسرائيلى أكثر من تسعة أشهر كاملة من ديسمبر ١٩٨٥ إلى سبتمبر ١٩٨٦، تعثرت خلالها أكثر من مرة؛ ودب الخلاف كثيرا حول كلمة أو عبارة، أو محاولة لتمييع الموقف، أو طلب أشياء تخص العلاقات الثنائية. (٢)

وحضر شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى القاهرة، حيث تم فى تمام الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١١ سبتمبر ١٩٨٦ توقيع اتفاق مشاركة التحكيم، بعد أن وقع عن الجانب المصرى السفير نبيل العربى، وعن الجانب الإسرائيلى ابراهيم تامير، ووقع كطرف ثالث ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية الأمريكية، وألان فرشاو رئيس الوفد الأمريكى فى مباحثات مشاركة التحكيم.

حوت اتفاقية المشاركة ١٥ مادة ، حددت الثانية منها مهمة هيئة التحكيم بدقة ، ونصها :

(١) محمد عبد الهادى : قضية طابا . . قضية إدارة الدبلوماسية المصرية لأزمة ، الأهرام فى ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ م .

(٢) أسامه عجاج : المرجع السابق، ص ١٢ .

(يطلب الطرفان من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفق معاهدة السلام واتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢م والملحق.) .

وكان النص على الاستناد إلى معاهدة السلام، لأن المادة الثانية منها تنص على (أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني.) ، بالإضافة إلى أن الخريطة المرفقة بها وخريطة الهدنة وعليها حدود مصر وعلاماتها تمثل أدلة تلقائية أمام المحكمة بشأن عدد العلامات ومواقعها .

كانت مصر واضحة في التأكيد في نصوص مشاركة التحكيم على أن (مسئولية المحكمة في اختيار المكان الحقيقي، لاختيارات مصر أو إسرائيل لـ) نقطة حدودية مختلف عليها . وليس من دورها إطلاقاً أن تنشئ ، أو تقترح أماكن جديدة أو تقدم حلاً وسطاً) .

لم تترك مصر أمر التحكيم يحدده رغبة طرف في الماطلة أو التأجيل أو التسويف ، بل حرص المفاوض المصري على أن يتم تحديد إطار زمني لكل مرحلة من مراحل التحكيم سواء المذكرات المكتوبة أو المرافعات الشفوية . ولذلك كان معروفاً أن مدة التحكيم وإجراءاته ستستمر خلال سنة ونصف السنة أو أكثر قليلاً . (١)

(١) أسامه عجاج : المرجع السابق ، ص ١٢

وقد ساهمت إدارة المساحة العسكرية في إعداد الملحق الفني لمشاركة التحكم. فتمت اجتماعات عديدة برئاسة اللواء صلاح الدين الخطيب وعضوية كل من العقيد محمد الشناوى والمقدم محمود القرشى مع الجانب الإسرائيلى الفنى برئاسة مدير المساحة المدنية الإسرائيلى. ودارت مناقشات مضمنة للتشكيك والمنساور والمجادلة فى الحقائق الفنية والخرائط العديدة من جانب الوفد الإسرائيلى.

وتضمن الملحق الفنى تحديد كل طرق لأماكنه على الأرض بالنسبة لجميع نقاط الخلاف أما بالنسبة للعلامة ٩١ ، فقد حددت إسرائيل لها مكانين.

قام طاقم مساحى من إدارة المساحة العسكرية المصرية بتنفيذ ذلك على الطبيعة فى الفترة من ٢٤ - ٨ حتى ٦ - ٩ - ٨٦. وتسم إعداد كروت الوصف لجميع أماكن علامات الحدود المختلف عليها (١) كما قام طاقم من الجانب الإسرائيلى بنفس العملية من وجهة نظره.

وقد تمكن الجانب المصرى من إجبار الطرف الإسرائيلى على أن تكون اتفاقية التحكيم محكمة محددة لانتقح للطرف الآخر أن يستمسك بلفظ غير واضح أو نقطة غير محددة أو بمواعيد غير محددة. وإنما خرجت مشاركة التحكيم واضحة المعالم محددة الاختصاصات،

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : طابا... تقييم وثائقى بالحقائيق والخرائط ، تحقيق لطفى الشوربجى وعليوه الطوخى فى مجلسمة النصر ، عدد نوفمبر ١٩٨٨م.

تحدد كل شيء دون لبس .

ويعتقد الدكتور مفيد شهاب أن مشاركة التحكيم المحكمة كانت
الخطوة الأولى نحو نجاح الخطوات التالية .^(١)

وتم الاتفاق في مشاركة التحكيم على عقد جلسات المحكمة
في مدينة جنيف . . .

(١) د. مفيد شهاب : هكذا ترفعنا في قضية طابا، تحقيق سلسوي
أبو سعدة في المصــــــــــــــــور بتاريخ ٢٠ سبتمبر
١٩٨٨ م .

مراحل التحكيم

هيئة الدفاع ،

تشكلت هيئة الدفاع فى قضية طابا، وضمت إلى جانب أعضاء
اللجنة القومية: (١)

- سميح صادق المحامى
- الدكتور جورج أبو صعب أستاذ القانون الدولى بمعهد
الدراسات الدولية بجامعة جنيف .

ونظرا إلى أن لغة التحكيم هى اللغة الإنجليزية ، واستنادا على
خبرة البريطانيين وصلتهم بالموضوع، تم اختيار :

- الدكتور هويت رئيس قسم القانون الدولى بجامعة كمبودج .
- السير إيان سنكلير المحامى والرئيس السابق للإدارة القانونية
بوزارة الخارجية البريطانية، ضمن هيئة الدفاع .

كذلك تمت الاستعانة بـ:

- الدكتور فاكيثودوس السكرتير العام السابق لمنظمة العمل
الدولية .

وبدأت هيئة الدفاع فى العمل الذى مر بخمس مراحل، هى:
(١) كتابة الجزء التاريخى والجغرافى حول الحدود المصرية بين

(١) راجع ص ٢٨١ ، ٢٨٢

عامى ١٩٠٦ ، ١٩٦٧م .

(٢) النقاش بين العضو التاريخى والعضو الجغرافى والقانونيين
حول المذكرة والوثائق التاريخية والجغرافية التى تعرض
الحقائق التاريخية والجغرافية .

(٣) إعداد المذكرة القانونية فى شكلها شبه النهائى بعد الحذف
والإضافة ، بحيث تكون مذكرة قانونية ، وليست مجرد
مذكرة تاريخية .

(٤) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين لإبداء الملاحظات حول
الصياغة النهائية .

(٥) اجتماع اللجنة بأعضائها المصريين والأجانب الذين يترجمون
المذكرة إلى الانجليزية ، فى شكلها النهائى بعد الحذف
والإضافة .^(١)

وقد بلغ من ذكاء الدبلوماسية المصرية ، أن ضمت إلى هيئة
الدفاع اثنين من القضاة هما المستشار أمين المهدي والمستشار
فتحى نجيب ، حيث كانا يمثلان هيئة تحكيم تقوم بمناقشة الدفاع
كمحكمين وتبدى له نقاط الضعف ونقاط القوة . كذلك كان يقوم
بعض القانونيين بدور (محامى الشيطان) ، ويناقش الدفاع المصرى ،

(١) د . يونان رزق : قضية طابا ، الأهرام بتاريخ ٢٩ / ٩ / ١٩٨٨ ،
تحقيق محمد عبد الهادى .

هيئة التحكيم :

كانت عملية اختيار المحكمين من أصعب الممارك التسي خاضتها الدبلوماسية المصرية إن لم تكن أصعبها . فقد وضعت مصر شروطا على من يتم اختياره ، منها أن يكون ١٥ سعة قانونية مرموقة، وسبق له التحكيم فى قضايا دولية، وميسور الحال بشكسل يبعده عن التأثيرات ، ويضمن نزاهة الحكم .

وفى ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ أعلن اختيار اثنين من بين أربعين شخصية قانونية مرشحة، هما :

- ديتريش شيندلو ... أستاذ القانون الدولى بجامعة زيورخ بسويسرا .
- بيير بيليه ... الرئيس السابق لمحكمة المنقض الفرنسية .
- كما أعلن عن ممثل لمصر وممثل لإسرائيل، هما :
- الدكتور حامد سلطان ... أستاذ القانون الدولى بحقوق القاهرة، ورئيس الجمعية الدولية للقانون الدولى بباريس .
- الدكتورة روث لابيذوث ... أستاذة القانون الدولسى بالجامعة العبرية .

وفى الجلسة التحضيرية الأولى لهيئة التحكيم بحضور وفدى البلدين فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الوفدان على المحكم الثالث وهو :

- جونار لاجرجرين ... قاض سويدي، رأس هيئة التحكيم الدولية التى قامت بتسوية النزاع على الحدود بين الهند

وباكستان عام ١٩٦٥ م. (١)

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حامد سلطان والدكتورة روث لايبودث كانا في الأساس محاميان من الناحية العملية. الدكتور سلطان عن مصر، والدكتورة لايبودث عن إسرائيل. ذلك لأن البلدين هما اللذان اختاراهما، على أساس أن كليهما سيعبر بصورة جيدة عن آسائيد بلده، ويقدم تصوره عن أدلته بصورة واضحة. أما القضاة الثلاثة الآخرون، فهم في الواقع المحايدون. (٢)

وعند انعقاد جلسات المحكمة، كان رئيس هيئة التحكيم يجلس في الوسط وعن يمينه القاضي الفرنسي فممثل مصر، وعن يساره القاضي السويسري فمثلة إسرائيل ثم أمين السـ. إجراءات التحكيم والمراقعات :

وبعد الجلسة التحضيرية المذكورة، عقدت المحكمة ست جلسات :

- الثلاث الأولى للإجراءات وتبادل المذكرات .
- وللاثلاث الأخرى خصصت للمرافعات .

وبعد انعقاد الجلسة الأولى دخلت القوات متعددة الجنسيات طابا لمباشرة مهامها حسبما تقرر في مشاركة التحكيم.

(١) محمد عبد الهادي : قضية طابا..

(٢) د. مفيد شهاب : طابا وكيف عادت إلى مصر، تحقيق أسامة عجاج في آخر ساعة بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨ م.

وفور انتهاء جلسات الإجراءات الثلاث وقبل انعقاد جلسات المرافعات، قامت هيئة التحكيم بزيارة ميدانية لمواقع علامات الحدود المختلف عليها وهي ١٤ علامة في ١٧ فبراير ١٩٨٨، ودامت الزيارة خمسة أيام، وذلك لكي يتحققوا بأنفسهم من الشكل الطبيعي والحقيقي لمنطقة النزاع. وقد رافق اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير المساحة العسكرية المصرية السابق هيئة التحكيم عند زيارتها لمواقع العلامات.

وهذه العلامات هي، أرقام : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

هبطت الطائرة الهليكوبتر التي كانت تحمل أعضاء المحكمة فوق قمة جبل طابا، وعينت هناك القضيب الحديدي المتبقسي من بقايا النقطة التي نسفها الإسرائيليون وهي النقطة (١)٩، كما

(١) يذكر اللواء محمد عبد الفتاح محسن أنه قام بزيارة منطقة الحدود مرتين : الأولى في ١٤ يناير ١٩٨٢م مع اللجنة العسكرية المصرية التي كانت تقوم بالتفاوض على تحديد الخط مع الجانب الإسرائيلي. فوجد قطعة من مباني النقطة ٩١ ملقاة على الأرض وعليها رقم ٩ والباقي مكسور وغير موجود، كما وجد الكمسرة الحديدية التي كانت موجودة داخل العلامة الخرسانية. وتمت الزيارة الثانية في ١٧ فبراير ١٩٨٨م بصحبة هيئة التحكيم. وقد لاحظ الجميع أن قطعة البناء التي كان عليها رقم ٩ غير موجودة، ووجدوا كمرة الحديد وقد كتبت عليها اللجنة المصرية الإسرائيلية الرقم ٩١ بالطلاء الأبيض منذ ١٤ يناير ١٩٨٢. وقد أشار اللواء محمد عبد الفتاح إلى أن قنصل مصر في إيلات =

عاينت المحكمة أيضا المنطقة بين موقع النقطة ٩١ فوق جبل طابا وجرف الجبل الذى يصطدم بمياه الخليج على مسافة ١٧٠ مترا تقريبا، ثم عاينت النقطة رقم ٩٠ التى وردت فى الوثائق الإسرائيلية، وتأكدت على الطبيعة من أن هذه العلامة قد بنيت حديثا. بل لقد سأل رئيس المحكمة المندوب الإسرائيلى، قائلا : أليهما تشكّل العلامة ٩١ ؟ فلم يستطع أن يحدد موقعا بذاته، ولكنه قسّال أنها يمكن أن تكون واحدة من النقطتين اللتين حددتهما إسرائيل فى وادى طابا. وقد أكدت هذه المعاينة ثبوت الموقف المصرى على موقع بعينه فوق رأس جبل طابا يمثل العلامة ٩١، على حين سأل قال الإسرائيليون ربما تكون أيا من النقطتين. وقد لاحظت هيئة المحكمة أن التحديد المصرى للعلامة ٩١ يتفق تماما مع ماورد فى اتفاقية الحدود الصادرة فى أول أكتوبر ١٩٠٦ م . مع عدم وجود أى آثار قديمة أو أى دليل مادى فى أماكن النقطتين اللتين

== حسن عيسى أطلعه على مقال فى مجلة إسرائيلية يشير إلى أن الجانب الإسرائيلى أمر بإزالة العلامة وإلقائها فى البحر.

ومن الجدير بالذكر أن مجلة معونتين وجريدة حوتسم الإسرائيليتان نشرتا قصة نفس العلامة ٩١. فقالتا أن ريتقيسن ألونى أحد معاونى أرييل شارون وزير الزراعة ورون أدلر أحد مساعدى ديفيد ليفى وزير الإسكان أمرا بعض الجنود بنسف هذه العلامة. وذكرتا أسماء الجنود، وعلقتا على الحادث ذاكرة أنه عمل مهين لإسرائيل لأنه غير أخلاقى.

(انظر مقالات اللواء محمد عبد الفتاح محسن والدكتور مفيىد شهاب وعبد التواب عبد الحى وسلوى ابو سعدة عن طابا، فى مجلة المصور بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨)

حددتها إسرائيل للعلامة ٩١ عند الصخرة الجرانيتية أو عند (بئر طابا) الكائن عند أشجار الدوم .

كما عاينت المحكمة على الطبيعة النقاط ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ففى منطقة النقب ، حيث سعت إسرائيل إلى تغيير مكان هذه العلامات ونقلها داخل الحدود المصرية بمسافة ٢ كيلومتر حتى تكون نقطة الحدود فى هذه المنطقة فى أقرب موقع ممكن من مطار رأس النقب . وقد لاحظت المحكمة وجود علامات الحدود الأصلية القديمة منسقة عام ١٩٠٦م فى مواقع العلامات التى حددتها مصر وهى العلامات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ فى رأس النقب . وعدم وجود علامات حدود قديمة فى موقع العلامات التى حددتها إسرائيل لهذه النقاط الثلاث .

وتيقنت هيئة التحكيم من أن مسار وادى طابا ينطبق على مسار حددته مصر وليس على ما تدعيه إسرائيل .

وهكذا كان لهذه الحقائق التى تأكدت منها هيئة المحكمة ففى (١) معاينتها الميدانية أثر كبير على قرار المحكمة النهائى . . .

عقدت المحكمة جلساتها فى مبنى دار حكومية جديده .
وتتم عقد أول جلسة لها فى ١٢ مايو ١٩٨٧م . وقدم كل فريق مذكرته :

(١) مكرم محمد أحمد : طابا مصرية ، المصور فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨
لواء صلاح الدين الخطيب : طابا . . . تقييم وثائق بالحقائيق
والخرائط تحقيق لطفى الشوربجى وعليه الطوخى بمجلة النصر ،
عدد نوفمبر ١٩٨٨ .

تقدمت مصر بمذكرة ، تحتوى على ٥٠ صفحة وبمجموعة مسن الخرائط تبلغ ٤٢ خريطة وبحافظة مستندات ضمت ١٠٠٠ مستند.

وتقدمت إسرائيل بمذكرة تتضمن ١٧٠ صفحة ومجموعة مسن الخرائط تبلغ ١٢ خريطة وبحافظة مستندات تتضمن ٢٠٠ مستند.

وبعد تقديم المذكرة الأولى، تكون قضية طابا قد دخلت مرحلة جديدة ، حيث وضع كل طرف حججه وأسانيده ومستنداته أمام الطرف الآخر.

ثم عقدت الجلسة الثانية فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧ لتقديم المذكرات التى تسمى المذكرات المضادة بعد اطلاق كل طرف على مذكرة الطرف الآخر عقب تقديمها فى الجلسة الأولى ، كما نصت مشاركة التحكيم.

تقدمت مصر بمذكرة حوت ٢٠٠ صفحة و ٥ خرائط . وتقدمت إسرائيل بمذكرة صغيرة وبعض الخرائط.

ثم طلبت إسرائيل بعد ذلك عقد جلسة ثالثة لتقديم مذكرة ثالثة. وبعد مفاوضات طويلة، اتفق الطرفان على ذلك . وقدمت مصر مذكرة تعتبر ردا على المذكرة المضادة ، وأرفقت معها خريطة واحدة. وقدمت إسرائيل مذكرتها أيضا فى أول فبراير ١٩٨٨ حسبما اتفق الطرفان .

ومن الملاحظ أن المدة المسموح بها لتقديم كل مذكرة، هى خمسة أشهر على الأكثر، كما نصت مشاركة التحكيم.

قدمت مصر لهيئة التحكيم ثلاث مذكرات اشتملت على جميع الأسانيد الفنية المساحية، وتشمل : خرائط - إحداثيات - كـسـرود وصف المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود مـثـل العلامات أرقام ٢٧ ، ٨٧ ، ٩١ - كشف إحداثيات نقيـسـه المثلثات التي تنطبق على بعض علامات الحدود المرسل من اللواء حـد رئيس جهاز الاتصال المصرى عام ١٩٦١م إلى قيادة الطوارىء الدولية ١٩٦١م - كشف الإحداثيات رقم ١٤٤ الموثق من وزارة الخارجية البريطانية، ويوجد منه نسختان، نسخة أرسلت إلى مصر فـي الفترة من ١٩٤١ - ١٩٤٢ م والأخرى عام ١٩٥٥ م). بالإضافة إلى الأسانيد التاريخية، وتشمل : (كتاب نعم بك شقير الذى كان سكرتيرا للجنة تحديد الحدود عام ١٩٠٦م - وتقرير تحديد الحدود بين مصر وولاية الحجاز الذى كتبه (وهد) Wade الإنجليزى الذى كان يعمل مهندسا فى قلم المساحة المصرية وأُوفد لـكى يـكـون مهندس المساحة فى لجنة تحديد الحدود سنة ١٩٠٦م).

وقد بلغ عدد الخرائط التى قدمتها مصر ٤٩ خريطة بمختلف جنسياتها ومقياس رسمها، سواء كانت تركية أو مصرية أو إنجليزية أو أمريكية أو فلسطينية أو إسرائيلية أو خرائط أخرى^(١).

ومن الجدير بالذكر أن جميع الخرائط التى قدمها الجانب المصرى، تم تجميعها ودراستها دراسة فنية تفصيلية دقيقة بواسطة إدارة المساحة العسكرية المصرية. كما شارك الدكتور يوسف ابو الحجاج فى فحص هذه الخرائط ودراستها دراسة عميقة.

(١) لواء : صلاح الدين الخطيب : المرجع السابق ، ص ٢٨.

وابتداء من شهر مارس ، عقدت المحكمة ثلاث جلسات لسماع المرافعات الشفوية من الطرفين. استغرقت الجلسة الأولى فـسـي المرافعات أسبوعاً لكل طرف من أطراف النزاع ، وقد قام الوفد المصرى بتقديم خريطة واحدة أثناء المرافعة . واستغرقت الجلسة الثانية يومين لكل جانب . وقد تولت هيئة الدفاع لكل طـرف شرح مذكراتها المقدمة وتوضيح الدليل من الوثائق والمستندات المرفقة، كما تولت مناقشة مذكرة الطرف الآخر وتفنيدها والسرد على ما جاء بها . .

وبعد انتهاء المرافعات كلها ، خلت المحكمة للتداول لمدة ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم.

اتبع الجانب المصرى خطوات عملية نحو تأكيد حقه فى أرضه، فاتباع الخطوات التالية :

- (١) تقديم الحقائق المادية
- (٢) إثبات الحقوق
- (٣) تفنيـد الادعاءات (١)

ينبغى علينا أولاً أن نتحدث عن الحقائق المادية من وقائع وأحداث وخرائط وأسانيـد قانونية وجغرافية وتاريخية وشهادات الشهود التى قدمها كل طرف لإثبات دعواه ودحض رأى الطرف الآخر وتفنيد أسانيده. وذلك قبل الحديث عن المرافعات لإثبات الحقوق وتعنيـد الادعاءات .

(١) د. هـ. هـ. رزق : قضية طابا : معركة الوثائق، محاضرة ألقىـت فى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بتاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨ .

(وضع كل طرف من طرفى النزاع ضمن مخططة السعى بكسـل
الوسائل للحصول على الوثائق التى تدعم موقفه وحرمان الطـسـسـرـف
الآخر من أية وثيقة يمكن أن يستفيد بها أو يوظفها ضد الطـسـسـرـف
الآخر .

وقد تطلب تحقيق هذا المخطط جهودا فائقة بالنظر إلى حقائـسـق
عديدة :

أولا : أن الفترة التى كان على الجانبين معالجتها فى مذكراتهم
ومرافعاتهم المتبادلة فترة طويلة نسبيا زادت على ستين عاما ، بيسـن
بناء خط الحدود سنة ١٩٠٦م وبين الاحتلال الإسرائيلى لسيناء فسـى
أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م .

ثانيا : أن وثائق تلك الفترة قد تروعت على دور الوثائق فى
أربع عواصم ، هى : القاهرة ولندن واستانبول عاصمة الدولة العثمانية
والخرطوم . وكذلك فى بعض مراكز البحث العلمى ، خاصة فسـى
أكسفورد ودرهام بانجلترا .

ويمكن القول أنه باستثناء دار الوثائق العامة فى لنـسـدن ودار
الوثائق التركية فى استانبول التى وصل إليها الطرفان فى أوقـسـات
مقاربة جدا ، فقد سبق المصريون على وجه اليقين فى سانت أنطونى
وفى درهام ، مما يتأكد من سير المذكرات المتبادلة والمرافعات
الشفهية . فقد كان الجانب المصرى يقدم ما يعثر عليه فى تلك المراكز
العلمية فىأتى الجانب الآخر فى المذكرة التى تليها ، أو فى المرافعة

الشفهية التالية ليقدم ما وجدته في تلك المراكز ، وكان ما يقدمه
واهيا في العادة . والأكثر من ذلك أن المصريين احتكروا ما وجدوه
في مراكز الوثائق في القاهرة وفي الخرطوم . وهي مراكز كانت
مغلقة أمام الجانب الإسرائيلي .

وهنا نشير إلى الجهود المضنية التي بذلتها مصر في الحصول على
بعض الوثائق والخرائط الهامة :

من بين ما اتفق عليه أثناء سير المفاوضات الأولية حصول
مشاركة التحكيم على أعلى مستوى بين الأطراف الثلاثة ، المصري
والإسرائيلي والأمريكي ، مبدأ (قدسية الحدود) .

وبينما كان يهم الجانب المصري ترسيخ هذا المبدأ ،
على اعتبار أن حدود مصر الشرقية كانت قد اكتسبت شكلها النهائي
عام ١٩٠٦م ، واستقرارها الواضح خلال العقود الستة التالية ؛ فقد
كان من شواغل الجانب الإسرائيلي البحث عن أى شيء يهز هذا
الاستقرار .

وبين الرغبة في التأكيد على الاستقرار والسعى إلى القول بانتفاضة
دارت معركة حامية حول رسالة من المندوب السامي البريطاني فسي
القاهرة إلى وزير الخارجية المصرية .

فقد حدث في أوائل فبراير ١٩٢٦ : أن طلبت الحكومة
البريطانية من مصر أن تعترف بالوضع البريطاني الخاص في كل من

فلسطين والعراق، أى وضع الانتداب . وفى مقابل هذا الاعتراف وضع المصريون تحفظاً بالألا تتأثر الحدود بين فلسطين ومصر بأى شكل من الأشكال من جراء تعيين الحدود الفلسطينية كما تقررت بمقتضى شروط الانتداب، وأن هذه العملية لن تمس بأى حال من الأحوال الحدود المصرية الفلسطينية كما تقررت عام ١٩٠٦م.

وبينما كان من رأى الجانب المصرى أن الحكومة البريطانية لابد وأن تكون قد وافقت على مطلب حكومة أحمد زبور، خاصة وأن المندوب السامى فى القاهرة اللورد لويسد بعث إلى لندن بمطلب حكومة القاهرة وأوصى بالموافقة عليه؛ فإنه كان للجانب الإسرائيلى أن يشكك ما دام أنه لم يتم العثور على أية ورقة تتضمن الموافقة.

وقد تمكن الدكتور يونان رزق بعد جهود مكثفة من الحصول على هذه الرسالة فى الـهلف رقم ١٢٦٤٧ بوثائق القسم القنصلسى من أوراق الخارجية البريطانية.

والرسالة موجهة من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة اللورد لويسد إلى معالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية المصرية فى ٢٥ يونية ١٩٢٦ ، وقد جاء فيها بالحرف الواحد .

(لى الشرف أن أبلغ معاليكم بأن التعليمات قد جاءتنى من وزير خارجية الحكومة البريطانية بأن الحدود بين فلسطين ومصر، كما تعينت عام ١٩٠٦م، لن تتأثر بأى شكل من عملية تعيين

(الحدود للأراضي المنتدبة في فلسطين.) (١)

وقدم الدكتور يونان تقارير اللورد كرومر وأوين ووييد....

ويذكر الدكتور رزق أن الخريطة الأصلية الموقعة من الجانبين
المصري والتركي سنة ١٩٠٦م والخاصة برسم الحدود، قد ضاعت،
ولم يمكن العثور عليها بعد البحث الطويل عنها في أرشيفات مصر
وتركيا وانجلترا.

وكان من الممكن أن يشكك الإسرائيليون في الموقف المصري
بإدعائهم أن الجانب المصري أخفاها عن عمد، خاصة وأنه كان من
الصعب على أعضاء هيئة التحكيم من الأوروبيين أن يصدقوا أن الخريطة
الأصلية لرسم حدود دولة تختلف لأى سبب من الأسباب من دور الحفظ.

وفد تمكن الدكتور يونان من الحصول على مراسلات عديدة من
الملف رقم ٨٠٠٢ فى التصنيف رقم ١٤١ من أوراق الخارجية
البريطانية بدار الوثائق العامة بلندن، تتبع بها خط سير الخريطة
الأصلية من إبراهيم فتحي إلى أوين إلى مدير إدارة أقسام الحدود
إلى دار المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبى. ولكن لم يتيسر
العثور عليها ضمن أوراق السفارة البريطانية فى مصر. واعتقدت
الحكومة الانجليزية للخارجية المصرية عن عدم الحصول عليها.

وخلال رحلة الرئيس محمد حسنى مبارك إلى تركيا، طلب
الخريطة الأصلية من الرئيس التركي كنعان أقرن. وبعد جهد قصير
الأتراك أنهم عثروا عليها، وأرسلوا بها، ولم يزد ما أرسلوه عسكن
(١) د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا، أسرار معركسة
الوثائق، المصور فى ٢٠ / ٩ / ١٩٨٨.

أن يكون عبارة عن صورة متداولة بين أيدي الوفد المصرى و دون .
ترقيعات على الإطلاق.

ومن الجدير بالذكر أننى تمكنت من الحصول على صورتين —
لخريطتى رسم الحدود المصرية بين مصر وفلسطين ١٩٠٦م، إحداهما
طبوغرافية مقياس رسمها ١ : ١٠٠ ٠٠٠ والأخرى مقياس رسمها
٦٠ ٠٠٠ أثناء رحلة سريعة لى إلى استانبول . وهما خريطتان
رسمتهما اللجنة المصرية التركية أثناء مفاوضات الحدود ، لتحديد
المواقع وأماكن العلامات . الأولى منهما طبوغرافية تبين موقع العقبة
وطابا والثانية لخط الحدود كله . وقد قدمت الخريطتين إلى وزارة
الخارجية المصرية بعد ترجمة المصطلحات التركية الواردة بهما .^(١)

وسافر الدكتور يونان رزق إلى السودان للبحث عن الوثائق التى
تخص طابا . وقد تمكن بعد عناء شديد من الحصول على مجموعة من
الوثائق الهامة سُمنت محتوياتها بالمذكرة الثانية التى قدمت للمحكمة
فى ١٢ أكتوبر ١٩٨٧م وأرفقت صورها بها أيضا . وقد كان لهذا
العمل الشاق صداه لدى الجانب الإسرائيلى . ففي صباح يوم الأربعاء
٢٢ مارس ١٩٨٨م وفى قاعة المحكمة المنعقدة فى جنيف ، وقسِف
لوترباخت المحامى عن الجانب الإسرائيلى ، وهو بريطانى يهودى ،
شاكيا لرئيس المحكمة مما جاء فى مذكرات المصريين ومرافعاتهم
مستندا من وثائق الخرطوم . وأن على المحكمة ألا تأخذ بما جاء فى
تلك الأوراق بسبب انعدام تكافؤ الفرص . . فبينما يستطيع المصريون
أن يذهبوا إلى العاصمة السودانية ويحصلوا على ما يريدون ، فإن هذا
غير متاح للجانب الإسرائيلى .

(١) أوردت الخريطتين فى أواخر القسم الأول من هذا الكتاب ، ص
٢٥٤ ، ٢٥٥

ولم يكن فى إمكان المحكمة أن تستجيب، فقد أصبحـت
(١) أوراق الخرطوم حقيقية واقعة فى المذكرات وفى المرافعات .

وفى أرشيف مكتبة الدراسات الشرقية بجامعة درهم فى شمال شرق انجلترا ، عثر الدكتور يونان على أوراق ووثائق تخص الوجود المصرى المثابت فى طابا . وقد تضمنت المذكرة المصرية الثانية هذه الوثائق الهامة أيضا .^(٢)

وقد شارك بعض المواطنين المصريين المخلصين في جهود الدفاع عن طابا، فكل من وجد خريطة قديمة تثبت حق مصر في طابا، سارع بتقديمها إلى وزارة الخارجية المصرية :

قدم العميد طبيب آمون كامل غبريال خريطة لكل مساحة الحدود المصرية مع فلسطين، وهي عبارة عن (مستخرج رسمي من القسم الجغرافي لرئاسة هيئة أركان حرب القوات البريطانية سنة ١٩٢٦ م). وقد كان والده اللواء كامل غبريال قائد الحدود ثم قائد سلاح البادية (المشاة) سنة ١٩٤٢ م يحتفظ بها ضمن أوراقه. (٢)

وتلقت وزارة الخارجية المصرية من أسرة المرحوم اللواء فسؤاد
صادق باشا أحد كبار قواد الجيش المصرى قبل عام ١٩٥٢م مجموعة

(١) د. يونان ورق؛ المرجع السابق.

(٢) د. يونان رزق : المرجع السابق.

(٣) عميد طبيب آمون غبريال: خريطة بريطانية تؤكد مصربة حلبايا ، تحقيق ماجد عطية بالمصور في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨م.

من الخرائط كانت ضمن مقتنياته الخاصة، ويرجع تاريخها إلى العشرينيات من هذا القرن، وتظهر بها العلامة (٩) ضمن الحدود المصرية .

وفعل ذلك أيضا أجنب ارتبطوا قديما بمصر وأحبوها . فلقد سمحت ابنة محافظ سيناء الإنجليزي باركر باشا للمحامى الانجليزى إيان سنكلير من هيئة الدفاع المصرية وهي سيدة متقدمة فسى السن، بالاطلاع على صور ألبوم أبيها القديمة، عسى أن يجد بينها ما يخدم الدفاع المصرى، فعثر المحامى فعلا على إحدى الصور التى توضح مكان علامة الحدود فوق جبل أو تل طابا، مما يؤكد وقوع وادى طابا كله ضمن الحدود المصرية . ووجد خلف الصورة عبارات بخط باركر باشا تؤكد أنها أول علامة حدود أقيمت فى هذا الموقع سنة ١٩٠٦م .

والغريب أن هذا اللقاء بين المحامى الانجليزى والسيدة المسنة كشف بطريق الصدفة عن شيء آخر، استخدمه الدفاع المصرى ببراعة . فقد قالت السيدة بطريقة عابرة للمحامى أن رثيس تحرير جريدة جويش كرونكل اليهودية (جون كيمحى) دارها منذ عام ونصف العام . واطلع على هذا الألبوم ، فلم يجد فيه شيئا يخدم دعوى إسرائيل . وجون كيمحى هو شقيق دافيد كيمحسى الذى كان مديرا للخارجية الإسرائيلية، وكان فى فترة من الفترات نائبا لمدير المخابرات الإسرائيلية (الموساد) .

ووجد الجانب المصرى فى ذلك تفسيرا لما نشر فى إسرائيل

عقب صدور الحكم وقبل صدوره من مقالات التشكيك في كفاءة باركر باشا محافظ سيناء، وكيف أنه لم تكن له صفة تخوله وضع علامات الحدود، وأنه أخطأ في تحديدها مما نتج عنه ضياع طابعا منهم.

كان الذين كتبوا هذه المقالات يريدون الإيحاء لمواطنيهم بأنه كانت لإسرائيل قضية فعلا في طابا، لكنها خسرتها بسبب عدم كفاية الأدلة، وليس بسبب عدم وجود الحق. وهو معنى واضح يراد به التخفيف من مرارة الحكم لصالح مصر في قضية طابا. (١)

ومن بين وثائق الخارجية المصرية التي يضمها ملف القضية، خريطة اتفاقية رودس الموقعة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م، وفيها تظهر طابا بوضوح على الجانب المصري من خط الحدود. وعلى الخريطة توقيعات ثلاثة، هي: ايجال يادين نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، وولتر إيتان وإلياس ساسون والد موسى ساسون السفير الإسرائيلي السابق بالقاهرة. (٢)

أما أسانيد حيثيات الحكم التي اعتمدت عليها المحكمة، فهي:

(١) اتفاقية ١٩٠٦م التي عقدت بين مصر وتركيا لتحديد علامات الحدود، إضافة إلى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية.

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، جريدة الإهرام بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.

(٢) عبد التواب عبد الحى: ردت طابا سبع مرات، المصور في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨م.

(٢) صور فوتوغرافية التقطها باركر باشا محافظ سيناء فسيى عام ١٩٠٦م لعلامة طابا فوق الجبل، يرتفع فوقها علم مصر الأخر بهلاله ونجومه الثلاثة، إلى جوار كشك مصرى للحراسة.

(٣) وثائق بريطانية تحدد بدقة موقع كل علامة من علامات الحدود على خطوط الطول والعرض، وإحداثيات هذه المواقع موثقا توثيقا رسميا من وزارتي الدفاع والخارجية البريطانية تؤكد صحة هذه الخرائط، كما تؤكد أيضا أن هذه الخرائط تم إنجازها فيما بين عامي ١٩٤١، ١٩٤٣م خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

(٤) خرائط قرار التقسيم، وهى الخرائط التى أصدرتها الأمم المتحدة عندما أصدرت قرارها المعروف بشأن إمكان قيسام دولتين فى فلسطين، دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية. وتشير خرائط التقسيم بوضوح كامل إلى أن طابا داخل حدود الأرض المصرية. ويضم هذا الأطلس خرائط تفصيلية بمقياس رسم ١ : ٢٥٠ ٠٠٠ ، ١ : ١٠٠ ٠٠٠ ، لعلامات الحدود المتنازع عليها خصوصا طابا ورأس النقيب.

(٥) أطلس ضخيم يضم ٤٩ خريطة بعضها مصرى وبعضها تركى والبعض الآخر إنجليزى تبدأ من ١٩٠٦م. ويضم هذا الأطلس صورا لمناطق الحدود المصرية تم تصويرها جوا عام ١٩٥٥م، وهى تثبت بما لا يدع مجالا للشك أن علامة طابا فوق رأس الجبل وليست فى الوادى.

(٦) وثائق قوة الطوارئ الدولية في فترة ما بعد الحسودوان
الثلاثي على مصر أثناء وجودها في سيناء من عام ١٩٥٧م إلى
عام ١٩٦٧م حين رحلت بقرار من الرئيس جمال عبد الناصر.

وتشير هذه الوثائق إلى وجود القوة اليوغوسلافية فسوق
رأس النقب، حيث حددت مصر علامة الحدود بما يؤكد
عدم صحة الادعاء الإسرائيلي بأن علامة رأس النقب تبعد
عن هذه العلامة بمسافة ٢٥ كيلو متر داخل الأرض المصرية.

وهناك وثائق أخرى تؤكد على وجود قوات الطوارئ فوق
منطقة طابا، وتقارير من هيئة الطوارئ الدولية تشير
إلى محاولات إسرائيلية عديدة لتحريك علامات الحدود. ومن
الجدير بالذكر أن السفير نبيل العربي سافر إلى
يوغوسلافيا لدعوة رئيس هيئة أركان حرب قوات الطوارئ
حينئذ بالمثل أمام المحكمة هو وضابطين يوغوسلافيين
آخرين، لكي يشهدوا أمام المحكمة أين كانت كلمات
النقب. وبالفعل استمعت المحكمة إلى شهادة الضباط
اليوغوسلاف الثلاثة الذين تم استدعاؤهم من تقاعدهم.

(٧) معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي نصت على (أن
تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة من سيناء إلى ما وراء
الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني،
وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء).

(١) مكرم محمد أحمد : طابا مصرية، المصور بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠م.

(٨) الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢م.

(٩) مشاركة التحكيم ١٩٨٦م.

(١٠) القانون الدولى.

وقد استدعى الدفاع المصرى الفريق أول كمال حسن على وزير الخارجية المصرى الأسبق الذى شهد أمام هيئة التحكيم بأنه حين كان رئيسا للجانب المصرى فى اللجنة العليا المشتركة بين مصر وإسرائيل لتنفيذ معاهدة السلام، زار طابا مع إيريل شارون، وشاهدا معا العلامات التى تؤكد وقوعها ضمن الحدود الدولية لمصر. كما قدم اللواء محسن حمدي رئيس هيئة الاتصال المصرية شهادته أيضا.

ومن الجدير بالذكر أن المحكمة عاملت كمال حسن على بكل احترام لقوة حجته وسلاسة لغته الانجليزية، وسمحت له بالإدلاء بشهادته وهو جالس على كرسيه نظرا لظروفه الصحية^(١).

وأراد الدفاع المصرى أن يستدعى أيضا اسماعيل شيرين وزير الحربية المصرى الأسبق وزوج الأميرة فورية، ليشهد أمام الهيئة بأنه كان عضواً فى الجانب المصرى للجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية سنة ١٩٤٩م، وراقب انسحاب القوات الإسرائيلية من طابا بعد توقيع الهدنة^(٢).

(١) د. يوسف ابو الحجاج: الخلاف على كلمة نقطة، تحقيق

اسماعيل النقيب فى الأخبار بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨.

(٢) ابراهيم نافع : سيمفونية طابا، الأهرام فى ١ / ١٠ / ١٩٨٨م.

إلا أن المرض داهم اسماعيل شيرين، ولم يتمكن من الإدلاء بشهادته أمام هيئة التحكيم، فقررت الهيئة إرسال وفد للاستماع (١) إلى شهادته ، إلا أنه فضل أن يرسل بكل ما لديه مكتوباً إليهما .

ونأتى هنا إلى المرافعات التي تركزت حول نقطتين ، إحداهما إثبات الحقوق والأخرى تنفيذ الادعاءات . .

وقبل الاستطراد في مسألة المرافعات ، ينبغي علينا أن نوضح العلامات مثار الخلاف بين الطرفين توضيحاً يلقي الضوء على المرافعات التي سوف تتركز حولها أساساً :

عدد العلامات موضع الخلاف ١٤ علامة، مقسمة إلى ثلاث مجموعات :

(١) المجموعة الأولى، وهي المجموعة الواقعة في المنطقة الشمالية من خط الحدود ، وهي تسع علامات ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ . وهذه العلامات ليست في موقع يشكل خطورة ، لأنها في منطقة صحراوية مليئة بالكثبان الرملية، كما أن المساحة المتنازع عليها ضئيلة للغاية .

(٢) المجموعة الثانية، وهي مجموعة العلامات الأربع الواقعة فسى رأس النقب وتشكل أهمية استراتيجية ملحوظة من الناحية العسكرية ومن حيث المواصلات ، فعن طريقها يمكن اختراق

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

(٣١٤)

سيناء بسهولة . وهذه العلامات ، وهي :

٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ،

(٢) علامة الحدود رقم ٩١ فى طابا، وهى أهم وأخطر نقطة

على خط الحدود كله الممتد من رفح إلى رأس طابا.

ويجدر بنا أن نوضح مجموعات العلامات أكثر بأن نذكر مساحة

الخلاف بين الطرفين فى كل علامة وفى كل مجموعة من المجموعات :

الرقم المسلسل	رقم العلامة	مساحة الخلاف بالمتر	مساحة كل مجموعة بالكيلو متر المربع
١	٧	٥٨	
٢	١٤	١٧	
٣	١٥	١٥	
٤	١٧	١٥	
٥	٢٧	١٧	
٦	٤٦	٢	
٧	٥١	٥	
٨	٥٢	١٣٤	
٩	٥٦	٢٣٦	
١٠	٨٥	٢٣٧١	٠.٧٩
١١	٨٦	١٧٤٠	
١٢	٨٧	١٦٥٥	
١٣	٨٨	٤٥	
			٨٣

الرقم المسلسل	رقم العلامة	مساحة الخلاف بالمتر	مساحة كل مجموعة بالكيلومتر المربع
١٤	٩١	٩٦٢ حتى بئر طابا ٧٤٢ حتى الصخرة الجرانيتية	
			٢٩ (١)

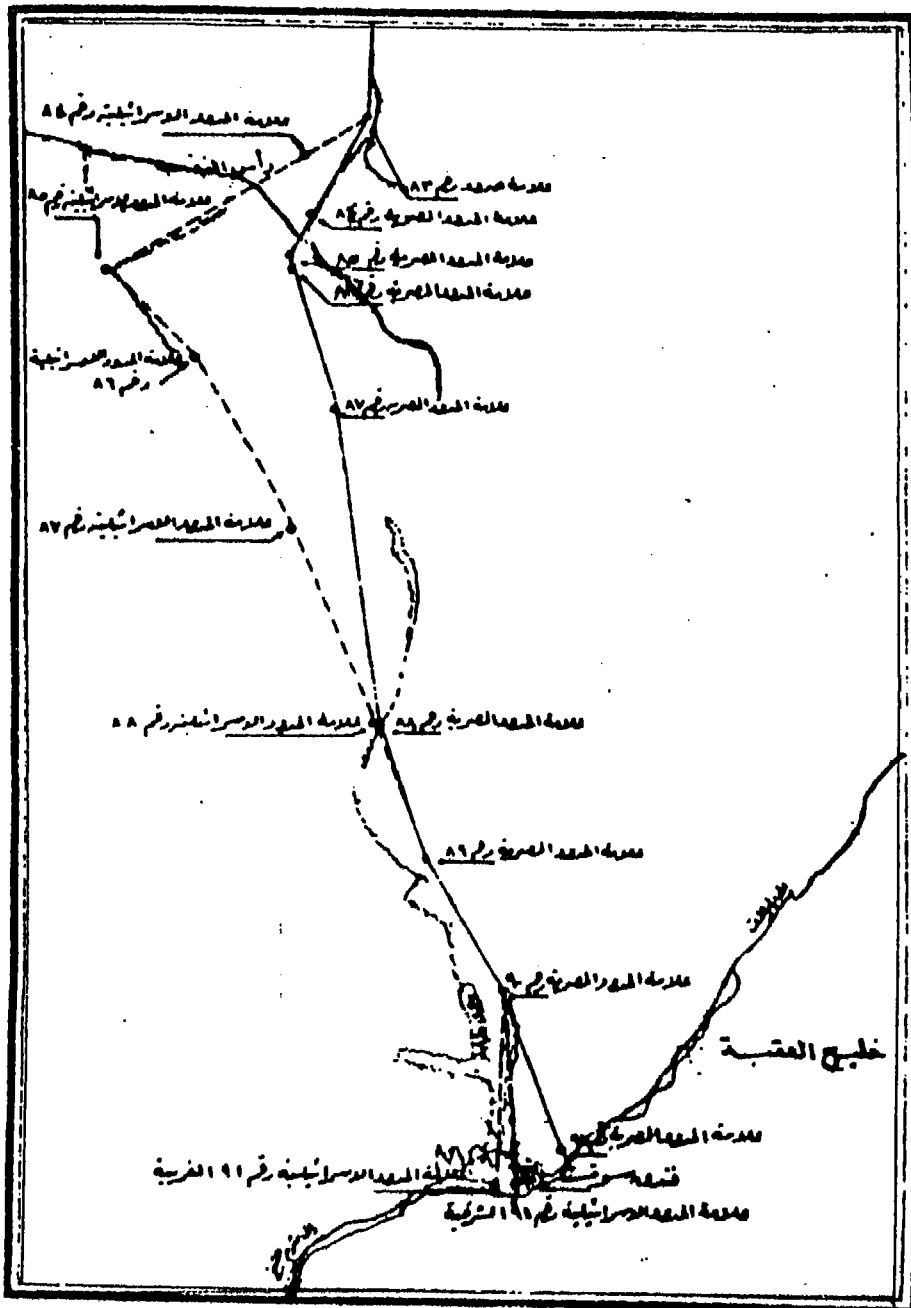
إذاً مساحة ال ١٤ علامة المتنازع عليها ١٠٢٩ كم ٢ ، بينما المساحة الكلية لشبه جزيرة سيناء تبلغ ٦١٠٠٠ كم ٢ .

وطول خط الحدود المتنازع عليه ١٥ كم تقريبا ، بينما طول خط الحدود كله من رفح حتى طابا ٢١٩ كم .

ولست أقصد بالمقارنة ، الاستهانة بمساحة المنطقة المتنازع عليها ، فحبة الرمل الواحدة من رمال سيناء تهون في سبيلها الدماء ..

وقبل أن نتحدث عن المرافعات ، ينبغي علينا أن نشير إلى أن المحكمة كانت نموذجاً مشرفاً من حيث الحيطة ، وإعطاء كل ذي حق حقه ، والالتزام بالمواعيد الواردة ، وعدم إعطاء ميزة لطرف على طرف آخر . فإذا تكلم ممثل طرف نصف ساعة مثلاً ، فمن حق ممثل الطرف الآخر أن يرد أيضاً في نصف ساعة . ولم تعط المحكمة أولوية للطرف

(١) لواء صلاح الدين الخطيب : المرجع السابق ، ص ٢٩ .



رغبة منها فى إحكام الرقابة على الحدود قد اعتزمت إقامة سور على الحدود الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختلاس معسكر الجيش البريطانى برفح . . ثم أشرتكم سعادتكم فى الكتاب المذكور إلى أن هناك اتفاقا ضمينا اقتضته الدواعى العملية والإدارية من شأنه افتراض أن الحدود المصرية واقعة على طسوسول التخطيط القبلى والغربى لذلك المعسكر وأن جناب القائد العام لقوات الشرق الأوسط لا يمكنه أن يوافق على أن يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من إقامة ذلك السور بجانب التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى إلا أن أذكر لسعادتكم أنسسه لايوجد أى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لايجوز أن تتأثر بوجود معسكر فى منطقة ما .

كما أود أن أبين لسعادتكم أن السور الذى تقيمه وزارة الدفاع الوطنى لإحكام المراقبة لايتبع خط الحدود المصرية إذ قد روى فى تخطيطه أن يكون بالوضع المناسب لإحكام المراقبة . وهناك شقسة من الأرض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر أود أن أبلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات المصرية فى شأن هذا المعسكر الداخلى جزء منه فى الأراضى المصرية ، وهى تتلخص فى طلبها قيام السلطات البريطانية فى أقرب وقت ممكن

بإخلاء الأراضي المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا،
وذلك لكي يتمكن الرجال المختصون من إدارة الأشغال العسكرية
المصرية بجهة الحدود، من إقامة السور المزمع بناؤه، والذين نبهه
عليهم بالكف مؤقتا عن أعمال البناء حتى يتم الإخلاء المطلوب .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب لسعادتكم عن أخلص
تمنياتى .

وكيل الخارجية

٢ أبريل ١٩٤٧م

طه السيد نصير (١)

وحول الوجود المصرى الدائم والثابت فى طابا، قدم الدكتور يونان
رؤى بعض تقارير إدارة المخابرات وإدارة أقسام الحدود المصرية :

إدارة المخابرات - وزارة الحربية :

من بارلو إلى القائم بأعمال حاكم سيناء ١٠ أغسطس ١٩١٤ .
يبدو كل شىء هادئا الآن على طريق العقبة . وقد أصبح لدينا الآن مركزان
فى رأس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أى شىء غير طبيعى
يمكن أن يجرى فى هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول على
أخبار موثوق منها من معان . فمع أن عملاءنا يقولون أنهم موجودون
هناك غير أن ذلك مشكوك فيه واعتقد أن أفضل طريقة للحصول
على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل الأنباء .

(١) د. يونان رؤى : وثائق السيادة المصرية على طابا، مجلة السياسة

الدولية، عدد يناير ١٩٨٩ ، ص ٢١٤ .

من بارلو (نخل) إلى مراسل (القاهرة) ٤ أغسطس ١٩١٤
ليس هناك ما يشير إلى أى نشاط غير عادى على الحدود أتوقع
أن يصل عيسى افندى إلى العريش اليوم قادما من يافا حيث مسن
المنتظر أن يحمل معه أخبارا هامة .

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة فى رأس النقب وطابا لتبلغ
بأى شىء غير عادى يجرى على طريق العقبة .

هذا وأطلب الموافقة بوضع عشرة إضافيين من رجال البوليسيس
كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات فى حالة
الضرورة . (١)

من التقرير السنوى لإدارة أقسام الحدود المصرية ١٩٢١ - ١٩٢٢ :
(١) محافظة سيناء :

عملت إصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة
للزيادة العظيمة فى عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق
يجب إجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفى الجزء الواقع
بين القسيمة والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة
ثم أعيد تمهيد هذا الطريق وأزيلت الرمال التى انهارت
على النقب بجهة (متلا) . ومهد الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله .
وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات أن أصبح فى سيناء طريق صحراوى
من الدرجة الأولى صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلومترا فى
الساعة بين الشط وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية

(١) د. يونان رزق : وثائق السيادة المصرية على طابا ، ص ٢١٤ ، ٣١٥

الكبيرة التى لهذا الطريق الذى موحلقة اتصال بين الطرفين العالمية فإن
الحالة المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيسسطن
والحسنة وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا وما زال هذا الجزء فى حالسنة
سيئة .

وقد أنشئ طريق إلى طابا على شاطئ البحر وبذا أصبحست
هذه النقطة على اتصال بطرق سيناء العامة . وما يذكر بالشكسسر
لفرق العمال التابعة لسلح الهجانة الذى يشرف عليه حضرة صاحب
العزة الأميرالاي هاتون بك أنها قامت بإنشاء طريق صالح للمسورور
من الطور إلى الشرم والننك .

أما فى الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى إصلاحسستات
بسطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية استدعى الأمر العدول عسسن
عمل أى إصلاح فى الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل
أن يقام بإصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمسح
لهذا الغرض . وبما أن طريق الديرلايطرقه سوى السياح وليسس
له أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يخترق صحراء
ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليسس
فقد أصبح ذلك الطريق فى حالة...

من التقرير السنوى لمصلحة أقسام الحدود ١٩٣٢ ١٩٣٣

(٢) محافظة سينا :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام ..

ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحديد وآخـر
للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه أقيمت فى فـسـاء
واحد خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة فـى
بقعة واحدة (الأمر الذى يدفع) إلى حسن سير العمل وتأديته على
الوجه الأكمل .

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها
بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع الإصلاحات اللازمة
للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفـى
مصنع الحديد أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقـد
كان هذا الكوز وافيا بالغرض المطلوب .

وقد رمت وأصلحت مباني استراحة الحسنة ونقطة بوليس
العريش ونقطة رفح . أما فى طابا فقد تم إصلاح بناء قديم وأعـد
(١)
للاستعمال كجيرة استراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجـهـة .

وعن قوة بوليس فلسطين قدم التقرير المنفرد عن عام ١٩٢٣

منطقة بير سبع ؛

استمرت خلال العام عمليات مد هيمنة البوليس إلى وادى عرابـة
وبامتداد حدود سيناء .

وقد تم فى ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا فى عيـن

(١) د. يونان رزق ؛ وثائق السيادة المصرية على طابا ص ٢١٥ .

غوريان إلى أم الرشراش ^(١) على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن العام ويوفر إمكانيات جيدة لرجال المكنز.

كما قدم الدكتور يونان شهادة عن موقع العمود ٩١:

رحلة من بلاودن في سيناء:

J.M.C. Plowden, Cuse In Sinai, 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية، وأكثر معالمها لفتنا للاهتمام مجموعة من نخيل الدوم الطويل، وكانت أول ما رأيناه من هذا النوع من النخيل. وجذوع هذه الأشجار مقسمة إلى حد يبدو الأمر معه وكأنها أشجار غابية .. وقد أبلغت بأن هناك استراحة حكومية صغيرة في طابا، ولكن يبدو أننا كنا في موقع لا نستطيع مشاهدتها منه.

ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحا لما اسمى (بحادثة طابا) عندما عبرت القوات التركية الحدود المصرية وأقامت معسكرا هناك وقد تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الأتراك والبريطانيين بتعيين خطط الحدود بين الأراضي المصرية والتركية . وكان الخط

(١) كانت أم الرشراش في كل التقارير آخر مراكز حدود فلسطين في عهد الانتداب ولم تذكر طابا في أي مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود الفلسطينيين.

الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد فى شبه استقامة إلى رفح على البحر المتوسط، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين مصر وفلسطين.

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تــــال
عال على قمته عمود يعين الحدود. (١)

- كان الأساس فى تحديد حدود مصر الشرقية، هو
الاتفاقية التى عقدت بين مصر والمباب العالى فى
أول أكتوبر ١٩٠٦ م.

والذى التركى لتلك الاتفاقية، هو النص الوحيد
المعتمد والذى وقع عليه الجانبان. فقد أصدر
الجانب التركى على ألا يعتمد أى نص غيره، باعتبار أن
مصر فى ذلك الوقت كانت ولاية تركية.
وهكذا رفض الأتراك التوقيع على الترجمة
الانجليزية والترجمة العربية لهذه الاتفاقية.

ومن حسن الحظ أن الجانب التركى اتخذ
هذا القرار. فقد لاحظ الدكتور يوسف أبو الحجاج
أن الترجمة الإنجليزية قد جانبها الدقة فيما يتعلق
بالمادة الأولى من تلك الاتفاقية، حيث ورد بها

(١) د. يونان رزق؛ وثائق السيادة المصرية على طابا، ص ٢١٥

أن الحد يبدأ عند (نقطة) رأس طابا at the point .
 of Ras Taba . ولما كانت كلمة (رأس) التي تعني
 (١)
 بالإنجليزية headland لا يستقيم جغرافيا أن تكون لها (نقطة) .

خالج الدكتور يوسف أبو الحجاج الشك في صحة تلك الترجمة ،
 فجاء إلّي بالكلية يطلب مني ترجمة المادة الأولى من التركيبة
 وصدق حدس الدكتور يوسف ، فقد اتضح أن النص التركي لهذه
 المادة يخلو من لفظ (نقطة) . فهو ينص على أن بدايـة
 الحدود هي (رأس طابا) وليس (نقطة رأس طابا) التي تسرد
 في الترجمة العربية للاتفاقية أيضا .

وبعد أن أطلعت الدكتور يوسف أبو الحجاج على الترجمة
 الصحيحة للاتفاقية الحدود التي لا يوجد فيها كلمة (نقطة) ،
 سارع بإخطار الدكتور عصمت بعد المجيد وزير الخارجية
 المصرية في ٢٣ / ٩ / ١٩٨٦ ، ونبهه إلى خطورة الموضوع ، فقـد
 تستغل إسرائيل ضد صالح مصر ، خاصة وأن مشاركة التحكيم القول
 بأن العلامة ٩١ تقع عند (نقطة رأس طابا) . (٢)

(١) د. يوسف أبو الحجاج : أضواء جديدة على البداية الجنوبية لحدود
 مصر الشرقية، العدد ١٨ للسنة ١٨ من المجلة الجغرافية العربية ،
 ص ١ ، ٢ القاهرة ١٩٨٦ .

(٢) لا يوجد في الجغرافيا شيء اسمه نقطة رأس كذا . وحينما نحدد
 رأس طابا أو أي رأس في سيناء أو في الصحراء الشرقية عامة ،
 فإن رأس يقصد به بروز عام موجود . (د. يوسف أبو الحجاج :
 طابا مصرية، تحقيق سلوى أبو سعده، في العصور بتاريـة
 ٢٠ - ٩ - ١٩٨٨ م) .

وصدق حدس الدكتور يوسف مرة أخرى. فقد نشرت مجلة جيسرواليم بوست الإسرائيلية بعددها الصادر في ٢٢ / ١١ / ١٩٨٦ مقالا عن مناوذة إسرائيل لمصر في شأن طابا، بقلم بنسى موريس، Benny Morris، ركز فيه على ما جاء في العادة الأولى من الترجمة الانجليزية للاتفاقية من أن الحد يبدأ من (نقطة) رأس طابا. وأرفق بالمقال خريطة كروكية تبرز النتوء الساحلي الذي يوجد فيه التل الجرانيتي أو الربوة الجرانيتية granite knob الذي تدعى إسرائيل أنه بداية الحد، أي موضع العلامة ٩١ في زعمهم، والذي بنى فيه اليهود فندق سونستا.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تطرح في مشاركة التحكيم موضعين محتملين في رأيها للعلامة ٩١، أحدهما : التل الجرانيتي، والثاني هو (بير طابا) في الجزء الغربي من دلتا وادي طابا حيث يوجد شجر الدوم.^(١)

ويستطرد الدكتور يوسف، قائلا : أن الجزء الجنوبي مسن حدود مصر الشرقية يمتد على طول قمم الحافة الجبلية المطلة على وادي طابا من الشرق. وبداية هذه الحدود وهي (رأس طابا) كما ورد في اتفاقية ١٩٠٦م، لا يمكن إلا أن تكون في الموضع الذي تلتقى فيه تلك الحافة بخليج العقبة. ونظرا لأن هذه البداية أو العلامة ٩١، هي لب الادعاءات الإسرائيلية حول الحدود، فمن المهم أن نبرز الأدلة التي تثبت ما نقول.

(١) د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق، ص ٢ ، ٤

من أهم الأدلة بلا شك أن اتفاق هذه البداية مع التقسيم الحافة الجبلية بخليج العقبة هو الوضع الجغرافى المنطقى لبداية خط حدود يمتد على طول قمم تلك الحافة . وهذا ما يحقق فعلا الفصل المثالى بين وحدتين سياسيتين فى منطقة صحراوية كمنطقة طابا . وليس من الطبيعى بأى حال من الأحوال أن يُختار الحد بحيسىت يسير فى أرض سهلية عبارة عن وادٍ مجاور لسلسلة جبلية .

ويقدم الدكتور أبو الحجاج تدعيما لهذا المنطق الجغرافيسى فى المصريح من تقرير مهندس المساحة الانجليزى (ويد) الذى رافق الفريق المصرى لرسم خط الحدود ١٩٠٦م . يقول التقرير :
(تمت إقامة سائر الأعمدة (أعمدة الحدود) فى نقاط مناسبة على الجروف الشرقية لوادى طابا ، وفى النقطة التى تلتقى فيها هذه الجروف بخليج العقبة) .

ويختتم الدكتور يوسف أبو الحجاج مقاله بنتيجة منطقية ، يقول فيها : (لو كان قصد المفاوضيين المصريين والأتراك سنة ١٩٠٦م أن يكون هذا التل هو بداية الحدود ، لجاؤ ذلك فى نص المادة الأولى^(١) .

ويشير فى مقال آخر إلى أن خط الحدود الذى تم تحديده سنة ١٩٠٦م يضرب به المثل كنموذج للحدود التى وضعت على أسس

(١) د . يوسف أبو الحجاج : المرجع السابق ، ص ٦٤ - ٦٥

جغرافية سليمة، تمت عن طريق تحديد المساحة بصورة دقيقة، ورسم خرائط صحيحة. كما أن هذا الخط يتمشى مع الظواهر الطبيعية كالسلسلة الجبلية المطلة على الوادى والتي يسير معها خط الحدود شرق وادى طابا مباشرة ، وتوجد عليها العلامات الجنوبية كلها، وهي : ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ (١).

اختارت إسرائيل منذ البداية موقعين للعلامة ٩١ وهما الصخرة الجرانيتية و (بير طابا) عند أشجار الدوم ، بينما اختارت مصر موقعا واحدا . واختيار موقعين يعطى انطبعا بأن الطمس الإسرائيلي لم يكن يدرى أين تقع العلامة ٩١ ، أو أين موقعها الحقيقى . بالإضافة إلى أن المحكمة عندما انتقلت على الطبيعة ففى ويارتها الميدانية للمنطقة، وجدت هناك آثارا للموقع المصرى ، حيث توجد قاعدة خرسانية . وعندما وارت المنطقة الإسرائيلية وجدتتها مسطحة، وليس هناك أى خط أو سلك أو آثار أو أدلة على وجود نقطة حدود . . .

وقد أثار إسرائيل هذه النقطة بالذات ، لأنها كانت تعلق آمالا عريضة على قضية تبادل الرؤية ، حيث ذكرت أن الموقعين اللذين اختارتهما للعلامة ٩١ يوجد بينهما وبين النقطة ٩٠ تبادل رؤى، فى الوقت الذى لايتوافر ذلك بين النقطة التى اختارتها مصر للعلامة

(١) د. يوسف ابو الحجاج: طابا مصرية، تحقيق سلوى ابو سعدة، فى المصور بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨ .

٩١ وبين العلامة ٩٠ (١)

وبمراجعة المادة الثالثة من اتفاق الحدود المعقود ١٩٠٦م، والذي أوردتُ ترجمته العربية التي تمت ١٩٠٦م وترجمتى له أيضا ص ٢٤٩ ، يتبين لنا أن هذه المادة تنص على أن (تُقام أعمدة على طول الخط الفاصل ابتداء من النقطة الواقعة على ساحل البحر الأبيض إلى النقطة الواقعة على خليج (العقبة) فى حضور مندوبى الطرفين ، بحيث يمكن رؤية كل عمود من العمود الذى يليه).

وقد قامت هيئة الدفاع المصرية بالرد على هذا بتقديم بعض الوثائق التركية التى تؤكد على أن لجنة مصرىة تركية مشتركة قامت بتزيم بعض علامات الحدود خلال الفترة من ١٩٠٨ - ١٩١١ م.

وإذا استبقنا الأحداث نجد أن نص الحكم الذى صدر جاء مشيراً إلى أنه رغم أنه من الصحيح أن تبادل الرؤية متحقق فى النقط الحدودية كما أشارت إسرائيل، إلا أنها ليست حجة إلزامية، كما أن سرعة عمليات القائميين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل لهم قد يفسر هكذا الاستثناء (٢).

(١) د. مفيد شهاب : طابا، وكيف عادت مصرية، تحقيق أسامة عجاج باخر ساعة بتاريخ ه أكتوبر ١٩٨٨م

(٢) د. مفيد شهاب : المرجع السابق،

- وأثارت إسرائيل مسألة (نقطة باركر) . فقسمت طلبت من المحكمة العمل على تأجيل الحكم، نظرا لأن السؤال كسان خاطئا بالنسبة للعلامة ٩١، لأنها ليست العلامة الأخيرة. وقدمت ما يثبت وجود هذه العلامة ، والتي سميت (نقطة باركر) . وذلك رغم أن مشاركة التحكيم التي وقعت عليها مصر وإسرائيل تذكر أن العلامة ٩١ هي الأخيرة.

وقد رد الدفاع المصري، قائلا: أما أن هناك حسن نية فيما قالته إسرائيل ، وأنها اكتشفت بالفعل وجود هذه النقطة بعد توقيع المشاركة، ففي هذه الحالة نتفق على اعتبار النقطة ٩١ هي الأخيرة. وأما أن إسرائيل سيئة النية، وكانت تدرك أن هناك علامة أخيرة وكسرتها وأزالت آثارها تماما، وجاءت في المحكمة لتكشف عن ذلك بسوء نية. ففي هذه الحالة يوجد في القانون الدولي مبدأ (الإغلاق) . بمعنى أنك إذا تسببت في وقوع طمس في خطأ، وتعتمد عليه في بناء دفاعك، فإن الحجة تتحول ضدك. وفي كل الأحوال على المحكمة أن تختار بين الموقعين المصري والإسرائيلي للنقطة ٩١ ، وعلينا أن ننسى كلمة الأخيرة.

وإذا أردنا أن نستبق الأحداث ، فعلينا أن نذكر أن حكم المحكمة جاء مؤيدا للحجة المصرية، حيث أشار إلى أنه بغض النظر عما إذا كانت العلامة ٩١ المتنازع عليها الأخيرة أم قبل الأخيرة فإنها علامة متنازع عليها بين الطرفين. ويطلب من المحكمة أن تحدد الموقع. وأنا كمحكمة أرى أن الموقع المصري هو الصحيح^(١).

(١) د. مفيد شهاب : المرجع السابق.

- كانت هناك محاولات من جانب الإسرائيليين أيضا لاستغلال كلمة سلسلة وهي كلمة أو مصطلح جغرافى جاء فى النص الإنجليزى لترجمة الاتفاقية المصرية التركية لسنة ١٩٠٦م. فقالوا نحن موافقون على أن خط الحدود يسير مع السلسلة ridge ، ولكن هل يسير أعلى السلسلة أم فى أسفل السلسلة أم فى جزئها الأوسط، هذا غير محدد. وحددوا خط الحدود لكى يسير أسفل السلسلة.

وأمام هذا الادعاء، طلب منى الدكتور يوسف أبو الحجاج النظر فى النص التركى لاتفاقية الحدود لسنة ١٩٠٦م مرة أخرى، فلم أجد كلمة سلسلة، ولكنى وجدت أن خط الحدود يسير مع قمم المرتفعات المطلة على وادى طابا من الشمال.

. وقد جعل خطأ الترجمة الانجليزية القديمة لاتفاقية ١٩٠٦م الدكتور يوسف بشير على وعلى الدكتور أحمد السعيد بالاشتراك معه فى إعادة الترجمة بدقة، لتلافى الأخطاء الموجودة بها. وبعد أن قام ثلاثتنا بترجمتها من التركية إلى الانجليزية ، آخذين فى الاعتبار حذف كلمة نقطة point وتغيير كلمة ridge إلى كلمة Summit. رقعنا عليها، ثم ختمناها بختم جامعة عين شمس. وقدمت كوثيقة إلى المحكمة^(١) وتعد من أخطر الوثائق التى قدمت إلى هيئة المحكمين، كما يقول الدكتور أبو الحجاج، لأنها تناولت نقطتين من أهم نقاط الخلاف بين الجانبين.

(١) انظر نص الترجمة التى قام بها ثلاثتنا ضمن ملاحق هذا الكتاب، ص ٤٠٠ - ٤٠٤

ويروى الدكتور يوسف وقائع الدفاع فى هذه النقطة، فيقول: جاء الجانب الإسرائيلى فى دفاعه وسكت تماما عن مسألة تحديد كلمة نقطة، ولم يذكرها، بل إنه قال فى ترجمته : (تبدأ الحدود من رأس طابا) ولم يقل : (نقطة رأس طابا). وهناك مذكرة من المذكرات التى قدمت من الجانب الإسرائيلى تختفى فيها كلمة نقطة تماما .

أما فى السألة الخاصة بتحديد القمم، فقد قال الجانب الإسرائيلى أنها مرتفعات وليست قمما . فحين تحدثُ أمام المحكمة فسيّس مارس ١٩٨٨م فى جنيف . وقام محامى الدفاع الإسرائيلى لوترباخ بالدفاع ، متسائلا عما يقوله الدكتور أمنون كوهين فى هذا الشأن فى ترجمته الإنجليزىة عن النص الأصى لاتفاقية الحدود المعقودة سنة ١٩٠٦م . فأجبتة بأنه أيا كان التعريف بقسم أو مرتفعات ، فإن المهم هو أن خط الحدود لايسير مع أسفل السلسلة . وأضفت فى حديثى للمحكمة ، قائلا : أما كلمة مرتفعات ، فالجانب المصرى غير مستعد لقبولها على علقها، بل إننى أعتسب على الدكتور كوهين أنه لم يورد أية مصادر أو مراجع لترجمته . أما الجانب المصرى، فقد أورد أربعة قواميس عالمية معتمسدة ، مع ذكر الصفحات التى ورد فيها التعريف بهذه الكلمات المتنازع عليها . هذا فضلا عن أن الدكتور كوهين أستاذ مساعد فى التاريخ وليس فى الجغرافيا أو فى اللغة التركية .^(١)

(١) د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق .

- وتناول الدفاع المصرى موضوع (الخط الإدارى الفاصل)
الذى جاء فى اتفاقية ١٩٠٦م. فأشار إلى أن الدولة العثمانية
كانت تعتبر مصر إحدى ولاياتها التابعة لها، وحثها حد إدارى جيب
التبعية . وبمرور الزمن اكتسب الخط صفة الخط السياسى وليس
الإدارى^(١).

- ويعتبر موضوع كتاب الإحصاء السنوى الذى أصدرت مصر
أول أعداده عام ١٩٠٩م من الادعاءات التى رددتها إسرائيل
طويلا فى المذكرات المكتوبة وفى المرافعات الشفوية، وركزت
عليها تركيزا كبيرا وعولت عليها كثيرا، لتستغلها فى إثباتات
أن العلامة ٩١ تقع عند الصخرة الجرانيتية، لى يكون فندق
سونستا داخل حدود إسرائيل . وبهذا تكون هذه العلامة نهاية الحدود
عند طابا .

تضمنت مقدمة الكتاب التى تنذر بها إسرائيل تعريفاً بخط
الحدود المصرى، جاء فيه أن هذا الخط ينتهى فى شرقه إلى الجنوب
بطابا . وداخل قرسين جاء الحديث عن صخرة جرانيتية مع تحديد
طولها وعرضها، وتمسك الإسرائيليون بما بيمن القوسين، واعتبروه
مؤيدا للموقع الذى ادعوه.

وقد بدل الدكتور يونان رزق جهودا مكثفة للكشف عن الادعاء
الإسرائيلى، مستندا على تعريفات أخرى لبعض البقاع فى مصر.

تناولها متن الكتاب بنفس الطريقة غير العلمية وغير الدقيقة .
فعند الحديث عن الإسكندرية اختار واضع المقدمة فنار رأس التين
ليحدد خطوط طولها وعرضها . وحدث نفس الشيء عند الحديث عن
بور سعيد حيث اختار فنارها الكبير ، وعن السويس حيث اختار
الشاليه الخديو . ولم يكن معقولا أن فنار الاسكندرية وفنيسار
بور سعيد وشاليه الخديو في السويس تشكل حدودا لهذه البلاد .

وقدم الدكتور يونان رده على الادعاء الإسرائيلي . وقسم
المحامون المصريون بعرض رد الدكتور يونان على المحكمة يوم
١٢ أبريل ١٩٨٨ فتعري الادعاء الإسرائيلي تماما من أية مصداقية
وفقد الفرصة حتى عن مجرد تقديم رد معقول .

وقد شعر محامي الجانب الإسرائيلي أن الإسرائيليين خدعوه ،
عندما دفعوه إلى أن يكرس هذا الوقت الطويل من دفاعاته لمثل
هذه الحجة الواهية ، حتى أنه رفض غاضبا التورط في مسألة الكتاب
الإحصائي السنوي أكثر من ذلك . وترك مهمة الرد الضعيف على
آخر ما جاء به المصريون للمندوب الإسرائيلي روبي سيل (مدير
الإدارة القانونية بالخارجية الإسرائيلية) ، الذي شعر يقينا بأن
الجانب المصري قد أوقعه في الفخ .^(١)

وقد اكتشف الدكتور يونان أيضا أن الخما الذي ورد في
مقدمة طبعة ١٩٠٩م ، لم يتكرر في الطبقات اللاحقة .

(١) د. يونان رزق : الحرب السرية حول طابا : أسرار معركة
الوثائق ، مقال في المصور بتاريخ ٢٠ - ٩ - ١٩٨٨ م .

— ويضيف الدكتور أبو الحجاج، قائلا : ادعى الجانسي الإسرائيلي أن وادي طابا الشمالي الأعلى ليس هو وادي طاباسا، ولكنه يقع إلى الغرب منه، وفي الغرب منه اختاروا رافدا مسن روافد وادي طابا لاسم له على الخريطة، وحددوه بأنه وادي طاباسا.

ووفقنا الله في أن نثبت أن كلام الإسرائيليين لا يستقيم مسن الناحية الجغرافية، لأن الوادي السدلى يقولون عنه أنه السسوداى الرئيسى، ما هو إلا رافد من روافد الوادي الرئيسى، بدليسمس أن انحداره أشد من انحدار الوادي الذى تحدده نحن كوادٍ رئيسى. فالأقل انحدارا هو الرئيسى وفقا لأسس الجغرافيا الطبيعية.

وقام الدكتور يوسف برسم قطاع جغرافى يثبت هذا الكسسلام بالرسم والأرقام عن طريق قسم الرسم بالمساحة العسكرية. وقُسم كوثيقة للمحكمة. وهسنا لم يتمكن الدفاع الإسرائيلى من السرد على الأسانيد والإثباتات المصرية ، فما كان منه إلا المراوغة. وعلق على ذلك بسؤال ، قال فيه : هل كان من وضع الحسودود فى سنة ١٩٠٦م على دراية بكل هذه الأساليب الجغرافية المدنيسمة المعقدة ؟ والجواب : إن الوادي الرئيسى كان واضحا لهم حتسى بمجرد النظر . ولم يكونوا على علم بأنه سينشأ نزاع بيننا وبينكم فى سنة ١٩٨٨م. (١)

— كما تمكن الدكتور ابو الحجاج من أن يثبت أيضا أن بعض

(١) د. يوسف ابو الحجاج: المرجع السابق.

المعالم الجغرافية الأخرى في منطقة النقب مثل جبل فتحي باشما، لا يمكن إلا أن يكون داخل حدود مصر بوسائل جغرافية مسن هذا النوع.

— وقام الدكتور يوسف بعمل بعض الرسوم البيانية عن وادى طابا الأعلى إلى جانب رسومات أخرى. فالجزء الأعلى مسن وادى طابا ليس مذكورا بهذا الاسم على الخرائط، وهو ما حاول الجانب الإسرائيلي استغلاله في دفاعه قائلا أن وادى طابا الأعلى اسمه وادى الجزيرة. وكان رد الدكتور يوسف، قائلا: أن هذا شيء شائع في الصحارى العربية عامة. فمن الممكن أن تأخذ بعض الأودية اسمين أو أكثر حسب القبائل. وأحضر خريطة صغيرة لوادى فيران في جنوب سيناء اسمه وادى فيران في جزئه الأدنى ووادى الشيخ في جزئه الأعلى حول دير سانت كاترين. وفي شبه الجزيرة العربية يوجد وادٍ اسمه وادى الرُمة في جزئه الأعلى الموجود في الكويت، واسمه وادى الباطن في جزئه الأسفل بالملكة العربية السعودية.. وعلى هذا لا يشكل هذا الموضوع مطعنا.^(١)

— وإكمالا لهذا الجهد الرائع الذى بذله الدكتور يوسف أبو الحجاج قدم مذكرة أخرى لهيئة التحكيم تتعلق بمنطقة المرتفعات المطلّة على وادى طابا، وهى السلسلة التى تسير مع خط الحدود وتصفها بأنها سلسلة مستمرة تخلو من الأودية والتقطيع، وتعتبر

(١) د. يوسف أبو الحجاج: المرجع السابق.

برانس منطقة طابا مثل البرانس الموجود بين فرنسا وأسبانييسا
على حد قوله.

فجاء محامى الجانب الإسرائيلى لوترباخت خلال إحدى جلسات
المرافعة فى مارس ١٩٨٨ وسأل الدكتور ابو الحجاج ، قائلًا :
كيف تقولون فى مذكرتكم أنها سلسلة منيعة تخلو مسس
الأودية، بينما هناك وادٍ اسمه وادى خضرة ، لم أستطع قفسه
بقدمى ؟ فرد عليه قائلا : أنه وادٍ غاية فى الصغر، فلا تخلو
سلسلة من خدوش . إنه مثل الخدش . ولكن المحامى صم على أن يريه
خريطة إسرائيلية معلقة ومكبرة، التركيز فيها على وادى خضرة.
فطلب الدكتور يوسف قياس المسافات بالمسطرة، فوجد أن هذا
الوادى لا يزيد عرضه على مائة متر . عند ذلك رد على المحكمة،
قائلًا : ما قيمة مائة متر فى خط حدود يمتد أكثر من مائتى
كيلومتر . إنه خدش بسيط لا يخل باستمرارية هذه السلسلة.

وبنهاى الدكتور ابو الحجاج كلامه فى مقاله، قائلا : لم يكس
للزعم الإسرائيلى حول خط الحدود أية شرعية أو أية حجية. (١)

وقدمت إسرائيل بعض الوثائق البريطانية التى تشير
إلى وجود عدد من الجلود الأتراك فى طابا ١٩١٣م.

واستند رد الدفاع المصرى فى هذا الموضوع على نص السادة

(١) د. يوسف أبو الحجاج : المرجع السابق.

السادسة من اتفاقية الحدود المعقودة بين مصر وتركيا ١٩٠٦م، والتي تنص على : (استفادة العساكر الشاهانية وأفراد الأهالي والبوليس الحربى (الجندرمه) من المياه الموجودة فى الجهة الغربىــــــــــــة من الخط الفاصل) . وبناء على ذلك فإن وجود عدد من الجنــــــــــــود الأتراك سنة ١٩١٢م فى طابا ، لايعنى أن طابا لم تكن مصرىــــــــــــة (١) فى هذا التاريخ اللاحق على اتفاقية الحدود المصرية التركية .

... وأخذ الدكتور مفيد شهاب الجزء القانونى الخاص بالسلوك اللاحق . وهو معيار من أهم معايير القانون الدولى وفى منازعات الحدود بصفة خاصة ، فالسلوك اللاحق، هو سلوك كل طرف نجسو المنطقة المختلف عليها .

فإذا كان ثابتاً أن إسرائيل قد انسحبت من طابا بمقتضى اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩م، وهذا أمر مسلم به، ثم دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٥٧م للانسحاب من سيناء ، فانسحبــــــــــــت فعلا من سيناء بما فيها طابا بالطبع . وهذا ثابت بالأوراق والمستندات وبعمراسلات الأمم المتحدة وشهادات الشهود . وهذا فى حد ذاته يشكل قرينة قوية جدا وقاطعة ، حيث لايمكن لأى إنسان أن ينسحب ممن أرضه، ولكنه ينسحب من أرض الغير . فانسحاب ١٩٤٩م مــــــــــــمن طابا ، وتأكيده مرة أخرى سنة ١٩٥٧م بعد العدوان الثلاثى

(١) د. يونان رزق : قضية طابا : معركة الوثائق ، محاضرة فــــــــــــسى الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، فى ١٦/١٠/١٩٨٨م .

على مصر ١٩٥٦م، يعتبر قرينة قاطعة على أنه يتعامل مع طابا على أنها ليست ملكا له. (١)

ويحدث الدكتور ابو الحجاج عن الخرائط التي أصدرتها إسرائيل سنة ١٩٦٤ موضحاً فيها الحدود بينها وبين مصر، وطابا داخل حدود مصر. ثم قامت بسحبها من كتب المدارس ومن المكتبات سنسنة ١٩٨٢م، وأبدلتها بمصلحة المساحة الإسرائيلية بخرائط تظهر فيها طابا داخل حدود إسرائيل. وقد فضحت جريدة حوتسم الإسرائيلية هذا العمل، قالت: (سرقنا أرضاً من مصر فسعى أبريل ١٩٨٢م). ثم أضاف كاتب المقال، قائلاً: (لو مثلستُ إسرائيل في مباحثاتها مع مصر لشعرت بحرج شديد...) (٢)

قدمت مصر خرائط ١٩٦٤م وخرائط ١٩٨٢ هذه مع نسخة مسن جريدة حوتسم إلى هيئة التحكيم، وطلبت من المحكمة أن تطلب من الوفد الإسرائيلي ترجمة ما جاء في الجريدة من اللغة العبرية إلى الإنجليزية. فأُسقط في يد الإسرائيليين، ولم يجدوا مناصاً من تقديم ترجمة دقيقة. الأمر الذي جعل المحكمة والجانب المصري يقدمان الشكر للجانب الإسرائيلي على أمانة الترجمة، وما جَسَاء فيها مؤيداً للحق المصري. ومن الجدير بالذكر أن الوفد المصري

(١) د. مفيد شهاب: هكذا ترفعنا في قضية طابا، تحقيق سلسوى ابو سعده في المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨م.

(٢) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافي، محاضرة في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، في ٣٠/١٠/١٩٨٨م.

كان يحمل معه ترجمة إنجليزية دقيقة ومعتمدة لنص المقاسم، لإبرازها وقت اللزوم إذ أقدمت إسرائيل على تحريف الترجمة.. إلا أن الوفد الإسرائيلي فطن إلى ما يمكن أن يقوم به الوفد المصري^(١).

وهذه الخرائط والمقال تعتبر قرينة على أن إسرائيل تتعامل مع طابا لعي أنها أرض مصرية، وليست أرضاً إسرائيلية.

وقد تمت مصر صوراً مصورة لبعض المصورين والرحالة الذين طافوا بمنطقة الحدود، تتضح فيها طابا وبها علم مصر أو جنسود مصريون. كما قدم الوفد المصري الجريدتين اللتين تحدثنا عن نفس الإسرائيليين للعلامة ٩١. وتعتبر هذه كلها قرائن على أن طابا مصرية.

ويعتبر انتقال هيئة التحكيم للزيارة الميدانية لخط الحدود ضمن القرائن القوية، لأنهم شاهدوا على الطبيعة مواقع العلامات كما وصفها المصريون.

من هذه الشواهد كلها كان واضحاً أن الجانب الإسرائيلي بصرف النظر عن المستندات التي قدمها، لم يكن له أية حجة قانونية تساند موقفه. إنما كان يركز دائماً على أن يجد منفذاً لإضعاف الحجة المصرية^(٢).

(١) د. يوسف ابو الحجاج: قضية طابا: المسرح الجغرافي.

(٢) د. مفيد شهاب: هكذا ترفعنا في قضية طابا..

واعما بأن هذه المبادئ لا تسرى وقت الحرب ، ومن ثم فهي لا تلتزم بالقانون . وكان رد الجانب المصرى يتركز فى أن هناك مبادئ قانونية واجبة التطبيق فى حالة الحرب والسلم . وهناك أخرى تطبق فى حالة الحرب .

— وكان الدفاع الإسرائيلى عموماً ، يتبع سياسة التشكيك فى المبادئ القانونية وفى حجج مصر . ومن هنا لم ينجح فى أن ينفذ إلى ثغرة قانونية أو تاريخية أو جغرافية ^(١) ، لأن الدفاع المصرى كان يقوم على التفانى والتجرد .

— وهناك بعض الكتب والتقارير التى قدمها الدفاع الإسرائيلى محاولاً بشتى الوسائل إيجاد ثغرة أو منفذ للتدليل على حججه الواهية الباطلة ، ومنها كتاب تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها لنعوم بك شقير .

ورد فى كتاب نعوم ص ٦٢ : (وادى طابا) وهو ينشأ من جبل طرف الركن ونقب العقبة ويصب فى الخليج قرب مصب طوبهية على ثمانية أميال من قلعة العقبة برأ وستة أميال بحراً . وهو الوادى الذى وقع الخلاف عليه ١٩٠٦م بين الدولة العلية والحكومة المصرية ، فبقى فى حد مصر . وجعل مبدأ الحد الفاصل أكمة صغيرة فى جنبه الأيسر عند مصبه بالخليج سميت رأس طابا . . .)

وهذا التحديد الخاطى ، ورد الرد عليه فى مرافعات الدفاع المصرى .

(١) د . مفيد شهاب : هكذا ترفعنا فى قضية طابا .

وترجم نعم شقير نص اتفاقية الحدود من التركية إلى العربية في كتابه، فذكر في نص المادة الأولى من ترجمته: (المادة الأولى؛ يبدأ الخط الفاصل الإداري ، كما هو مبين بالخريطة العرفية بهــهـ الاتفاقية من نقطة رأس طابا الكائنة على الساحل الغربي لخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت ماراً على رؤوس جبال طابا الشرقية المطلّة على وادي طابا...)

وهذا الخطأ في ترجمة المادة الأولى هو نفس الخطأ الذي جاء في الترجمة العربية للاتفاقية سنة ١٩٠٦م. وقد سبق لنا أن ذكرنا مناقشة الدكتور يوسف أبو الحجاج لمسألة كلمة (نقطة) .

وجاء في ص ٦١٦ من كتاب نعم: (كان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت ٢١ ديسمبر ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١...)

وهذا تحديد غير دقيق للعلامة ٩١ ، سبق أن تناولناه في المرافعات ..

ومن الكتب التي قدمها الدفاع الإسرائيلي مقتطفات من كتيب فلسطين وشرق الأردن في ديسمبر ١٩٤٢، ما نصه نقلاً عن إدارة مخابرات البحرية البريطانية:

عن حدود المنطقة (ص ١)

ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج إلى بير طابا ثم باتجاه شمالي غربي إلى البحر المتوسط إلى الشمال الغربي من رفح مباشرة (خط عرض ١٩ / ٢١ شمالاً وخط طول ١٢ / ٢٤ شرقاً) .

عن العقبة (ص ٥٢٢)

تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية أهم نقطة في شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجي قرب حدود سيناء - فلسطين، شرق الأردن، شرق الأردن - العربية السعودية، وتجري حدود سيناء - فلسطين باتجاه شمالي غربي من بير طابا على بعد ثمانية أميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج، وتجري حدود فلسطين - شرق الأردن....

ومن محضر اجتماع لوزارة المستعمرات في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٥م قدم الدفاع الإسرائيلي:

الحدود إلى جوار العقبة

تتبع الحدود المصرية - الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية. وهي تبدأ على خليج لعقبة عند بير طابسة وتسير باتجاه شمالي غربي إلى البحر المتوسط.

وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يجر حولها أي تساؤل.

ومن تقرير للمخابرات السودانية في أبريل ١٩١٢ قسم
الإسرائيليون :

شبه جزيرة سيناء

جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية في كل من رفح وخان

يونيس وام عبيد وان الباشا قد وصل إلى العقبة
ومعه مدفعان . ويقال أنه قد تم نصب المدفعين فى
طابا وجبل بيريو.

وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات
المصرية على طول الحدود هو الذى تسبب فى هذه الخطوة
التركية. (١)

ومن الجدير بالذكر أن المدافع الإسرائيلية عندما أحس
- بعد أن قطعت المرافعات شوطا - أن الحكم سيكون فى
غير صالح إسرائيل لضعف أسانيدنا وحججها ومستنداتنا، بدأ
يعمل على جر المحكمة إلى مناقشات جانبية ، لتحويلها إلى ساحة
سياسية، لطرح مسألة أصل النزاع العربى الإسرائيلى
وأسبابه . وموقف العرب من إسرائيل، وعدم اعترافهم بهـا،
ورفضهم التعامل معها . وذلك بهدف كسب تعاطف هيئة
التحكيم وإبعادها عن مهمتها المحددة.

ومن هذه المناقشات :

- أن مصر تمتلك ٢٧٥ كيلومترا على شاطئ خليج

(١) د. يونيسان رزق : وثائق الميادة المصرية على

العقبة . وكانت إسرائيل تحتل سيناء بكاملها بعد حـسـسـرـب
١٩٦٧م ثم انسحبت منها . ولا يضير مصر أن يكون لإسرائيل كيلو متر
واحد على شاطئ خليج العقبة، تستغله في السياحة فقط .

— أن حل قضية طابا عن طريق التحكيم لن ينهي العسداوة
بين مصر وإسرائيل . وبهذا فالحكم لاطائل من ورائه ولا فائسدة
ترجى منه . والأجدى أن يحل بالتوفيق، كى يحل سلام فعلى ففسى
المنطقة بين الطرفين ويسود مبدأ حسن الجوار .

— لماذا هذا الاهتمام بمساحة صغيرة من الرمال الصفراء .

ولم ينجح الوفد الإسرائيلى فى جر المحكمة إلى مئسسل
هذه المناقشات التى تتعلق بالمسائل السياسية، ولاتستند علىسى
أسانيد قانونية . كما أن الجانب المصرى كان واعيا بكسسل
الأساليب التى اتبعها الدفاع الإسرائيلى، لإبعاد المحكمة عمسسن
هدفها وعن الخط الذى رسمته لها مشاركة التحكيم . وكان ينبه مسن
آن لآخر بالتمسك بشروط المشاركة وعدم الخروج عنها .

* *

وفى المرافعات الختامية قام السفير نبيل العربى بإلقـسـسـا
كلمة ختامية باعتباره ممثلا لمصر فى القضية . وقد جاء فيها :

السيد الرئيس . . قضاة المحكمة الموقرين . .
باعتبارى وكىلا عن مصر فإننى أشرع فى إلقاء البيان والمرافعات

الختامية نيابة عن حكومة مصر . لقد انتهى البروفيسور بويت ، لتسويه من تلخيص الأدلة والحجج المقدمة من الطرفين . والآن أقترح وباختصار شديد التعريف بالموضوعات التي ترى حكومتى أنها صلب القضية . وفى حين سأقتصر على الجوانب الأساسية من القضية ، فإننى سأجنب إرهابكم فى هذه المرحلة المتأخرة جدا بمسائل تفصيلية . وآمل أن يحالفنى التوفيق فى مساعدة المحكمة فى إيضاح بعض هذه الموضوعات :

السيد الرئيس . . سوف أبدأ بنقطتين فى غاية الأهمية .
إنهما نقطتان تأمل مصر بهاسيدى أنكم وقضاة المحكمة الموقرين سوف تعونهما وتضعونهما فى الاعتبار على الدوام لى مداولاتكم فى القضية فى الشهور القادمة :

النقطة الأولى ، سيدى الرئيس . . هى أن إسرائيل لم تقسم ، وأكرر لم تقدم ، أدنى دليل على أنه كانت هناك فى أى وقت علامة حدودية فى النقطة ٩١ (أ) (شرق أو غرب) والأكثر من ذلك ، وربما الأهم من ذلك فى قضيتنا هذه أن إسرائيل لم تقدم خريطة واحدة تؤيد قضيتها حول ٩١ (أ) (شرق أو غرب) .

الحقيقة الثانية المهمة ، التى تأمل مصر أن تعوها ، أن تتذكروا على الدوام أن هدف مصر من هذا التحكيم هو حل النزاع نهائيا وبالكامل . وبالتالي يعود الوضع القائم الموجود كاملا ، الذى كسان سائدا قبل الاحتلال الإسرائيلى لسيناء عام ١٩٦٧ . هذا هو هدفنا الوحيد الذى من أجله جئنا إلى هذا التحكيم .

السيد الرئيس .. إن واجبكم والقضاة الموقرين هنا محسدد بصورة تامة الوضوح فى المشاركة .

- إن واجبكم الذى أؤكدته مع كل الاحترام الواجب ليس هو تحديد الحدود . إنه اتخاذ قرار بموقع علامات الحدود المعروفة تحديدا . إن واجبكم سيدى الرئيس ، أؤكد مرة أخرى ، ليس بالتأكيد التفكير فى إعادة رسم الحدود .

- إن كلا من معاهدة السلام والمشاركة تعترف وتقر باعتبار ذلك نقطة انطلاق ، بأن هناك حدودا معترفا بها . وتؤكد الأدلة المقدمة لكم ، ليس تلك التى من جانب مصر فقط ، بل التى من جانب إسرائيل أيضا ، دون أدنى شك أن خط الحدود مرسوم كاملا ونهايا منذ أكثر من ثمانين عاما مضت . فضلا عن أن هذه الحدود المعترف بها قائمة فى هذه اللحظة . ولذلك فإن النزاع مقصور على موقع هذه العلامات الحدودية المحددة .

- وقد يبدو للوهلة الأولى أن مثل هذا الواجب بسيط . ولكن ما من أحد يقرأ المذكرات المكتوبة ويستمع إلى المرافعات الشفوية المكثفة لايمنه إلا أن يقول وبجدية أن واجبكم أكثر من صعب وأكثر من مرهق . وأنكم جديرون تماما بأن تقضوا فسى هذا الأمر باعتباركم محكمة تحكيم تضم هذه النخبة من الشخصيات .

السيد الرئيس .. إن من الضرورى حتى فى هذه المرحلة النهائية أن أعبر بكلمات قليلة عن صياغة المشاركة والظروف التأسيسية

أحاطت بها . ولقد تحدث البروفيسور بويت باقتدار شديداً عن ذلك . ولعلنى أطرح أيضاً جانباً شخصياً منذ أن رأست وفد مصر فى هذه المفاوضات . إننى أكرر مرة أخرى ، سيدى الرئيس ، أن المشاركة صيغت على أساس مشترك بين الطرفين . إن واجب المحكمة هو تحديد مكان علامة حدودية واحدة بعد العلامة المتفق عليها B P ٩٠ . وهذه العلامة ، وفقاً لبنود مشاركة التحكيم الموقعة فى سبتمبر عام ١٩٨٦ هى علامة الحدود الأخيرة رقم ٩١ . ونحن ملحق المشاركة يؤكد ذلك تماماً . ولم يرد ذكر من جانب إسرائيل خلال مفاوضات المشاركة عن مدى التغيير الذى أحدثته فى طبوغرافية المرتفعات الشرقية المطلة على وادى طابا . أو أن التغييرات التى أحدثتها إسرائيل ، اشتملت على تدمير مكان علامة حدودية . لقد انطوت هذه التغييرات - كما نرى الآن - بالفعل على تدمير تمام للموقع المفترض لعلامة باركر ، إن البطاقات الوصفية التى قدمها الطرفان متفقة مع الخلاصة القائلة بأن هيئة التحكيم أمامها أن تختار بين العلامة (E) B P ٩١ والموقعين اللذين قبلنا أن تقدمهما إسرائيل فى هذه القضية بخصوص العلامة B P ٩١ . ولو كسسان لدى إسرائيل تحفظات سرية - ونحن لانعرف مدى هذه التخفظات ولانعلم عنها شيئاً بخصوص هذه النقطة - ومسى تحفظات نابعسة بالطبع من معرفتهم بوجود علامة سابقا فى الموقع المفترض لعلامة باركر ، فإن إسرائيل لم تعرب عنها فى عام ١٩٨٦ م . وهذا مسو السبب سيدى الرئيس فى أن مصر ملزمة الآن بأن تصر على أن إسرائيل مملووعة قانونا من تقديم حجتها بشأن (العلامة الأخيرة) فيما يتعلق بتفسير المشاركة .

- الحقيقة سيدي الرئيس، هي أن تفسير المشرطنة المقدم من إسرائيل لن يؤدي فقط لانتهاك للمشرطة من جانب المحكمة كما أشار البروفيسور بويت لتوه. بل إلى تورط إسرائيل في ثلاثة انتهاكات مختلفة لتعهداتها الدولية إزاء مصر وفلسطين المعاهدة. نحن نأخذ هذا مأخذ الجد للغاية ياسيدي الرئيس.

أولا : سوف تخرق إسرائيل موافقتها النابعة من ملحق المشرطة، إذا قالت أن العلامة الأخيرة وفق أغراض هذا التحكيم الذي تقسّر في عام ١٩٨٦م هي إما العلامة (E) B P ٩١ أو العلامة (أ) B P ٩١ (شرق وغرب).

ثانيا : سوف تخرق إسرائيل التزامها القانوني بحل هذا النزاع نهائيا وبالكامل. وهذا الالتزام القانوني وارد في كل من استهلال المشرطة واتفاق ٢٥ أبريل سنة ١٩٨٢م.

ثالثا : وربما تكون هناك ضرورة لأن أضيف أن مستند النقطة هي أهم النقاط جميعا. إن إسرائيل سوف تخرق التزاماتها القانونية الواردة في معاهدة السلام لعام ١٩٧٩م التي تقضى بحسب قواتها خلف الحدود الدولية المعترف بها.

السيد الرئيس .. لايسعني أن أصدق أن هذه المحكمة يمكنها أن تقبل تفسيراً للمشرطة ينتهي إلى هذه النتائج الخطيرة.^(١)

(١) ابراهيم نافع: من إبداع أكتوبر إلى إبداع طابا، مقال فسي الأهرام بتاريخ ٧/١٠/١٩٨٨م.

وبدل هذا البيان لمن يتفحصه بتأن على مدى ما فعلتـــــــــــــــه
إسرائيل من مراوغة وادعاء ولوى للحقائق أثناء المرافعات
الشفوية وعند تقديم المذكرات المكتوبة من قبل، مما جعل مثل مصر
يلقى هذا البيان ليبين للمحكمة ويوضح لها ما تهدف إليه إسرائيل
من وراء كل ذلك ..

محاولات إخراج قضية طابا من إطار التحكيم

قام مدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية ابراهام سوفير بزيارة لمصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٧م، للتباحث حول حـسـل وسط يـرـمـسـى مصر وإسرائيل فى إطار التوفيق خارج نطاق التحكيم. ولم يُعلن وقتها شيء عن فحوى الزيارة. إلا أن راديو إسرائيل تحدث عن الموضوع يوم أول يناير ١٩٨٨، قائلا من قبيل المناورة : أن الحكومة الإسرائيلية رفضت اقتراح ابراهام سوفير الذى يقضى بتسوية مشكلة طابا خارج نطاق التحكيم.

وبعد ذلك بأيام قليلة أعلن مصدر مصرى مسئول أن مصر لاتقبل أى نوع من أنواع السيادة المشتركة مع إسرائيل على نقطة طابا. وذلك تعليقا على ما ذكرته صحيفة هاآرتس الإسرائيلية من أن الولايات المتحدة الأمريكية، اقترحت مؤخرا حلاً لتسوية نزاع طابا ينص على سيادة مشتركة بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا.

ولما وجد هذا الاقتراح رفضا قاطعا منذ البداية ، قدم سوفير اقتراحا آخر يقضى بتسليم إسرائيل بعلامات الحدود المختلف عليها كما حددتها مصر، وإعادة منطقة طابا إلى مصر بما عليها من منشآت سياحية، فى مقابل :

- أن تقبل مصر مبدأ إدارة المنشآت السياحية في طابا
إدارة مشتركة مع إسرائيل .

- السماح للعاملين الإسرائيليين بالدخول إلى طابا والخروج
منها ببطاقات مؤقتة دون إبراز جوازات السفر .

- منع الشرطة المصرية من التواجد في طابا ، لأن هذا
يعتبر عائقا يؤثر على النشاط السياحي في المنطقة .

ورفضت مصر ذلك ، وصمتت على السيادة الكاملة على منطقة
طابا ، إلا أنها تركت الباب مفتوحا للتفاوض ولم تغلقه أمام
المحاولات الأمريكية .

وممن الجدير بالذكر أن هذا النوع من الاتصالات بدأ بعد
تقديم مصر وإسرائيل لمذكرتيهما الثانية لهيئة التحكيم . ويبدو أن
الجانب الإسرائيلي تيقن من نتيجة التحكيم مقدما ، بعد أن اطلع
على الكم الهائل من الأسانيد والمستندات المصرية ، فسعى للحصول
خارج نطاق التحكيم . وقد استمرت هذه المصاعق حتى قبل صدور
حكم التحكيم بثلاثة أسابيع تقريبا .

ولما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم قبول من الجانب
المصري للمقترحات المقدمة ، عاد ابراهام سوفير ، وتقدم إلى
الطرفين بأفكار أمريكية جديدة ، تقوم في جوهرها على الإصرار
بالسيادة المصرية الكاملة على طابا في مقابل بعض التسهيلات
التي تتلخص في :

- الدخول بدون تأشيرة لمدة يوم واحد.
- تسوية مسألة الفندق تسوية ودية.
- تشجيع السياحة الإسرائيلية
- عدم محاكمة أى إسرائيلي يرتكب جريمة فى منطقة طابا،
إلا بموجب القانون الإسرائيلى داخل إسرائيل نفسها.

وقد وجدت هذه الأفكار الأمريكية قبولا عاما من مصر ما دامت
تقر بحق مصر فى طابا. أما بخصوص التسهيلات التى تطلبها
إسرائيل فى طابا، فمصر كانت مستعدة لمناقشتها ودراستها على
ألا تشكل أى مساس بسيادة مصر على طابا. كان موقف مصر المبدئى
أنه لا مانع من الاستماع إلى كافة وجهات النظر والمقترحات باعتبار
أن هذه الوجهات قائمة على أساس أن طابا أرض مصرية، لا بد
وأن تعود إلى الوطن الأم. خصوصا وأن المسعى الأمريكى لاتتناقض
مع التحكيم ولا تلغيه، وليست بديلا عنه. وهى تتفق مع أصول
وجوهر مشاركة التحكيم التى تنص فى المادة التاسعة منها على أن^(١)
(تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة احتمالات لتسوية النزاع،
والأعضاء الثلاثة، هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين المحايدين
يختاره رئيس المحكمة... وتنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف
سويا بإعلام المحكمة كتابة، بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة
وإيقاف عملية التحكيم.) ومن الجدير بالذكر أن المحكمة قامت بهذا
الإجراء إلا أنه لم يسفر عن شئ.

(١) يوسف القعيد : طابا... ست سنوات وخمسة أشهر وأربعة أيام
من المفاوضات، مقال فى مجلة المصور بتاريخ ٣٠ / ٩ / ١٩٨٨ م.

(٢٥٥)

وبعد كل هذه المساعي والمحاولات الأمريكية التي استمست
إلى ما قبل النطق بالحكم بثلاثة أسابيع، صمت مصر على موقفها
المبدئي، وهو السيادة المصرية على كامبسل التراب الوطنى،
وعدم التفريط فى حبة رمل واحدة.

وقائع جلسة الحكم

بعد أن خلت هيئة التحكيم للمداولة لمدة ثلاثة أشهر، انعقدت في قاعة برلمان مقاطعة جنيف في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ للنطق بالحكم.

جلست هيئة المحكمة بالترتيب الذي سبق أن ذكرناه. وجلس عن يمين المحكمة الجانب المصري برئاسة الدكتور نبيل العربي ممثل مصر في قضية طسابا ورئيس هيئة الدفاع. وجلس عن يسار المحكمة الجانب الإسرائيلي برئاسة ممثل إسرائيل إبراهيم تامير مدير عام الخارجية الإسرائيلية. وجلس في الوسط رئيس جمهورية مقاطعة جنيف ووزير عدل المقاطعة ووزير الدولة للشؤون الخارجية وسفراء أمريكا وإنجلترا وفرنسا والسويد وسويسرا. وحضر وقائع الجلسة ممثلو الصحافة العالمية ووكالات الأنباء.

وقبل ذكر الحيثيات قرأ رئيس المحكمة المقدمة، فقال:

تنص معاهدة السلام التي أبرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ على أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل (هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر وأرض فلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقا). وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها إلى اتفاق حول مواقع الجانب الأعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود. وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر أبريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الغنية المتبقية فيما يتعلق

بالحدود الدولية إلى اجراء متفق عليه والذي من شأنه أن يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق مع معاهدة السلام . ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة . وفي الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على إحالة خلافتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود إلى التحكيم .

وتطبيقا لأحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين . وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفهيًا فى جلستين خاصتين .

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التى سادت خلال الإجراءات بصفة عامة التى وفرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة .

وفى الوقت الذى كانت تمارس فيه المحكمة أنشطتها خلال المرحلة المكتبية بإعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف إمكانات تسوية النزاع . وفى أول شهر مارس سنة ١٩٨٨ أبلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثلى الأطراف أن الغرفة تعتذر عن عدم تمكنها طرح أية توصيات على الطرفين من أجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التى بذلتها الغرفة من أجل التوصل إلى اقتراح معقول يلقى قبولا لدى الجانبين .

وتشير المحكمة إلى أن الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل كان

قد تم تحديدها أصلاً بمقتضى اتفاق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخديوية المصرية. وتعين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية . ولم يطرأ أى تغيير على خط الحدود سواء حين أصبحت مصر مستقلة أو عندما أصبحت فلسطين إبان فترة عصبة الأمم أرضاً تحت الانتداب وخاصة للإدارة البريطانية كما لم تحدث أية تغييرات أثناء فترة الانتداب أو بعدها.

حيثيات الحكم :

قبل النطق بالحكم قرأ أمين سر المحكمة ملخص الحيثيات، وعرض فيها الحجج والأسانيد القانونية والجغرافية والتاريخية. وتحدث عن الإجراءات التى اتبعتها المحكمة فى سماع المرافعات والوثائق والمستندات .

جاء فى الحيثيات : بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين فى ظل الانتداب السابق ، والتي وجدت أصلاً فى اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨، ثم تكررت مرة أخرى مع إدخال تعديلات طفيفة عليها فى معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ . ويؤكد إسرائيل أن كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر فى عام ١٩٢٦، قد اعترفت صراحة بالخط المحدد فى عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذى يفصل بين مصر وفلسطين . وبالعودة إلى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت إسرائيل أن المحكمة تشير إلى الخط المحدد فى اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس إلى علامات الحدود التى أنشئت فيما بعد .

والمحكمة لاتوافق على هذا الرأي لأنه أولا وقبل كل شيء ، فسلان
 التعبيرين اللذين تحددان في عام ١٩٠٦ وتحددان باتفاقية سنة ١٩٠٦
 واستخدما في الإعلانين المصري والبريطاني في عام ١٩٢٦ ليس لهما
 معنى فني خاص ، بمعنى أنهما يشيران فقط إلى وصف رسم خـسـط
 الحدود في الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة
 في اتفاق سنة ١٩٠٦ . ولا يمكن أن يكون معنى إعلاني بريطاني
 العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ أن تعيين الحدود كما حدث عامي ١٩٠٦ و
 ١٩٠٧ يمكن إغفاله وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا من
 بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة
 فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتتا بإجراء عمليات ورسم خرائط
 للمنطقة ومن بينها خرائط تشير إلى موقع علامات الحدود ، وذلك قبل
 وأثناء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين . ولم تشك أي من
 الدولتين على الإطلاق في الخط المرسوم المحدد . وكذلك فإن
 يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية إلى الحدود
 المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق إذ
 كان يمكن الإشارة فحسب وبصورة مباشرة إلى اتفاقية سنة ١٩٠٦ .

ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود
 استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب . وذلك
 وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب
 ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهي الفترة التي يشار
 إليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب أو بشأن تأكيد ما توصلت إليه المحكمة، فقد بحثت المحكمة أيضاً بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجسّد مؤشر من بين عدة مؤشرات أخرى للوضع الذى كان قائماً على الأرض خلال الفترة الحرجة. وبنفس الطريقة تدرس المحكمة أى تطوّر له صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة. كما أن الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ أيضاً أن تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل إلى الحد الذى قد تكشف به أو توضح الموقف كما كان قائماً خلال هذه الفترة الحرجة.

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لأية علامة حدود بخلاف هذا الموضع أو ذلك الذى تطلب مصر أو إسرائيل تحديده والمسجل فى الملحق الإضافة (أ).

موضع العلامات الأربع عشرة: بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها فى ثلاث مجموعات هى العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة فى منطقة رأس النقب والعلامة (٩) الواقعة فى طابا.

(١) العلامات التسع الواقعة فى أقصى الشمال : تشير هيئة التحكيم إلى أن أياً من الطرفين لم يول اهتماماً كبيراً سواء فى المرافعات الخطية أو الشفهية بعلامات الحدود الواقعة فى أقصى الشمال. وهذا أمر مفهوم على ضوء حقيقة أن المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية. وفى أربع حالات

كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة أمتار. كما تراوحت هذه المسافات في أربع حالات أخرى ما بين ٢٤ و ٦٥ مترا. وفي حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا.

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهرية للأطسراف المعنية، فضلاً عن أنه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين أو هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات.

أما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود أو غير ذلك من أنواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير أوين وويد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البيئية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات. فإن كل ذلك لم يؤد إلى أية نتائج قاطعة.

وحيثما لم يقدم أى طرف أى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية، فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما إذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاحة. ومن ثم فإن الهيئة كانت تبني حكمها على هذا الأساس. وقد بدأ هذا المعيار مشروعا في حالات قابلت اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعتمدت مد خط مستقيم عبر عدد من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في أن ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦، حيث كان يجب أن تمتد

الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة:

وبعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح الموضع التي قدمتها مصر وفي أربع حالات لصالح الموضع التي قدمتها إسرائيل.

(٢) العلامات الحدودية ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ : فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية في منطقة رأس النقب، فقد لاحظت هيئة التحكيم أن العلامات القديمة تقع في الموضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ وأنه لم تكن هناك من قبل أية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨. وقد أصرت إسرائيل على أن الموضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وأن أماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦. وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة أن علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها.

وتؤكد إسرائيل أن ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحي باشا ووادي طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات. وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحي باشا فإن ثلاث خرائط وضعت في الفترة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١١، تشير إلى أن هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط، علاوة على أن إسرائيل تجادل بأن وادي طابا يمتد وراء الشعب

الشمالية وحتى منتصف أحد الروافد. وإذ اعتبرت المزايعسم الإسرائيلية إزاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة بهنود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة، فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حالياً لن تكون مطابقة للاتفاق.

وترى المحكمة أن الخرائط القليلة التي تستند إسرائيل إليها، إذ أخذت وحدها لن توفر دليلاً كافياً ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة. وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمت للمحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة ما بين عامي ١٩٠٦، ١٩٠٧ تشير إلى أن أسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا، تأتي بعد المعالسم التي تمكن أن يتم من خلالها العثور على العلامات حالياً. عسلاوة على أن كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند إليها إسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذي تشكله العلامات القائمة حالياً.

كما أن المحكمة ترى أنه ليس هناك أي تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والهند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦. والهند الأول لا يتطلب ضرورة أن يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادي طابا أو في نقطة ليست بعيدة عنها. وفيما يتعلق بتسمية الرافد الأوسط وادي طابا، فإن المحكمة لا يمكنها العثور على أي دليل على أنه كان يسمى وادي طابا على الإطلاق.

ولذلك فإن المحكمة انتهت إلى أن مواقع علامات الحدود القائمة ارقام ٨٥، ٨٦، ٨٧ لاتتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦.

وفيما يتعلق بالوضع القانوني في حالة وجود تناقضات بين موافع
العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الأمر الذي لا وجود له في هذه
الحالة، فإن المحكمة قد لاحظت أن عملية وضع العلامات قد تمت
على مرحلتين. الأولى : عند تحويل أعمدة البرق المؤقتة خلال سنة
١٩٠٦ . والثانية : عند استبدالها بأعمدة مستديمة في الفترة
من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ
العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا . ولم يزعم أى طرف منهما على
الإطلاق أن اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح .

وترى المحكمة أنه إذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة
من جانب الأطراف المعنية، فإن عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة
صحيحة لاتفاق الحدود ، حتى إذا كانت قد طرأت انحرافات
أو إذا كانت هناك بعض أوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط .
ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى أن خط الحدود المرسومة سوف تكسب
له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض . ولهذه الأسباب
فإن المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود
أرقام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ .

أما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي أقيمت حديثا فإن
الأدلة التي قدمتها الأطراف للمحكمة لم تكن حاسمة . ولذلك فإن
المحكمة قد استندت في قرارها إلى معيار الخط المستقيم، حيث
تبين لها أن التحديد الذي قدمته مصر أقرب إلى هذا الخط المستقيم
بين علامتي الحدود المتجاورتين من إسرائيل .

(٣) علامة الحدود رقم ٩١ : لاحظت المحكمة أن ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة.

بالنسبة لعلامة الحدود الأخيرة رقم ٩١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطئ الغربي من خليج العقبة : فإن إسرائيل أشارت إلى موقعين تبادليين أحدهما يقع على هضبة جرانيتية والآخر يقع عند بئر طابا . في حين حددت مصر موقعها عند النقطة التي أصرت على أنه يوجد بها بقايا علامة الحدود. ولاحظت المحكمة أيضا أن مواقف الأطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١، قصد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صـور باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية. وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود في موقع عند منحدر صخري قبالة شاطئ طابا لا يمت بصلة للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١. وقد اختفت هذه العلامة إثر قيام إسرائيل بإزالة جزء من المنحدرات التي أقيمت عليها، عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا.

وقد عكفت هيئة التحكيم أولا على بحث المكانين التبادليين اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١. وكان أحدهما يقع في أسفل الحد الغربي للنتوء الجرانيتي بينما كان الآخر يقع في بير طابا في قاع الوادي . وقد رأت هيئة التحكيم أن الحجة الأقوى لإسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة، حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها

وهي العلامة ٩٠ المتفق عليها، بينما لا ينطبق ذلك على المكان السدى حددته مصر. وقد ذهبت إسرائيل في دعواها إلى أن الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هي أمر ملزم، حيث أن اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بأن تقام العلامات الحدودية على أساس نقاط تتيج فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة. وترى هيئة التحكيم أن هذه الحجة تفقد اعتبارها ١٥١ ما ظهر أن العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية - كانت علامة قائمة - بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر وأراضي فلسطين التي كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب. قسرت الهيئة في حكمها أن العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة.

وقد نظرت هيئة التحكيم في جميع الحجج الأخرى التي قدمت لصالح الموضعين الإسرائيليين البديلين. وهي حجج قامت على - الخرائط، ووصف الحدود في الكتاب السنوي الإحصائي لمصر فسي عام ١٩٠٩، وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها إلى عام ١٩٣٦ وهي خاصة بما يدعى بأنها مجموعة من أحجار الحدود، بالإضافة إلى - الادعاءات الخاصة بالوجود التركي في وادي طابا في الأعوام التي تلت عام ١٩٠٦، غير أن هيئة التحكيم قد رأت أن جميع هذه الأدلة غير قاطعة.

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج التي أُحيلت إليها وتدفع ضد الموضع الإسرائيلي. وبداية فإنه ١٥١ كانت علامة باركر هي في الحقيقة العلامة الأولى أو الأخيرة في خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة، فإن ذلك لا ينطبق على كلا الموضعين

اللذين حددتهما إسرائيل للعلامة ٩١، وثانياً فإنه ليس هناك دليل يظهر أن أعمدة التلغراف أو علامات الحدود كانت موجودة في أى وقت من الأوقات في أى من الموضعين. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوط التي تصل المواضع الإسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠، لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقي المطل على وادى طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦.

أما أداء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر. ويظهر الدليل الذى قدم لهيئة التحكيم أن علامة باركر لا بد من أنها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك أيضاً فترة الانتداب. وفيما يختص بالعلامة ٩١، فإن الدليل الأول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥، حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدماً (٩١ متراً) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١. كما أنه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الأراضي أنه كانت هناك علامة حدودية في الموضع الخاص بالعلامة ٩١، وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الأقل.

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بأن هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن أن تعتبر جزءاً من خط الحدود.

وفيما يتعلق بالحجة القائلة أن باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة، فإنه لم يتم تقديم أى دليل

يتعلق بهذه النقطة . وقد أقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بأن باركر قد شارك فى عملية رسم الحدود باعتباره ممثلاً لمصر ولم يتنازعه أحد حينئذ فى هذه المهمة فى هذا الوقت أو فى أى وقت لاحق . ولذا استقرت هيئة التحكيم على أنه لا يوجد أساس للدفاع الذى قدمته إسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم إلى أنه لا يوجد دليل فى أى من الوثائق المحالة إليهما على أن الهيكل الأول للعلامة قد وضع فى موضع يختلف عن ذلك الذى وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر . وانتهت إلى أنه حتى فى حالة ما إذا كان باركر غير مخول بذلك ، وحتى إذا لم تكن علامة باركر قد وضعت فى نفس الموضع كما يفترض ذلك على أساس موقع عمود التلغراف ، وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فإن أطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا بصورة عملية على الحدود كما عيّلتها هياكل العلامات الحجرية فى عامى ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الأخيرة على خط الحدود فى هذا الوقت .

أما حجة إسرائيل التى تشير إلى أن العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة فى عامى ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ، وأنها ليست إلا كتلة حجرية وضعت فى وقت لاحق فى هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطئ ، على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على أنها علامة للحدود ، فإن المحكمة لم تقرر فى مسألة صحة هذه الحجة الإسرائيلية من عدمها ، وقد استندت فى قرارها إلى الحقائق التى لا يتطرق إليها الشك . وأشارت إلى أنه لم يكن هناك خلاف على الأقل على أنه منذ عام ١٩١٧ وخلال

الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود
ففى موضع علامة الحدود رقم ٩١ التى تم اعتبارها خلال هذه الفترة
برمتها كعلامة حدود. وترى المحكمة أنه حيث أن الدول المعنية حددت
علامة على أنها علامة للحدود على مدى أكثر من خمسين عاما وتصرفت
بناء على هذا الأساس فليس هناك مجال الآن أمام أحد الطرفين أو
أى طرف ثالث للاعتراض على هذا الافتراض الذى تم الالتزام به
لفترة طويلة على زعم أنه خطأ .

والحقيقة الخاصة بأن علامة الحدود ٩١ لم تتميم بالرؤية التبادلية
مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦، لم
تؤثر على قرار المحكمة. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تنص على
أية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فإن المحكمة تعتبر أن
هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طـــــــول
قمة القل الشرقى المطل على وادى طابا .

وأيضًا سرعة عمليات القاشمين بالمسح الأرضى فى آخر يوم عمل
لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فإن موقع علامة باركر
وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفًا بها ومقبولة من بعض
الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم
من عدم توافر الرؤية التبادلية .

ثم بحثت المحكمة فى النهاية ما أثير من أنه إذا ما كانت علامة
الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فإن
النقطة ٩١ لم تكن هى علامة الحدود الأخيرة خلال الفترة الحرجة

كما أنها لم تكن قائمة في نقطة رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة. وتجادل إسرائيل بأنه لا يمكن أن تكون دعوى إسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة ، فإن المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة للحدود في صور باركر ، لا يمكن أن تصدر حكماً لصالح مصر أيضاً ، لأن النقطة ٩١ لم تكن هي آخر علامات الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب . وترى إسرائيل أن هذا الموقف غير مقبول وليس له أية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق . ومن الواضح أن عبارات المحكمة التالية في نقطة راس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة ، قد أخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح أنهم أشاروا في عام ١٩٠٦ إلى علامة باركر وليس إلى علامة الحدود ٩١ وينبغي مع ذلك أن نأخذ في الاعتبار أن الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول أن كل طرف قد أوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفاً ، وأن العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية أو الأخيرة في سلسلة العلامات الأربع عشرة المذكورة في الفقرة الأولى ولا يمكن أن تكون في الوقت نفسه العلامة قبل الأخيرة الواردة في سياق مشارطة التحكيم . ومن الواضح أن الإشارة على الطبيعة في عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة إذ سلمنا بأن موقعها اختفى في عام ١٩٧٠ .

إن موضع العلامة ٩١ كان آخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن أن يظهر على الطبيعة في عام ١٩٨٦ . وقد كان تصوير هذه العلامة على أنها العلامة النهائية

فى ذلك الوقت أمرا لا يحدد عن الصواب .

وفىما يتعلق بكلمات فى موقع رأس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة، فإن السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم فى سنة ١٩٨٦ أن هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة إلى أن هذا الوصف يمكن أن ينطبق على العلامة ٩١، وأن ادعاء إسرائيل بأن ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وأنه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها.

وبناء على هذه الاعتبارات ، فإن المحكمة ترى أن موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر، وأن المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطئ خليج العقبة وما بعده.

وفىما يتعلق بتنفيذ الحكم فإن المحكمة تشير إلى أن المادة الرابعة عشرة من مشاورة التحكيم تنص على الآتى :

١ - إن مصر وإسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى ملزم.

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام فى أسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية.

والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى أبدتها الطرفين

أن جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وأن علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن أن تكون بمثابة نموذج لنوع وأسلوب إقامة علامات الحدود.

نصر الحكم :

الحكم كما نطقه القاضى ؛ ولهذه الأسباب وبعد المداولات فإن المحكمة :

١ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٧ تقع فى الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد فى الملحق (١) بمشارطة التحكيم الموقعة فى الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦م .

٢ - تقرر بالإجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع فى الموقع الذى عينته إسرائيل على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم .

٣ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٥ تقع فى الموقع الذى حددته إسرائيل على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم .

٤ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ١٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم .

٥ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٢٧ تقع فى الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم .

٦ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٤٦ تقع في الموقع السدئ عينته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٧ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥١ تقع في الموقع السدئ حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

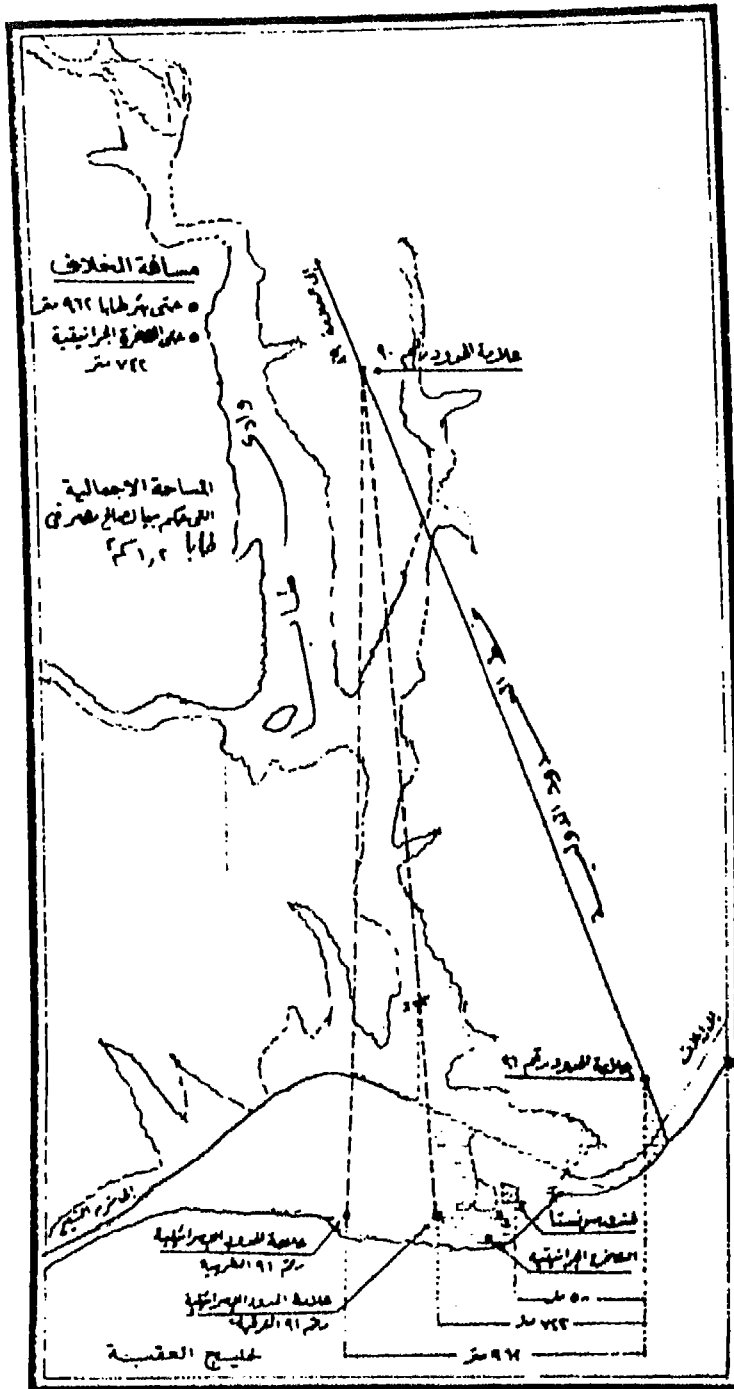
٨ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع السدئ حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

٩ - تقرر بالإجماع أن علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع السدئ حددته إسرائيل على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

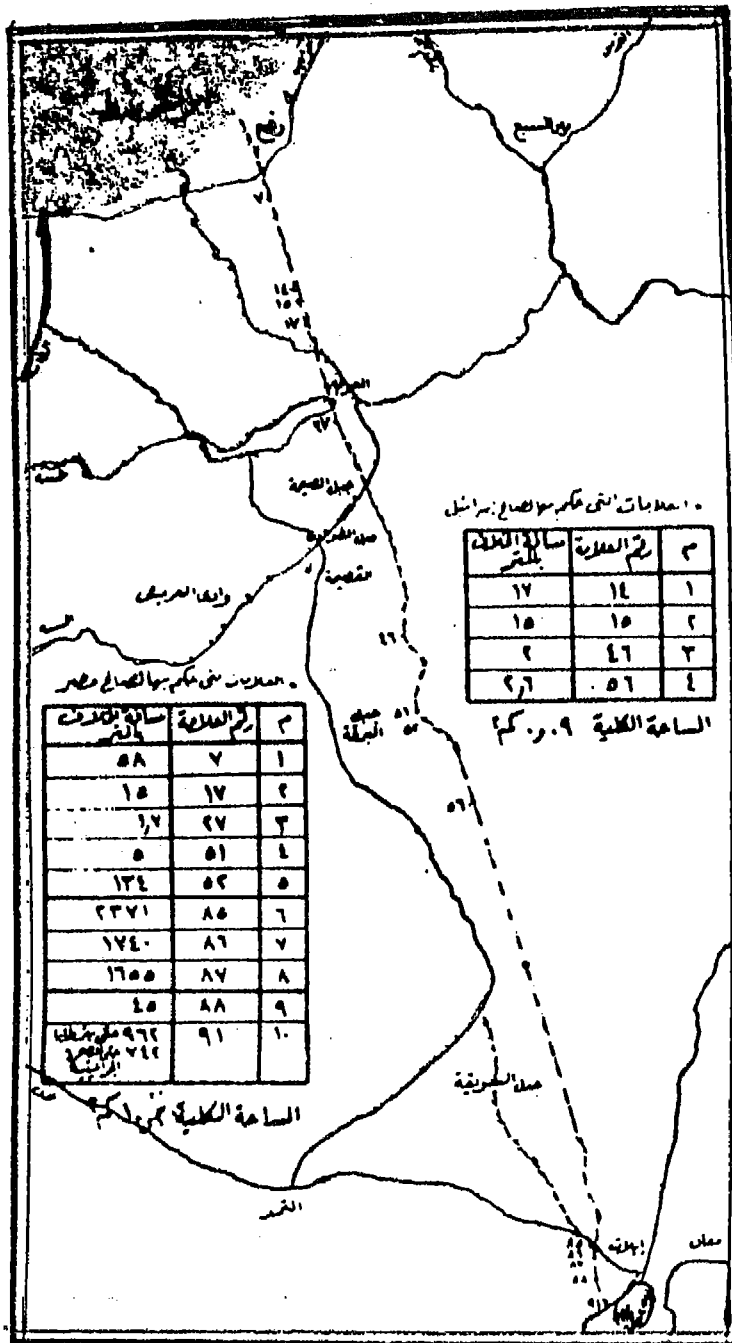
١٠ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد بأن علامة الحدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذي عينته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١١ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٦ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٢ - تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٧ تقع في الموقع الذي حددته مصر على النحو الوارد في الملحق (١) لمشارطة التحكيم.



منطقة طابا وعلامة الحدود رقم ٩١
والمكانان اللذان ادعتهما إسرائيل للعلامة ٩١



أماكن علامات الحدود ال ١٢ المختلف عليها.
ونتيجة حكم المحكمة.

١٣- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٤- تقرر بأغلبية أربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد فى الملحق (١) لمشارطة التحكيم.

١٥- ستقرر بالإجماع أن تنفيذ هذا الحكم سيعهد به إلى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الأول لمعاهدة السلام بتاريخ (١) ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المحكمة قررت تشكيل لجنتين إحداهما تسمى لجنة الاستفسارات للنظر فى تأويل الحكم وتفسيره إذا اختلف الجانبان، والأخرى تسمى لجنة إشكالات التنفيذ لحسم أية مشكلة تنفيذية قد تعترض الجانبين.

مذكرة القاضية الإسرائيلية بالاعتراض على الحكم ؛

وفور إعلان الحكم تقدمت القاضية الإسرائيلية عضو هيئة التحكيم روث لابييسدوث بمذكرة من ١٤٠ صفحة، قرأها أمين سر المحكمة فى ساعة من الزمن تقريباً. وتحتوى المذكرة على رأى مخالف عارضت فيه القاضية بعض ما جاء فى حكم المحكمة. وقد سبق لها أن ذكرت ما قالت فى هذه المذكرة أثناء مداوات المحكمة التى استغرقت ثلاثة أشهر قبل النطق بالحكم. فهو لا يعدو أن يكسب تكراراً لما سبق أن قالت فى المداوات.

(١) مجلة المصور، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٨٨م.

ويذكر الدكتور مفيد شهاب أن القانون الدولي يتيح لأى مسن
القضاة المخالفين لأغلبية المحكمة أن يعلن رأيه وأن ينشـسره.

طلت لابيـوث فى مذكرتها تأجيل إصدار الحكم مدعية أنسه
كانت هناك مباحثات حول التأجيل بين الطرفين . وذكرت أنه
كان على المحكمة أن تأخذ بالحجج الإسرائيلية التى قدمتها،
خاصة فى مسألة النقطة الأخيرة، وكذلك مسألة تبادل الرئيسة.
واعت أن المشكلة ستظل معلقة، لأن هناك مساحة غير واضحة.
وتقصد بها المنطقة الواقعة بين العلامة ٩١ والبحر وتقدر بـ ١٧٠
مترا، وتقع فيها علامة باركر التى وجدت لها صور ومستندات
لدى ابنه فى انجلترا، واتفق عليها الطرفان كما قلنا . ومن
الجدير بالذكر أن إسرائيل أزالها، لكى تشق طريقا يربط
بين إيلات وشم الشيخ مرورا بطابا ١٩٧٠م تقريبا. وهى تقسح
على بعد ٩٠ مترا من النقطة ٩١، وبهذا تبقى هناك مسافة ٨٠ مترا
ينبغى أن يطبق عليها الاتجاه العام لخط الحدود، ولامجال للخلاف
على هذه المسافة الضئيلة. (١)

ودخلت لابيـوث فى مسائل سياسية وليست قانونية تستند على
أسانيد قوية، فذكرت مدعية أن مصر هى السبب فيما حسدت
ولو كانت تركت إسرائيل تعيش منذ ١٩٤٩م ما كانت اختلافت
مع مصر على الحدود. ورددت نفس الكلام الذى رده الدفاع

(١) د. مفيد شهاب : طابا .. القضية .. الحكم .. الدروس المستفادة،
محاضرة فى مكتبة مصر الجديدة فى ٢٨ - ١٢ - ١٩٨٨م.
يوجد بين العلامة رقم واحد فى أقصى الشمال عند رفح وبهـسن
البحر ٥٠ مترا تقريبا.

الإسرائيلي أثناء المرافعات. (١)

ومن الجدير بالذكر أن لابييدوث عندما قدمت هذه المذكرة مكتوبة إلى المحكمة قبل النطق بالحكم ، كانت تريد بهذه المذكرة - كما حاولت من قبل أثناء المرافعات - أن تصدر المحكمة حكمها بعدم القدرة على الحكم ، وذلك بحجة عدم وجود أدلة وحجج وأسانيد كافية . أو تحكم بعدم الاختصاص لأن النزاع لسن ينتهى على حد زعمها لوجود أرض متنازع عليها تنحصر بين العلامة ٩١ والبحر لم تحكم فيها المحكمة لعدم وجود ذكر لها فى مشاركة التحكيم .

وقررت المحكمة أن هذه المسألة (علامة باركر) ليست مطروحة عليها وليس من شأنها أن تثبت فيها . ولا يمكن أن تكون عائقا أمام المحكمة فى أن تصدر الحكم فى المسائل المطلوبة منها ، وهى تحديد مواقع ال ١٤ علامة . وإيماننا من المحكمة بشأن هذه المسألة مهمة ولا بد أن تحسم باتفاق بين الطرفين أنفسهم ، أرادت أن تسهل هذه المهمة على الطرفين عندما أشارت إلى اعتبارين معياريين يجب أن يكونا فى الحسبان ، وهما :

(١) ذكرت المحكمة فى حيثيات الحكم ، أن خط الحدود الدولية لمصر من رفح حتى خليج العقبة يسير فى اتجاه عام هو الخمس المستقيم .

ويعنى هذا أن استقامة خط الحدود يجب أن يكون أساساً للمفاوضات حول الامتداد من النقطة ٩١ حتى البحر ، بمعنى أنه لا يجوز لأى من الطرفين أن يرسم خطاً منحرفاً انحرافاً شديداً بعد العلامة ٩١ ، ويؤزم أن هذا هو الامتداد الطبيعي.

(٢) ثبت من إجراءات التحكيم استناداً إلى الممسور والمستندات بأن علامة پاركر كانت موجودة بين العلامسة ٩١ والبحر باعتراف الطرفين ثم أزيلت فى ١٩٧٠م تقريباً.

ومعنى ذلك أن أى حديث عن هذا الامتداد لابد أن يأخذ فى الاعتبار نقطة پاركر. وتبقى المسافة من نقطة پاركر حتى البحر مسافة صغيرة^(١).

وفى نهاية الجلسة سُلمت نسختان من منطوق الحكم إلى ممثل مصر، ونسختان إلى ممثل إسرائيل ، ووضعت نسخة فى أرشيف المحكمة، بعد توقيع هيئة التحكيم عليها جميعاً.

وإد نظرنا إلى نص الحكم بالنسبة للعلامات، نجد أن المحكمة وافقت على المواقع التى تقدمت بها إسرائيل ، بالنسبة للعلامات الأربع الواقعة فى المنطقة الشمالية، وهى العلامات ١٤، ١٥ ، ١٦ ، ٥٦ لأنها أقرب إلى الاتجاه العام فى خط الحدود، وهو خط أقسرب إلى الاستقامة كما نصت اتفاقية الحدود سنة ١٩٠٦م. كما وافقت

(١) د. مفيد شهاب : طابا : علامات الحدود الجديدة، تحقيقى سامه عجاج فى آخر ساعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٨م.

على العلامات الخمس الشمالية كما حددتها مصر، لأنها أقرب إلى السيسى استقامة مع خط الحدود أيضًا. ومن الجدير بالذكر أن الطرفيين لم يجدوا علامات أرضية يمكن الاستناد إليها في معرفة مواقع العلامات القديمة، وكانت توقعاتهما تقريبية.

وقد جاء الحكم مؤيداً لما حددته إسرائيل بخصوص العلامات الأربع التي تبلغ ٢٦٦ متر مربعاً فقط أى ما مساحته ٠.٩ ر. كم^٢. أما مصر فقد جاء الحكم مؤيداً لتحديد عشر علامات مساحتها ١.٢ ر. كم^٢ (١).

تنفيذ الحكم

ضمانات تنفيذ الحكم :

كلفت المحكمة فى حكمها جهاز الاتصال العسكرى فى الدولتين بالإشراف على تنفيذ الحكم. وهى بذلك حددت الجهة التى تقوم بالتنفيذ. أما موعد التنفيذ ونظامه، فقد نُص عليه فى مشاركة التحكيم، فى المادة ١٤ تقرر أن يكون الحكم نهائياً وملزماً. وفى فقرة أخرى، قالت أن الطرفين تعهدا بتنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية. كما نصت المادة ١٢ مسن مشاركة التحكيم على أن يحال إلى المحكمة أى نزاع بين الطرفين حول تفسير الحكم أو تنفيذه، وذلك لتوضيحه إذا طلب أحس الطرفان ذلك. خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم، ويتفق الطرفان خلال ٢١ يوما من صدور الحكم على تاريخ الانتهاء من تنفيذه. وتسعى المحكمة لتقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب، وتصبح هذه التوضيحات جزءاً من الحكم.

ومن المبادئ المسلم بها فى القانون الدولى ما نسميه المتعاقد عبد لاتفاقه أو لمعاهدته. ويسمى فى القانون الداخلى العقس شريعة المتعاقدين، أو المتعاقد عبد لتعاquده. وهناك التزام قانونى من الطرفين بضرورة تنفيذ الحكم أيا كانت نتيجته. علما بمسأن الحكم غير قابل للاستئناف أو النقض. وهو ملزم للطرفين لأنهما هما اللذان اختارا عملية التحكيم وعينا أعضاء لجنة التحكيم ووقعوا على مشاركة التحكيم، وتعهدا بتنفيذ الحكم بسرعة وبحسن

نية . وقد تم كل ذلك في حضور ممثل عن الحكومة الأمريكية . .

الحكم نهائى ملزم واجب التنفيذ . وهذا مبدأ قانونى دولسى مسلم به . فإذا كان هناك اتفاق تحكيم ، فيجب الالتزام بحكسم المحكمة . وقد حرصت مصر على أن تُضمن هذا الشرط فى مشاركة التحكيم . وهو نص خاص مؤكد مثبت يكرر قاعدة قانونية مسلما بها ، وهى أن أحكام القانون الدولى نهائية واجبة التنفيذ . ويبقى هنا أمر هام ، وهو أن المجتمع الدولى والعلاقات الدولية تتخلف فى طبيعتها عن المجتمع الداخلى . فلا توجد أداة تنفيذ دولية تجبر من صدر الحكم ضده على أن ينفذه بالقوة إذا رفض التنفيذ . وهو ما يفقده المجتمع الدولى بعكس القانون الداخلى ، حيث لا يوجد فى القانون الدولى جهاز أعلى من الدول . حتى الأمم المتحدة لا تعتبر جهازا أعلى من كل الدول ، وإنما هى جهسساز للتنسيق والتوفيق بين الدول . ومن هنا لا توجد أداة أو جهاز يجبر الدولتين على تنفيذ الحكم .

وتبقى للحكم قيمته القانونية الضخمة ، فهو سند شرعية . .

وهناك قرارات صدرت عن مجلس الأمن ضد إسرائيل ، وصفت إسرائيل المجلس بعد صدورها بأنه تجاوز اختصاصاته ، وامتنعت عن التنفيذ . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لمحكمة التحكيم ، حيث أن إسرائيل هى التى أختارت مع مصر نظام التحكيم ووضعت معسسا مشاركة التحكيم وأختارت معها المحكمسين ، وأرتضت بما تتمخض

عنسه المحكمة من حكم ملزم يتم تنفيذه بسرعة وبحسن
نيسه. (١)

وما دام الأمر كذلك ، فلا يوجد أمام إسرائيل مبررات تتدفع
بها لعدم التنفيذ ..

الاتصالات الخاصة بتنفيذ الحكم وإجراءات التنفيذ :

جرت عقب صدور الحكم عدة اتصالات بين الجانبين
المصرى والإسرائيلى بحضور الجانب الأمريكى الذى وقع على مشاركة
التحكيم وشهد عليها، لكن هذه الاتصالات لم تسفر عن شىء يذكسر .
فتم إخطار السفير الإسرائيلى فى القاهرة يوم ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ م
بمذكرة رسمية بأن مصر وإسرائيل وفقا لمشاركة التحكيم، ملتزمتان
بقبول حكم هيئة التحكيم ومتعهدتان بتنفيذ الحكم بحسن نية،
وأن مصر تعلن احترامها لهذا الالتزام بشكل واضح ودون لبس
أو غموض . وقد رد السفير الإسرائيلى يوم ١٤ أكتوبر، قائلاً: أن
ظروف الانتخابات الإسرائيلية التى هى على الأبواب لم تمكس
الحكومة من اتخاذ قرار بشأن المذكرة المصرية فى الوقت الراهن.

وقد تقدمت مصر تطبيقاً لنص المادة ١٢ من مشاركة التحكيم
وحفاظاً على حقوقها خلال ال ٢١ يوماً بمذكرة رسمية للمحكمة يوم
١٩ أكتوبر ١٩٨٨ م عبرت فيها عن وجهة نظرها بخصوص استمرار

(١) د. مفيد شهاب : ضمانات تنفيذ الحكم، تحقيق أسامه عجساج
فى آخر ساعة بتاريخ ٥ / ١٠ / ١٩٨٨ م - هكذا ترفعنا فى قضية
طابا ، تحقيق د. سلوى ابو سعدة فى المصور بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠ .

الحكم وتنفيذه ، وطالبت المحكمة بمباشرة صلاحياتها . وذلك لئلا
لكي تظل المحكمة فى حالة انعقاد لمدة ٤٥ يوما لبحث المسائل
المتعلقة بتنفيذ الحكم . وقد حرصت مصر على ذلك قبل انتهاء
مهمة المحكمة . علما بأن وزارة الخارجية المصرية أخطرت فسمى
١٧ أكتوبر ١٩٨٨م السفير الإسرائيلى والسفير الأمريكى بنيسسة
الاتصال بالمحكمة لهذا الغرض مسبقا .

وبعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية فى أواسط نوفمبر ١٩٨٨م ،
تمت اتصالات بين الطرفين فى واشنطن بحضور الجانب الأمريكى .
وبعد أن قطعت المباحثات فى واشنطن شوطا ، اجتمع الجانبان
بحضور الجانب الأمريكى أيضا فى مبنى مقر قيادة القوة متعددة
الجنسيات التابع للأمم المتحدة فى روما عدة مرات ، واتفقوا فسمى
الاجتماع الأخير الذى تم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م على مواعيد تنفيذ
الحكم وأسلوب التنفيذ .

وقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق تنفيذى للبدء فى عملية بناء
العلامات . ويراعى عند البناء أن تبنى علامات جديدة مكسسان
العلامات التى أزيلت بفعل عوامل التعرية أو بسبب الحروب
المتكررة ، ويستكمل بناء العلامات التى يكون جزء منها قد هدم
من قبل . ويتم البناء على نمط العلامة ٩٠ التى اتفق عليها الطرفان
كما جاء فى نص الحكم . وقد تعهدت إسرائيل فى اتفاق روما
بالانسحاب إلى المواقع التى حددتها المحكمة .

ثم جرى اجتماع آخر يوم ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م بين جهازى الاتصال
العسكرى التابع للطرفين فى مطار الجورة بشرق سيناء، وممثلة
المنطقة التى يوجد بها المقر الرسمى للقيادة المحلية للقسم
متعددة الجنسيات، واتفق الطرفان على بدء التنفيذ وإجراء اتصالاته.
وقد تقرر فى هذا الاجتماع الذى رأس الجانب المصرى فى
السواء خيرى الشماخ، ورأس الجانب الإسرائيلى الجنرال
كوفسى مور، وحضره خبراء المساحة العسكرية للبلدين، البدء فى
مسح منطقة العلامات ال ١٤ يوم ١٤ ديسمبر ١٩٨٨م. وبمستند
انتهاء عملية المسح جرت اجتماعات متعددة بين جهازى الاتصال
لوضع جدول زمنى للتنفيذ، فتقرر البدء فى وضع العلامات بـ
١٩ ديسمبر ١٩٨٨م والانتهاؤها منها يوم ٦ يناير ١٩٨٩م حسب الجدول
الزمنى التالى:

المدة من ١٩ ديسمبر إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م لوضع العلامات
الشمالية جنوب رفح بحوالى ٢٠ كم، وهى العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ،
١٧ ، ٢٧ ، ٢٦ . والمدة من ٢٧ ديسمبر إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٨٨م لوضع
العلامات ، رقم : ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ : والمدة من ٢ يناير
إلى ٦ يناير ١٩٨٩م لوضع العلامات الباقية، وهى رقم : ٨٧ ، ٨٨ ،
٩١ . إلا أن وضع العلامات فى المدة الثالثة انتهى قبيل الموعد
المحدد له بيومين اثنين. وانتهى وضع العلامات كلها فى ١٦ يوما.

وتزن كل علامة من العلامات التى تبلى الآن ٥ رطل مسنن
الخرسانة المسلحة، وترتفع حوالى ٢٥ متر، تثبت فيها فلنكس

من الحديد ارتفاعها ٢ أمتار وتوضع العلامة على عمق نصف متر في الأرض . ويتم حاليا الاستعانة بطائرات الهليكوبتس لحمل العلامات ووضعها في أماكنها المخصصة لها .

وبانتها، بناء العلامات في المواقع التي حددتها المحكمة، بدأ انسحاب الطرفين إلى هذه المواقع حسبما اتفق الطرفان في روما . وقضى اتفاق روما الموقع في ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨م بتشكيل لجنة لبحث ثلاث مسائل متبقية ، هي :

(١) امتداد الحدود من العلامة ٩١ إلى البحر مروراً بعلامسة باركر المتفق عليها .

(٢) تعويض المنشآت السياحية التي بنتها إسرائيل في منطقة طابا .

(٣) نظام الدخول والخروج من طابا (وتشمل مسألة الجسور والتأشيرات وتحديد المنافذ والجمارك) .

كما شكلت لجان فنية من الجانبين لبحث نظام التعويضات ونظام الدخول والخروج .

وتبذل الحكومة الأمريكية جهودها للتوفيق بين وجهتي النظر المصرية والإسرائيلية لإنجاز هذه الموضوعات في أسرع وقت ممكن . .

الختاتمة

حدود مصر الشرقية معروفة منذ قديم الزمان لها علامات على الطبيعة ولها حدود أرضية موضوعة ومحددة . فعند رفح يوجد عمودان رخاميان عند شجرة السدرة (النبق) ، يحددان نقطة الانتقال من مصر إلى بلاد الشام عموما أو إلى سنجق القدس ، كما كان يقال على المنطقة المجاورة لسينا أيام الدولة العثمانية . ويمتد خط الحدود هذا إلى الجنوب فى شكل مستقيم تقريبي حتى يصل إلى منطقة طابا التى كانت تمتد حتى منطقة المرشش أو أم رشرش . يستغنى أن خط الحدود الشرقية لمصر الذى يحدد الانتقال من مصر إلى الشام أو من الشام إلى مصر ، كان يبدأ من رفح وينتهى عند أم رشرش (١) .

وبعد احتلال انجلترا لمصر سنة ١٨٨٢م ، وعقب مرور خطط سكة حديد الحجاز الممتد من استانبول إلى المدينة المنورة بمدينة معان ، وهو الخط الذى أنشأته الدولة العثمانية بمساعدة الألمان ، وتعتزم مده من معان إلى العقبة ؛ ساور الشك بريطانيا وأصابها القلق على مصر خوفا على قناة السويس الشريان الحيوى للإمبراطورية البريطانية لأنه يؤدى إلى مستعمراتها الغنية فى بلاد الهند . فبدأت فى تحصين أهم نقطة على الحدود الشرقية لمصر ، حماية لقناة السويس من أى عدوان مرتقب . وعينت لهذا الغرض براملى مفتشا أو محافظا

(١) حديث اللواء محمد عبد الفتاح محسن مدير إدارة المساحة العسكرية المصرية السابق .

وتنخض الاتفاق بين مصر وإسرائيل عن معاهدة السلام ١٩٧٩ ، وبدأت إسرائيل الانسحاب من سيناء ، إلا أنها لم تنسحب من كامل سيناء .
ففى مارس ١٩٨٢ قبيل إتمام الانسحاب الاسرائيلى بشهر واحد تقريبا ، أعلن اللواء محسن حمدي رئيس الجانب العسكرى المصرى فى اللجنة المشتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الاسرائيلى من سيناء ، أن هناك خلافا جذريا بين مصر وإسرائيل حول بعض نقاط الحدود

وبعد مباحثات طويلة ومعقدة اتفق الطرفان على عقد مشاركة التحكيم فى ١١ سبتمبر ١٩٨٦ . وكانت مسئولية المحكمة كما نصت المشاركة تنحصر فى اختيار المكان الحقيقى لاختيارات مصر — أو إسرائيل بالنسبة لـ ١٤ نقطة حدودية متنازع عليها . أى أن حكم المحكمة حكم كاشف أو مقرر ، وليس حكما منشئا . ومعنى ذلك أن الأرض التى تعود إلى مصر بموجب حكم التحكيم ، كانت مصرية قبل الحكم وتواصل بالحكم هويتها .

عقدت محكمة التحكيم فى جنيف ١٩٨٧م وتقدم كل فريق بمذكرة مكتوبة memorial ضمنها حججه وأسانيده . ثم قدم كل منهما مذكرة مضادة counter-memorial للرد على الطرف الآخر . وقدمت المذكرة الثالثة والأخيرة ، ثم بدأت المرافعات بعد أن قامست هيئة التحكيم بمعاينة العلامات المختلف عليها على الطبيعة . وقد كانت تتحلى بالحيدة البالغة فى كل شىء لدرجة أنها دخلت طابا من جهة مصر وخرجت عن طريق إسرائيل فجنيف ، لتحقيق المساواة بين الطرفين فى التعامل .

وعندما فشلت إسرائيل في جر المحكمة إلى مناقشات جانبية لم ترد في مشاركة التحكيم، بدأت أسلوب التشكيك في الحجج والأسانيد التي قدمتها مصر وفي موقفها القانوني ، خاصة بعد فشل المساعي الأمريكية لحل المسألة خارج نطاق التحكيم أثناء عقد جلسات المحكمة . ثم بدأت إسرائيل تعمل على تأجيل إصدار الحكم بعد بداية المداوالت النهائية، وبعد فشل الدور الأمريكي في التوفيق الذي استمر حتى قبل صدور الحكم بثلاثة أسابيع تقريبا .

وصدر الحكم في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨م متفقا مع رأى مصر ——— وتحديدا لعشر علامات ، وهي عبارة عن العلامات الهامة والخطيرة ، ومتفقا مع رأى إسرائيل في أربع علامات في الشمال تنحصر في ٢٦٦ مترا فقط ، بمنطقة رملية غير مأهولة وعديمة الأهمية . .

والملاحظة الهامة على المشكلة القديمة والحديثة، أنه لم يحدث خلاف على منطقة رفح في أقصى الشمال، فقد سلم الفريقان قديما وحديثا واتفقا على ذلك دون نزاع أو جدال . أما عن المنطقة الجنوبية وطابا، فقد حدث النزاع القديم والحديث حولها لأهميتهما الاستراتيجية وخطورتهما .

كانت الدولة العثمانية تعتبر طابا أول إطلالة لها على البحر الأحمر إضافة إلى منطقة العقبة ويمكن استغلالها عسكريا كما مر شرحه في متن الكتاب . وتعتبر إسرائيل طابا بعداً استراتيجيا لتوسيع النقطة الصغيرة التي تطل بها على البحر الأحمر في إيلات .

وقد سعت إسرائيل أثناء عملية التحكيم، إلى محاولة إقناع المحكمة دون أى نوع من الأسانيد والحجج بأن خط الحدود فى طابا يبدأ عند الصخرة الجرانيتية أو عند بير طابا بجوار أشجار الدوم ، لكى تستولى على منطقة طابا . كما هدفت إلى زحوة الحدود من فوق قمم جبال رأس النقب لكى تكون أسفل الجبال عند السفح، حتى تتحكم فى هذه السلسلة الجبلية وتسيطر على المناطق السهلية المجاورة لها بمدافعها وعتادها الحربى .

وفى النهاية يطيب لى أن أنه بالدروس المستفادة من هذه المشكلة :

- التصميم على الإرادة المصرية الصلبة والتمسك بالسيادة الوطنية فى الدفاع عن الحق الشرعى .
- لايأس صاحب الحق من استرجاع حقه مهما طال المسدى .
- القضاء على الخوف وإزالة عدم الثقة ، ورفع معنويات النفس المصرية الأبية .
- لايكفى رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الدولية، ولكن يجب بجانب هذا أن نحسن العرض والدفاع وإقناع الآخرين .
- اتباع الأسلوب العلمى الصحيح فى الإعداد لأى قضية . ويقتضى ذلك اختيار العناصر الصالحة للدفاع عن الحق مع الإعداد الجيد بالحجج والأسانيد التى تثبت الحق وتؤكد .

ولى كلمة أخيرة أقولها وأؤكد عليها ، وهى : أن إسرائيل لاتراهن على جواد خاسر . . إنها تعلم جيدا أن طابا مصرية، ولكنها كانت تظن أن المصريين لن يحسنوا الدفاع عن حقهم . .

الملاحق

[illegible][illegible]

سرکاری
دورکاری میں، دہشت اور بد
ایسٹریٹ
ایسٹریٹ
ایسٹریٹ
ایسٹریٹ

(790)

Article 5. Should it be necessary in future to raise these
Pillars, or to increase them, each party shall send a
Representative for this purpose. The positions of these
Pillars shall be determined by the course of the
SEPARATING LINE as laid down in the Map.

Article 6. All Tribes living on both sides shall have the
right of benefiting by the water as heretofore, viz: they
shall retain their Ancient and Former rights in this respect.
Necessary guarantees will be given to Arab Tribes
respecting above.

Also TURKISH Soldiers, NATIVE Individuals and
GENDARMES shall benefit of the water which remained West
of the SEPARATING LINE.

Article 7. Armed TURKISH Soldiers and armed GENDARMES will
not be permitted to cross to the West of the SEPARATING LINE.

Article 8. Natives and Arabs of both sides shall continue to
retain the same Established and Ancient rights of ownership
of Waters, Fields and Lands on both sides as formerly.

Commissioners of the
Turkish Sultanate.

(sd) Miralay Staff Officer
Huziffer,

(sd) Binbaşı Staff Officer Fehai,

Commissioners of the
Egyptian Khedivate.

(sd) Esir Lemâ Miralay Pat. 1,

(sd) Miralay F.C.F. Omer.

LINE, thence to top of RAS RADADI marked on the above mentioned Map as A. 3., thence to top of JEREL SAFRA marked as A. 4., thence to top of Eastern Peak of UM GUY marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. North of TRAILLET SULEIMA, thence to that point marked as A. 8. on West North West of JEREL SEPAU, thence to top of Hill West North West of BIR FASHARA (which is the Well in the Northern branch of the WADI YA YKIN, leaving that Well East of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 4. via West of JEREL TESRAH, from thence to RAS EL ALN marked as A. 10 bis, from thence to a point on JEREL UH RA, marked as A. 11., from thence to half distance between the Pillars (which Pillars are marked as A. 13.) under a Tree three hundred and ninety metres South West of BIR FASHA, it then runs in a straight line at a bearing of 250° of the Magnetic North (viz: 80° to the West) to a point on a sand Hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned Pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the Magnetic North (viz: 26° to the West) to the MEDINET-BAHMAN SER passing over Hill of Luine on the SEA SHORE.

Article 2. The SEPARATING LINE mentioned in Article 1. has

been indicated by a black broken line on duplicate maps (annexed to this AGREEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

Article 3. Boundary Pillars will be erected, in the

presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDINET-BAHMAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

Article 4. These Boundary Pillars will be under the

protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVEL.

ملحق رقم (٢)

THIS is the AGREEMENT signed and exchanged at RAPAH on (13 Shaban 1324, 18th Ailul 1322,) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of MEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA.

El Miralal Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahai Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir El Lewa Ibrahim Pathi Pasha and El Miralal R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIATE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATIVE LINE between the Villayet of MEJAZ and Gouvernorate of JERUSALEM - and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIATE, agreed as follows :

Article 1. The ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE, as shown on map attached to this AGREEMENT, begins at the point of RAS TANAH on the Western Shore of the GULF of AKABA and follows along the Eastern ridge overlooking WADI TABA to the top of JEBEL FORT, from thence the SEPARATING LINE extends by straight lines as follows :-

from JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the East of the top of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the top of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the top of that Hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the SAZA - AKABA and JEBEL - AKABA Roads). From this point of intersection to the Hill East of and overlooking THAMMETHI BADAD - place where there is water - so that the THAMMETHI (or water) remains West of the

ملحق رقم (٢)

هذه هي الاعنانيه التي وقع عليها وتبذل في رفاع ١٢ شعبان المعظم سنة ١٣١٤ الموافق ١٨ ايلول سنة ١٣١٣ الموافق اول اكتوبر سنة ١٩٠١ بين مندوبى الدولة الطليه ومندوبى الخديويه الجبلوله المصريه بشأن تعيين خط ماصل ادارى بين ولايه الحجاز ومصرفيه القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء بما انه قد عهد الى كل من الميرالاي اركان حرب احمد مظفر بك وانيكياش اركان حرب محمد فعلى بك بصفتكما مندوبى الدولة الطليه وانى كل من امير اللوا ابراهيم فتحي باشا والميرالاي روجر كريككل روبرت اوين بك بصفتكما مندوبى الخديويه الجبلوله المصريه بتعيين خط فاصل ادارى بين ولايه الحجاز ومصرفيه القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء قد اتفق الفريقان باسم الدولة الطليه والخديويه الحظيه المصريه على ما ياتى -

الماده الاولى - يبداء الخط الفاصل الادارى كما هو مبين بالخريطه المرفوقه بهذه الاعنانيه من نقطه راس طابيه الكائنه على الساحل الغربى بخليج العقبه ويمتد الى قمة جبل فورث مارا على رؤوس جهال طابيه الشرقيه المطله على وادى طابيه ثم من قمة جبل فورث يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الاتيه - من جبل فورث الى نقطه لا تتجاوز مائتى متر الى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها الى النقطه الحادجه من ثلاثى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطه على مائتى متر من جبل فتحي باشا على الخط الذى يربط مركز تلك النقطه بالنقطه الغربيه (الفرق هو ملحق طريق نجره الى العقبه بطريق نخل الى العقبه) ومن نقطه الثلاثى المذكوره الى القله التى الى الشرق من مكان ما يعرف بشيله الردادى والمطله على تلك الشيله (بحيث تبقى الشيله غربي الخط) ومن هناك الى قمة راس اردادى المدلول عليها بالخرطه المذكوره اعلاه بـ ٨٠ ٥٠ ومن هناك الى راس جبل العفري المدلول عليه بـ ٨٠ ٤٠ ومن هناك الى القله اشرقيه لجبل ام قد المدلول عليها بـ ٨٠ ٥٠ ومن هناك الى نقطه مدلول عليها بـ ٨٠ ٧٠ الى الشمال من شيله سويلمه ومنها الى نقطه مدلول عليها بـ ٨٠ ٥٠ الى غرب الشمال الغربى من جبل سواكى ومن هناك الى قمة القله التى الى غرب الشمال الغربى من بئر السفارة (وهو بئر فى الربع الشمالى من وادى مايبين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك الى ٨٠ ٩٠ ومنها الى ٨٠ ٩ ٥١٥ ومن هناك الى ٨٠ ١٥ ٥١٥ ومن هناك الى ٨٠ ١١ ٥١٥ ومن هناك الى منتصف انحناءه بين عامودين قاضيين تحت شجرة على مسافه ثلاثيه وتسعون مترا الى الجنوب الغربى من بئر رفاع والمدلول عليه بـ ٨٠ ١٦٥ ومن هناك الى نقطه على اللال اترطيه فى اتجاه مايبين وشاين درجه (٥٥) من الشمال المغناطيسى (اعنى ثلاثين الى الغرب) وعلى مسافه اربعماية وعشرين مترا - فى خط مستقيم من العامودين المذكورين وبين هذه النقطه يمتد الخط مستقيما باتجاه ثلاثيه واربعه وثلاثين درجه (٣٢) من الشمال المغناطيسى (اعنى ستة وخمسون الى الغرب) الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مارا بنقطة خراش على ساحل البحر -

الماده الثانيه - قد دل على الحد الفاصل المذكور بما حاده الاولى بحمد اسود منقذ

في نسختي الخريطة المرفوعة بهذه الة اقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلاها بنفس
 انوقت الذي يوقعان فيه على الاضافه ويتبادلاها .
 المادة الثالثة - تمام اعدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر
 الابيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عامود منها يمكن
 رؤيته من المامود الذي يليه وذلك بصور مندوبى الفريقين .
 المادة الرابعة - يحافظ على اعدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة العلية والخديفة
 الجليله المصريه .
 المادة الخامسة - اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الإعدة او الزيادة عليها
 نكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق المواد التي تزداد على الخط المذكور
 عليه في الخريطة .
 المادة السادسة - جميع التهاطل الفاطنة في كلا الجانبين لما حق الانقطاع بالمياه
 حسب سابق عاداتهم اى ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك ويصلى التامينات
 اللازمة بهذا الشأن الى العربان والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية . وافراد الاهلى
 والجندره ينتمون من المياه التي يمتد غربى الخط الفاصل .
 المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندره بالمرور الى غربى الخط الفاصل
 وهم مسلحون .
 المادة الثامنة - تبقى اهالى وعربان الجمعتين على ما كانت عليه قبلا من حيث ملكية
 المياه والبقول والاراضى كما هو معارف بينهم .
 ترجمه طبع الاحل المحرر باللسان التركى
 قور اغاسى ارکان حرب
 كاجب تركى نظارة الحربية
 يوسف ساح

احد

المندوبون من قبل الخديفة الجليله المصريه	المندوبون من قبل الدولة العلية
مورلوا	ميرالاي ارکان حرب
ابراهيم قنقى	مظفر
ميرالاي	يکياش ارکان حرب
اوين	مضى

({ . . })

Dictionaries used in the translation into
English of the Turco-Egyptian Boundary Agreement
of 1906, especially in the translation of
the term "tepe" of Article 1.

1. Sir James W. Redhouse, *A Turkish and English Lexicon*,
A. H. Boyagian, Constantinople, 1890.
Tepe
1) The crown of the head. 2) Apex. 3) A mountain peak.
4) A hill, mound or head.
2. H.C. Hony & Fahir Iz, *Turkish-English Dictionary*, Oxford,
1958.
Tepe :
hill, summit, crown of the head, crest of a bird.
3. Youssof, *Dictionnaire Turque-Français*, Paris, 1888.
Tepe
coline, sommet, tête, sommet de la tête.
4. Safsafy Dictionay, Cairo, 1979.
This is a Turkish-Arabic Dictionary by Dr. Es-Safsafy A.
Mursi, professor of Turkish studies in Ain Shams University.
Under the term Tepe تپه translation is :
1) The summit or top of anything. 2) Hill.

LAZIMES shall benefit by the water which remained West of the SEPARATING LINE.

ART. 7.

Armed TURKISH soldiers and armed GENDARMES will not be permitted to cross to the west of the SEPARATING LINE.

ART. 8.

Natives and Arabs of both sides shall continue to retain the same established and ancient rights of ownership of waters, fields and lands on both sides as formerly.

Commissioners of the Turkish Sultanate.	Commissioners of the Egyptian Khedivate.
(sd) Miralai Staff Officer MUZAFFER,	(sd) Emir Lewa IBRAHIM FATHI.
(sd) Bimbashi Staff Officer FAHMY.	(sd) Miralai R.C.R. OWEN.

Translated by :

Dr. A. El-Sa'eed Soliman	Dr. A. Fouad Mitwalli
(sd)	(sd)
Professor of Turkish Studies, Cairo University.	Professor of Turkish Studies, Ain Shams University.

Dr. Y. Abul-Haggag
(sd)
Professor of Geography,
Ain Shams University.

15 '8/1987

indicated by a black, broken line on duplicate maps (annexed to this AGEEMENT), which shall be signed and exchanged simultaneously with the AGREEMENT.

ART. 3.

Boundary pillars will be erected, in the presence of the Joint Commission, at intervisible points along the SEPARATING LINE, from the point on the MEDITERRANEAN SHORE to the point on the SHORE of the GULF of AKABA.

ART. 4.

These boundary pillars will be under the protection of the TURKISH SULTANATE and EGYPTIAN KHEDIVIATE.

ART. 5.

Should it be necessary in future to renew these pillars, or to increase them, each party shall send a representative for this purpose. The position of these new pillars shall be determined by the course of the SEPARATING LINE as laid down in the map.

ART. 6.

All tribes living on both sides shall have the right of benefiting by the water as heretofore, viz., they shall retain their ancient and former rights in this respect.

Necessary guarantees will be given to Arab tribes respecting above

Also TURKISH soldiers, NATIVE individuals and GEN-

From JEBEL FORT to a point not exceeding two hundred metres to the east of the summit of JEBEL FATHI PASHA, thence to that point which is formed by the intersection of a prolongation of this line with a perpendicular line drawn from a point two hundred metres measured from the summit of JEBEL FATHI PASHA along the line drawn from the centre of the summit of that hill to MOFRAK POINT (the MOFRAK is the junction of the GAZA-AKABA and NEKHL-AKABA roads). From this point of intersection to the hill east of and overlooking THAMILET EL RADADI — place where there is water — so that the THAMILA (or water) remains west of the LINE, thence to the summit of RAS RADADI marked on the above mentioned map as A. 3., thence to summit of JEBEL SAFRA marked as A. 4., thence to summit of eastern peak of UM GUF marked as A. 5., thence to that point marked as A. 7. north of THAMILET SUEILMA thence to that point marked as A. 8. on west-north-west of JEBEL SEMAUI, thence to summit of hill west-north-west of BIR MAGHARA (which is the well in the Northern branch of the WADI MA YEIN, leaving that well east of the SEPARATING LINE), from thence to A. 9., from thence to A. 9. bis west of JEBEL MEGRAH, from thence to RAS EL AIN marked as A. 10. bis, from thence to a point on JEBEL UM HAWAWIT marked as A. 11., from thence to half distance between two stone pillars (which pillars are marked as A. 13.) under a tree hundred and ninety metres south-west of BIR RAFAH, it then runs in a straight line at a bearing of 280° of the magnetic north (viz., 80° to the west) to a point on a sand hill measured four hundred and twenty metres in a straight line from the above mentioned pillars, thence in a straight line at a bearing of 334° of the magnetic north (viz., 26° to the west) to the MEDITERRANEAN SEA passing by hill of ruins on the SEA SHORE.

ART. 2.

The SEPARATING LINE mentioned in Article 1 has been

(٤٠٤)

ملحق رقم (٤)

**Translation into English
of**

**The official Turkish text of the Turco-Egyptian
Boundary Agreement of 1906**

This is the AGREEMENT, signed and exchanged at RAFAH on (13 Shaban, 1324: 18th Ailul, 1322) 1st October, 1906, between the Commissioners of the TURKISH SULTANATE and the Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIAE, concerning the fixing of a SEPARATING ADMINISTRATIVE LINE between the Villayet of HEJAZ and Governorate of JERUSALEM, and the SINAI PENINSULA.

El Miralai-Staff Officer Ahmed Muzaffer Bey and El Bimbashi Staff Officer Mohamed Fahmi Bey as Commissioners of the TURKISH SULTANATE, and Emir el Lewa Ibrahim Fathi Pasha and El Miralai R.C.R. Owen Bey as Commissioners of the EGYPTIAN KHEDIVIAE, having been entrusted with the delimitation of the ADMINISTRATIVE SEPARATING LINE between the Villayet of HEJAZ and the SINAI PENINSULA, have, in the name of the TURKISH SULTANATE and the EGYPTIAN KHEDIVIAE, agreed as follows :

ART. 1.

The Separating Line, as shown on map attached to this Agreement, begins at Ras Taba on the western shore of the GULF OF AQABA and extends to the summit of the mountain lying east of and overlooking WADI TABA, and from the summit of JEBEL FORT the Separating Line extends by straight lines as follows :

الفهرس

ص

٢٠

المقدمة

القسم الأول

طابا بين مصر والدولة العثمانية

- المحاولات المبكرة لاستيطان الصهاينة فى شرق خليج
العقبة وفى فلسطين وسيناء ١٦
- بداية أزمة الحدود ٢٨
- حادث المرشش ٧١
- تأزم الموقف ٨٠
- المندوبان التركيان المكلفان بمعاينة الحدود وتقصى
الحقائق ١١٦
- تقرير المعتمد التركى أحمد مختار باشا المقدم للحكومة
المصرية ١٢٢
- خطوط الحدود التى عرضها الأتراك على مصر ١٤٩
- سفر رئيس الديوان الخديو أحمد شفيق باشا إلى
استانبول لإنهاء المسألة ١٦٢
- حادث رفع ١٦٧
- الإنذار البريطانى للدولة العثمانية ١٨٢
- تحديد مسار الحدود ٢١٩
- طريقة إنشاء الحدود ٢٢١
- اللجنة المصرية وتحديد المبدئى لخط الحدود ٢٢٢
- اللجنة التركية وتحديد المبدئى لخط الحدود ٢٢٦
- رأى اللجنة المصرية فيما وصلت إليه اللجنة التركية ٢٢٩
- اتفاق الحدود ٢٤٢
- أعمدة الحدود ٢٥٩
- الضباط والموظفون الأتراك الذين شاركوا فى
تحديد الخط الفاصل ٢٦٢

القسم الثانى
طابا بين مصر وإسرائيل

ص	
٢٧٢	- اتفاقية الهدنة
٢٧٤	- معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل
	- الاتفاق المؤقت لمسائل الحدود بين مصر وإسرائيل فسى
٢٧٧	٢٥ أبريل ١٩٨٢
٢٨١	- مشاركة التحكيم
٢٩٠	- مراحل التحكيم
٢٩٠	هيئة الدفاع
٢٩٣	هيئة التحكيم
٢٩٤	إجراءات التحكيم والمرافعات
٢٥٢	- محاولات إخراج قضية طابا من إطار التحكيم
٢٥٦	- وقائع جلسة الحكم
٢٥٨	حيثيات الحكم
٢٧٢	نص الحكم
٢٧٦	مذكرة القاضية الإسرائيلية بالاعتراض على الحكم
٢٨١	- تنفيذ الحكم
٢٨١	ضمانات تنفيذ الحكم
	الاتصالات الخاصة بتنفيذ الحكم وإجراءات
٢٨٢	التنفيذ
٢٨٧	الخاتمة
٢٩٢	الملاحق

(٤٠٧)

كل الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأى المؤلف،
ولا تحمل بالضرورة وجهة نظر أى جهة يعمل بها.

Library
دار الإيداع بدار الكتب المصرية
١٩٨٩ / ٢٢١٥ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٩٨٩ / ٢٢١٥ م

دار الهانسي للطباعة
ت ٦٤٥٦٩٨

